موسوعة علماء الإدريسية الحسنية ١

مقدمة تفسير منتخب التبيان

١- الفصل الأول: هداة الركب
٢- الفصل الثاني: مقدمة كتاب منتخب التبيان
٣- الفصل الثالث: التعقيب

لمؤلفه

الشيخ جليل الدين عبد الله محمد بن أحمد بن إدريس الحسني الطالبي

المتوفى سنة ٥٩٨ هـ

تحقيق وتقديم

السيد محمد بحري بن السيد أنس الحسني الإدريسي الطالبي

مكتبة الروضة الحيدرية

شبكة الفكر
alfeker.net

مكتبة الروضة الحيدرية
٧

موسوعة ابن إدريس الحلي ١

مقدمة
تفسير منتخب التبيان

١- الفصل الأول: حياة المؤلف
٢- الفصل الثاني: مقدمة كتاب منتخب التبيان
٣- الفصل الثالث: التحقيق

لمؤلفه
الشيخ الجليل أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أدريس العجلي الحلي رحمه الله
المتوفى سنة ٥٩٨ هـ

تحقيق وتقديم
السيد محمد مهدي السيد حسن الموسوي الخرسان دام عزه

▼
موسوعة ابن إدريس الحلّي ١
مقدمة تفسير منتخب التّبيان
لمؤلفة: الشيخ الجليل أبي عبدالله محمد بن احمد بن إدريس العجلي الحلّي ﷺ
تحقيق و تقديم: السيد محمد مهدي السيد حسن الموسوي الخرسان
منشورات: دليل ما
اعداد: مكتبة الروضة الحيدرية
الطبعة: الاولى
سنة النشر: ١٤٢٩ هـ ق - ١٣٨٧ هش
عدد النسخ: ٢٠٠٠ نسخة
المطبعة: نگارش
ردمك: ٤ ـ ٣٣٨ ـ ٣٩٧ ـ ٩٦٤ ISBN ٩٧٨ ـ
ردمك الدورة في ١٤ مجلداً: ٠ ـ ٣٥٢ ـ ٣٩٧ ـ ٩٦٤ ISBN ٩٧٨ ـ
العنوان: ايران، قم، شارع معلم، ساحة روح الله، رقم ٦٥
هاتف وفكس: ٧٧٣٣٤١٣، ٧٧٤٤٩٨٨ (٩٨٢٥١)
صندوق البريد: ١١٥٣ ـ ٣٧١٣٥
WWW.Dalilema.com
info@Dalilema.com

انتشارات دليل ما

مركز التوزيع:
١) قم، شارع صفائيه، مقابل زقاق رقم ٣٨، منشورات دليل ما، الهاتف ٧٧٣٧٠٠١١ ـ ٧٧٣٧٠٠١
٢) طهران، شارع إنقلاب، شارع فخررازي، رقم ٣٢، منشورات دليل ما، الهاتف ٦٦٤٦٤١٤١
٣) مشهد، شارع الشهداء، شمالي حديقة النادري، زقاق خوراكيان، بناية گنجينه كتاب التجارية، الطابق الأول، منشورات دليل ما، الهاتف ٥ ـ ٢٢٣٧١١٣
٤) النجف الأشرف، سوق الحويش، مقابل جامع الهندي، مكتبة الإمام الباقر العلوم ﷺ، الهاتف ٠٧٨٠١٥٥٣٢٨٩

سرشناسه : إبن إدريس، محمد بن احمد، ٥٤٣ ـ ٥٩٨ ق.
عنوان و پديدآور : موسوعة إبن إدريس الحلّي / تأليف محمد مهدى السيد حسن الموسوى الخرسان.
مشخصات نشر : قم: دليل ما، ١٣٨٦.
مشخصات ظاهرى : ١٤ ج.
فروست : مكتبة الروضة الحيدرية.
شابک : (ج. ١): 4 - 338 - 397 - 964 ISBN 978
(دوره): 0 - 352 - 397 - 964 ISBN 978
وضعيت فهرست نويسى : فيپا.
يادداشت : عربى.
هر جلد عنوان خواص خود را دارد.
مندرجات : ج. ١. مقدمه تفسير منتخب التبيان. ـ ج. ٢. إكمال النقصان من تفسير منتخب التبيان. ـ ج. ٣ و ۴ و ۵. المنتخب من تفسير القرآن و النكت المستفرجة من كتاب التبيان. ـ ج. ۶. حاشية إبن إدريس على الصحيفة السجادية. ـ ج. ٧. اجوبة مسائل و رسائل في مختلف فنون المعرفة. ـ ج. ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣. كتاب السرائر الحاوي لتحرير الفتاوي. ـ ج. ١۴. مستطرفات السرائر (باب النوادر).
موضوع : فقه جعفرى ـ قرن ۶ ق.
موضوع : تفاسير شيعه ـ قرن ۶ ق.
موضوع : اسلام ـ متون قديمى تا قرن ١۴ ق.
شناسه افزوده : خرسان، محمدمهدى، ١٩٢٨ ـ م. Khaarsan, Muhammad Mahdi، گردآورنده و مصحح.
رده بندى كنگره : ١٣٨۶ ٨م ١۶ الف / ٧ / ١٨١ BP
رده بندى ديويى : ٢٩٧ / ٣۴٢
شماره كتابشناسى ملى : ١١٧۴٥٩٥

بسم الله الرحمن الرحيم

قال رسول الله ﷺ:

المؤمن إذا مات وترك ورقة واحدة عليها علم، تكون الورقة يوم القيامة ستراً فيما بينه وبين النار

أمالي الشيخ الطوسي: ٢٤

صورة ما جاد به يراع
سماحة سيدنا آية الله السيد علي بهشتي رحمه الله [1]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله عالم السرائر، شاهد الضمائر، منزل الوحي السماوي، والكتاب الحاوي، لتحرير غوات العباد، عن نير الغواية والالحاد، إلى نور الهداية والرشاد، في خير مزيد، وحياة لا تبيد، يفوز بها ذوو الجدّ الأسنى، فهم الذين سبقت لهم من الله الحسنى، والصلاة والسلام على أشرف رسله وخاتمهم محمّد المبعوث بخير دين، بأشرف الصلاة المهداة إلى المرسلين، وعلى آله الغرّ الميامين، ما دامت السماوات، وقامت الدعامات.

أمّا بعد: فإنّ لله تعالى في عباده نعماً لا يعرف قدرها، ولا ينال صفوها عن كدرها، إلا من طاف ببصيرة فائقة، وقريحة رائقة، طاف أجواء هذي البسيطة، وأرجاء هاتي الخريطة، بجهد يتبعه التَعَب، وسعي يعقبه النصَب، حتى اهتدى إلى كنوز غاباتها، يصطفي خيار غاياتها، فيجتني منها خيار ما اصطفى، ويرتوي فيها بعذب ما طاب وصفا، ويُهدي للآخرين ما تسنّى له من حصيلة، ويهبهم ما حقق من فضيلة، ويبث فيهم عوائده صفواً، ويكيل لهم فوائده عفواً، من غير ضنٍّ ولا منٍّ.

١-لقد كتب رحمه الله هذا التقريض على كتاب السرائر قبل أن ننوي إصدار موسوعة كاملة لمؤلفات ابن إدريس رحمه الله، ولذا صار الكلام متوجهاً نحو السرائر دون غيره من مؤلفات ابن إدريس.

هذا هو الألمعي الأوحد، والعلاّمة الأمجد، سماحة السيد محمّد مهدي الخرسان المؤيّد، دامت معاليه أبو صالح المسدّد، الذي كرّس صالح أيامه ويكرّسها دوماً بتحقيق نُخب الفوائد، ونشر الدرر الفرائد، التي منها موسوعةٌ من مآثر العميد الفذ، عين من أعيان فقهائنا الراحل، الشيخ الأجل الكامل، والفقيه الأسبق الباسل، أبو عبد الله محمّد بن إدريس الحلي، قدس سرّه العليّ، أعني كتاب سرائره، المُختَزَن بفروع مآثره، التي استنبطها من الكتاب والسنّة، مشروحة ممتنّة، بنظم رائق، ودعم واثق، على سنن فقهائنا الأثبات، من فروع الطهارة إلى أحكام الديات، قد نظمها في السمط بصورة حرّة ممتازة، تحكي تلك الميزة بحقها هذه المقدمة الفخمة التي تلمع بين يديك، أملاها سماحة السيّد المتقدّم سموّه، خصيصةً لهذا الشأن المهتم به، قد زانت الكتاب بما أبدت فيه من لباب، تنبئك عن مدى عظمة الكاتب والكتاب، كما تحيطك خُبراً بما أتعب نفسه بغير حساب، في سبيل تحقيق هذه الأمنية، وتعميق جذورها الفنيّة، بفصول جامعة، وسطور لامعة.

تشير أولاً إلى عرض المساهمة بعد مضي سنين طوال، على فكرة تعبيد طريقه إلى المنال، وأخذ وردّ حول تلك الفكرة في قيل وقال، عرض أن يشاطره فريق من ذوي الكفاية، الذين يرجى بعونهم سرعة الوصول إلى النهاية، قد لعب تحقيق العرضة دوراً غير قصير في تكييف المسير، حتى اعتذر بعضهم بادئ بدئه، ولبى الآخرون بحماس، بما ظُنّ به أن تم وضع حجر الأساس، لكن بعد أن اقتسموا المشروع، وأخذ كلٌّ بحصته في الشروع، دبّت فيهم حسيكة الملل، وحان منهم حنين ليت ولعل، إلى أن رجع بعضهم بعد أشواط السيرة، بحجة صعوبة المسيرة، وأخذ الباقي في الاعتذار، بأنّ الفرصة لا تسمح له بالاستمرار، فرأى بعد اللتيا والّتي، أن لا يليق الوقوف

بأثناء الطريق، حيث لا يوازره منهم فريق، وأنّ الصواب الاعتماد على سعيه، وتحمل العبء على كاهله وحده ورأيه، رغم خطورة المهمة وثقلها، فاستعان بالله وجدّ في سيره ساعياً مشكوراً.

ثم تنير آفاقاً من حياة المؤلِف وجهات المؤلّف، بفوائد تترى وتُزفّ.

ثم تشير إلى تخليص الكتاب من شواذ كانت تسرّبت إليه من نفاذ، إلى أن أكمل ما أسّس، وأجمل ما اقتبس، لا أريد أن أعرفّك مجهولاً غائباً منك، أو بعيداً عنك، فلتجدنّها بنفسك أوفى بما أجملت لك، لقد تضمّنت حقائق لا يُستغنى عن الإطلاع عليها والركون إليها، لم يسبقه بها أحد، ولا يلحقه غداً أيضاً أو بعد غد، يعجبك مدى اهتمامه بجمع ما استطرف، وأفاد واستظرف، إحاطة بمصادر ما حقق وأشاد، فللّه درّه، وعليه أجره، في إحياء ذلك التراث العلمي القيّم، والأساس الديني التّم، بما قدّم فيه من وثائق أمينة، وحقائق ثمينة، تزيد في شوق الطالب، وسوق الراغب، إلى مقاييس الحياتين، العلمية الأدبية، والدينية الأبدية.

وإنّي على قصور باعي وقلّة اطلاعي، أرى النفع المتفنّن به الكثير، بما أضاء وعبّد المسير، نشكره على تلك النهضة العالية، والخدمة الغالية، التي قام بها وحده في الحاضر كالماضي، حبّاً لنشر المراضي، فلقد تصدّى لها بسعي منه مرير، وجهد عنه كبير، أنعِم بها ثم أنعِم بها، فلا ينبئك مثل خبير، شكر الله تعالى سعيه هذا وسائر مساعيه، وأبلغه أعلى مراقيه.

والسلام عليه ورحمة الله وبركاته.

حرّره العبد الخاطئ عليّ الحسيني بهشتي في سادس عشر من شهر محرم سنة ألف واربعمائة وأربع من الهجرة النبوية على مهاجرها آلاف صلاة وسلام وتحية، والحمد لله.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله على محمّد وآله الطاهرين، وصحبه الطيبين، والتابعين لهم باحسان، وتابعي التابعين ﷺ أجمعين.

﴿رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي * وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي * وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي * يَفْقَهُوا قَوْلِي﴾[1].

﴿رَبِّ هَبْ لِي حُكْمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ * وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الآخِرِينَ * وَاجْعَلْنِي مِنْ وَرَثَةِ جَنَّةِ النَّعِيمِ﴾[2].

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾[3].

﴿وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾[4].

اقتباس من الآيات التالية:

١-طه: ٢٥ – ٢٨.

٢-الشعراء: ٨٣ – ٨٥.

٣-الأحقاف: ١٥.

٤-النمل: ١٩.

اللّهم صلّ على محمّد وآله كما صلّيت على إبراهيم وآل إبراهيم إنّك حميد مجيد.

فكرة التحقيق، وتحقيق الفكرة:

وبعد فهذه:

سطور تتضمّن الحديث عن فكرة كانت اشراقتها في النفس كومضة البرق الخاطف، لكنها لم تنطفِ تماماً، ولم تخبُ أبداً، بل كانت تزداد سنة بعد أخرى تألّقاً وإشراقاً.

وكان من إشراقها ما يكفي لتأجيج نفثة مصدور تعتلج بين حين وآخر، وإن مضى على ومضتها الأولى أكثر من ربع قرن من الزمان[1].

أمّا الفكرة فهي تحقيق كتاب السرائر، الحاوي لتحرير الفتاوي تصنيف الشيخ محمّد بن إدريس الحلي رحمه الله من أعلام القرن السادس الهجري، والحديث عنها ذو شجون وشجون. فمن أين أبدأ وإلى أين سوف أنتهي، وأنا أعيش الفكرة منذ ربع قرن، وأعيش تحقيقها منذ سبع سنين معطاءة وليست عجافاً كسني سيدنا يوسف عليه السلام.

وتشدّني مع هذه الفكرة ذكريات مؤلمة لا تخلو إعادة الحديث عنها من أسى ومرارة، فهي تذكرني بفقدان شيوخ أماثل، وأعلام فطاحل، كانت لي معهم أحاديث حول الموضوع.

ولعل أقدم ما تضمّه ذاكرتي ما يعود إلى اليوم الذي التقيت فيه شيخنا الراحل سماحة الحجة الجليل الشيخ محمّد رضا المظفر قدس الله روحه ـ رئيس جمعية منتدى النشر ـ فدعاني إلى استماع محاضرة له عن الشيخ الطوسي مؤسس جامعة النجف، في قاعة المجمع الثقافي في مقر جمعية منتدى النشر، فاستجبت لدعوته، واستمعت لمحاضرته، واستفدت من مناقشته حول موقف ابن إدريس من

١ـ هذا إلى يوم كتابة المقدّمة أمّا إلى اليوم فقد جازت نصف قرن.

الشيخ الطوسي وصلابة مواقفه في كتابه السرائر، وجرت فكرة تحقيق ذلك الكتاب، وحبّذا لو قامت جمعية المنتدى بذلك، وهكذا انتهى الحديث بياليت وحبّذا.

وظلّت الفكرة تراودني بين حين وآخر، حتى أذكر انّي اقترحت على شيخنا المرحوم سماحة العلاّمة الجليل الشيخ عليّ سماكة الحلي رحمه الله أن يتولّى تحقيق كتاب السرائر بنفسه، وذلك بعد أن تفرّغ للقيام بشؤون إمامة جامع ابن إدريس في الحلة، وهو اقتراح وجيه ـ في نظري ـ نظراً لفضل الشيخ المقترح عليه ومقامه العلمي وقيامه بإمامة جامع ابن إدريس، فمن أولى منه بتحقيق كتاب صاحب المقام ولكنه رحمه الله اعتذر بكثرة أشغاله.

وبقيت الفكرة في نفسي تعيش كذبالة يمدها زيت الأماني بما يشبّ وقدتها عند الحديث عن ابن إدريس أو كتابه السرائر أو عن الحلة وتراثها العلمي، وقلّما جرى الحديث إلا وأبديت رغبتي، وألححت في تحقيق أمنيتي وتساءلت ـ مراراً ـ مع نفسي، لماذا كلّ هذا الإلحاح على الناس؟

أكلّ ذلك اشتياقاً إلى رؤية الكتاب محققاً، فلماذا لا أقوم به أنا؟ وأنا واحد من أولئك الناس الذين يذعنون للكتاب وصاحبه بالفضل.

فما أعتذر به لنفسي مما يحول دون تحقيق الفكرة، ربما كان عذر الآخرين فيه أوسع فكانوا أعذر، فلنترك ذلك جانباً.

ومع ذلك فلم تبعد الفكرة عنّي كثيراً، ولا التحدّث بها في كلّ مناسبة تعرض لها، ولعل ذلك لمحظوظية الكتاب، فإنّ للكتب حظوظاً كحظوظ الناس. ولقد تبنّت جمعية منتدى النشر في النجف الأشرف فكرة تحقيق الكتاب، وتشكّلت لجنة ثلاثية من ذوي الاختصاص لذلك الغرض كنت أحدهم، ثم طرأ تغيير وتأخير، وجرت خطوب ذكرتها في ذكرياتي، استقر الكتاب أخيراً عندي فتولّيت أمره لوحدي، ومن الله سبحانه أستمدّ العون والتوفيق إنّه خير رفيق.

أقول: والآن وبعد أن دارت سفينتنا وحارت، حتى إذا استوت على جوديّ التمام، وقلنا: الحمد لله ربّ العالمين، الذي وفقني لعمل صالح يرضاه - إن شاء الله - ويسّر لي سبيل عمل أحببته، وطالما تمنيت على الآخرين تحقيقه.

فأشكره - جل اسمه - أن طبع حب هذا العمل النافع - إن شاء الله - في قلبي حتى جعلني أجد فيه لذة نفسية، ومتعة روحية، ولهواً بريئاً، فأسأله أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفعني به يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

أقول: وبعد هذا كلّه ألا يحق لسائل أن يسأل، وقائل أن يقول: فما الفائدة من بذل كلّ ذلك الجهد في تحقيق كتاب فقهيّ، مرّ على تصنيفه أكثر من ثمانية قرون، فهو لا يصلح لأبناء عصرنا، وقد تطوّرت المقاييس، وتبدّلت المفاهيم والنواميس، وأصبح هذا الكتاب وأمثاله، ممّا ينبغي أن يأخذ مكانه في رفوف المتاحف وبين دمى الآثار، إذ لا تشدّه وحاجة العصر أيّ رابطة ؟ !

هكذا قد يقول قائل، أو يسأل سائل.

ولكنها قولة لا تخلو من التجنّي الظالم، فليس الهدف من تحقيق الكتاب هو حاجة العصر الملحّة، وإنّما الهدف هو حاجة العصر إلى ربط حلقات مجد الأمة من ماضٍ مشرق، بحاضر معاصر، وإعداده لمستقبل مأمول، لأنّ الحاضر ثمار الماضي والمستقبل جني الحاضر، وبذلك نكون قد وفّرنا مصدراً من مصادر التراث الثقافي لأبنائنا، وكشفنا لهم عن ركيزة من ركائز عزّهم وفخرهم، وما الشموخ إلا بتلك الصروح التي أقامها آباؤنا وأجدادنا بأقلامهم الخيّرة وعقولهم النيّرة.

فليعرف الجيل الحاضر ما كان عليه سلفه الصالح من مثابرة ومصابرة، فيتخذ من سيرتهم مثلاً رائعاً في الطموح، والتشمير عن سواعد الجد لخدمة الأمة في ماضيها وحاضرها ومستقبلها.

وفي هذا الكتاب سيجد ابن العصر روح التجديد حيّة، حين يقرأ المصنّف وهو ينعى على المقلّدة سيرتهم، ويدعو إلى الاعتماد على النفس، وبذل الجهد، واستثمار الطاقات والمواهب.

وحيث إنّي قد عقدت العزم على أن لا تكون مقدمة الكتاب على نحو المقدمات التقليدية، التي تقتصر على السرد التاريخي المنقول عن معاجم الرجال والتراجم، فذلك ما لا فائدة كبيرة فيه.

فلا تحليل ولا نقد ولا استيعاب، وبالتالي فلا يكشف عن مزايا المصنّف رحمه الله ولا عن منهجه الذي رسمه لنفسه في كتابه، حتى كان في نظر بعض الأعلام مخلّطاً، كما انّه كان في نظر آخرين مجدداً، وربما أنا الآخر قد أكون أيضاً في هذه المقدمة مخلّطاً في نظر بعض القرّاء ولا أكون في نظر آخرين مجدّداً.

ومهما يكن فقد ارتأيت أن أسلك في تقديم الكتاب طريقاً وسطاً بين السرد التاريخي وبين التحليل والنقد، وآخذاً من كلّ منهما بنصيب، لأنّ ذلك يكون أكثر شمولاً واستيعاباً، وتنويراً للقارئ بما يستشفّ من خلاله شخصية المصنّف ومكانته العلمية المميّزة في بُعدها الفقهي المتطوّر.

إذ كان رحمه الله ذا شارة مميّزة عند المنعطف التاريخي للفقه الشيعي، فقد استطاع أن يحرّك الجمود والركود الذي ساد الأجواء العلمية الفقهية من بعد الشيخ الطوسي، كما أكّد وجوده وفرض شخصيته بعقل يفيض قوّة، ونفس تتدفّق عزماً، يدعو إلى الثورة على أصحاب مدرسة الفقه القديمة، ومناهجها التقليدية، بفضل ممارسته الإستدلالية منهجاً وفكراً.

لذلك كان كتابه السرائر وإن كان في موضوعه أسوة بغيره من كتب الفقه القديمة، إلا أنّه تميّز في طريقته ومنهجه، وفي وسيلته العلمية وأداته. فكان أشبه بهذه الأيام الثائرة، ولما كان هذا الكتاب هو الأثر الوحيد للمصنف الذي تم نشره،

بين الناس منذ أكثر من قرن ونصف، ـ حيث تمّ طبعه لأول مرة سنة ١٢٧٠ هـ ـ وهو شاهد بسعة علمه ومدى اطلاعه العظيم في مختلف آفاق المعرفة.

فقد صمّمت على إعادة طبعه محققاً بما يتناسب وموقعه في التراث الفقهي الشيعي، ولكن لله في خلقه شؤون، فالعبد يدبّر والله تعالى يقدّر، ولا يكون إلا ما شاء سبحانه، لقد طرأت أحوال أخّرتني عن المبادرة بطبع الكتاب، وكانت المصلحة الخفيّة وراء ذلك، إذ عثرت على كتاب أجوبة المسائل لابن إدريس بخط تلميذه ابن قمرويه، وبدأت في تحقيقه، وكدت أفرغ منه ولمّا، بُشّرت بطبع كتابه الآخر (منتخب التبيان في تفسير القرآن) فسررت كثيراً، وطلبت نسخته فرأيتها مما تحتاج إلى إعادة تحقيق وعزمت واستحضرت بعض النسخ الخطيّة لتقويم النص، فشارفت على النهاية، وإذا بكتاب رابع لابن إدريس لم ير النور من قبل وهو حاشيته على الصحيفة السجادية، ودخل هذا في حيّز العمل وتبدّل النهج الأول في الإصدار، وقرّرت أن يكون الترتيب على النحو التالي حسب شرف الموضوع:

١- منتخب التبيان في تفسير القرآن.

٢- حاشية الصحيفة السجادية.

٣- أجوبة المسائل.

٤- كتاب السرائر الحاوي لتحرير الفتاوي.

ويكون إصدارها جميعاً باسم (موسوعة ابن إدريس الحلي) وبناءً على هذا فقد تغيّرت منهجية الإصدار الأول، وصار الحديث عن الكتب كل حسب موقعه من الموسوعة، وعلى هذا فما كتبته أولاً عن السرائر سيكون هو الآخر، لذلك فأنا اعتذر عمّا يوجد من خلل في الإحالات أو الإشارات والعذر عند كرام الناس مقبول.

والآن يكون الحديث عن كتاب منتخب التبيان، بعد الإلمام بشيء عن المصنف، ثم بيان منهجية التحقيق.

إذ لابدّ لنا من بحث الجوانب الثلاثة التي تعتبر العناصر التي تكوّن منها هذا الكتاب بمجموعه شكلاً ومضموناً وهي: المصنّف، والكتاب، والتحقيق، وذلك في ثلاثة فصول:

الفصل الأول: في المصنّف، ولمعرفته والتعريف به نقرأ:

أولاً: مَن هو؟

والجواب على ذلك نقرأه في الجوانب التالية:

أ- إسمه، نسبه، أسرته.

أمهاته وخطأ شائع:

ب- ولادته، نشأته.

ج- بيئته، عصره.

المناحي الفكرية والأحداث في العراق في عصر ابن إدريس:

د- وفاته، مدفنه، عقبه.

ثانياً: ما هي سيرته العلمية؟

والجواب على ذلك يتضح في المواد التالية:

أ- شيوخه.

ب- تلاميذه.

ج- مصنفاته.

د- مرجعيته.

هـ - ثقافته العامة.

و- بين السلب والإيجاب موقفه من العلماء المتقدمين.

١- مع الشيخ الطوسي رحمه الله.

ماذا قال الناقدون؟

٢- موقفه من العلماء المتقدمين.

٣- بهتان لا أصل له.

ماذا قال المادحون؟

الفصل الثاني: كتاب منتخب التبيان.

١- تعلق ابن إدريس بالطوسي.

٢- منتخب التبيان وطبعاته السابقة.

٣- مع محقق كتاب المنتخب في مقدمته.

٤- أهم المؤاخذات على التحقيق.

الفصل الثالث: ـ التحقيق.

١- نحن والكتاب.

٢- النسخ المعتمدة.

٣- الاسم الصحيح للكتاب.

٤- منهجية التحقيق.

٥- ترجمة الأعلام.

٦- الخاتمة.

وأخيراً سأزوّد القارئ بقائمة المصادر التي استفدت منها في المقدمة وفي التحقيق، فعسى أن أكون قد أدّيت بهذا الجهد الجاد حق الدراسة التقييمية والنقدية، وحقّقت تلك الرغبة التي تنتظر صدور الكتاب بهذا اللون من التحقيق.

الفصل الأول

المصنّف، مَن هو؟

إسمه، نسبه، أسرته.

لم تختلف المصادر في انّ اسمه محمّد لكنها اختلفت في نسبه، ففي بعضها: محمّد بن أحمد بن إدريس[1]، وفي بعضها نسب إلى جده إدريس، حيث اشتهر بذلك، والنسبة إلى الجد الأعلى أو الأدنى معروفة كثيراً.

وقد تخيّل بعض الباحثين المتأخّرين التعدّد، فذكر في موسوعته[2]:

أولاً: محمّد بن أحمد بن إدريس.

وذكر ثانياً: محمّد بن إدريس بن أحمد بن إدريس.

وهو وهم، وقد تزيّد في النسب الثاني كما لا يخفى.

وذكر في مصدرٍ ثالث: انّه محمّد بن منصور بن أحمد بن إدريس بن الحسين بن القاسم بن عيسى العجلي.

وأكبر الظن أنّ هذه الصورة مأخوذة من صورة خط الشيخ المجلسي صاحب بحار الأنوار التي جاء فيها: وجدت صحيفة تشهد القرائن الجليلة بأنّها خطه ـ قدس الله روحه ـ وكتب في آخرها: فرغ من كتابته في شهر رجب من سنة خمسين وسبعمائة ؟ محمّد بن منصور بن أحمد بن إدريس العجلي، وقد انمحى البياض[3].

١-معجم المؤلفين ـ كحالة ٨: ٢٢٩.

٢-المصدر السابق ٩: ٣٢، الوافي بالوفيات ٢: ١٨٣.

٣-طبقات أعلام الشيعة ـ القرن السادس ـ: ٢٩٠.

أقول: ومن الغريب في ذلك ذكر التاريخ، فانّ ابن إدريس توفي سنة ٥٩٨، وهذا الكاتب فرغ من كتابته سنة ٧٥٠ أي بعد وفاة ابن إدريس بأكثر من مائة وخمسين سنة فلاحظ، وأظن ـ وظن الألمعي يقين ـ أنّ الصحيفة المشار إليها هي نسخة غريب القرآن للسجستاني التي كتبها المصنّف بخطه، وقرأها على استاذه عميد الرؤساء المتوفى سنة ٦٠٩، فكتب له اجازة بخطه على ظهرها: قرأ عليَّ كتاب تفسير غريب القرآن لأبي بكر محمّد بن عزيز السجستاني النحوي أجمع الرئيس الأجل الفقيه العالم أبو عبد الله محمّد بن منصور بن أحمد بن إدريس... وكتب هبة الله... في شهر رمضان المبارك من سنة سبعين وخمسمائة... .

ووقع التحريف ـ سهواً ـ في التاريخ، فبدل أن يكون خمسمائة وسبعين كتب سبعمائة وخمسين، ومهما يكن أمر تلك الصحيفة فانّا لسنا بحاجة ماسة إليها في التماس الصحيح في نسبه بعد ما كتبه استاذه المشار إليه، ويؤيّد ذلك ما جاء في هامش تكملة الرجال حكاية عمّا ورد في آخر نسخة من أمالي الشيخ الطوسي رحمه الله ما نصّه[1]:

كتبت من نسخة كتب في آخرها: كتب من نسخة كتبت بيد الشيخ أبي عليّ بن أبي محمّد ابن أحمد بن منصور بن أحمد بن إدريس العجلي الحلي أخي الشيخ محمّد بن إدريس رحمة الله عليه قال: وكتب في حاشيته: صورة ما في الأصل. تم كتاب الأمالي وهو ثمانية عشر جزءاً آخر نهار الجمعة ثاني شوال سنة ثماني عشر وستمائة والحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله على سيدنا محمّد وآله الطاهرين وسلم تسليماً، كتبه عليّ بن أبي محمّد بن أحمد بن منصور بن أحمد بن إدريس العجلي حامداً مصلياً اهـ.

١- تكملة الرجال ٢: ٣٤٠.

فالصحيح في نسبه هو: محمّد بن منصور بن أحمد بن إدريس العجلي.

وسواء كان إدريس أباه أو جدّه الأدنى أو الأعلى فقد اشتهر بذلك، وحتى انّ شهرته وكنيته ابن إدريس كانت تضايق بعض المتأخّرين لأنّها تشترك وكنية إمام المذهب الشافعي محمّد بن إدريس.

١- فقال الدهلوي في التحفة الاثنى عشرية: ٢١٨: ابن إدريس الحلي من علماء الإمامية ولمشابهة كنيته مع كنية الشافعي وضع أبياتاً ونسبها إليه، وزعم أنّه لم يكذب[١].

١- أظن ان الدهلوي أشار إلى أشعار الشافعي التي روتها مصادر أهل السنّة، وإن وجدت في كتاب شيعي فعنهم روى ومنهم نقل، نحو قول الشافعي:

يا راكباً نحو المحصّب من منى ... اهتف بساكن خيفها والناهض

سحراً إذا فاض الحجيج إلى منى ... فيضاً كملتطم الفرات الفائض

وأخبرهم إنّي من النفر الذين ولاؤهم ... لولاء أهل البيت ليس بناقض

إن كان رفضاً حبّ آل محمّد ... فليشهد الثقلان أنّي رافضي[×]

[×] أخرجه ابن عساكر في تاريخه والرازي في تفسيره ٢٧: ١٦٦، والزرندي في نظم درر السمطين: ١١١ وابن الصباغ المالكي في الفصول المهمة: ٤، وابن حجر في الصواعق المحرقة: ١٣١، والصبان في اسعاف الراغبين: ١١٦، والقندوزي الحنفي في ينابيع المودة في الباب/ ٨٧ وغيرهم.

أو قوله الآخر:

لو فتشوا قلبي رأوا ما به ... سطرين قد خطّا بلا كاتب

العدل والتوحيد في جانب ... وحب أهل البيت في جانب[××]

[××] ينابيع المودة في الباب السابع والثامن: ٥٦٨ ط الحيدرية بتقديمي.

أو قوله الثالث:

يا آل بيت رسول الله حبّكم ... فرض من الله من القرآن أنزله

يكفيكموا من عظيم الفخر أنّكموا ... من لم يصل عليكم لا صلاة له[×××]

←

٢- وقال الآلوسي في كتابه[1] وهو يذكر جماعة من مصنفي الشيعة: وابن إدريس المفتري على الشافعي المشهور، والذي جرأه على ذلك مشاركته له في الكنية ؟

ولا أريد أن أدفع عن المصنّف معرة هذه الفرية التي لا أساس لها، ولكن أود أن ألفت النظر إلى هذا الكشف الرائع الذي زفّه هذا المتأخر في كتابه إلى القرّاء بدون حساب، وهو أنّ المشاركة في الكنية تستدعي الجرأة لتطاول أحد الشريكين ليفتري على الآخر ؟

وحبّذا لو أنّه أيّد دعواه بذكر شاهد واحد افترى فيه المصنّف على الشافعي، ولعله ـ والله العالم ـ قرأ قول المصنّف في كتاب الطهارة في أحكام الأموات حيث نقد المصنّف حكاية الشيخ الطوسي إلقاء الطير يد عبدالرحمن بن عتاب ـ وهو ممن قتل يوم الجمل بالبصرة ـ بمكة المكرمة، وكان الشيخ الطوسي يوافق في ذلك رأي الشافعي، لكن ابن إدريس حكى عن البلاذري انّه قال: وقعت في اليمامة، وقال: وهو الصحيح إذ البلاذري أبصر بهذا الشأن ؟ !

ومهما تكن الغرابة في قول الآلوسي فليست هي كالغرابة في مزاعم كاتب جلبي في كتابه كشف الظنون: ٢٢٠ / ١٢٨١ حيث قال: والكتب المؤلّفة على مذهب الإمامية الذين ينتسبون إلى مذهب ابن إدريس أعني الشافعي رحمه الله كثيرة، منها شرائع الإسلام وحاشيته والبيان والذكرى والقواعد والنهاية، الذي أغفل ذكر محمّد بن إدريس العجلي الحلي وأغفل ذكر مؤلفه السرائر.

← (×××) الصواعق المحرقة: ١٤٦، ونور الأبصار: ١٠٥، واسعاف الراغبين بهامش السابق، وشرح المواهب للزرقاني ٧:٧ وغير ذلك قال توفيق ابو علم في كتابه أهل البيت: ٦٠٦ (وكان مكتوباً على باب المقام – يعني مقام السيدة نفيسة بالقاهرة – وهاتان البيتان وهما من قول الإمام الشافعي وقد ذكر البيت الأول في ص ٥١ منسوباً إليه من دون أي غمز أو لمز، وكذلك في ص ٧٥ ذكر البيتين معاً.

١- مختصر ترجمة التحفة الاثنا عشرية: ٥٠.

وقال في ٢: ١٢٨٦ ط وزارة المعارف التركية تحت عنوان الكتب المؤلّفة على مذهب الإمامية[١]: البيان والذكرى، شرائع الإسلام وحاشيته، القواعد، النهاية... ومن أقوالهم الباطلة عدم وجوب الوضوء للصلاة المندوبة ـ وذكر جملة أحكام جاء فيها ـ واستحباب غسل يوم الغدير وهو العاشر من ذي الحجة.

إلى آخر ما شنّع به مما يكفي ردّه أنّ أول ما ذكره من عدم وجوب الوضوء للصلاة المندوبة هو محض افتراء، وتكذبه كتبهم الحديثية والفقهية ـ وهي منتشرة ـ والتي تشترط الطهارة في الصلاة حتى اشتهر عندهم حديث «لا صلاة إلا بطهور» فكيف ينسب إليهم مما هم براء منه.

مضافاً إلى جهله بالتاريخ حيث زعم أنّ يوم الغدير هو العاشر من ذي الحجة، ولا أحسب أنّ مسلماً يجهل أنّ ذلك كان يوم الثامن عشر من ذي الحجة حين أمر النبي ﷺ أن يبلّغ الناس بولاية أمير المؤمنين عليه السلام فجمعهم عند غدير خم وذلك عند رجوعه من حجة الوداع، فهذه بعض الشواهد التي كشف بها عن افترائه وجهله، وعلى هذه فقس ما سواها.

وليست هذه أول فرية على الشيعة، ولكن الذي يحزّ في النفس إصرار كاتب جلبي والآلوسي وأضرابهما على جعل مذهب الإمامية مأخوذاً من مذهب الشافعي[٢]، وإنّ ابن إدريس المذكور في كتبهم هو محمّد بن إدريس الشافعي.

وليتهما ومن لفّ لفّهما رجع إلى ما يقوله ابن حجر في لسان الميزان[٣] محمّد بن إدريس العجلي الحلي فقيه الشيعة وعالمهم، له تصانيف في فقه

١- يطلقون ابن إدريس على الشافعي منه. أقول: هكذا ورد في الهامش.

٢-اقرأ ما كتبه كاتب جلبي في ١: ٤٥٢ حيث قال: تفسير الطوسي هو أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسي فقيه الشيعة الشافعي كان ينتمي إلى مذهب الشافعي.

٣- لسان الميزان ٥: ٦٥.

الإمامية ولم يكن للشيعة في وقته مثله، مات سنة سبع وتسعين وخمسمائة ا هـ. نعوذ بالله من التعصب الأعمى.

هذا عن إسمه ونسبه، وأمّا عن أسرته فمن الخير تنبيه القارئ أولاً إلى ضبط نسبته العجلي ثم الحديث عن أسرته، فإنّ نسبته من مشتبه النسبة، وقد ضبطها السمعاني في الأنساب[١] والحازمي[٢] وابن خلكان[٣] فقالوا: العجلي بكسر العين وسكون الجيم بعدها لام.

ولا يصح أن يقال: العَجلي بفتح العين وفتح الجيم، فإنّها نسبة إلى العَجَلة وهي المنجون أي الخشبة التي تدار على الثور أو الفرس، هكذا قاله السمعاني، وذكر انّها نسبة أبي سعد عثمان بن عليّ بن شراف العَجَلي المتوفى سنة ٥٢٦ وقال: ولعل واحداً من أجداده كان يعمله أي المنجون.

أمّا عِجل المنسوب إليه المصنّف فهو: عجل بن لجيم بن صعب بن عليّ بن بكر بن وائل.

قال الحازمي: قبيل ينسب إليه جماعة جمّة من الصحابة والتابعين فمن بعدهم[٤].

ومن أمراء العجليين المشهورين الذين نبغوا في السياسة، واشتهروا بالسخاء والشجاعة: الأمير أبو دلف القاسم بن عيسى بن ادريس بن معقل، وهو أحد قواد المأمون والمعتصم من بعده، وهو الذي يقول فيه بعض شعرائه[٥]:

١-أنساب السمعاني العجلي.

٢-عجالة المبتدي: ٩١.

٣-وفيات الأعيان ٣: ٣٠.

٤-عجالة المبتدي: ٩١.

٥-هو عليّ بن جبلة المعروف بالعكوك.

إنّما الدنيا أبو دلف بين مغزاه ومحتضره

فإذا ولّى أبو دلف ولّت الدنيا على أثره[١]

ومن نسل هذا الأمير كان الأمير ماكولا وبنوه، ومنهم الأمير ابن ماكولا مؤلف الإكمال[٢]، وقد يكون المصنّف ابن إدريس أيضاً من نسله، وذلك غير مستبعد، فقد ورد في كتاب الفصول الفخرية لابن عنبة[٣] ما ترجمته:

من عجل: حنظلة بن ثعلبة بن سيار سيد بكر في يوم ذي قار، وإدريس بن معقل جد الأمير أبي دلف العجلي، ومن نسل أبي دلف آل ماكولا، والفقيه محمّد ابن إدريس، كان من أكابر فقهاء الشيعة، والأغلب الراجز.

فانّ ذكره بعد آل ماكولا مشعر بعطفه عليهم في المشاركة في النسب، وانّهم من نسل أبي دلف.

وقد يستأنس لذلك بوجود تشابه في أسماء ذراري أخي المصنّف مع أسماء آباء أبي دلف وذلك مثل: إدريس بن قاسم بن الحسين بن عيسى العجلي. مما قد يوحي بتأكيد النسبة إليه جرياً على طريقة إعادة تسمية الأبناء بأسماء آبائهم إحياءاً لذكرهم فلاحظ.

ومع كلّ هذا المجد الباذخ للعجليين، وانتساب كلّ من ذكرنا إلى جدهم عجل، بمن فيهم المصنّف كما وجد ذلك بخطه فيما حكي عنه، إلا إنّي عثرت على من غيّر نسبته العجلي واستبدلها بالربعي، وهي أيضاً نسبة صحيحة

١-وفيات الأعيان ٣: ٣٥١.

٢-طبع في حيدر آباد في عدّة أجزاء.

٣-الفصول الفخريّة: ٦٢، ط إيران.

باعتبار أنّه الجد الأعلى هو ربيعة بن نزار، وكان يقال له ربيعة الفرس[١] وإليه ينتهي نسب عجل.

وأول ما عثرت على تلك النسبة في إجازة الشيخ الشهيد لابن الخازن، وهي مذكورة في مجلد الاجازات في آخر مجلدات بحار الأنوار[٢].

ولعل عدول الشيخ الشهيد عن نسبة المصنّف العجلي إلى الربعي لما عرف عن عجل من الحماقة في قصة ذكرها النسابون[٣] فأنف من اثبات النسبة إليه، ويبدو انّ عجلاً أورث الحماقة بعض ذريّته، حيث ذكر انّ دغّة الحمقاء كانت من بني عجل[٤].

هذا كله فيما يتعلّق بنسبه وأسرته من جهة الآباء.

أمهاته وخطأ شائع:

أمّا نسبه من جهة الأمهات، فقد ذهب بعض الأعلام إلى أنّ أمه هي بنت الشيخ الطوسي المتوفى ٤٦٠ هـ، ولعلّ أول من ذهب إلى ذلك هو الشيخ الحر العاملي المتوفى ١١٠٤ هـ في كتابه أمل الآمل[٥] قال: يروي ـ المصنّف ـ عن خاله أبي عليّ الطوسي بواسطة وغير واسطة، وعن جدّه لأمه أبي جعفر الطوسي، وأم أمه بنت المسعود ورام، وكانت فاضلة صالحة.

١-الانباه على قبائل الرواة لابن عبد البر: ١٠٠ ط النجف.

٢-راجع ١٠٧: ١٨٩ الطبعة الحديثة.

٣-أخبار الحمقى والمغفلين لابن الجوزي: ٢٨ ط النجف.

٤-نفس المصدر السابق: ٤٨.

٥- أمل الآمل ٢: ٢٤٣.

وعلى هذا النغم كثر الإيقاع عند المتأخّرين، فبنى على ذلك الشيخ يوسف البحراني المتوفى سنة ١١٨٦ هـ في لؤلؤة البحرين[١] وأكدّها بقوله: أقول: ويؤيّده تصريح السيّد رضي الدين ـ ابن طاووس ﷺ ـ عند ذكر الشيخ الطوسي بلفظ جدي، وكذا عند ذكر الشيخ ورام بلفظ جدي وهو أكثر، كثير في كلامه كما لا يخفى على من وقف عليه[٢].

وهكذا أخذ سلّماً نحو التطور، حتى تطوّر إلى مقدمة ثابتة عند الأخباري الشهير الميرزا محمّد بن عبد النبي النيشابوري المقتول سنة ١٢٣٢ هـ في كتابه صحيفة الصفا في ذكر أهل الاجتباء والاصطفاء فذكر عبارة الحر العاملي المتقدّمة بتصرّف يسير، أدّى إلى تطوّر خطير كبير[٣].

وهكذا شاع هذا الخطأ في كتب المتأخّرين حتى كاد أن يكون حقيقة مسلّمة[٤]، ولعل أول من نبّه على خطل هذا الرأي وفساد هذا الزعم هو المحدّث النوري المتوفى سنة ١٣٢٠ هـ في كتابه مستدرك الوسائل[٥].

حيث استظهر أن تكون أم السيد موسى بن جعفر والد ابني طاووس هي ابنة الشيخ الطوسي ﷺ، مستنداً إلى صريح ما ذكره ابن طاووس في كتابه

١-لؤلؤة البحرين: ٢٣٧ في ترجمته ابني طاووس، وأمّا في ترجمة ابن إدريس: ٢٧٨ فقد اكتفى بنقل عبارة الحر العاملي.

٢-المصدر السابق نفسه.

٣-روضات الجنات ٦: ٢٧٧ أمّا تغيير العبارة فقد غيّر عبارة وأم أمه بنت المسعود ورام التي يمكن أن تقرأ بالرفع على أنّها جملة مبتدأ وخبر إلى وعن أم أمه بنت المسعود ورام وهذا ما لا يصح بوجه.

٤-راجع روضات الجنات ٦: ٢٧٧، والحصون المنيعة للشيخ عليّ كاشف الغطاء المتوفى ١٣٥٢ ج١: ٣٢٨ مخطوط، ماضي النجف وحاضرها ٢: ٤٨٨، فلاحظ أعيان الشيعة ٦: ١١٧، وأخيراً في موسوعة عتبات المقدسة ج١ النجف الأشرف.

٥- مستدرك الوسائل ٣: ٤٧١ ط حجرية.

الاقبال[١] في دعاء أول يوم من شهر رمضان، فقد ذكر بأنّ أبا عليّ بن الشيخ الطوسي هو خال أبيه، وقد اخترت أنا ذلك أيضاً في مقدمة فلاح السائل لابن طاووس مستنداً إلى ذلك وإلى ما جاء في نفس كتاب فلاح السائل[٢] فراجع ص ٥ من المقدمة.

هذا بالنسبة إلى ام السيدين ابني طاووس، أما بالنسبة إلى ام الشيخ المصنّف فلا يمكن توجيه كلام الشيخ الحر بوجه، وقد أغرب كثيراً حين قال: وام أمه بنت المسعود ورام وكانت فاضلة صالحة.

ووجه الغرابة انّه جعل الشيخ الطوسي جد ابن إدريس لأمه، وام أمه بنت المسعود، ومعنى ذلك أن تكون بنت المسعود زوجة الشيخ الطوسي، ومعلوم انّ وفاة الشيخ الطوسي كانت سنة ٤٦٠ هـ، والمسعود ورام متأخر عن زمان الطوسي، حتى أنّ منتجب الدين ابن بابويه ـ من القرن السادس ـ شاهده بالحلة وقال عنه: عالم فقيه صالح شاهدته بحلة ووافق الخُبر الخَبر، قرأ على شيخنا الإمام سديد الدين محمود الحمصي بحلة وراعاه[٣].

فلاحظ جيداً تجد أنّ المسعود ورام من معاصري ابن إدريس إن لم يكن متأخّراً عنه قليلاً، فكلاهما اجتمع بسديد الدين الحمصي وأخذ عنه، وسيأتي في شيوخ المصنّف وتلاميذه ذكر سديد الدين الحمصي، فكيف يعقل أن تكون ابنة مسعود ورام وهي أم أم ابن إدريس هي زوجة الشيخ الطوسي المتوفى سنة ٤٦٠ هـ فلاحظ. اللهم إلا أن يكون المراد بالمسعود ورام رجلاً آخر غير من عرفته المصادر الرجالية فذكرته، فمن هو يا ترى؟

١- الإقبال: ٣٣٤.

٢- فلاح السائل: ١٧٨.

٣- رجال منتجب الدين ضمن ج١٠٥ من بحار الأنوار.

على أنّا لو أغمضنا النظر عن هذه الجهة، فثم خلل آخر وذلك هو البُعد الزماني بين وفاة الشيخ الطوسي في سنة ٤٦٠ هـ وبين ولادة الشيخ ابن إدريس في سنة ٥٤٣ هـ فيكون بينهما ٨٣ سنة، وذلك يمنع من وقوع الولادة المزعومة حتى لو افترضنا انّ بنت الشيخ الطوسي كانت حملاً عند وفاة أبيها ووُلدت بعده، فلا يمكن أن تكون هي أم ابن إدريس المصنّف إذ لا يعقل عادة حمل امرأة تجاوزت الثمانين من عمرها، مع انّ انقطاع الحمل عادة وبلوغ سن اليأس انّما يكون في الستين على أكثر تقدير.

وحتى لو ادعي الإعجاز في المقام كما في قصة سارة زوجة إبراهيم عليه السلام حين بشرّتها الملائكة ﴿قَالَتْ يَاوَيْلَتَا أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ﴾[1] لكان ذلك عجباً يشتهر أمره، ويشيع خبره.

ولادته، ونشأته:

لم تتوفّر المصادر المعنيّة على تفصيل شؤون ولادة المصنّف مكاناً أو زماناً، نعم وردت إشارة لها دلالتها الزمانية، فيما نقل عن خط الشيخ الشهيد الثاني رحمه الله في جملة فوائد ذكرها، كان منها:

وقال الشيخ الإمام أبو عبد الله محمّد بن إدريس الإمامي العجلي رحمه الله: بلغت الحلم سنة ثمان وخمسين وخمسمائة[2].

وبناءً على ذلك وأن يكون المراد ببلوغه الحلم هو بلوغه الخامسة عشرة من السنين، فتكون ولادته في سنة ٥٤٣، ولكن يمكن أن يكون بلوغه الحلم قبل

١- هود: ٧٢.

٢- بحار الأنوار ١٠٧: ١٩، وسفينة البحار ٢: ٣٩٠.

الخامسة عشرة من عمره، لحصول إحدى علامات البلوغ الأخرى من إنبات الشعر الخشن على العانة، أو الاحتلام، فلاحظ.

ومهما يكن فإنّ ولادته كانت بعد الأربعين والخمسمائة، ولا معنى لما ذكره بعض الباحثين المتأخّرين من انّ ولادته كانت في سنة ٥٥٨ [١]، ولعلّه توهم ذلك مما ذكر عن خط الشيخ الشهيد، ولم يتدبر في نقله قول المصنّف: بلغت الحلم سنة ثمان وخمسين وخمسمائة. فتخيّل ذلك سنة ولادته.

أما صاحب النخبة فقد نظم سنة ولادته بالحساب الأبجدي وأنّها سنة ٥٤٣ وحكاها عن النجيب ابن نما الحلي فقال:

ثم ابن ادريس من الفحول ومتقن الفروع والأصول

عنه النجيب ابن نما الحلي حكى جاء مبشّراً مضى بعد البكا [٢]

وإذا حسبنا لفظ مبشراً بالحساب الأبجدي الذي يستعمله أصحاب أدب التاريخ [٣] فيكون ٥٤٣، كما أنّ عمره يوم مضى لربّه كان ٥٤ وهو ما نظمه بقوله مضى بعد البكا فلفظ البكا يساوي ٥٤، وهذا يعني وفاته بعد سنة ٥٩٧ هـ وهو ما نصّت عليه المصادر المعنيّة وأنّها كانت سنة ٥٩٨ هـ.

أمّا نشأته فلا تقلّ عن نشأة أمثاله من أبناء بيئته في الخطوط العامة، ونظراً لعدم توفّر المعلومات الكافية عن دقائق النشأة الخاصة، فلا مناص من الإلمام

١-أعلام العرب لعبد الصاحب الدجيلي ٢: ٣٠ وأحسبه استند في ذلك إلى ما جاء في الذريعة لشيخنا الرازي في ٧: ٢١١ وتكرر ذلك في ٢٠: ١٥٧ و ٣٣٠.

٢- نخبة المقال، وعنه في كشف الأستار ٦: ٣٦٨.

٣-لاحظ مقدّمة مواد التواريخ للنخجواني وتاريخ اداب اللغة لجرجي زيدان.

بشيء عن تلك البيئة التي عاش فيها المصنّف أيام نشأته، حيث نظن قويّاً أنّ عوامل البيئة وأحداث العصر تترك في نفس الناشئ آثارها الحسنة والسيئة، وقد تبدو في تصرّفاته وسلوكه دلالات على ذلك.

اذن فلنتعرّف على:

بيئته وعصره:

إنّ الحلة وهي طيّبة التربة، معتدلة الهواء، عذبة الماء، ذات طبيعة بهجة، وهي إلى جانب ذلك وارثة الحضارة والمدنية البابلية، فكان لجميع ذلك أثر في صفاء الخاطر وحدة الذهن واعتدال المزاج عند أبنائها كصفة عامة.

ولما كان المصنّف أحد أبناء الحلّة الفيحاء فقد ولد فيها، ونشأ بين أهلها وعاش آثارها وأخبارها، فليس من المستبعد أن يكون لتلك البيئة المكانية أثرها في صفاء خاطره وتوقّد ذكائه، وإذا راعينا سلوكيته ونبوغه المبكّر، ندرك أنّه كان في نشأته من النابهين الممتازين بالاستعداد في التلقي وطلب العلم وسط ذلك المحيط الزاخر بالعلماء وأولي الفضل والمعرفة.

أمّا عصر المصنّف حيث كان القرن السادس الهجري، فهو يمثّل مرحلة وسطاً بين عصور الازدهار والانحطاط، فهو كما يمتاز بالطموح وتوثّب الأحاسيس، حتى بلغ عند بعض الذوات حد الانفلات والمروق عن الجادة الوسطى أو كاد، فكذلك تميز بأحداث كونية جسام، وجملة تطوّرات ومفارقات في المجتمعات الإسلامية.

وإنّ قصدي في عرض صورة عن ذلك العصر، إنّما هو تلمس الأثر في نفس المصنّف وربما شيئاً من ذلك في كتابه، ((فالإنسان يستمد اسلوب تفكيره

وأنماط سلوكه وحدود حرياته ومعالم القيود والمحرمات والتقاليد والمثل، يستمدها رويداً رويداً من أبويه وأسرته وحلقته الإجتماعية))[١].

والإنسان هو الإنسان في كلّ زمان وفي كلّ مكان، لا يمكن أن يتخلّى عن دوافع الحب أو البغض مهما اشتجرت الحروب واضطربت الأفكار، أو ركدت الرياح وهدأت الأحوال، فهو يتذوّق الحياة تبعاً لما تخلّفه طعوم الأحداث من حلاوة ومرارة.

فإذا تميّز إنسان عن آخر في زمان أو مكان، فيصف حالة عاشها هو أو غيره من أبناء عصره بما فيها من عدل مقيم أو ظلم عميم، فما ذلك إلا من تذوق الحياة تبعاً لما تركته الأحداث في نفسه من أثر، يدل على الملامح الاجتماعية.

فعصر المصنّف كان فيه التنازع والحروب الدامية بين الفرنج وبين المسلمين، وبين المسلمين أنفسهم، كما كان بين السلاجقة والعباسيين وبين المماليك في الشام والفاطميين بمصر، سوى ما كان من أحداث كونية وزلازل عظيمة، وآفات تسبب المجاعات، وغير ذلك مما يترك كله آثاراً دامية في القلوب.

وما دمنا بصدد الحقبة التاريخية لعصر المصنّف، والتي عاشها وصنف فيها وكان جميع نتاجه ـ وكتابنا التعليق هذا ـ من بعض ثمارها، فمن الخير أن نلمّ في عرض موجز بجملة تلك الأحداث التي تخص الحلة، والتي لم تسلم أيضاً من المفارقات والفوضى شأنها شأن بقية البلاد الاسلامية الأخرى، متبعين التسلسل الزمني في وقوعها، ثم عرض بقية الأحداث الجسام مصنفة إلى أحداث كونية، وأخرى سياسية، وثالثة فكرية، وكلها وبالتحديد قبيل النصف الثاني من

١-الدكتور فخري الدباغ، الانتماء، مجلة العربي العدد ١٢٤ مارس سنة ١٩٦٩ م.

القرن السادس وحتى نهايته، وتلك هي الفترة التي يعتورها طوفان الأحداث وقد عاشها المصنّف، بناءً على أنّ ولادته بعد الأربعين والخمسمائة وانّ وفاته في أواخر القرن السادس.

أمّا عن الحلة فهي البلد الذي كان يضم أمراء يفد عليهم الناس للإسترفاد، وعلماء يقصدهم الطلاب من سائر البلاد، فهي مرت بدور السعادة أيام الامارة المزيدية التي وصف العماد الاصبهاني ـ وهو من معاصري المصنّف ـ أمراء بني مزيد بكل جميل. والأمر الذي يجب أن لا نغفل عنه: أنّ العماد ألّف كتابه الخريدة في خلال عمله الرسمي في خدمة الدولة العباسية، ومن المعلوم ما بين الدولة ورجال الإمارة من تفاوت واختلاف، كلّ ذلك يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند قراءة هذا النص حيث يقول:

(كانوا ملجأ اللاجين، وثمال الراجين، وموئل المعتفين، وكنف المستضعفين، تشد إليهم رحال الآمال، وتنفق عندهم فضائل الرجال، ويفوح في أرجائهم أرج الرجاء، وتطيب بندّ نداهم أندية الفضلاء).

وعلى هذا النحو يستمر العماد يصف بأسهم وجودهم، وأثرهم في الخيرات وما كانوا عليه من محاسن الأخلاق ومكارم الصفات، إلى أن قال:

(وما برحت دولتهم تنقص، وظلهم يقلص، إلى أن اضمحلت في زماننا هذا بالكلية، أعاذنا الله من شر هذه البلية، فلقد كانوا ذوي الهمم العالية)[1].

وإنّما اخترت وصف العماد لأنّه كان معاصراً للمصنف، وكلاهما لم يدركا تلك الإمارة أيام حكمها، بل أدركا خلود اسمها بعد أفول نجمها.

وأمّا ما أدركه المصنّف من حوادث تخص بلاده (الحلة) وربما كان لها تأثيرها في نفسه فهي:

١ـ خريدة القصر ج٤: المجلد الأول: ١٥٣ – ١٥٥ قسم العراق.

١- ورود الخليفة المقتفي سنة ٥٤٧ هـ إلى الحلة، عرّج عليها بعد أن خرج إلى واسط لاخضاع المتمردين بها، وكان أمير الحلة مهلهل بن أبي العسكر الجاواني - وهو من الأكراد - فهرب من المقتفي.

وفي هذه السنة ٥٤٧ هـ سيّر ملك شاه السلجوقي سلاّر كرد إلى الحلة، فدخلها وملكها باسم السلطان ملك شاه، وعلم المقتفي بذلك، فأرسل إليها مسعود بلال شحنة بغداد فاستولى عليها، وكان سخيف العقل، قليل الدين بعيداً عن الخير، قريباً من الشر - هكذا وصفه المؤرخون - فلم يرضه المقتفي وسيّر إليه عسكراً بقيادة الوزير عون الدين ابن هبيرة، فملك الوزير الحلة بعد قتال انهزم فيه مسعود بلال، ونادى أهل الحلة بشعار الخليفة، وجعل الوزير الأمير قويدان أميراً عليها ورجع إلى بغداد.

ولا شك أنّ هذه الحوادث أدركها المصنّف في صغره وهو ابن أربع سنين وخلّفت في نفسه ذكريات أليمة، وذكريات الصغر تبقى في النفس كالنقش في الحجر، ولابدّ أنّه أدرك في سنة ٥٥٠ مشهداً لموكب الخليفة حين مر بالحلة في طريقه إلى الكوفة والنجف، حيث ودّع الحجاج في النجف ثم عاد إلى بغداد[1].

ولما كان عمره ثمان سنين أدرك عودة مهلهل الجاواني إلى الحلة حين استغل محاصرة السلطان السلجوقي لبغداد في سنة ٥٥١ – ٥٥٢ هـ وكانت الحلة بيد بني عوف وهم من الحليين الأسديين.

ولما كان عمره اثنتي عشرة سنة مات المقتفي في سنة ٥٥٥ هـ وتولّى الخلافة ابنه المستنجد، واستعمل المستنجد على الحلة الأمير قيصر شحنة وهو من مماليكه.

١- المنتظم ١٠: ١٦١.

وفي هذا العهد كان لخفاجة نفوذ في سواد الحلة، وكانت حكومة الحلة تفرض لهم رسوماً من الطعام والسمن مقابل حماية السواد، وفي سنة ٥٥٦ هـ سارت خفاجة إلى الحلة والكوفة مطالبة برسومها، فمنعهم أمير الحاج أرغش مقطع الكوفة، ووافقه الأمير قيصر شحنة الحلة، وكلاهما من مماليك الخليفة، وجرد قيصر حملة تأديبية في ٢٥٠ فارساً وخرج إليهم، فنزحت خفاجة إلى رحبة الشام.

وفي سنة ٥٥٨ هـ وهي سنة بلوغ المصنّف، حدثت في الحلة المزيدية حرب سببها انّ بني أسد الذين كانوا في الحلة المزيدية أبوا الرضوخ لحكم المستنجد، واعتصموا في بطائحهم تحت سورا وكانت منيعة لأنّها محاطة بالمياه، وكان المستنجد يخشاهم، ويعتقد أنّهم سيعيدون يوماً ما الإمارة المزيدية، فأمر بقتالهم وجمع جيشاً بقيادة يزدن بن قماج التركي، وأشرك معه ابن معروف مقدم المنتفق فيمن معه من الأعراب، فحاصروهم وشددوا عليهم حتى استسلموا، فقتل منهم أربعة آلاف قتيل، ونودي: مَن وجد في الحلة المزيدية منهم فقد حل دمه، فتفرقوا في البلاد، ولم يبق منهم في العراق مَن يُعرف.

أمّا أهل مدينة الحلة فلم يقع عليهم الجلاء، لأنّهم لم يشتركوا في القتال، ولكنهم ارتاعوا لهذا الحادث الذي وقع على بني مذهبهم وأبناء بلدهم، وبعد هذه الحادثة تسلّم يزدن التركي إمارة الحلة، وجرت بينه وبين خفاجة بسبب خفارة السواد حروب وخطوب.

وفي سنة ٥٦٣ هـ وصل الحاج العراقي إلى سواد الحلة فقطعت خفاجة عليه الطريق، وانتهبوا أموالاً وقتلوا رجالاً، وساءت أحوال البلاد حتى خرج الوزير في سنة ٥٦٤ هـ من بغداد إلى الحلة ليتعرّف أحوالها عن كثب.

ولما قتل المستنجد في سنة ٥٦٦ هـ كان عمر المصنّف ثلاثاً وعشرين سنة، فبويع من بعده المستضيء، وأقر يزدن على إمارة الحلة.

وفي سنة ٥٧٠ هـ حدثت جفوة بين المستضيء وقطب الدين قيماز، فسار قيماز في جماعة حتى استولى على الحلة، فاستنجد الخليفة بالعامة عليه وقال لهم: مال قطب الدين لكم ودمه لي، ولم يخرجه عن الحلة إلا شيخ الشيوخ صدر الدين عبد الرحيم أرسله الخليفة، فلم يزل به يخدعه حتى أخرجه عنها قاصداً الموصل، فلحقه عطش عظيم أهلك أكثر من معه، ومات هو قبل وصول الموصل.

فأسند المستضيء ولاية الحلة إلى أبي المكارم طاشتكين، فشغل الولاية مدة ثلاث عشرة سنة، وفي أيامه ورد الحلة ابن جبير الأندلسي، فمدحه وأثنى على سيرته، كما أنّ ابن الأثير أطرى طاشتكين بقوله: كان خيّراً صالحاً، حسن السيرة، كثير العبادة يتشيّع.

وفي أيّام المستضيء ولي النظر في ديوان الحلة أبو طالب يحيى بن أبي الفرج سعيد الشيباني، وكان من الأعيان الأماثل، انتهت إليه المعرفة بأمور الكتابة والإنشاء والحساب مع مشاركته في الفقه وعلم الكلام والأصول وغير ذلك، وهو القائل:

إن كنت تسعى للسعادة فاستقم ... تنل المراد وقد سموت إلى السما

ألف الكتابة وهو بعض حروفها ... لما استقام على الجميع تقدّما[1]

وفي سنة ٥٧٥ هـ توفي المستضيء وتولّى الخلافة ابنه الناصر لدين الله العباسي، وهو أطول الخلفاء العباسيين ولاية، فقد وليها سنة ٥٧٥ هـ وبقي حتى مات سنة ٦٢٢ هـ.

١-وفيات الأعيان لابن خلكان ٦: ٢٤٦ تحـ د. احسان عباس.

وكان من أفاضل الخلفاء وأعيانهم في أفعال الخير وإكرام العلماء، وحظيت الحلة بمزيد من عنايته حين أبقى على ولايتها طاشتكين، وأضاف إليه إمارة الحاج في بعض السنين، كما ولاها لبعض الحليين في حين آخر، وقد اختار بعض الحليين فعيّنه شحنة واسط، وقلد عليّ بن سليمان الحلي قضاء القضاة شرقاً وغرباً وخلع عليه بعد صلاة الجمعة وسلم عهده بذلك، فقرئ بجامع القصر الشريف وأسكن دار الزينبي بباب عليّان ببغداد، وأسند نظارة الحلة إلى أبي الفرج بن الحداد الحلي كما أناط ببني معيّة العلويين وهم من أهل الحلة إلباس خرقة الفتوّة، ثم استبدل طاشتكين بجمال الدين قشتمر في ولاية الحلة.

ومن المظنون قوياً أنّ المصنّف شهد دخول جماعة كثيرة من أهل الأنبار إلى الحلة بسبب الإرهاق الذي لحقهم من تاج الدين العلوي ناظر نهر عيسى وذلك في سنة ٥٩٦، كما أنّه غير بعيد قد شهد استعراض العسكر بالحلة، وقد حضره الوزير ناصر بن مهدي العلوي والأمير طاشتكين، وذلك في سنة ٥٩٧ هـ لغرض إرساله إلى اليمن لإخماد الفتن بها.

هذه أهم الأحداث التي تخص الحلة وقد عايشها المصنّف.

أمّا الحوادث الكونية المهمة التي تروّع أنباؤها كلّ ذي لبّ:

فمنها: الزلزلة العظيمة التي كانت بالشام في سنة ٥٥٢ هـ فهلك بحلب وحدها تحت الردم نحو الخمسمائة، وخربت أكثر حماة، ولم ينج من أهل شيزر إلا خادم وامرأة[1].

وتكرّرت الزلزلة في سنة ٥٦٥ هـ مرة أخرى بالشام، حتى أطنب العماد الاصبهاني وابن الجوزي في وصفها وما خلّفته من دمار، فهلك في حلب تحت الهدم ثمانون ألفاً.

١-العبر ٤: ١٤٦.

ومنها: كارثة الجفاف التي اجتاحت مصر فكانت المجاعة العظيمة، والتي جرت فيها أمور تجاوزت الوصف حتى قال الذهبي: وأما أكل لحوم الآدميين فشاع وتواتر[١].

وإذا لم تكن جميع تلكم الحوادث قد طرقت سمعه بكامل تفاصيلها، فلا أقل أنّه سمع أخبارها مجملة، وهل يعقل انّه لم يسمع بما قاله المنجمون في سنة ٥٨٢ هـ فأرجف الناس بما قالوا، حين أجمعوا في جميع البلاد على انّ خراب العالم سيكون في شعبان من تلك السنة عند اجتماع الكواكب الستة في الميزان بطوفان الريح، وخوّفوا بذلك الأعاجم والروم، فشرعوا في حفر مغارات ومخابئ نقلوا إليها الماء والأزواد، وتهيّأوا لذلك، فلما كانت الليلة التي عيّنها المنجمون لمثل ريح عاد، قال العماد الاصبهاني: ونحن جلوس عند السلطان والشموع توقد فلا تتحرك، ولم نر ليلة في مثل ركودها[٢].

١- العبر ٤: ٢٩٦.

٢- العبر ٤: ٢٤٦، لم تكن تلك النبوءة هي الوحيدة الفريدة، بل تكرر مثلها في أوقات أخرى، فقد ذكر أنيس منصور في كتابه الذين هبطوا من السماء: ٢٠٢ ما ملخصه: انّ عالماً ألمانياً تنبأ بأنّ نهاية العالم سوف تكون في يوم ١٤ يوليو سنة ١٩٦٠، وتهيأ العالم لهذه النهاية وأيّده أحد الرهبان الفرنسيين في ذلك الإدعاء، وجاء يوم ١٤ يوليو سنة ١٩٦٠ ولم يقع شيء، وأعلن الرجلان انّهما لم يحسنا التقدير وأنّ خطأ في الحساب قد وقع واستراح الناس إلى هذا الخطأ، ولكن بعد ستة شهور أخرى ـ أول فبراير سنة ١٩٦١ ـ أعلن أحد علماء التنجيم الهنود انّ نهاية العالم قريبة جداً وازداد فزع الناس، وأحسوا أنّ النهاية محتومة، ولما سئل العالم الهندي عن شكل النهاية قال: انّه لا نجاة منها فسوف تصطدم كواكب المجموعة الشمسية بعضها ببعض ويتحوّل الجميع إلى ذرات في الكون، وعلى كلّ إنسان أن ينتظرها في أي مكان؟ ومضى اليوم المحدد دون أن تصطدم الكواكب بعضها ببعض.

وقال أنيس منصور: وفي كلّ تاريخ الشرق والشرق الأوسط كان هذا الشعور.

أقول: ولا نزال نسمع بين الفينة والفينة نبوءات بنهاية العالم نتيجة اصطدام كواكب المجموعة الشمسية، أو اقتراب مجموعة أخرى من الكواكب بعضها من بعضها الآخر، ولابدّ للعالم من نهاية ﴿وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إلا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ النحل: ٧٧ ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾ الأحزاب: ٦٣.

وأمّا نار الصراعات السياسية، والمنازعات المذهبية التي اشتد أوارها، حتى ذهب ضحيتها خلق كثير، فلم يسلم منها صقع إسلامي، فابتداءً من المشرق حيث خرج الغز ـ وهم قوم من التركمان فيما وراء النهر ـ على خراسان في سنة ٥٤٨ هـ فالتقاهم سنجر السلجوقي بعسكره، فاستباحوا عسكره قتلاً وأسراً حتى قال الذهبي[١] وعملوا بخراسان ما لا تعمله الكفار من القتل والسبي والخراب والمصادرة والعذاب، ولم يسلم منهم سوى هراة، واستباحوا نيسابور فقتلوا فيها قتلاً ذريعاً، ولقد أحصي في محلة في نيسابور خمسة عشر ألف قتيل، وأخذوا بلخ، وأسروا السلطان سنجر وأذلّوه[٢].

قال الذهبي في العبر ٤: ١٣٥ له اسم السلطنة وراتبه من الغز راتب سائس وانّه يبكي على نفسه.

ومروراً ببغداد حيث نازلها محمّد شاه السلجوقي في سنة ٥٥٢ هـ بعسكره، وأعانه زين الدين عليّ كوجك، واختلف عسكر المقتفي عليه، فقاتلت العامة، ونهب الجانب الغربي، واشتد الخطب واقتتلوا في السفن أشد قتال، ودام الحصار نحو شهرين وقتل خلق من الفريقين[٣].

وإمعاناً في الشمال حيث نجد الكرج في ارمينية واذربايجان تعيث في الأرض فساداً، فتقتل وتسبي دون رادع وذلك في سنة ٥٦٠ هـ.

أمّا في المغرب الإسلامي فانّ الفرنج أخذوا عسقلان بعد عدّة حصارات وذلك في سنة ٥٤٨ هـ.

١- العبر ٤: ١٢٨.

٢- العبر ٤: ١٢٨.

٣- العبر ٤: ١٤٥.

وهكذا تتوالى الفتن والحروب بين السلاجقة أنفسهم وبينهم وبين الخلافة، وكذلك ما كان يحدث بين المماليك في الديار الشامية حيناً وبينهم وبين الفرنجة أحياناً كثيرة، ولم يسلم المسلمون من أوار تلكم الفتن حتى في آمن الشهور والبلاد حين يذهبون لأداء فريضة الحج، فكم خرج الاسماعيلية على حجاج خراسان فقتلوا وسبوا واستباحوا الركب[١].

ومرّ بنا ما كانت تقوم به قبيلة خفاجة من قطع طريق الحاج ونهب الأموال، وقتل النفوس البريئة، ولم يكن ذلك يحدث في الطريق فحسب، بل ذكر ابن الجوزي في المنتظم انّ في سنة ٥٥٧ هـ وصل الحاج إلى مكة فلم يدخلوا أكثرهم لفتن جرت... ورجع الأكثرون إلى بلادهم ولم يحجوا[٢].

وإذا لم يكن المصنّف قد سمع بتلكم الأحداث بكامل تفاصيلها، فلا أقل انّه سمع مجملها، كما لابدّ أنّه سمع بانقراض دولة الفاطميين بمصر، ودولة السلاجقة بالمشرق، ودولة الملثمين بالمغرب، وهل يمكن أن يتم في ذلك الوقت انقراض دولة وقيام أخرى بدون السيف ؟

أمّا على الصعيد الفكري، فلا يبعد انّه بلغه خبر الفتنة في سنة ٥٦٠ هـ التي وقعت باصبهان ـ وكانت فتنة هائلة ـ سببها التعصب المذهبي البغيض.

قال الذهبي: وبقي الشر والقتال ثمانية أيام قتل فيها خلق كثير، وأحرقت فيها أماكن كثيرة[٣].

وتتكرّر المأساة في سنة ٥٨٢ هـ أيضاً بأصبهان بين الحنفية والشافعية، وفي الري بين السنّة والشيعة، وكذلك نشب في الشام صراع هائل بين الشافعية والحنفية،

١- العبر ٤: ١٤٦.

٢- المنتظم ١٠: ٢٠٢.

٣- العبر ٤: ١٩٦.

وكان يوري نار الخلاف بينهم عماد الدين زنكي طوال حكمه حيث كان يتعصّب ضد الشافعية ويميل للحنفية، حتى انّه بنى مدرسة للحنفية بسنجار وشرط أن يكون النظر فيها للحنفية، سواء كانوا من المدرسين أو الفراشين أو البوابين[١].

وفي سنة ٥٩٥ هـ حدثت فتنة بين الشافعية والكرامية في هراة، حتى انّ الكرامية تصادموا مع الفخر الرازي العالم الشهير صاحب التصانيف، ولم تسكن الفتنة إلى أن أخرج الفخر الرازي من هراة وذلك في سنة ٥٩٥ هـ.

وفي تلك السنة أيضاً كانت فتنة مماثلة بين الأشعرية والحافظ عبد الغني المقدسي بدمشق حين ثاروا به وأرادوا قتله بفتوى بعضهم، فأخرج من دمشق طريداً حفظاً لدمه.

وفي سنة ٥٩٦ هـ كانت الفتنة العمياء بين الشافعية والحنفية بمرو ذهب ضحيتها خلق كثير.

وإذا لم تكن كلّ تلك الأحداث بتفاصيلها المروعة ليس لها تأثير مباشر لأنها لم يعشها المؤلف بصورة مؤثرة حية ومتحركة، لكنّها لابدّ أنّها كانت تطرق سمعه، فلا أقل أنّ ما يحدث ببغداد كان يبلغه، فكم من ذائع صيت حبسه الخليفة بحق أو بغير حق لأسباب تتعلّق بشؤون فكرية كما حدث ذلك لأبي المعالي محمّد بن الحسن المعروف بابن حمدون الكاتب الشهير صاحب التذكرة الحمدونية، فقد حبسه المستنجد بسببها، لأنّه وجد فيها حكايات توهم الغض من الدولة، فبقي في الحبس حتى مات رحمه الله سنة ٥٦٢ هـ.

وكذلك قصة شهاب الدين السهروردي المقتول بتهمة الانحلال والتعطيل، وكان قتله حدثاً تناقلته العامة والخاصة.

١- تاريخ العراق في العصر العباسي الأخير: ٤٤٢.

المناحي الفكرية والأحداث في العراق في عصر ابن إدريس:

لما كان ابن إدريس المتوفى سنة ٥٩٨ هـ يعاصره ابن الجوزي المتوفى سنة ٥٩٧ هـ وهو مؤرخ حنبلي غير متهم على أبناء مذهبه فيما كان لهم من نشاط يقومون به حتى العنف واستحواذ على بعض رجال الحكم العباسي، إذ يساند كلّ فريق الآخر لمصالحهم الشخصية، ولدى مراجعة (كتاب المنتظم) في أحداث تلك الحقبة نجد عدّة محاور لها تأثيرها في المناحي الفكرية في ذلك العصر نشير إلى جملة منها:

١ - نشاط الحنابلة حتى كان تعيين القضاة من الحنابلة حين يساندهم رجال في البلاط العباسي، فهم يكونون الولاة، وهم يكونون القضاة، وهذا شأن وعاظ السلاطين، ومن الطبيعي أن يكون هناك من يعارضهم يمثلون محاور فكرية أخرى، فيقفون ضدهم، ويتجاوزوا الحدّ حين نجد السلفيين الذين جمّدوا العقل واتخذوا من الحديث ذريعة لدحر أخصامهم من أهل الكلام وأهل الفلسفة، حتى عدّ بعض الحنابلة العلوم العقلية من العلوم الرديئة[١].

وذكر ابن الجوزي الحنبلي في المنتظم[٢] حرق مكتبة أحد القضاة بأمر المستنجد بالله العباسي لأنّ فيها كتب فلسفية، كالشفاء لابن سينا، وكتب أخوان الصفا... .

٢ - نشاط العقلانية من أهل الكلام والفلسفة نتيجة لذلك العنف، ولابد أن يحدث العنف المضادّ، فكان نشاط أهل الكلام وقد اشتدوا في مواقفهم من أهل الحديث، فكانت طروحاتهم العقلانية تأخذ مسارها وتؤتي ثمارها على

١- راجع ابن رجب الحنبلي في ذيل طبقات الحنابلة ٢: ٧١، مط السنّة المحمّدية.

٢- المنتظم: ١٩٤.

أيدي المعتزلة والأشاعرة، بل وحتى الشيعة الإمامية، وهذا ما حصل أيّام الناصر العباسي، فقد كان الرجل يمتاز بطول حكم استدام أكثر من أربعين عاماً (٥٧٥ – ٦٢٢) وكان يمتاز بعقلية منفتحة سياسياً وعلمياً وعقائدياً، فقد سمح – نتيجة لسياسته المتوازنة – بالتدريس بالمدرسة النظامية لمدرسين من أهل الكلام والفلسفة، بعد أن كان ذلك محظوراً عليهم، ومقصوراً على التيار السائد المناصر للحاكمين، وجلّهم من الحنابلة.

٣ – نشاط أهل التصوّف، ونشطت في ذلك الدور أيضاً اتجاهات فكرية مناهضة لتيار السلفيين الحنابلة، ومن أبرزها الاتجاه الصوفي الذي اتخذ من المنبر وسيلة للوعظ، ومن لباس الخرقة شعاراً، ومن الفتوة دثاراً، وكان الناصر يدعمه حتى كان هو من أهل الفتوة والخرقة، وله وعنه في ذلك حكايات وروايات، من شاء الاستزادة فليراجع تاريخه، وقد انتشرت الربط والزوايا والتكايا في عهده.

٤ – نشاط أصحاب المذاهب الفقهية التي تعتمد العقل إلى جانب النص كالشيعة الإمامية والأحناف والشافعية حتى كانت لهم مدارس تخصهم إلى جانب الحنابلة، وهذا نشاط ملحوظ، وإن تفاوت أصحاب المذاهب في رعاية الدولة لهم، فالشيعة مثلاً، لم ينطووا على أنفسهم، كما انّهم لم ينضووا تحت راية الحاكمين شأنهم في ذلك عبر تاريخهم الطويل، بل كانت الاستقلالية الفكرية والمادية هي طريقتهم في الحياة.

وجميع هذه المناحي الفكرية في تلك الحقبة التي عاصرها ابن إدريس كفيلة لأن تولّد في نفسه روح التوثّب، وتصقل ذهنيته ليخرج على قومه وهم في سبات فقهي عميق، بمنهج جديد، وإن لم يكن مألوفاً لديهم من قبل، فهو نتيجة ما عايش من أحداث، وما عاصر من نشاطات فكرية، من مذاهب فقهية جعلته منظّراً جديداً في عقلانية فقهية، مضافاً إلى كونه من شيوخ أهل الحديث تنتهي إليه جلّ سلاسل الرواة والإجازات.

ونعود إلى التعقيب على تأثير الأحداث والمناحي الفكرية في ابن إدريس فنقول:

فيا هل ترى ألا تؤثّر هذه الأحداث في الحياة العامة وأبنائها والمصنف منهم وهو هو في ذكائه وألمعيته ؟ ! وهي هي في آثارها ودمارها ؟ !

ولم تكن تلك الأحداث وحدها هي الظاهرة الوحيدة التي نتوخّى أثرها في أبناء ذلك العصر ومنهم المصنّف، بل ثمة ظروف سياسية أخرى وعوامل خاصة بالمجتمع الحلي والمجتمعات الإسلامية يومئذٍ، ساهمت وساعدت على تكوين التوثّب الفكري إلى حد الثورة.

فكان من نتائج ذلك التوثب تميز أفراد من أبناء ذلك القرن بشاراتٍ علمية خلّدت أسماءهم، وفرضت وجودهم في التاريخ، وقد عاصرهم المصنّف، وهم خلق كثير، نشير إلى بعضهم:

كالسمعاني المتوفى سنة ٥٦٢، وملك المنحاة المتوفى سنة ٥٦٨، والحافظ أبي العلاء العطار المتوفى سنة ٥٦٩، وابن عساكر المتوفى سنة ٥٧١، وابن العصّار الرقي المتوفى سنة ٥٧٦ ـ وقد كاتبه المصنّف ويعدّ من شيوخه ـ وأبي البركات الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧، وابن رشد الفيلسوف المتوفى سنة ٥٩٥، وأخيراً العماد الاصبهاني الكاتب المتوفى سنة ٥٩٧، وابن الجوزي المتوفى سنة ٥٩٧، فانّ بين هذه المجموعة من التنافر الذي يطفح بالتعصب المذهبي ما يشوّه صفحة ذلك القرن، فمثلاً انّ ابن الجوزي لشدّة تعصّبه الحنبلي الواضح في كتابه المنتظم يتهم معاصره السمعاني الشافعي بالتعصب ويستعيذ بالله منه[1].

كما أنّ المصنّف عاصر جملة من الشعراء اللامعين حليّين وغير حليّين، فمن الحليين: ابن حميدة النحوي المتوفى سنة ٥٥٠، وشميم النحوي المتوفى

١- المنتظم ١٠: ١٦٣، ٢٢٥.

سنة ٦٠١، وابن الخازن الحلي المؤدب المتوفى سنة ٦٠١ [1]، وأبو الحسن ابن السكون المتوفى حدود سنة ٦٠٠، وأبو النجم الضرير المتوفى سنة ٦١١، وابن حمدون الكاتب، وابن صاحب الخاتم العلوي المتوفى سنة ٦٠٨، وابن المشتري الحلي المتوفى سنة ٦١٩.

ومن غير الحليين: أمثال ابن منير الطرابلسي الذائع الصيت، والحيص بيص المتوفى سنة ٥٧٤، وقد دخل هذا إلى الحلة وافداً، وابن التعاويذي المتوفى سنة ٥٨٤، وهو الشاعر الذي سار نظمه في الآفاق على حد تعبير الذهبي في العبر ٤: ٢٥٣، وأبي الغنائم الواسطي المتوفى سنة ٥٩٢ وهو شاعر العراق كما يقول الذهبي في العبر ٤: ٢٧٩ وغيرهم وغيرهم، ومعلوم ما للشعر من تأثير وعطاء، سواء في المدح أو الهجاء، أو التهنئة أو الرثاء، وغير ذلك من الأغراض الأخرى التي طفحت بها أشعار أولئك الشعراء.

ولا يفوتنا في النهاية التنبيه إلى أنّ جماعة مشايخ الصوفية، وأصحاب الطرائق الذين هم بمثابة أقطاب لأصحاب تلك الطرق، كانوا في عصر المصنّف ولم يسلم بعضهم من مضايقات الدولة لهم، وهم أمثال:

١- الشيخ عدي بن مسافر بن اسماعيل الشامي ثم الهكاري الزاهد المتوفى سنة ٥٥٧ وهذا هو إمام اليزيدية.

٢- الشيخ عبد القادر الجيلاني المتوفى سنة ٥٦١، واليه ترجع الطريقة القادرية، وكاد أن يلقى مصرعه لولا خوف الخليفة من رأي العامة في الشيخ، ولئن سلم من القتل فانّه لم يسلم من الشتم واللعن بعد موته حين كبست دار حفيده عبد السلام بن عبد الوهاب بن الشيخ عبد القادر وذلك في سنة ٦٠٣،

١- هؤلاء الثلاثة خلت عن ذكرهم بابليات المرحوم اليعقوبي فاستدركناهم عليه.

فأخرج منها كتب فيها كتابا الشفاء والنجاة لابن سينا ورسائل اخوان الصفا وكتب الفلاسفة، وتعدى اللعن إلى الشيخ عبد القادر والإمام أحمد بن حنبل[١].

٣- الشيخ أحمد الرفاعي المتوفى سنة:٥٧٨ وإليه تنسب الطريقة الرفاعية.

٤- الشيخ حياة بن قيس الحراني شيخ أهل حرّان، وكان صاحب زاوية وأتباع.

وإنّ كلّ من ذكرنا من علماء وشعراء وأصحاب طريق في التصوف ـ فيما رأيت عاجلاً ـ لهم ذاتيات في الشعور بالتفوق، والشعور بالأهمية الشخصية، فهو يعتمد سلوك المهاجمة والنقد المطلق بدل سلوك التقييم لأفكار الآخرين وسماع الرأي الآخر، وما من شك فإنّ سلوكهم ذلك له حيثيّات مؤثرة في أتباعهم وأشياعهم، ولا نعدم من بين ميزان بعضهم نقد الأوائل، وروح التجديد، وحيث أنّ المرء النابه لا يفوته ذلك النقد دون تمحيص، وليس أنفع من التمحيص في هذا الباب لنبذ الهامشيات والتزام اللباب، وبعده لا شك إمّا يكون من أنصاره إن اقتنع بحجته، أو يقف ضده، وعلى هذا فما يدرينا أنّ المصنف لم يكن متأثّراً ببعض أولئك وهو هو في نباهته، وهم في عصره بل عايش بعضهم في بلده.

فمثلاً نجد شاعراً حليّاً مثل شميم الحلي المتوفى سنة ٦٠١ يكاد يتفجر ثورة على من سبقه من الأوائل، وينعى عليهم منهجية تأليفهم فيقول:

(إنّ الأوائل جمعوا أقوال غيرهم وأشعارهم وبوّبوها، أما أنا فكل ما عندي من نتائج أفكاري، وكنت كلما رأيت الناس مجمعين على استحسان كتاب في نوع من الآداب استعملت فكري وأنشأت من جنسه ما أدحض به المتقدم)[٢].

١- ذيل الروضتين: ٥٦.

٢- معجم الأدباء ١٣: ٥٣ ط دار المأمون.

ونحن لسنا على يقين من تأثر المصنّف برأي شميم وطريقته، وقد يحتمل العكس ولكن بادرة التطلع إلى التجديد، والأصالة في ذلك العصر نلمسها عند الشاعر والعالم والمصنف، وربّما لو تم الاستقراء لآثار من ذكرنا من رجال ذلك العصر، لوجدنا أكثر من شاهد على ذلك، وإن اختلفت البصمات وتفاوت العرض، فبعضهم يعبّر بقول القائل وهو لا يخلو من التعبير عن نزوات الطموح الفكري والاعتداد بالنفس:

قل لمن لا يرى للمعاصر شيئا ... ويرى للأوائل التقديما

إن هذا القديم كان حديثا ... وسيبقى هذا الحديث قديما

حتى إنّا لا نفقد من كان يرمي في شكل حرف الألف مادة يستوحي منها فكرة شاعرية معبرة عن الاستقامة، ومن استقام استحق التقديم، دون اعتبار لعامل الزمن في ذلك المقياس، فهو يقول كما تقدم:

إن كنت تسعى للسعادة فاستقم ... تنل المراد وقد سموت إلى السما

ألف الكتابة وهو بعض حروفها ... لما استقام على الجميع تقدّما

وهو معنى جميل ورائع، حبّذا لو حفظناه لفظاً ومعنى.

﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[1].

وسيأتي وصف المصنّف الشيخ ابن إدريس لأهل عصره حيث حمل عليهم بالتنديد ورفض التجديد في مقدمة كتابه السرائر، قال: ((إنّي رأيت من أهل هذا العصر في علم الشريعة المحمّدية، والأحكام الإسلامية، وتثاقلهم عن طلبها، وعداوتهم لما يجهلون، وتضييعهم لما يعلمون، ورأيت ذا السن من أهل دهرنا هذا

١- الأحقاف: ١٣.

لغلبة الغباوة عليه، وملكة الجهل لقياده، مضيّعاً لما استودعته الأيّام، مقصّراً في البحث عمّا يجب عليه علمه، حتى كأنّه ابن يومه ونتيج ساعته، ورأيت الناشئ المستقبل ذا الكفاية والجدة مؤثراً للشهوات، صادفاً عن سبل الخيرات، ورأيت العلم عنانه في يد الامتهان، و... قد عطّل من الرهان، تداركت الذماء[1] الباقي، وتلافيت نفساً بلغت التراقي، وحبوت أهله مع معرفتي بفضل إذاعته إليهم، وفرط بصيرتي بما في إظهاره لديهم من الثواب الجزيل والذكر الجميل، والاحدوثة الباقية على مرّ الدهور، فلن يصان العلم بمثل بذله، ولن تستبقى النعمة فيه بمثل نثره)).

وهذا وصف مهما حاولنا التخفيف من حدّته، فقد يعكس خصائص عصره ولا أقلّ في مصره، ولا يسعنا أن ننكر صدقه في دقته، فإنّ من الناس في كلّ عصر وزمان من هم أعداء لما يجهلون، ويبقى العلماء يعانون منهم ما يعانون، فكيف بمن يرى في نفسه بذل جهده في الإدلال عليهم مع جميل قصده، وهم مع ذلك سراع إلى نقده وردّه، لأنّهم يرون في أفكاره ما لم يألفوه من أفكار السابقين، فلا مانع من أن يعرضوا عنه ويعادوه، وربما وصفوه بالمروق عن الجادة التي نشأوا عليها، فيتبادلوا النقد اللاذع، بين القائل والسامع، وهذه سنّة في الحياة لا نعدم شواهدها في عصور أُخرى غير عصر ابن إدريس في كلّ زمان ومكان.

لكن الذي يؤاخذ على ابن إدريس رحمه الله حدّة النقد مع انّ المجدّد مهما تعرّض لقسوة النقود اللاذعة، لا ينبغي له أن يحيد عن طريقة المجادلة الحسنة بالأدلّة الساطعة، غير انّ ابن إدريس كان عصيّاً عليه التمتع بذلك الخلق الرفيع، حتى وصف مجتمعه بكلّ قسوة وجفاء، بما عرّضه للنقد والهجاء، ومن ذا يغضي عنه مع قوله في أهل زمانه، وفيهم من الأعلام ممّن لا يقوى معهم على الخصام، فقد قال رحمه الله:

١-الذماء: بقية الروح.

((انّه ليس لمن أتى في زماننا هذا بمعنى غريب، وأوضح عن قول معيب، ورد شاردة خاطرعبر مصيب، عند هؤلاء الأغمار الأغفال، وذوي النذالة والسفال، إلا انّه متأخّر محدث، وهل هذا – لو عقلوا – إلا فضيلة له، ونبهة عليه، لأنّه جاء في زمان تعتم الخواطر وتصدّي الأذهان)).

فمن ذا الذي يقرأ له هذا الكلام، ثم يمرّ عليه بسلام، ألم يكن فيهم من العلماء الأعلام، ولا أقلّ شيوخه الكرام، انّها لقسوة وجناه منها الجفوة، ولا أريد أن أستبق ما سيأتي من تحامل عليه بسبب أقواله، فعدم الترحيب بها، بل وردّها سيأتي في محاله.

على أنا لا نبخسه فضله، حين نقرأ قوله، إذ يجنبّنا عذله، فقد قال في آخر السرائر وهو يختم كتابه:

قال محمد بن إدريس مصنف هذا الكتاب: إلى هاهنا يحسن الانقطاع، ويذعن بالتوبة والإقلاع من زلل إن كان فيه أو خلل، ونقسم بالله تعالى على من تأمّله أن لا يقلدنا في شيء منه، بل ينظر في كلّ شيء منه نظر المستفتح المبتدي، مطرّحاً للأهواء المزيّنة للباطل بزينة الحق، وحبّ المنشي والتقليد، فداؤهما لا يحسن علاجه جالينوس، وتعظيم الكبراء وتقليد الأسلاف، والانس بما لا يعرف الإنسان غيره يحتاج إلى علاج شديد، وقد قال الخليل بن أحمد العروضي رحمه الله: الإنسان لا يعرف خطأ معلّمه حتى يجالس غيره، فالعاقل يكون غرضه الوصول إلى الحق من طريقه، والظفر به من وجهه وتحقيقه، ولا يكون غرضه نصرة الرجال، فإنّ الذين ينحون هذا النحو، قد خسروا ما ربحه المقلّد من الراحة والدعة، ولم يسلموا من هجنة التقليد، وفقد الثقة بهم، فهم لذلك أسوء حالاً من المصرّح بالتقليد، وبئست الحال حال من أهمل دينه، وشغل معظم دهره في نصرة غيره لا في طلب الحق ومعرفته، ولا ينبغي لمن استدرك على من سلف

أو سبق إلى بعض الأشياء أن يرى لنفسه الفضل عليهم، لأنّهم إنّما زلّوا حيث زلّوا، لأجل أنّهم كدّوا أفكارهم، وشغلوا زمانهم في غيره، ثم صاروا إلى الشيء الذي زلّوا فيه بقلوب قد كلّت، ونفوس قد سئمت، وأوقات ضيّقة، ومن جاء بعدهم فقد استفاد منهم ما استخرجوه، ووقف على ما أظهروه من غير كدّ ولا كلفة، وحصلت له بذلك رياضة واكتسب قوّة، فليس بعجيب إذا صار إلى حيث زلّ فيه من تقدّم، وهو موفور القوى، متسع الزمان، لم يلحقه ملل، ولا خامره ضجر، أن يلحظ ما لم يلحظوه، ويتأمل ما لم يتأملوه، ولذلك زاد المتأخّرون على المتقدّمين، ولهذا كثرت العلوم بكثرة الرجال واتصال الزمان، وامتداد الآمال، فربما لم يشبع القول في المسألة المتقدّمة على ما أورده المتأخّر وإن كان بحمد الله بهم يقتدى، وعلى أمثلتهم يحتذى[1].

ومع ذلك كلّه سيبقى الشيخ ابن إدريس صاحب المدرسة النقدية للتراث الفقهي الشيعي، والمجدّد ذو الرأي السديد في مسألة الاجتهاد والتقليد، ولولاه كادت المدرسة الفقهية الشيعية تغلق أبوابها، حين عكفت على آراء القدماء خصوصاً الشيخ الطوسي التي رأت النهاية في كتابه النهاية، وسيأتي الحديث عن ذلك بتفصيل أوفى إن شاء الله تعالى.

وفاته - مدفنه - عقبه:

جاء في وفيات العلماء للكفعمي: يقول ولده ـ ولد المصنّف ـ صالح:

توفي والدي محمّد بن إدريس يوم الجمعة وقت الظهر ثامن عشر شوال سنة ثمانية وتسعين وخمسمائة.

١- آخر السرائر.

أمّا مدفنه فهو في الحلة حيث قبره المشيّد المعروف اليوم جنوبي حديقة الجبل.

وقد جدّد بناءه في عام ١٣٨١ هـ المحسن الحاج حسان مرجان، وأنشأ حوله بناية فخمة تضم مسجداً ومكتبة وميضاة، وجهز ذلك كله بما يلزم من فرش ومراوح وما تحتاج إليه، وتولّى إقامة الجماعة فيه سماحة شيخنا الحجة الشيخ عليّ سماكة الحلي.

أمّا عقبه فقد مرت الإشارة إلى أنّ له ولد اسمه صالح حكى تاريخ وفاة والده فيما نقله الكفعمي، ولم أقف على من ذكر غيره من ذريته.

نعم يستكشف من ترجمة الشيخ المصنّف في معجم ابن الفوطي بأنّ له بنتاً كانت والدة الشيخ نجيب الدين يحيى بن أحمد الهذلي، حيث قال ابن الفوطي في آخر الترجمة: وكان ـ ابن إدريس ـ جد شيخنا نجيب الدين لأمه[١]. وفي رياض العلماء نقلاً عن ذكرى الشهيد وحواشي شارح النجاة للداماد كذلك[٢].

كما أنّه ورد في إجازة الشيخ نجيب الدين يحيى بن سعيد الحلي التي كرّر صاحب المعالم النقل عنها في اجازته الكبيرة انّ له بنتاً ثانية هي أم السيد محيي الدين ابن زهرة، قال صاحب المعالم:

حكى الشيخ نجيب الدين يحيى بن سعيد في الاجازة التي قد تكرر الحديث عنها عن السيد محيي الدين ابن زهرة انّه قال:

١- معجم الآداب لابن الفوطي ج ٤ ق ١/ ٣٠٨.

٢- رياض العلماء ٥: ٣٣٦ - ٣٣٧.

أخبرني بكتاب الرسالة المقنعة للشيخ المفيد إجازة الفقيه فخرالدين أبو عبدالله محمّد بن إدريس الحلي العجلي وهو جدّي لأمي...[١].

وعلى ذلك فقد تبيّن انّ له ولداً واحداً وبنتين احداهما أم الشيخ نجيب الدين يحيى بن سعيد، والثانية أم السيد محيي الدين ابن زهرة.

ثانياً: ما هو؟

هذا هو السؤال الثاني في تعريف المصنّف، وهو سؤال يحدّد لنا هوية المصنّف، وتحديدها في البُعد العلمي من حيث الكمّ والكيف.

ويتم الجواب عليه من خلال البحث في المواد التالية:

١- شيوخه.

٢- تلاميذه.

٣- مصنفاته.

٤- مرجعيته.

٥ - ثقافته العامة.

٦- بين السلب والإيجاب، وفيه نقرأ العرض التقييمي والنقدي لكلّ من المصنّف مع العلماء المتقدّمين، ومن العلماء المتأخّرين مع المصنّف.

شيوخه:

مما لا شك فيه انّ للمصنف شيوخاً تلقّى منهم العلم ابتداءً من تعلم القراءة والكتابة، ومروراً ببقية مراحل التحصيل حتى المشارفة على النهاية، وبلوغه مرتبة الاستغناء عن المعلّم. ولكن لم أقف على كلّ أولئك الشيوخ، وكل

١-بحار الأنوار الاجازات ٢٦: ١٠٦ الطبعة القديمة، و١٠٩: ٤١ الطبعة الحديثة.

ما أمكنني معرفته هو أسماء بعض شيوخه في الرواية والدراية، وهم الذين أمكنني الإطلاع عليهم من خلال فحص الإجازات الروائية التي تتضمّن غالباً حق رواية مصنفات ومرويات الشيخ لتلميذه.

وهؤلاء هم:

١- هبة الله بن حامد بن أحمد بن أيوب بن عليّ بن أيوب الحلي، الإمام الفقيه اللغوي الشهير بعميد الرؤساء المتوفى سنة ٦٠٩[١]، وهذا الشيخ قد قرأ عليه المصنّف كتاب العزيزي في غريب القرآن للسجستاني، في نسخة كان المصنّف كتبها بخطه، فكتب له عميد الرؤساء على ظهر تلك النسخة ما حكايته:

(قرأ عليَّ كتاب تفسير غريب القرآن لأبي بكر محمّد بن عزيز السجستاني النحوي أجمع، الرئيس الأجل الفقيه العالم أبو عبد الله محمّد بن منصور بن أحمد بن إدريس، وفقّه الله لطاعته، قراءة صحيحة مرضيّة، أخبرني به قاضي القضاة أبو جعفر عبد الواحد بن محمّد الثقفي الكوفي[٢] قراءة عليه من أصله الذي قرأه، وذلك في منزله بمدينة العلم في شهر ربيع الأول من سنة أربع وخمسين وخمسمائة، قال: أخبرني به الشيخ العدل أبو سعيد عبد الجليل بن محمّد الساوي سادس ذي القعدة في سنة اثنتين وتسعين وأربعمائة بالكوفة في المسجد الجامع بها، وأخبرني أيضاً أبو طالب المبارك بن عليّ بن محمّد بن خضير الصيرفي البغدادي[٣] قراءة عليه في سنة إحدى وستين وخمسمائة، قال: أخبرني أبو القاسم إسماعيل بن أحمد بن عمر السمرقندي في سنة ثمان

١-المذكور في عدّة مصادر انّ وفاته كانت سنة ٦١٠، ولكن فيما ذكر المجلسي في بحار الأنوار ١٠٧: ٣٠ تصريح لمؤيد الدين ابن العلقمي بانّها كانت سنة ٦٠٩.

٢-طبقات أعلام الشيعة القرن السادس:١٦٧.

٣-طبقات أعلام الشيعة القرن السادس: ٢٣٧.

وعشرين وخمسمائة قالا جميعاً: أخبرنا أبو الحسن عبد الباقي بن فارس المقرئ المعروف بابن أبي الفتح[١] قراءة عليه بالفسطاط في جامع عمرو، قال: أخبرنا أبو أحمد عبد الله بن الحسين بن حسنون المقرئ البغدادي[٢] قراءة عليه وأنا أسمع، قال: أخبرنا أبو بكر محمّد بن عزيز السجستاني المصنّف النحوي[٣].

وكتب هبة الله بن حامد بن أحمد بن أيوب بن عليّ بن أيوب في شهر رمضان المبارك من سنة سبعين وخمسمائة، وصلى الله على سيد الأنبياء وخاتمهم محمّد وعلى آله الطاهرين[٤].

وانّ الشهادة من شيخ مثل عميد الرؤساء بأنّ المصنّف قرأ عليه الكتاب المذكور قراءة صحيحة مرضية، لها قيمتها، وأهم من ذلك نعته له بأنّه الرئيس الأجل الفقيه العالم، وهو في سن لما يبلغ الثلاثين، ويكشف لنا ذلك عن نبوغ المصنّف المبكر، وبلوغه المرحلة التي تؤهله بأن يصفه شيخه بالرئيس الأجل الفقيه العالم فلاحظ.

٢- السيد أبو المكارم حمزة بن عليّ بن زهرة الحلبي المتوفى سنة ٥٨٥ هـ[٥] قال المصنّف في كتابه هذا: شاهدته ورأيته وكاتبته وكاتبني، وعرّفته ما ذكر في تصنيفه من الخطأ[٦].

١- قال الذهبي: مقرئ مصدر مجوّد... وعمّر دهراً ومات في حدود سنة ٤٥٠، غاية النهاية ١: ٣٥٧.

٢- قال الذهبي: أبو أحمد السامري نزيل مصر، مسند القرآن في زمانه توفي سنة ٣٨٦، غاية النهاية ١: ٤١٥.

٣- مفسر لغوي أقام ببغداد توفي سنة ٣٣٠ ومن تصانيفه نزهة القلوب في غريب القرآن مطبوع.

٤- بحار الأنوار مجلد الاجازات ٢٦: ١١٣ الطبعة القديمة كمپاني، و١٠٩: ٧١ الطبعة الحديثة.

٥- قبره في حلب بسفح جبل الجوشن عند مشهد السقط المحسن بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وقد تشرفت بزيارتهما في سنة ١٣٩٩ هـ.

٦- السرائر: ٢٦٥.

وبالرغم من مقام مشيخته فلم يمنع ذلك المصنّف من بيان مؤاخذاته عليه[١]، وقد ورد في إجازة العلامة الحلي لبني زهرة المعروفة بالاجازة الكبيرة: انّه يروي جميع مصنفات هذا السيد بالإسناد إلى ابن إدريس عن السيد المذكور[٢].

٣- الشيخ الفقيه عبد الله بن جعفر الدوريستي[٣].

فقد روى المصنّف عنه جميع تصانيف الشيخ المفيد المتوفى ٤١٣ هـ وقد ورد التصريح في بعض الإجازات بأسماء بعض تلك المصنفات، مثل كتاب الإرشاد وكتاب المقنعة وكتاب أحكام النساء وكتاب المزار.

فالمصنف يرويها عن شيخه المذكور عن جده أبي جعفر محمد بن موسى بن جعفر، عن جده أبي عبد الله جعفر بن محمّد الدوريستي عن الشيخ المفيد رحمه الله[٤]، ولم تقتصر مرويات المصنّف عن شيخه هذا على مصنفات الشيخ المفيد، بل روى عنه أيضاً كتاب الرسالة تأليف الشيخ أبي يعلى سلاّر الديلمي[٥].

٤- الشيخ الفقيه أبو عبد الله الحسين بن هبة الله بن الحسين بن رطبة السوراوي[٦]، فقد قرأ عليه المصنّف جميع تصانيف الشيخ الطوسي رحمه الله، وأجازه

١-نفس المصدر: ٢٦٨.

٢-بحار الأنوار ١٠٧: ٧٩ الطبعة الحديثة.

٣-نسبة إلى دوريست وهي من قرى الري، قال ياقوت في معجم البلدان: دوريست ينسب إليها عبدالله بن جعفر بن محمّد بن جعفر أبو محمّد الدوريستي، وكان يزعم انّه من ولد حذيفة بن اليمان صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله أحد فقهاء الإمامية قدم بغداد سنة ٥٦٦ وأقام بها وحدث بها عن جده محمّد بن موسى بشيء من أخبار الأئمة من ولد عليّ عليه السلام وعاد إلى بلده، وبلغنا أنّه مات بعد سنة ٦٠٠ بيسير.

٤-بحار الأنوار ١٠٧: ١٥٥ فما بعدها و ١٠٩: ٤١.

٥-نفس المصدر ١٠٧: ١٦٠.

٦-طبقات أعلام الشيعة القرن السادس: ٨٣.

بروايتها عنه، وهذا الشيخ يرويها عن شيخه أبي عليّ الحسن عن أبيه الشيخ الطوسي[١].

٥- السيد الأجل عز الدين شرفشاه بن محمّد الحسيني الأفطسي رحمه الله- وهذا السيد من سادات آل زبارة الذين لهم الصيت الواسع في بيهق -[٢].

فقد روى المصنّف عن طريق شيخه هذا كتب الشيخ المفيد وهي: كتاب الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، وكتاب النظم في جواب مسائل الامتحان، وأجوبة المسائل في الدلالة على مهدي آل الرسول عليهم السلام.

وهذا الشيخ يرويها عن المفسر أبي الفتوح الحسين بن عليّ الخزاعي الرازي عن الشيخ عبد الجبار المقرئ عن الشيخ الطوسي عن الشيخ المفيد[٣].

٦- السيد الشريف أبو الحسن عليّ بن ابراهيم العريضي العلوي، وكان من أجلّة علماء عصره ومشاهيرهم، كما عن رياض العلماء[٤].

وقد ذكره المحدث النوري في مستدرك الوسائل[٥] في مشايخ المصنّف، ولعله استند إلى ما ورد في أول إسناد الحديث الأول وغيره من كتاب الحجة على الذاهب إلى تكفير أبي طالب تأليف السيد فخار بن معد الموسوي الذي هو من تلاميذ المصنّف والراوين عنه.

١- بحار الأنوار ١٠٧: ١٥٨.

٢- مستدرك الوسائل ٣: ٤٧٩.

٣- نفس المصدر ٣: ٤٨٢.

٤- نفس المصدر ٣: ٤٧٨.

٥- نفس المصدر ٣: ٤٨٢.

وسيأتي انّ رواية المصنّف عن شيخه لم تكن عن طريق السماع، ويعني أنّها كانت بالإجازة.

٧- الشيخ نصير الدين راشد بن إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم البحراني الفقيه، ترجمه معاصره منتجب الدين في فهرسته وقال: فقيه ديّن، قرأ هاهنا على مشايخ العراق، وأقام مدة.

وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء في ترجمة ابن إدريس: (أخذ عن الفقيه راشد والشريف شرفشاه...) ولم أقف على ذلك في مصادرنا التي ترجمت لابن إدريس، لا في ترجمة ابن إدريس ولا في ترجمة الفقيه راشد، مع ذكر رواية ابن إدريس عن السيد شرفشاه كما مرّ آنفا.

٨ - الشيخ الفقيه عربي بن مسافر العبادي الحلي[1]، روى عنه المصنّف جميع تصانيف الشيخ الطوسي، وهو يرويها عن الفقيه الياس بن هشام الحائري والعماد محمّد بن أبي القاسم عن الشيخ أبي عليّ عن أبيه الشيخ الطوسي رحمه الله.

١-لقد ذكر الشيخ منتجب الدين المتوفى بعد سنة ٥٨٥ في رجاله ثلاثة أخوة من العجليين وهم كما ذكرهم:

الأجل شهاب الدين محمّد بن الحسين بن أعرابي العجلي، فاضل صالح.

أخوه الأجل زين الدين المسافر بن الحسين، فاضل صالح.

الأجل ضياء الدين ناصر بن الحسين بن أعرابي، فاضل فقيه صالح.

فوهم شيخنا المغفور له الشيخ أغا بزرك في طبقات أعلام الشيعة القرن السادس حيث تخيّل ثمة علاقة نسبية بين هؤلاء الأخوة الثلاثة وبين الفقيه عربي بن مسافر لتشابه الأسماء، فأحال في ترجمة عربي بن مسافر على ترجمة المسافر بن الحسن بن أعرابي وكذلك العكس، ولكن الصحيح انّه لا علاقة بينهما، فانّ اعرابي جد المذكورين هو أعرابي بن الحسين بن محمّد بن أبي حجر المستملي، ابو الفوارس العجلي، كان من كبار قزوين كما ذكر ذلك الرافعي في كتابه التدوين (مخطوط) وعربي المذكور في المتن هو ابن مسافر العبادي.

هؤلاء المشايخ الذين تمكنت من معرفتهم من خلال مراجعة جملة من إجازات العلماء، وثمة آخرين ربما أمكن عدهم من شيوخه، حيث استفاد منهم ولو استفادة قليلة، مثل أبي الحسن عليّ بن عبد الرحيم السلمي البغدادي المعروف بابن العصّار ترجمه الذهبي في سير أعلام النبلاء فقال[١]:

ابن العصار العلاّمة الأديب أبو الحسن عليّ بن عبدالرحيم بن الحسن السُلّمي ثم العباسي الرقي، ثم البغدادي اللغوي صاحب التصانيف، ولد سنة ثمان وخمسمائة.

وسمع من أبي الغنائم محمّد بن محمّد بن المهتدي بالله وأبي العز بن كادش وطلب الحديث وقرأ كثيراً، حدث عنه أبو الفتوح بن الحصري وغيره، وكان عجباً في اللغة، ثبتاً في النقل.

قال ابن النجار: لم يكن له عيب سوى تقنيطه على نفسه، وله في ذلك حكايات، وخلّف مالاً طائلاً، قلت: أخذ عن أبي منصور بن الجواليقي، وبمصر عن صاحب الإنشاء أبي الحجاج يوسف بن الخلال.

وكان مليح الخط، أنيق الضبط، سافر في التجارة، ثم تصدر للإفادة، وأقرأ كتب الأدب، وله معرفة قوية بالنحو، وكان يأخذ بمصر النحو عن ابن بري، وكان ابن بري يستفيد منه اللغة، وكان يحفظ من أشعار العرب ما لا يوصف، وهو خال المحدّث أحمد بن طارق الكركي، مات في ثالث المحرم سنة ست وسبعين وخمسمائة... اهـ.

وترجم له الذهبي أيضاً في العبر[٢] فقال: كان علاّمة في اللغة، حجة في العربية... وإليه انتهى علم اللغة... وكان على حد تعبير المصنّف: إمام اللغة في

١- سير أعلام النبلاء ١٥: ٢٦٦ ط دار الفكر.

٢- العبر ٤: ٢٢٩.

عصره ببغداد، فقد كان المصنّف يسأله أحياناً فقد سأله عن معنى النشّ ومعنى الأوقية عند اللغويين [١]، كما ويسأله أيضاً عن كيفية تصغير الجدي فأنكر ذلك وقال: ما يصغر، واستشهد بالشعر على تكبيره ببيت لم يحفظه المصنّف ويبدو انّ سؤاله هذا كان مشافهة[٢].

وقد يظهر عدم ذلك أيضاً إذا لاحظنا تحقيقه لفظ الحديبية حيث قال: وسألت ابن العصار القوهي اللغوي فقال: أهل اللغة يقولونها بالتخفيف، وأصحاب الحديث يقولونها بالتشديد، وخطه عندي بذلك وكان إمام اللغة ببغداد[٣].

ومهما يكن كيفية سؤاله مكاتبة أو مشافهة فإنّها استفادة منه لا ترتقي بالمسؤول إلى صف شيوخه، كما أنّا إذا لاحظنا سنة وفاة ابن العصار هذا والتي كانت ٣ محرم سنة ٥٧٦ هـ تيقّنا أنّ مساءلة ابن إدريس له مشافهة ومكاتبة كانت قبل الشروع بتأليف كتابه السرائر.

وهناك تعبير للمصنف قدس سره عن الشيخ سديد الدين الحمصي يوهم عدّه من شيوخه حيث قال: سألني شيخنا محمود بن عليّ بن الحسين الحمصي المتكلّم الرازي عن معنى هذا الحديث... ثم ذكر تفسيره إلى أن قال:

فأعجبه ذلك، وقال: كنت لم أطّلع على المقصود فيه، وحقيقة معرفته، وكان منصفاً غير مدّع لما لم يكن عنده معرفة حقيقته ولا من صنعته، وحقاً ما أقول لقد شاهدته على خُلق قلّ ما يوجد في أمثاله من عوده إلى الحق، وانقياده

١-السرائر:٣٠١.

-نفس المصدر:٤٢.

٣ -نفس المصدر:١٥١.

إلى رتبته، وترك المراء ونصرته، كائناً من كان صاحب مقالته، وفقه الله وإيانا لمرضاته وطاعته[١].

وذكره مرة أخرى في فصل ميراث المجوس وقال: ولقد أحسن شيخنا محمود الحمصي رحمه الله فيما أورده في كتابه المصادر في أصول الفقه، لما حكى كلام شيخنا أبي جعفر الطوسي رضي الله عنه في عدّته، فانّه ذكر جملة باب الأخبار وطوّل في الإيراد لها ـ ثم نقل كلامه إلى أن قال: ـ قال شيخنا الحمصي: إلا إنّ هذا الجواب...، قال شيخنا الحمصي رحمه الله وهذا الجواب...[٢].

فيظهر من هذا التعبير ونعت الحمصي بالمشيخة في قوله شيخنا مكرراً أنّه ممن أخذ عنه وسمع منه أو قرأ عليه، وربما كان ذلك، إلا أنّ مساءلة الحمصي من المصنّف عن معنى الحديث في الحبيس قد تعكس الأمر، ويكون التعبير بشيخنا من باب الإحترام والتواضع كما هو المتعارف بين العلماء، أو من باب مساءلة الاستاذ وتلميذه كما يحدث ذلك عند المذاكرة وهو أمر متعارف.

وكم يحزّ في النفس أن أقف على كلمة قاسية منسوبة للحمصي هذا في حق المصنّف حيث قال: هو مخلّط لا يعتمد على تصنيفه[٣]، وسيأتي ما يتعلّق بذلك.

ونقطع بأنّ ثمة مشايخ آخرين لم نعثر على أسمائهم فعلاً، ولو قدّر لي الإطلاع على بقية مصنفات ابن إدريس لأفدت منها كثيراً في المقام، فانّ نبذة

١-نفس المصدر: ٢٠٠.

٢-نفس المصدر: ٤٠٩ – ٤١٠.

٣-رجال منتجب الدين: ٢٧٦، من بحار الأنوار: ٢٧٦.

في آخر رسالته في اثبات المضايقة نقلها شيخنا المغفور له الشيخ آغابزرك رحمه الله أفادتني بأنّ من جملة مشايخه الحافظ محمّد بن عليّ بن شهرآشوب، وهذا الشيخ لم يذكره في جملة شيوخه من تعرض لترجمته، ولكن المصنّف فيما حكي عنه قال ما لفظه: وما رويته فيه ـ المختصر في اثبات المضايقة ـ من الأخبار فعن ثلاث طرق: طريق منها عن الشيخ عربي بن مسافر، عن الياس بن هشام الحائري، عن أبي عليّ الطوسي... .

الطريق الثاني: عن محمّد بن عليّ بن شهرآشوب، عن جده ابن كياكي، عن أبي جعفر الطوسي.

والطريق الثالث: عن السيد نظام الشرف ابن العريضي، عن أبي عبد الله الحسين بن طحال، عن أبي عليّ الطوسي... .

والطريقان الأولان بحق السماع ا هـ.

وهذه النبذة أفادتنا بسماعه من الحافظ ابن شهر آشوب المتوفى سنة ٥٨٨، كما أفادتنا بأنّ روايته عن السيد نظام الشرف ابن العريضي إنّما كانت عن غير طريق السماع، بل بالإجازة.

وقد ورد في مشجّرة مواقع النجوم للمحدّث النوري انّ الشريف النسابة عبد الحميد بن التقي من شيوخه.

وذكر في مجموعة مسائله ٢: ١٥٧ في مسألة في الكر من الماء انّه كان يحضر عند نصرة الدين إسماعيل بن عنبر، ودعا له كثيراً وذكر انّه المثقّف لأوده تثقيف الشعر بعلم العروض... .

وأخيراً فقد ذكر في السرائر في كتاب الطهارة في أحكام النجاسات في مسألة العفو عن الدم قدر الدرهم البغلي فقال: وهو منسوب إلى مدينة قديمة يقال لها بغل قريبة من بابل... يجد الحفرة والغسالون دراهم واسعة شاهدت

درهماً من تلك الدراهم، وهذا الدرهم أوسع من الدينار المضروب بمدينة السلام المعتاد، تقرب سعته من سعة أخمص الراحة.

وقال بعض من عاصرته ممن له علم بأخبار الناس والأنساب: إنّ المدينة والدراهم منسوبة إلى ابن أبي البغل رجل من كبار أهل الكوفة اتخذ هذا الموضع قديماً، وضرب هذا الدرهم الواسع، فنسب إليه الدرهم البغلي.

وهذا غير صحيح، لأنّ الدراهم البغلية كانت في زمن الرسول عليه السلام قبل الكوفة.

فمثل هذا المعاصر الذي لم يفصح عن اسمه وربما ستراً عليه، لا يمكن عده من شيوخه، وإن ذكره ناقداً له.

تلاميذه:

من غير المقبول الإدعاء بأنّ ليس للمصنف تلاميذ أخذوا عنه وقرؤوا عليه فاستفادوا منه إفادة تؤهلهم للنعت بالتلمذة، لأنّ المصادر المعنيّة لم تذكرهم بذلك الوصف، وما دامت اجازات العلماء جادت علينا بمعرفة شيوخه فهي لا تبخل أيضاً في معرفة تلاميذه، لذلك لابدّ من الرجوع إليها والاستعانة بها، ولدى فحصها تبيّن لي معرفة الأشخاص التالية أسماؤهم:

١- السيد محيي الدين محمّد بن عبد الله بن عليّ بن زهرة الحسيني، وهذا السيد هو سبط المصنّف كما تقدّم ذلك، وقد روى عن جده لأمه ـ المصنّف ـ جميع تصانيف الشيخ المفيد[١] ومنها كتاب الرسالة المقنعة حيث قال عنها السيد المذكور: أخبرني بكتاب الرسالة المقنعة للشيخ المفيد إجازة الفقيه فخر الدين أبو عبد الله محمّد بن إدريس الحلي العجلي وهو جدي لأمي[٢]،

١-بحار الأنوار ١٠٧: ١٥٥ الطبعة الحديثة.

٢-نفس المصدر ١٠٩: ٤١ الطبعة الحديثة.

ومنها كتاب الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد أجازه بروايته[١]، وكذلك كتاب أحكام النساء، وكتاب المزار[٢].

وكذلك أجاز له رواية جميع تصانيف الشيخ الطوسي التي قرأها على شيخه الفقيه عربي بن مسافر العبادي[٣]، وعلى شيخه الآخر أبي عبدالله الحسين بن هبة الله بن الحسين بن رطبة السوراوي اجازة وقراءة[٤].

وكذا أجاز له كتاب الرسالة لسلاّر بن عبد العزيز[٥].

ويبدو انّ السيد المذكور لم يكن أخذه عن جده لأمه المصنّف وهو في مرتبة من العلم تؤهله من القراءة عليه، فكل ما وجدت له من أنواع التحمّل عن جده كان بنحو الإجازة، بلى يوجد ما يسلّط الضوء على ذلك في قول السيد محيي الدين نفسه حيث يقول: انّ الشيخ محمّد بن إدريس ناوله من مصنفاته كتاب السرائر الحاوي لتحرير الفتاوي، وأنّه أجاز له روايته ورواية جميع ما ألّفه ورواه[٦].

٢- الشيخ أبو الحسن عليّ بن يحيى الحناط ـ الخياط ـ[٧].

١-نفس المصدر ١٠٧: ١٥٦ الطبعة الحديثة.

٢-نفس المصدر ١٠٩: ٤١ الطبعة الحديثة.

٣-نفس المصدر ١٠٧: ١٥٨ الطبعة الحديثة.

٤-نفس المصدر السابق.

٥-نفس المصدر ١٠٧: ١٦٠ الطبعة الحديثة.

٦-نفس المصدر ٢٦: ١٠٢ الطبعة القديمة كمباني.

٧-ذكر المحدث النوري في خاتمة المستدرك ٣: ٤٧٢ تحقيقاً في ضبط هذه النسبة فقال: انّه بالحاء المهملة والنون المشدّدة كما هو المضبوط في نسخ جمال الاسبوع وفلاح السائل ـ لابن طاووس ـ وأربعين الشهيد، نسبة إلى بيع الحنطة، أو الخيّاط كما هو المضبوط في كتابه ـ ابن طاووس ـ فتح الأبواب نسبة إلى عمل الخياطة، ثم نقل المحدث النوري عن ابن طاووس في كتابه اليقين: انّه الحافظ، واحتمل وقوع التصحيف فيه من الحناط أو الخيّاط أو هو لقب مخصوص.

وهو يروي جميع مصنفات شيخه ابن إدريس، ومنها كتاب السرائر، ورواه عنه الشيخ الفقيه يوسف بن علوان الحلي، وقد صرّح بذلك فيما كتبه الشيخ يوسف بخطه على ظهر نسخة من السرائر أجازها لمحمد بن الزنجي، قال صاحب رياض العلماء: رأيت النسخة في أردبيل يرويها الشيخ يوسف المذكور عن الشيخ أبي الحسن عليّ بن يحيى الخياط[١].

٣- الفقيه محمّد بن أبي غالب روى عن المصنّف كتاب الرسالة تأليف الشيخ أبي يعلى سلاّر[٢].

٤- السيد شمس الدين أبو عليّ فخار بن معد الموسوي المتوفى بعد سنة ٦٣٠ هـ روى عن المصنّف في أول حديث من كتابه الحجة على الذاهب إلى تكفير أبي طالب المطبوع مكرراً ووصفه بقوله شيخنا السعيد... وأرّخ سماعه منه في حديث آخر بسنة ثلاث وتسعين وخمسمائة[٣]، كما أنّه يروي جميع مصنفات ومرويات استاذه المصنّف[٤]، ويروي عن استاذه جميع مصنفات السيد أبي المكارم ابن زهرة[٥].

٥- الشيخ جعفر بن نما كما في مشجرة مواقع النجوم للمحدث النوري، ويبدو من كلام ابن الفوطي في مجمع الآداب انّه كان صهراً للمصنف على ابنته ومنها ولده نجيب الدين محمّد بن جعفر بن نما الآتي ذكره[٦]، وقد

١- طبقات أعلام الشيعة القرن السابع: ١٥٨.

٢- بحار الأنوار ١٠٧: ١٦٠.

٣- إيمان أبي طالب: ٨٤.

٤- بحار الأنوار ١٠٧: ١٨٩.

٥- اجازة العلاّمة الحلي لبني زهرة، بحار الأنوار ١٠٧: ٧٩.

٦- مجمع الآداب ج ٤ ق ١: ٣٠٨.

ورد انّه روى جميع مصنفات ومرويات استاذه المصنّف[١].

٦- نجيب الدين محمّد بن جعفر بن نما الحلي، قال الشيخ حسن صاحب المعالم في إجازته الكبيرة: وقد اشتهر في اجازات المتأخّرين الرواية في مقام التعميم عن الشيخ نجيب الدين ابن نما عن الشيخ محمّد بن إدريس بإسناده إلى الشيخ ـ الطوسي ـ والحال أنّا لم نقف في شيء من كلام من تقدّم على رواية عامة لابن نما عن ابن إدريس، بل جملة ما رأيناه هذه الطرق الثلاث، وهي مخصوصة بالجمل والعقود والنهاية[٢].

ثم نقل رواية ابن نما المذكور عن المصنّف بسنده رواية كتاب الرسالة لسلاّر[٣].

٧- جعفر بن أحمد بن الحسين بن عمرويه ـ قمرويه ـ الحائري، ذكره المرحوم شيخنا الشيخ أغابزرك حيث رأى بخطه نسخة المختصر في المضايقة لأستاذه المصنّف، في آخرها: وافق الفراغ من تعليقه عاشر رجب سنة ثمان وثمانين وخمسمائة...[٤].

وعندي مصوّرة تلك النسخة وسوف نحققها ونلحقها بمجموعة المسائل التي كلّها بخط ابن قمرويه ونطبعها في الموسوعة قبل السرائر إن شاء الله تعالى، كما انّ عندي مصوّرة من الجزء الأول من مناقب آل أبي طالب لابن شهرآشوب بخط ابن قمرويه.

١-بحار الأنوار ١٠٧: ١٨٩.

٢-بحار الأنوار ١٠٩: ٣٧.

٣-المصدر السابق نفسه.

٤-الذريعة ٢٠: ١٧٥ و٢١: ١٣٤.

٨ - السيد الأجل، العالم النقيب فخر الدين جمال الإسلام، سيد الشرف، ذو الحسبين محمد بن المختار الحسيني، ممن حضر عند ابن إدريس بروايته، وجرت مسألة تتعلّق بلبس الأبريسم المحض والذهب، وقد جرت مساءلة بينهما في ذلك[١].

٩ - السيد الصالح شمس الدين جلال الشرف أبو المعالي بن حيدر العلوي الحسيني، هكذا وصفه ابن إدريس كسابقه حين ذكرهما معاً وحضورهما عنده بروايته[٢].

١٠ - السيد الأجل الأوحد العالم فريد عصره ووحيد دهره، لسان العرب وحجة الأدب، مهذب الدين وعون المؤمنين أبو عبدالله محمّد بن عليّ الحلي الكاتب النحوي...، هكذا ذكره ابن إدريس وأطراه بما تقدّم، وذكر انّه طلب منه تسجيل ما جرى منه في مسألة سجدتي السهو...[٣].

١١ - السيد الشريف العالم الفقيه العلوي الحسيني أبو الحرب قريش، وقد سأله في المسح على رجلي القائم في الماء...[٤].

مصنّفاته:

انّ مصنّفات ابن إدريس لم تسلم جميعها من عوادي الزمن، وما سلم منها فلم أطلع عليه جميعاً، لذلك فلا يسعني في هذا المقام تقييم تلك الآثار، بل سأكتفي بعرض أسمائها والتعريف بها ما وسعني ذلك:

١- كما في مجموعة مسائل ابن إدريس ١: ١٢٩ - ١٣٠.

٢- ن م السابق.

٣- راجع مجموعة مسائل ابن إدريس.

٤- المصدر السابق ٢: ٢٢.

١- منتخب التبيان في تفسير القرآن. وتفسير التبيان هو تأليف الشيخ الطوسي رحمه الله، وربما عبّر عن المختصر بالتعليقات وقيل بتغايرهما، صرّح بذلك الشهيد في اجازته الكبيرة[١]، وقد اطلع الشيخ الحر العاملي ـ صاحب الوسائل ـ على نسخة من التعليقات بخط المصنّف في فارس[٢]، ولا تزال توجد نسخة المختصر[٣] وقد قدّر لي الإطلاع فعلاً على ذلك الكتاب وأفدت منه كثيراً في تحقيقه، خصوصاً في المسائل الاعتقادية التي اختلف فيها أصحاب المقالات والفرق الاسلامية، كالتوحيد وقدم واجب الوجود والذات والصفات والرؤية والتجسيم، ومعرفة الباري عزّ وجلّ ضرورة وغير مكتسبة، ووجوب بعثة الأنبياء، وتجويز السهو عليهم وعدمه ووراثتهم، والإمامة وعصمة الأئمة، وخلق القرآن، والوعد والوعيد، والشفاعة، وتخليد أصحاب الكبائر في النار، والعفو عن الذنب حتى ولو كان مشركاً، وجواز الإحباط في الأجر وعدمه، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتقية، والمعاد، وخلق أفعال العباد، وخلق الباطل والضلال، والقدرة والاستطاعة، وتكليف ما لا يطاق، والقبح والتحسين، وتعذيب الأطفال بذنوب الآباء، والجدل والنظر والتقليد، وغير ذلك من المسائل التي اختلف فيها أصحاب المقالات، واتخذ كلّ من آي الكتاب العزيز دليلاً على مذهبه.

أقول: لقد حصلت أخيراً ـ والحمد لله ـ على نسخة منه مطبوعة ومع شديد الأسف انّها مليئة بالأخطاء، مما حملني على أن أحققه من جديد وأطبعه بعون الله في أول موسوعة ابن إدريس التي تضم مضافاً إليه حاشية على الصحيفة

١-الذريعة ٢٠: ١٨٤.

٢-أمل الآمل ٢: ٢٤٤.

٣-الذريعة ٢٠:١٨٤ والذكرى الألفية للشيخ الطوسي مقالة الدكتور السيد محمّد باقر حجتي:١٤ط بالرونيو.

السجادية والمسائل و السرائر جميعاً إن شاء الله تعالى، وهو فيما أرى عين ما سمّاه بالمنتخب من تفسير القرآن والنكت المستخرجة من كتاب التبيان، وقد صرّح المصنّف في آخره بانّه فرغ من استخراجه أواخر ذي الحجة سنة ٥٨٢ هـ[١] كما ستأتي زيادة في تعريفه في أوله.

وتوجد منه نسخة مصورة في مكتبة الإمام أميرالمؤمنين عليه السلام في النجف الأشرف ناقصة، تضم قسماً من تفسير سورة هود تبدأ من الآية ٤٦ ﴿يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ وتنتهي بسورة الزلزلة، وقد طلبتها فلم أجدها ولا أدري فعلاً من أمرها شيئاً.

وجاء في الذريعة[٢] أنّه رأى نسخة جيدة الخط عند الميرزا عليّ أكبر العراقي، قابلها ناسخها وصحّحها على نسخة كتبت عن خط ابن إدريس فرغ من التصحيح سنة ١١٤٥، ونقل صورة خط ابن إدريس في المنتسخ منه معبراً عنه بالمنتخب من تفسير القرآن والنكت المستخرجة من كتاب التبيان، مصرّحاً بأنّه فرغ من استخراجه أواخر ذي حجة ٥٨٢، وانّه كتبه محمّد بن إدريس فيظهر انّه سمّاه بالمنتخب، قال صاحب الذريعة: والأسف أنّ هذه النسخة ناقصة أولها من آية ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ...﴾ من سورة البقرة إلى سورة الزلزال، وانّ تلك النسخة حملت إلى طهران، وسيأتي المزيد من الحديث عن المنتخب في أوله إن شاء الله تعالى.

وقد ذكر في فهرست مكتبة آستان قدس رضوي ١١: ٥٥٥ وجود نسخة من المنتخب في المكتبة المذكورة برقم ٨٥٨٦، وهي ناقصة الأول، تبدأ من آية ١٠٩

١-الذريعة ٢٠: ١٨٤.

٢-الذريعة ٢٠: ١٨٥.

سورة البقرة، فهي أكمل من النسخة المطبوعة التي تبدأ من الآية ١٣٦، وهي أيضاً أقدم تاريخاً وأقرب إلى عصر المصنّف، لأنّ ناسخها مهنا بن عليّ بن عطاف بن سليمان بن مختار، وكان فرغ من استنساخها في شهر ذي القعدة سنة ٦٠٩ هـ، أي بعد أحد عشر عاماً على وفاة المصنّف.

وأغلب الظن انّها منتسخة عن نسخته، ومهما يكن فهي التي سنعتمدها إن شاء الله في تحقيق الكتاب، ونكمل ما ذهب منها من أصل التبيان باسم ((إكمال النقصان لتفسير التعليق من تفسير التبيان)) نسأله تعالى التوفيق لإكمال الشوط إلى نهاية الطريق، وسيأتي بيان النسخ التي اعتمدناها في تحقيق الكتاب.

٢- حاشيته على الصحيفة السجادية ذكرها شيخنا في الذريعة، وحصلت على نسخة منها من المكتبة الرضوية، وأخرى نجفية وثالثة يمانية وسوف أطبعها ضمن موسوعة ابن إدريس، وسيأتي الحديث عنها في تحقيقها في أولها.

٣- رسالة في الماء المستعمل، وقد مدحها المصنّف بقوله: ولنا في هذا مسألة منفردة من نحو عشر ورقات، قد بلغنا فيها أقصر الغايات، وحججنا القول فيها، والأسولة والأدلّة والشواهد من الآيات والأخبار، فمن أرادها وقف عليها من هناك[1].

أقول: وسوف تطبع هي وما بعدها في مجموعة المسائل الحاقاً بما تقدّم إن شاء الله تعالى ضمن موسوعة ابن إدريس العلمية.

٤- مسألة في موارد وجوب الغسل، ذكرها المصنّف في كتابه السرائر وقال: ولنا في هذا مسألة قد بلغنا فيها إلى أبعد الغايات وأقصى

١-السرائر:٩.

النهايات، فمن أرادها وقف عليها من حيث أرشدناه، وربما أوردناها في باب الجنابة إن شاء الله[١].

٥- مسألة طويلة فيمن كان قائماً في الماء وتوضّأ ثم أخرج رجليه من الماء ومسح عليها. أحال عليها في تحرير تلك المسألة في كتابه السرائر: ١٨ ط حجرية، وهذه المسألة بعث بها إليه السيد الشريف العالم الفقيه العلوي الحسيني أبو الحرب من مقابر قريش يسأله في المسح على رجلي القائم في الماء، وستطبع ضمن ملحقات المسائل المتقدمة إن شاء الله.

٦- مسألة في مواضع سجدتي السهو قال عنها: قد جنّحنا الكلام فيها، وفرّعناه، وسألنا أنفسنا عمّا يعترض، وبلغنا فيها أبعد الغايات، وقد ذكرها مرّتين، وسوف تطبع في مجموعة المسائل المشار إليها آنفاً إن شاء الله تعالى.

٧- رسالة المضايقة في القضاء، سمّاها (خلاصة الاستدلال على من منع من صحة المضايقة بالاعتلال) وقرّضها بقوله: بلغنا فيها إلى أبعد الغايات، وأقصى النهايات، بسطنا القول فيه، وجنحناه وتغلغلنا في شعابه، وذكرنا فيه ما لم يوجد في كتاب بانفراده، فمن أراد الوقوف عليه فليطلبه من حيث أرشدناه، وتوجد نسخة من هذا الأثر بخط تلميذه جعفر بن أحمد بن الحسين بن قمرويه بتاريخ ٥٨٨ كتبها في حياة استاذه[٢]، وقد تعرّض لآراء المصنّف في هذه الرسالة الفقهاء من بعده نقضاً وإبراماً حتى انّ الشيخ الأنصاري رحمه الله ناقش المصنّف في دعواه الاجماع على المضايقة في كتابه الرسائل في الأصول[٣]،

١-السرائر:٦.

٢-راجع الذريعة ٢١: ١٣٤ وعندي مصور من تلك الرسالة.

٣-الرسائل: ٥٦ الطبعة الحجرية وعليها حاشية(رحمه الله).

وقبله كذلك فعل شيخه صاحب الجواهر فقد ذكر في كتابه الجواهر[١] كلاماً لا يخلو من نقد لاذع.

٨- مسألة في وطء من كانت دون التسع، أشار إليها المصنّف في تحرير المسألة في كتابه ـ السرائر ـ في كتاب النكاح، وهذه المسألة مما سأل نفسه عنه فقال ان سأل سائل. وستطبع ضمن ملحقات المسائل المتقدّمة إن شاء الله.

٩- أجوبة المسائل، ذكره إسماعيل باشا في كتابه إيضاح المكنون[٢] وعندي منه نسخة مصورة[٣].

١٠- تعليقات على كتاب يحيى بن الحسن العقيقي في النسب[٤]، وقد نقل ابن الطقطقي في كتابه الأصيلي في الأنساب: انّه قرأ بخط الفقيه محمّد بن إدريس الحلي رحمه الله حاشية عند هذا الموضع[٥] من كتاب يحيى بن الحسن: انّ مقابر قريش يقال لها قديماً مقابر الشونيزى والموضع المعروف الآن هو مقابر عند محلة النوبة يقال لها الشونيزية.

١١- مذكرات وفوائد بخطه، نقل بعضها عز الدين ابن أبي الحديد في شرح النهج وقال: وقرأت بخط محمّد بن إدريس الحلي الفقيه الإمامي قال: حكى أبو حامد أحمد بن محمّد الاسفراييني الفقيه الشافعي قال...[٦].

١- جواهر الكلام ١٣: ٨١.

٢-إيضاح المكنون ١: ٢٧-٢٨.

٣-وهي تشتمل على جملة من المسائل التي أجاب عنها، وقد أشار إلى أكثرها في السرائر ونوّه بها.

٤-كان يحيى بن الحسن أول من صنف في أنساب آل أبي طالب كما في عمدة الطالب ولم يسبقه على جمعها في كتاب سابق، ولد بالمدينة سنة ٢١٤ وتوفى بمكة سنة ٢٧٧ وصنف كتباً منها كتاب (نسب آل أبي طالب) كما عبّر عنه النجاشي، راجع الذريعة ٢: ٣٧٨ تجد تفصيل ذلك.

٥-والموضع المشار إليه هو محل دفن الإمام موسى بن جعفر عليه السلام عند مقابر الشونيزى.

٦-شرح نهج البلاغة ١: ١٣.

١٢- مسألة في الكرّ من الماء، وهذه هي التي أمر الصاحب المخدوم اسماعيل بن عنبر إحضارها ثم تبييضها وسماعها من المؤلف إلى آخرها. وستأتي في الموسوعة ضمن مسائل ابن إدريس.

١٣- رسالة في معنى الناصب، ونسبها إليه سبطه الشيخ عليّ الكركي في رسالة رفع البدعة في حل المتعة ويروي عنها الرواية فلاحظ[١].

١٤- كتاب السرائر الحاوي لتحرير الفتاوي، وسيأتي التعريف به في أوّله، إن شاء الله تعالى.

وقد نسب إليه سهواً كتاب روضة الكافي كما حكي ذلك عن المولى خليل الغازي القزويني صاحب شرح الكافي[٢].

مرجعيته:

لقد كانت له مرجعية تجاوزت حدود مصره وقطره، فقد قرأته مرجعاً للشيعة في عصره، كما يبدو من بعض أجوبة مسائله التي كانت ترد عليه من مختلف البلاد، فضلاً عن بلده وما جاوره.

فمن خارج قطره: من حلب فعلى سبيل المثال لا الحصر، وجدت جواب مسألة وردت عليه من حلب سنة سبع وثمانين وخمسمائة يسأله بعض الأصحاب من الإمامية، عن مسألة بيع الخمر هل يحل قبض الدين من ثمنها، فأجاب عن ذلك، وأطرى الجواب بقوله: (وقد بلغنا فيها أبعد الغايات وأقصى النهايات)[٣].

١-الرياض ٥: ٣٣.

٢-روضات الجنات ٣: ٢٧٢.

٣-السرائر ٣: ٤٢.

ومن خارج مصره: من مقابر قريش: وردت عليه مسألة بعث بها إليه السيد الشريف العالم الفقيه العلوي أبو الحرب يسأله عن المسح على رجلي القائم في الماء كما تقدمت الإشارة إليه.

ومن بلده: سأله المخدوم إسماعيل بن عنبر، وقد سمع منه مسألة في تحديد الكر من الماء كان قد كتبها المصنّف، فأمر باحضارها وتبييضها وسماعها منه، وستأتي محققة في مجموعة المسائل إن شاء الله تعالى.

ثقافته العامة:

لست مبالغاً إذا اعتبرت المصنّف رحمه الله عالماً موسوعياً، وذلك نتيجة ما قرأته في كتابه السرائر من شمول وجامعية.

وقد قدّر لي الإطلاع على جملة من بقية مصنفاته الأخرى، فازددت علماً بسعة معارفه وثقافته العامة.

وحيث تسنّى لي والحمد لله الوقوف على جملة منها، فيسعني البت بمحتواها وأخال أنّ ما لم يصلني منها يحكي دلالة أسمائها وموضوعاتها مما يكشف عن مشاركته في جملة من العلوم.

وأكتفي الآن بكتاب السرائر لتقييم ثقافته، من خلال فحصه عند تحقيقه، فقد تبيّن لي بوضوح أنّ المصنّف كان رحب الأفق، واسع الاطلاع، طويل الباع في شتى فنون المعارف التي دعته الحاجة إلى خوضها في كتابه هذا.

والذي وجدته منذ سايرته وحتى نهاية الشوط أنّه محقق بارع، وناقد لاذع، مضافاً إلى ما لمسته من كونه فقيهاً، أصولياً، عالماً بالحديث والرجال والتاريخ والأنساب والأدب واللغة، وله المام بالطب وعلم الفلك والجغرافيا، كما

انّه كان يحسن من اللغات ـ إلى جانب لغته العربية ـ اللغة الفارسية [١].

وإذا شئنا الإستزادة من أدلّة الإثبات فعلينا أن ننظر إلى قائمة المصادر التي استخدمها المصنّف في كتابه السرائر، فإنّها مجموعة متنوعة في شتى ميادين المعرفة، وفي رجوعه إلى كلّ تلكم المصادر لدلالة على ثقافته العامة، وسعة معارفه حتى ألمّ بها واستوعبها إحاطة تامة فأخذ منها ما احتاج إليه فأثبته في كتابه.

وسيأتي ما يزيد هذا إيضاحاً في الحديث عن الكتاب شكلاً ومضموناً حينما نتعرّض لبيان منهجية المؤلف وأسلوبه في مقدمة السرائر إن شاء الله تعالى.

ابن إدريس بين السلب والإيجاب:

موضوع نقرأ فيه عرضاً تقييمياً نقدياً لمواقف متعدّدة، وآراء مختلفة تحكي آراء المصنّف في آثار المتقدّمين، وتأثير آرائه في آثار العلماء المتأخرين، وبالتالي مواقفهم جميعاً بعضهم من بعض، وهنا تظهر الأهمية في دراسة شخصيته من حيث اختلاف الآراء حوله ومن آرائه وطريقته النقدية.

وبين يدي ذلك إفادة للقارئ، وإنصافاً للمصنف أذكر ما قاله السيد أحمد بن موسى آل طاووس المتوفى سنة ٦٧٣ هـ في مقدمة كتابه (حل الإشكال) الذي حرره الشيخ حسن صاحب المعالم المتوفى سنة ١٠١١ وسمّاه التحرير الطاووسي، من ذكره (قاعدة كلية في الجرح والتعديل، وهي مما لا يستغنى عنها في هذا الطلاب).

١- كما يظهر بوضوح حين ينقل عن كتاب منهاج البيان لابن جزلة المتطبّب، وقد صرح المصنّف نفسه انّ الكتاب بالفارسية كما في السرائر، ويبعد احتمال ترجمة ذلك من قبل عارفٍ بلغة الكتاب، ← ←إذ لو كان كذلك لصرّح به عند التصريح بلغته الفارسية. ويدل على معرفته الفارسية تفسيره لكلمتي (البارنامج) و (الروزنامج) في كتاب التجارة في بيع المرابحة.

فقال (الرواة من الممدوحين والمجروحين ينقسم حالهم إلى أقسام ثلاثة:

فمنهم من حصل له مدح خاصة، ومنهم من حصل له قدح خاصة، ومنهم من قيل فيه مدح وذم، فإن كان الأول فلا يخلو أن يكون الطريق معتبراً – عقلاً أو شرعاً أو معاً – أو لا يكون، فإن كان الأول فالبناء على ذلك لازم، وإن لم يكن الأمر كذلك فلا عبرة بما قيل، وكذا من ورد فيه قدح خاصة.

فأما القسم الثالث – وهو تمام القسمة – وهو من حصل له مدح وقدح، فإنّه لا يخلو امّا أن يكون الطريقان معتبرين، أو كلاهما غير معتبرين، أو أحدهما معتبر والآخر غير معتبر، فإن كان الأول، فلا يخلو أن يكون مع أحدهما رجحان يحكم التعبير الصحيح باعتباره أوّلاً، فإن كان الأول فالعمل على الراجح، وإن كان الثاني فالتوقف عن القبول لازم، وإن كان الطريقان غير معتبرين – بمعنى ليس طريق منهما محلاً قابلاً للبناء عليه – فلا عبرة بهما.

وإن كان أحد الطريقين سقيماً لا يُبنى عليه والآخر عكس ذلك، فالحكم للراجح.

واعلم: انّ التردد في قبول الجرح لائق ما لم يحصل معارض، لأنّ الناس قسمان:

مبغض وغير مبغض، فالمبغض قسمان: متعلق بمذهب أو لا متعلق بمذهب، وقد يكون التعلق صحيحاً، وقد لا يكون.

وغير المتعلق بمذهب قد يكون حاسداً، وقد يكون غير حاسد، بل يتبع ميل النفس الخسيسة في الأذى والقدح في برئ مستقيم.

والظلم من شيم النفوس فإن تـرى ذا عفـة فلعلـة لا يظلـم

أو تابعاً لغرض غيره، وهو إمّا معذور أو غير معذور، بل قد يقع القدح ممن ينسب إلى الثقة والصداقة لبعض ما ذكرت من العلل، والعيان يشهد بذلك.

وإن امرؤا أمسى وأصبح سالماً من الناس إلا ما جنى لسعيد

وهذه الأقسام هي المستولية على أكثر البرية، فالتهمة إذن شايعة، ولا يحصل (محصّل - ظ) بأزائها في جانب المادحين، فالسكون إليهم ما لم يحصل معارض راجح، والسكون إلى القاء حين ما لم يحصل معارض مرجوح، وبالله الثقة وبه نستعين)[1].

فنحن على ضوء هذه القاعدة ستكون الموازنة في تقييم المصنّف من خلال ما قيل فيه، ولا شك أنّ من يقرأ المصنّف في كتابه السرائر فضلاً عن باقي آثاره يدرك أنّه كان قويّ الملاحظة غريبها، دقيق التحقيق متينه، واضح الأسلوب، فلا لبس ولا غموض، كما يدرك أنّه كان متميّز المنهج إن لم يكن فريده. لا يخلو من حدة في البيان مما لا يخلو منها في الغالب أيّ إنسان.

ولا أعني بالتميّز هو تطعيم كتابه الفقهي بنوادر لغوية، أو تحقيقات تاريخية ونسبية، وحتى الطرائف الأدبية أو الفوائد الأخرى، فقد نجد نحو ذلك في بعض كتب المتقدمين على قلة كمبسوط الشيخ الطوسي رحمه الله مثلاً، فلا أعني ذلك.

كما لا أعني بالتميّز في المنهج ذلك الموقف النقدي العنيف لجمهرة من معاصريه الذين عبّر عنهم بالمقلّدة، فهو وإن كان ينعى عليهم تقليدهم للسابقين، وكان بحق مجدّداً في موقفه، إلا أنّا نجده هو أيضاً يدخل حظيرة التقليد من باب واسع، وكان استئذانه قوة عارضته في الاستدلال، ولباقته التي قد لا تخطر ببال الكثير من قرائه.

١-التحرير الطاووسي: ٨.

وانّا وإن نجد نحو ذلك أيضاً في كتب السابقين عليه زماناً، ولكن الذي ميّزه بل أفرده هو موقفه النقدي لعلماء سبقوا زمانه وفي مقدمتهم الشيخ الطوسي رحمه الله الذي استقطبه جمهور العلماء من بعده بآرائه وكتبه، حتى عكفوا عليها بحثاً وتدريساً، ولم يجرأ على الخروج عن خطها العام أحد منهم حتى زمان المصنّف الذي عُبّر عنه: انّه أول من فتح باب الطعن عليه[1].

فكان ذلك هو الموقف المتميّز في منهجه وأسلوبه، والذي أدّى إلى انقسام آراء العلماء فيه، ففريقٌ له وآخر عليه، ومع ذلك فلم يحابه الأولون في مقامه، ولم يبخسه الآخرون حقه، فكان أيضاً متميّزاً إذ لم يخسر مكانته بين الفريقين، فلم يشكّوا في أهليّته العلمية، وإنّما شكاه بعضهم منه تطاوله على مقام شيخ الطائفة الطوسي رحمه الله.

ولابدّ لنا من وقفة عند هذا الموقف، فإنّه أدق ما يلزم ملاحظته، فهو الوتر الحساس الذي استغلّه الناقدون فشهّروا به، والتزمه المؤاخذون ذريعة للنيل منه، متخذين من مكانة الشيخ الطوسي ومقامه العلمي مادة للنقد وحجة في المؤاخذة.

وعلينا ـ أنا والقارئ ـ أن نتخلّى عن التزام أيّ جانب، ونقرأ المصنّف أولاً من خلال كلمات أنصاره وخصومه، وذلك بمراجعة نماذج من كلمات الفريقين في حقه بدون الاستعراض الشامل التام، ثم عرض موقفه النقدي لآراء الشيخ الطوسي ثانياً، ولنعرض أولاً آراء الناقدين.

ماذا قال الناقدون؟

فمن أقوال معاصريه نكتفي بقول الشيخ منتجب الدين ابن بابويه المتوفى بعد سنة ٥٨٥ هـ قال في رجاله:

١- لؤلؤة البحرين: ٢٧٦ ط النعمان.

الشيخ محمّد بن إدريس العجلي الحلي بحلة، له تصانيف منها كتاب السرائر شاهدته بحلة، وقال شيخنا سديد الدين الحمصي: هو مخلّط لا يعتمد على تصنيفه[١].

أما بعد عصره فلم أقف على من ترجمه في رجاله قبل الشيخ تقي الدين الحسن بن داود المتوفى بعد سنة ٧٠٧ فقد قال في رجاله:

محمّد بن إدريس الحلي العجلي، كان شيخ الفقهاء بالحلة، متقناً في العلوم، كثير التصانيف، لكنه أعرض عن أخبار أهل البيت بالكلية!؟[٢].

ومما يلفت النظر هنا أنّه ذكره في القسم الثاني من كتابه المخصوص بمن ورد فيهم غمز، مع انّ منشأ ذكره في ذلك القسم كان هو قول الحمصي، إلا أنّه لم يسلم من المؤاخذة عليه حتى قال السيد التفريشي في كتابه نقد الرجال:

وذكره ـ أي ابن داود ـ في باب الضعفاء، ولعل ذكره في باب الموثقين أولى. اهـ[٣].

ونضيف نحن إلى ذلك بأنّه ليس على المصنّف غضاضة أن ذكر ابن إدريس في القسم الثاني من كتابه، بعد ما ذكر فيه قريبه الأقدم الراوية الجليل الثقة بريد بن معاوية العجلي ومع ذكره له فلم يستسغ هو نفسه ذلك فقال:

(وإنّي لأنفس به أن يذكر بين الضعفاء، ولولا التزامي أن أذكر كلّ من غمز فيه أحد من الأصحاب مطلقاً لما ذكرته هنا)[٤].

١-بحار الأنوار ١٠٧: ١٨٩.

٢-نفس المصدر ١٠٧: ١٩٧.

٣-نقد الرجال: ٢٩١.

٤-رجال ابن داود ٢: ٩ ط الحيدرية.

ولعل القارئ لا يفاجأ بعدُ إذا ما علم بأنّ ابن داود قد ذكر أيضاً المتكلم الشهير هشام بن الحكم في ذلك القسم واعتذر عن ذكره بقوله:

(لا مراء في جلالته لكن البرقي نقل فيه غمزاً بمجرد كونه من تلاميذ أبي شاكر الزنديق ولا اعتبار بذلك)[1].

ونكتفي بمقالة هذين الناقدين ـ ابن بابويه وابن داود ـ عن تتبع كلمات الآخرين، أمثال العلامة الحلي المتوفى سنة ٧٢٦، فهو وإن لم يذكره في كتابه خلاصة الأقوال في معرفة الرجال، إلا أنّ آراءه النقدية معروفة من كتبه الفقهية، ويمكن تصنيفه مع الناقدين، كما يمكن أن نقرأ كلماته في تعظيمه وإطرائه أيضاً.

ولعل خير كتاب يصوّر لنا ذلك ـ فيما رأيت ـ هو كتابه المختلف، فقد قرأت فيه آراء العلاّمة الحلي في المصنّف ومؤاخذاته عليه، فكانت مواقفه السلبية التي تحامل فيها أكثر من الإيجابية التي أطراه فيها، وربما أشرت إلى بعض ذلك في الهوامش من كتاب السرائر.

ونعود فنقول نظراً إلى أنّ المتأخّرين من أصحاب المعاجم الرجالية، أخذوا قول هذين العلَمَين ـ ابن بابويه وابن داود ـ أساساً وأضافوا إلى ذلك ما عندهم نقداً أو رداً، فليس من حاجة فعلية لذكر أقوالهم. وإذا رجعنا إلى نقد هذين العلمين وجدناه يتلخّص في:

١- مخلط لا يعتمد على تصنيفه.

٢- أعرض عن أخبار أهل البيت بالكلية.

وإذا أمعنّا النظر في وصف ابن داود للمصنف بأنّه: كان شيخ الفقهاء بالحلة، متقناً في العلوم، كثير التصانيف، أدركنا بوضوح أنّ من كان متقناً في العلوم لا يكون مخلطاً لا يعتمد على تصنيفه كما يقول الحمصي.

١-نفس المصدر ٢: ٦٠.

إذن لابدّ من تحديد مفهوم التخليط الذي رماه به الحمصي.

ولا حاجة بنا إلى تحديد مفهوم الإعراض الذي رماه به ابن داود، بعد أن قرأنا كتابه السرائر كلّه من ألفه إلى يائه، فوجدناه في أحكامه من طهارته إلى دياته مأخوذاً من أخبار أهل البيت عليهم السلام، إلا أنّه قال لم يعمل بأخبار الآحاد، فشأنه في هذا كأعلام سبقوه ممن لم يروا العمل بها كالمفيد والمرتضى وأضرابهما.

وسيأتي تفصيل ذلك في موقف المصنّف من العلماء السابقين.

أمّا التخليط الذي رماه به الحمصي، فلم تلتق آراء العلماء في تحديده، ولعل أكثرها تطرفاً ما جاء في قاموس الرجال: (كان مخلّطاً في الفقه وفي الحديث في أسانيدها ومتونها ؟ وفي الأدب وفي التاريخ وفي اللغة)[1].

وفي هذا من التجني ما لا يخفى، فليس المصنّف في كتابه السرائر كذلك، وإن وجدنا بعض أوهام في الموضوعات المذكورة، فانّها لا تصل إلى وصفه بالمخلّط فراجع.

كما انّ سيدنا الأستاذ الإمام الخوئي دام ظله في هذا المقام أحسن مقالاً وأكثر اعتدالاً، فقد قال في معجم رجال الحديث[2]:

أمّا ما ذكره الشيخ محمود الحمصي من انّ ابن إدريس مخلط لا يعتمد على تصنيفه، فهو صحيح من جهة وباطل من جهة.

أمّا أنّه مخلط في الجملة فمما لا شك فيه، ويظهر ذلك بوضوح من الروايات التي ذكرها فيما استطرفه من كتاب أبان بن تغلب، فقد ذكر فيها عدّة

١-قاموس الرجال ٨: ٤٥.

٢-معجم رجال الحديث ١: ٧٠.

روايات ممن لم يدرك الصادق عليه السلام، وكيف يمكن أن يروي أبان المتوفى في حياة الصادق عليه السلام عمن هو متأخر عنه بطبقة أو طبقتين.

ومن جملة تخليطه أنّه ذكر روايات استطرفها من كتاب السياري وقال:

واسمه أبو عبد الله صاحب موسى والرضا عليهما من الله آلاف التحية والثناء.

وهذا فيه خلط واضح، فإنّ السياري هو أحمد بن محمّد بن السيار أبو عبدالله، وهو من أصحاب الهادي والعسكري عليهما السلام، ولا يمكن روايته عن الكاظم والرضا عليهما السلام.

وأمّا قوله: لا يعتمد على تصنيفه فهو غير صحيح، وذلك فانّ الرجل من أكابر العلماء ومحققيهم، فلا مانع من الاعتماد على تصنيفه في غير ما ثبت فيه خلافه.

إذن فقد تبيّن معنى التخليط الذي رماه به الحمصي عند العلماء، ولي - فيما يأتي - رأي لا يبعد كثيراً ولكنه أكثر وضوحاً، وهذا كله لا يحسم الموقف ما دمنا لم نقرأ نقاط المؤاخذة على ابن إدريس من خلال مواقفه هو مع الشيخ الطوسي في كتبه.

لذلك فسوف نبدأ بعرض الموقف بين الطوسي وابن إدريس، ثم نعقّب على مواقع المؤاخذة بما نراه وطبيعة المؤاخذة.

موقفه من العلماء المتقدّمين:

١- مع الشيخ الطوسي رحمه الله:

وبالأحرى أن يكون العنوان مواقف ابن إدريس النقدية لآراء الشيخ الطوسي، وسنتحدث عن ذلك ما وسعنا الحديث فنقول:

انّ الشيخ الطوسي رحمه الله الذي احتل بفضل مقامه العلمي ومركزه القيادي مكان الصدارة حتى عرف بشيخ الطائفة، وأصبحت آثاره مدار البحث والتدريس، وآراؤه الفقهية يتدارسها الفقهاء بكل احترام وتسليم، وعكفوا عليها قرابة قرن أو أكثر، لا يجرأ أحد على نقدها، حتى نقل صاحب المعالم في آخر مبحث الإجماع عن والده الشهيد الثاني قوله: انّ أكثر الفقهاء الذين نشأوا بعد الشيخ - الطوسي - كانوا يتبعونه في الفتوى تقليداً له، لكثرة اعتقادهم فيه، وحسن ظنهم به [١].

ولم تكن شهرته مقصورة على العراق فحسب، بل وليس الفقهاء وحدهم كانوا يتبعونه في الفتوى تقليداً له، فثمة عالم من علماء الزيدية قلّد الشيخ الطوسي في منهجه الذي اتبعه في كتابه الفهرست حيث ترجم لأحد علماء الزيدية في ضمن رجال الإمامية فقال العالم الزيدي وهو يترجم للإمام المؤيد أبي طالب الهاروني: وقد اشتملت الترجمة... على ذكر الحسين بن هارون والد الإمام المؤيد أبي طالب عليهما السلام، وقد سبقت ترجمته، ولم يكن زيدياً، إلا أنّه أحد عمدهم في النقل لأخبار الأئمة، فالعذر في ذكره هو ما اعتذر به أبو جعفر الطوسي في ذكر ابن عقدة الزيدي في رجال الإمامية[٢].

فمن كانت شهرته العلمية قد تجاوزت حدود بلاده، وأصبحت سيرته في التأليف نموذجاً يحتذى، وحجة تقتدى، كان من الصعب جداً أن تتخطى آراؤه، أو الخروج عن منهاجه بسهولة، وليس من المقبول أن يقول عنه قائل أنّ

١-معالم الأصول: ١٧٩.

٢-وهذا العالم الزيدي هو القاضي صالح بن محمّد بن أبي الرجال المتوفى سنة ١٠٩٢ من أعلام الزيدية في القرن الحادي عشر قال ذلك في كتابه مطلع البدور٤: ٦٥ نسخة مصورة بمكتبتي، ويدل ذلك على استمرار السيادة والريادة المنهجية للشيخ الطوسي حتى ذلك القرن.

الشيخ استدلّ بأشياء يُرغب عن ذكرها ونقضها ستراً على قائلها، وما المعصوم إلا من عصمه الله سبحانه[١].

فإذا ما حصل مَن يقتحم حمى العزة، ويهز برج القداسة، فيناقش آراء الشيخ الطوسي مناقشة حادة، ولم تأخذه هوادة في تتبع آراء الشيخ في مجاليها الفقهي والأصولي فينقد نقداً لاذعاً، ويفنّد ممحصاً بارعاً، كيف لا يُستهدف لأسنّة أقلام الأعلام، وحملات التشهير والإعلام؟!

إذن من الطبيعي أن يحدث ذلك، ومن الطبيعي أيضاً أن ننظر إلى المؤاخذات نظرة الفاحص المتتبع، وليس لنا أنْ نُخطّىء أو نصوّب ما لم نعرف الأسباب.

وبعد مسايرة المصنّف في كتابه السرائر، وقراءة كتابه، فقد وجدت جل مؤاخذته تتلخّص في النقاط التالية:

١- مسألة العمل بأخبار الآحاد حيث لا يرى المصنّف العمل بها خلافاً للشيخ الطوسي.

٢- وفاق بعض فتاوى الشيخ الطوسي لفتاوى بعض أئمة المذاهب الأخرى.

٣- اختلاف فتاوى الشيخ الطوسي في كتبه في المسألة الواحدة.

٤ – تفرد الشيخ الطوسي بفتاوى لم يُسبق إليها.

٥ – نقد منهجية الشيخ في بعض تصانيفه، وإلحاقاً بهذا نقده للشيخ في بعض الإستعمالات اللغوية.

١-راجع السرائر ٤: ٧١ بتحقيقي.

والآن يجب علينا النظر في هذه المؤاخذات، ومدى صحتها، بمثابرة المحقق وصبر الباحث المتتبع فنقول:

انّ النقطة الأولى من المؤاخذات، وهي مسألة العمل بأخبار الآحاد، فقد احتلّت مكان الصدارة بين النقاط الأخرى، نظراً لكثرة ما ترتب عليها من موارد المؤاخذة، حتى تجاوزت سمة النقد النزيه إلى حملة النكير والتشهير.

ولما كانت هي بيت القصيد في الملحمة الخلافية بين المصنّف والشيخ الطوسي، كان علينا أن نستطلع رأيهما معاً في تلك المسألة، وعلى ضوء ذلك يصح لنا أن نخطّىء أو نصوّب.

ومن الخير تنوير القارئ بشيء عن ذلك، ونكتفي بما كتبه استاذنا المرحوم الشيخ المظفر في كتابه أصول الفقه[1] حيث قال: انّ خبر الواحد ـ وهو ما لا يبلغ حد التواتر من الأخبار ـ قد يفيد علماً، وإن كان المخبر شخصاً واحداً، وذلك فيما إذا احتفّ خبره بقرائن توجب العلم بصدقه، ولا شك في انّ مثل هذا الخبر حجة، وهذا لا بحث لنا فيه، لأنّه مع حصول العلم تحصل الغاية القصوى، إذ ليس وراء العلم غاية في الحجيّة، وإليه تنتهي حجية كلّ حجة كما تقدم.

وأمّا إذا لم يحتف بالقرائن الموجبة للعلم بصدقه، وإن احتف بالقرائن الموجبة للاطمئنان إليه دون مرتبة العلم، فقد وقع الخلاف العظيم في حجيته وشروط حجيته. والخلاف في الحقيقة ـ عند الامامية بالخصوص ـ يرجع إلى الخلاف في قيام الدليل القطعي على حجية خبر الواحد وعدم قيامه، وإلاّ فمن المتفق عليه عندهم انّ خبر الواحد بما هو خبر مفيد للظن الشخصي أو النوعي لا

١- أصول الفقه ٣: ٦٩.

عبرة به، لأنّ الظن في نفسه ليس حجة عندهم قطعاً، فالشأن كلّ الشأن عندهم في حصول هذا الدليل القطعي ومدى دلالته.

فمن ينكر حجية خبر الواحد كالسيد الشريف المرتضى ومن اتبعه، انّما ينكر وجود هذا الدليل القطعي، ومن يقول بحجيته كالشيخ الطوسي وباقي العلماء يرى وجود الدليل القاطع، ولأجل أن يتضح ما نقول، ننقل نص أقوال الطرفين في ذلك.

قال الشيخ الطوسي في العدة[1]: (من عمل بخبر الواحد فانّما يعمل به إذا دل دليل على وجوب العمل به، إمّا من الكتاب أو السنّة أو الإجماع، فلا يكون قد عمل بغير علم).

وصرح بذلك السيد المرتضى في الموصليات حسبما نقله عنه الشيخ ابن إدريس في مقدمة كتابه السرائر فقال: (لابدّ في الأحكام الشرعية من طريق يوصل إلى العلم) إلى أن قال: (ولذلك أبطلنا في الشريعة العمل بأخبار الآحاد، لأنّها لا توجب علماً ولا عملاً، وأوجبنا أن يكون العمل تابعاً للعلم، لأنّ خبر الواحد إذا كان عدلاً فغاية ما يقتضيه الظن بصدقه، ومن ظننت صدقه يجوز أن يكون كاذباً).

وأصرح منه قوله بعد ذلك: (والعقل لا يمنع من العبادة بالقياس، والعمل بخبر الواحد، ولو تعبّد الله تعالى بذلك لساغ ولدخل في باب الصحة، لأنّ عبادته بذلك توجب العلم الذي لابدّ أن يكون العمل تابعاً له).

وعلى هذا فيتضح انّ المسلّم فيه عند الجميع انّ خبر الواحد لو خُلّي ونفسه لا يجوز الاعتماد عليه، لأنّه لا يفيد إلا الظن الذي لا يغني من الحقّ شيئاً، وإنّما موضع النزاع هو قيام الدليل القطعي على حجيته.

١-العدة ١: ٤٤.

وعلى هذا فقد وقع الخلاف في ذلك على أقوال كثيرة:

فمنهم من أنكر حجيته مطلقاً، وقد حكي هذا القول عن السيد المرتضى والقاضي وابن زهرة والطبرسي وابن إدريس وادعوا في ذلك الإجماع، ولكن هذا القول منقطع الآخر فانّه لم يعرف موافق لهم بعد عصر ابن إدريس إلى يومنا هذا.

ومنهم من قال: (انّ الأخبار المدوّنة في الكتب المعروفة لا سيما الكتب الأربعة مقطوعة الصدق). وهذا ما ينسب إلى جماعة من متأخّري الأخباريين، قال الشيخ الأنصاري تعقيباً على ذلك: (وهذا قول لا فائدة في بيانه والجواب عنه إلا التحرز عن حصول هذا الوهم لغيرهم كما حصل لهم، وإلاّ فمدعي القطع لا يلزم بذكر ضعف مبنى قطعه...).

وأمّا القائلون بحجية خبر الواحد فقد اختلفوا أيضاً، فبعضهم يرى أنّ المعتبر من الأخبار هو كلّ ما في الكتب الأربعة بعد استثناء ما كان فيها مخالفاً للمشهور، وبعضهم يرى أنّ المعتبر بعضها، والمناط في الاعتبار عمل الأصحاب، كما يظهر ذلك من المنقول عن المحقق في المعارج، وقيل المناط فيه عدالة الراوي أو مطلق وثاقته، أو مجرد الظن بالصدور من غير اعتبار صفة في الراوي، إلى غير ذلك من التفصيلات.

ونكتفي بهذا القول من تنوير القارئ بشيء عن موضوع خبر الواحد، ومدى حجيته واختلاف آراء العلماء في ذلك، وقد تبيّن لنا أنّ الذين لا يقولون بحجيته مطلقاً هم السيد الشريف المرتضى ومن تبعه، ولعل آخرهم هو المصنّف كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وأمّا الذين قالوا بحجيته وشرطوا لذلك شروطاً فهم الشيخ الطوسي ومن تبعه.

وقد بحث الشيخ الطوسي في كتابه عدّة الأصول هذه المسألة بعد ما استعرض حقيقة الخبر وأبان أقسامه، فقد عقد فصلاً خاصاً لذكر خبر الواحد،

وجملة القول في أحكامه وشروطه، ثم فصلاً آخر ذكر فيه القرائن التي تدلّ على صحة متضمن الأخبار التي لا توجب العلم، وانتهى إلى القول:

(فمتى تجرّد الخبر عن واحد من هذه القرائن كان خبراً واحداً محضاً، ثم ينظر فيه فإن كان ما تضمّنه هذا الخبر هناك ما يدلّ على خلاف متضمّنه من كتاب أو سنّة أو إجماع وجب اطراحه والعمل بما دل الدليل عليه).

ثم استمر في ذكر بقية أحكام الخبر الواحد فراجع عدّة الأصول (١: ٣٦ – ٥٥ ط حجرية)، ولم يكن كتاب عدّة الأصول هو الكتاب الوحيد الذي يمثّل رأي الشيخ الطوسي في تلك المسألة، فقد ذكر في مقدمة كتابه الاستبصار جواز العمل بخبر الواحد أيضاً، وذكر وجوه المعارضات والترجيح بين أخبار الآحاد، بل انّ له كتاباً خاصاً في العمل بخبر الواحد وبيان حجيته[١].

وبعد هذا العرض لخلاصة رأي الشيخ الطوسي، أفليس من المستغرب أن يتحامل المصنّف على الشيخ الطوسي في المسائل التي أفتى بها الشيخ الطوسي، وكان مستنده ـ في رأي المصنّف ـ هي أخبار الآحاد، لأنّه لا يرى العمل بها؟! وخلاصة رأيه يبدو من مقدّمة كتاب السرائر فإنّه بعد أن استعرض أدلّة الأحكام في أول كتابه، وانتهى إلى نقل كلام الشريف المرتضى قدس سره بطوله، والذي ساوى فيه بين القياس وأخبار الآحاد في المنع من العمل بهما قال:

(فعلى الأدلّة المتقدّمة أعمل وبها آخذ وأفتي وأدين الله تعالى، ولا ألتفت إلى سواد مسطور، وقول بعيد عن الحق مهجور، ولا أقلّد إلا الدليل الواضح، والبرهان اللائح، ولا أعرّج على أخبار الآحاد، فهل هدم الإسلام إلا هي)[٢].

١–عده ضمن مصنفاته في كتابه الفهرست: ١٨٩.

٢–السرائر ١: ١٢.

فمن كان يرى العمل بأخبار الآحاد ـ بعد تواجد شروط العمل بها ـ لابدّ أن يلتزم في فتياه بمضامينها، معتمداً عليها ومستنداً إليها.

أمّا الذي لا يرى العمل بها فلا غضاضة عليه في تركها، ولكن ليس من حقه أن يشنها حرباً شعواء على من يرى حجيتها وهو معذور في فتياه بمضامينها، ما دام اختلاف المباني هو الأساس في ذلك، وما ذكره المصنّف في خاتمة مقدمة كتابه السرائر من عذر في ذلك، فقد رضيه لنفسه مبرراً، وربما قبله آخرون لولا عنفه في النقد وشدته في التمحيص، الأمر الذي فتح عليه باب النقد، فإنّه تحدّى المشاعر، وهزّ برج القداسة الراسخ، لذلك فلم يسلم من النقد والتثريب، فاستهدفته أعلام وأقلام.

ولو انّه تهادى في نقده، وجادل بالتي هي أحسن، لأنصفه خصومه، ولوجدوا في عمله ذلك إيذاناً حسناً في بعث الحركة العلمية الراكدة، نحو النمو والنشاط، وتجديداً عملياً بمثابرة وطموح في سبيل بلوغ المستوى الأفضل، ولكان يعدّ ذلك من مفاخره في ريادة فتح الطريق، وكسر طوق الجمود، الذي ربما أدّى إلى سد باب الاجتهاد كما هو عند بقية المذاهب الأخرى.

ولكنّه جاوز الحد في نقده، حتى اعتبر أنّ العمل بأخبار الآحاد خلاف مذهب أهل البيت عليهم السلام؟ ولا غرابة في اعتباره ذلك بعد أن سبق منه أن تساءل مستنكراً عن أخبار الآحاد فقال: فهل هدم الإسلام إلا هي؟! وحيث لم يكن متزمتاً في تفكيره كغيره من الفقهاء، وكان ذا تفكير يزينه التجدد والابتكار، فقد حمل بغير هوادة على معاصريه الذين وافقوا الشيخ الطوسي في هذه المسألة نتيجة لإجتهادهم فاعتبرهم مقلدة، وعبّر عنهم بما لا يليق وكرامة الجدل العلمي

فقال: (ولا اعتبار بالعوام العثر[١] الذين لا نظام لهم ولا تحصيل عندهم، فإنّ فساد كلّ صناعة من جهة الأدعياء وقلّة الصرحاء، فطلاب الفقه كثير، ومحصّلوه قليل، وخصوصاً اليوم... وأهل عصرنا رضوا بالاسم دون المسمى)[٢].

ومن هنا نشأ الاختلاف بين المصنّف وبين الشيخ الطوسي ومن وافقه وشايعه في كثير من المسائل الشرعية في مجالي الفقه والأصول، مع اتفاقهم في المبنى مثلاً على عدم الاعتماد على أخبار الآحاد إذا انحصر الدليل بها، ولكن اختلفوا بالتالي في موارد جواز العمل بها عند توافر شروط الجواز التي تقدّمت الإشارة إليها.

وإلى القارئ نماذج مما تحامل فيها المصنّف على الشيخ الطوسي في خصوص مسألة العمل بأخبار الآحاد، خصوصاً فيما أورده في كتابه النهاية، فقد أشاع المصنّف في نقد ذلك ما ردده كثيراً، بأنّ الشيخ أورد ذلك في كتابه إيراداً لا اعتقاداً، وانّه خبر واحد لا يوجب علماً ولا عملاً... .

فقال المصنّف رحمه الله:

١- في مسألة ثبوت الهلال بالشهادة قال في ص٨٦:

وقد بيّنا أنّه لا يجوز العمل بأخبار الآحاد، لأنّها لا تثمر علماً ولا عملاً، والعمل بها خلاف مذهب أهل البيت عليهم السلام؟

٢- وقال في كتاب الصوم ص٩٠ في مسألة قضاء الصوم المنذور بعد تحرير الأقوال:

١-العُثُر: بالعين المهملة والثاء المثلثة بضمتين كأنّه جمع العَثَري الذي ورد فيه: أبغض الناس إلى الله العَثَري، قيل هو الذي ليس له في أمر الدنيا ولا أمر الآخرة، يقال: جاء فلان عَثَرياً، إذا جاء فارغاً كما في النهاية لابن الأثير ٣: ١٨٢.

٢-السرائر ١: ١٤.

وما أورده شيخنا في نهايته خبر واحد لا يوجب علماً ولا عملاً، وقد بيّنا أنّ أخبار الآحاد لا يجوز العمل بها في الشريعة عند أهل البيت عليهم السلام، وإنّما أورده إيراداً لا اعتقاداً على ما ذكرناه من الاعتذار.

٣- وقال في مسألة قضاء الولد الأكبر الصيام عن أبيه، ومناقشته للشيخ الطوسي:

وليس هذا مذهباً لأحد من أصحابنا، وإنّما أورده شيخنا إيراداً لا اعتقاداً.

٤- وحكى عن الشيخ مسألة المريض الذي يرجى برؤه ويتوقع زواله وجوب القضاء والكفارة وقال وهذا القول غير واضح لأنّه بخلاف القرآن وإجماع الطائفة.

٥- وفي مسألة وجوب صيام شهرين متتابعين، ومعنى التتابع قال:

قال شيخنا أبو جعفر رحمه الله إلا أن يكون الذي وجب عليه الصيام القاتل في الأشهر الحرم، فانّه يجب عليه صيام شهرين متتابعين من الأشهر الحرم، وإن دخل فيهما صيام يوم العيد وأيّام التشريق. وقد أورد هذا من طريق الخبر وهو في خبر الآحاد دون التواتر... .

٦- وفي مسألة الوقت الذي يجب فيه إخراج الفطرة. فقال في ص١٠٩:

وقال شيخنا أبو جعفر في نهايته: الوقت الذي يجب فيه إخراج الفطرة يوم الفطر قبل صلاة العيد، وذهب في جمله وعقوده إلى ما ذكرناه أولاً واخترناه، وإنّما أورد ما ذكره في نهايته من طريق أخبار الآحاد إيراداً لا اعتقاداً وعملاً.

٧- وفي مسألة مصرف زكاة الفطرة فقال في ص١٠٩:

وقال شيخنا أبو جعفر في نهايته: فان لم يوجد لها مستحق من أهل المعرفة جاز أن يعطى مكلفها المستضعفين من غيرهم، ولا يجوز اعطاؤها لمن لا معرفة له به إلا عند التقية أو عدم مستحقيه من أهل المعرفة ا هـ.

وهذا غير واضح بل ضد الصواب، والصحيح والصواب ما ذكره في جمله وعقوده من انّه لا يجوز أن تعطى إلا لمستحق زكاة المال، فان لم يوجد عزلت وانتظر بها مستحقها، وإنّما أورده إيراداً من طريق أخبار الآحاد دون الاعتقاد منه والفتيا.

٨- وفي المسألة السابقة أيضاً:

وقال في نهايته أيضاً: والأفضل أن يعطي الإنسان من يخافه من غير الفطرة، ويضع الفطرة مواضعها.

قال محمّد بن إدريس: والأصل ما قدّمناه فلا يجوز العدول عنه بغير دليل، وما ذكره من طريق أخبار الآحاد فأورده إيراداً لا اعتقاداً.

٩- وفي كتاب الحج في تحقيق معنى الاستطاعة واختلاف الفقهاء في شرائطها قال:

قال محمّد بن إدريس: والذي يقوى في نفسي وثبت عندي، وأختاره وأفتي به، وأعتقد صحته ما ذهب إليه السيد المرتضى واختاره لأنّه إجماع المسلمين قاطبة إلا مالكاً، فإنّه لم يعتبر الراحلة ولا الزاد إذا كان ذا صناعة يمكنه الاكتساب بها في طريقه... .

فأمّا ما ذهب إليه الفريق الآخر من أصحابنا ـ وقد عدّ منهم الشيخ الطوسي رحمه الله ـ فإنّهم يتعلّقون بأخبار آحاد لا توجب علماً ولا عملاً، ولا يخصّص بمثلها القرآن، ولا يرجع عن ظاهر التنزيل بها.

ثم استعرض ما استدلّ به السيد المرتضى والشيخ الطوسي في الاستبصار إلى أن قال:

قال محمّد بن إدريس: فجعل شيخنا أبو جعفر رحمه الله هذه الأخبار عمدته، وبها صدّر الباب في ماهيّة الاستطاعة، وانّها شرط في وجوب الحج، وهذه طريقته في هذا الكتاب ـ أعني كتاب الاستبصار ـ يقدّم في صدر الباب ما يعمل به من الأخبار ويعتمد عليه ويفتي به، وما يخالف ذلك يؤخّره ويتحدّث عليه، هذه عادته وسجيّته وطريقته في هذا الكتاب، فمذهبه في الاستبصار هو ما اخترناه، وقد رجع عن مذهبه في نهايته وجمله وعقوده، واختار في استبصاره ما ذكرناه.

ثم أطال الاستدلال على عدم وجوب شرط الرجوع إلى كفاية وختم ذلك بقوله:

فهل لأحد أن يقول انّ الشيخ أبا جعفر رحمه الله ما يذهب إلى ما يذهب إليه السيد المرتضى في هذه المسألة بعد ما أوردناه عنه، وإن كان في بعض كتبه يقول بغير هذا، فيأخذ ما اتفقا عليه ويترك القول للذي انفرد أحدهما إن قُلدا في ذلك، ونستعيذ بالله من ذلك، بل يجب علينا الأخذ بما قام عليه الدليل من أيّ كان القائل به.

١٠- وفي كتاب الحج أيضاً في مسألة إتمام الصلاة في الحرمين فقال في ص١٥٣:

وذهب شيخنا أبو جعفر رحمه الله في كتابه الاستبصار في الجزء الثاني إلى جواز الإتمام في مكة والمدينة والكوفة، وقال: خص ما ورد من الإخبار بالإتمام في نفس المساجد دون ما عداها بالذكر، تعظيماً لها، ثم ذكر في الأخبار الأخر ألفاظاً تكون هذه المساجد داخلة فيها.

قال محمّد بن إدريس: هذا منه رحمه الله تعسّف لا حاجة بنا إليه، وتأويل بعيد، وإذا كنّا لا نعمل بأخبار الآحاد، وإجماعنا منعقد على ما ذكرناه من الإتمام في نفس المساجد المذكورة فلا يلتفت إلى ما عداه.

١١- وفي كتاب الجهاد في مسألة قسمة الغنيمة قال في ص ١٦٠:

وقال بعض أصحابنا: انّه ليس للأعراب من الغنيمة شيء، وإن قاتلوا مع المهاجرين، وهذه رواية شاذة، مخالفة لأصول مذهب أصحابنا، أوردها شيخنا أبو جعفر في نهايته في باب الزيادات، وهذا يدل على وهنها عنده، لأنّه لا خلاف بين المسلمين انّ كلّ من قاتل من المسلمين فانّه من جملة المقاتلة، وانّ الغنيمة للمقاتلة، وسهمه ثابت في ذلك، فلا يخرج من هذا الإجماع إلا بإجماع مثله، أو دليل مكافٍ له، ولا يرجع فيه إلى أخبار آحاد لا توجب علماً ولا عملاً.

١٢- وفي كتاب المكاسب في مسألة أخذ الأجرة على تعليم القرآن ونسخ المصاحف قال في ص٢٠٨:

والأجر على تعليم القرآن ونسخ المصاحف مع الشرط في ذلك ـ مكروه ـ ومع ارتفاعه فهو حلال طلق، وهذا مذهب جميع أصحابنا، وعليه إجماعهم منعقد، ومذهب شيخنا رحمه الله في نهايته وفي جميع كتبه إلا في استبصاره فانّه ذهب إلى حظره مع الشرط وإلى كراهيته مع ارتفاع الشرط، معتمداً على خبر روته رجال الزيدية، فأراد أن يجمع بينه وبين ما رواه أصحابنا من الأخبار الواردة بالكراهة مع الشرط، وليس في أخبارنا التي أوردها رحمه الله في استبصاره ما يدل على الحظر والتحريم، ولا يلتفت إلى خبر شاذ يرويه رجال الزيدية، وأيضاً أخبار الآحاد وإن كانت رجالها عدولاً لا يلتفت إليها ولا يعرّج عليها، بل المرجع في ذلك إلى الأدلّة القاطعة للأعذار.

١٣- وفي كتاب البيوع في ص٢٣٥ قال:

وقد روي في بعض الأخبار أورد ذلك شيخنا أبو جعفر رحمه الله في نهايته: انّه إن كان ما غرسه قد أثمر كان ذلك لربّ الأرض، وعليه للغارس ما أنفقه وأجرة مثله في عمله، وهذا غير واضح ولا مستقيم، لأنّه منافٍ لأصول المذهب ولما عليه كافة المسلمين، لأنّ نفس الغراس ملك الغارس، فكيف يستحقها ربّ الأرض ؟ ومن أيّ وجه صارت له ؟ وأيّ دليل دلّ على ذلك ؟ ولا نرجع في ذلك إلى سواد مسطور، أو خبر واحد من أضعف أخبار الآحاد، إن كان قد ورد، ونترك الأدلّة القاهرة، والأصول الممهدة من أدلّة العقل وأدلّة السمع.

ولقد شاهدت جماعة من أصحابنا الذين عاصرتهم يخبطون في ذلك خبطة عشواء، وكل منهم يقول قولاً غير محصل، ليُصحّوا ما ليس بصحيح، كأنّهم وجدوه مسطوراً في كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فالحمد لله على التوفيق لإصابة الحق.

١٤- وفي كتاب المتاجر في الرهون وأحكامها في مسألة اختلاف الراهن والمرتهن، قال بعد أن حكى عن الشيخ الطوسي قوله في النهاية ورجحه، ثم حكى عنه مذهبه في الاستبصار وتعقبه بقوله في ص٢٥٩: قال محمّد بن إدريس: إنّي لأربأ بشيخنا أبي جعفر مع جلالة قدره وتبحّره ورياسته من هذا القول المخالف لأصول المذهب، وله رحمه الله في كتابه الاستبصار توسّطات عجيبة لا استجملها له، والذي حمله على ذلك جمعه بين المتضاد، وهذا لا حاجة فيه، بل الواجب الأخذ بالأدلّة القاطعة للأعذار، وترك أخبار الآحاد التي لا توجب علماً ولا عملاً فإنّه أسلم للديانة، لأنّ الله تعالى ما كلّفنا إلا الأخذ بالأدلّة وترك ما عداها.

فظهر مما تقدّم نماذج من مؤاخذات ابن إدريس على الشيخ الطوسي في مسألة العمل بخبر الواحد، وأنّه لا يجوز العمل به، وقد صرّح بذلك في كثير من الموارد، حتى في المستطرفات، فقد عقب على حديث من أحاديث جامع البزنطي في مسألة تصرّف الودَعَي بالوديعة من غير اذن صاحبها فقال: قال محمّد بن إدريس: لا يلتفت إلى هذا الحديث ولا إلى الحديث الذي قبله لأنّهما وردا في نوادر الأخبار والأدلّة بخلافهما... .

وبعد هذا فأخبار الآحاد لا يجوز العمل بها على كلّ حال في الشرعيات على ما بيّناه.

ولقد ادعى في مقام مناقشة حادة مع الشيخ الطوسي في باب ميراث المجوس أنّ عدم العمل بأخبار الآحاد من ديدن الإمامية فراجع ص٤٠٩ حيث قال:

فإن كان شيخنا أبو جعفر عاملاً بأخبار الآحاد، فلا يجوز له أن يعمل بهذه الرواية ـ رواية السكوني ـ إذا سلّمنا له العمل بأخبار الآحاد تسليم جدل على ما يقترحه وذكره في عدّته، وإن كان مخالفاً لإجماع أصحابنا سلفهم وخلفهم، حتى أنّ المخالفين من أصحاب المقالات يذكرون في كتبهم ومقالات أهل الآراء والمذاهب: أنّ الشيعة الإمامية لا ترى العمل في الشرعيات بأخبار الآحاد.

ونكتفي بهذا المقدار من الشواهد التي قدّمناها كنماذج مما تحامل به المصنّف على الشيخ الطوسي في مسألة العمل بأخبار الآحاد، ولكنه ومع ذلك كله فقد ذهب في موقف آخر إلى أنّ الشيخ الطوسي لا يعمل بأخبار الآحاد مما أدى ذلك إلى وقوعه في التناقض وذلك منه عجيب، ولعل ذلك هو بعض شواهد ما رمي به من التخليط فيما أراه.

فقد قال في كتاب البيوع في باب الربا وأحكامه ص٢١٧ (قال ﷺ ـ ويعني الشيخ الطوسي ـ في مسائل الخلاف: مسألة، لا ربا في المعدودات، ويجوز بيع بعضه ببعض متماثلاً ومتفاضلاً، نقداً ونسيئة، وللشافعي فيه قولان، ثم قال ﷺ: دليلنا الآية، وأيضاً الأصل الإباحة، والمنع يحتاج إلى دليل، وأيضاً عليه اجماع الفرقة وأخبارهم تدل على ذلك، هذا آخر كلام شيخنا في مسائل خلافه، وهو الحق اليقين فقد رجع عمّا ذكره في نهايته، واستدل بالآية واجماع الفرقة، وبأخبارهم، فليت شعري الذي ذكره في نهايته من أين قاله ؟ وكيف جاز له أن يرجع عنه لو كان عنده حجة، وانّما ذلك أورده من طريق أخبار الآحاد التي لا توجب علماً ولا عملاً، فلو كان الرجل عاملاً بأخبار الآحاد لما جاز له أن يرجع عن ذلك، فلا يتوهم على شيخنا خلاف ما نعتقده، وإن وجد له في بعض كتبه كلام يدل على أنّه يعمل بأخبار الآحاد، فقد يوجد له في معظم كتبه وتصنيفه كلام يدلّ على انّه غير عامل بأخبار الآحاد، يوجد ذلك في استبصاره كثيراً، فانّه يقول هذا خبر واحد، وأخبار الآحاد عندنا غير معمول عليها، فلو كان عاملاً بأخبار الآحاد لما ساغ له أن يقول كذلك، لأنه يكون مناقضاً في أقواله، مضاداً في أفعاله).

وقال في كتاب الحدود ص٤٤٦ في كلام له في درء الحدود بالشبهات:

(ولو كان شيخنا أبو جعفر الطوسي ﷺ يعمل بأخبار الآحاد على ما يدعى عليه لأجل ما يلوح بذلك في بعض كلامه لزمه أن يوجب عليه الحد سراً، لأنّه قال على ما رواه أصحابنا، وأورد الرواية في نهايته، إلا انّه دفعها في مسائل خلافه، وعمل بما يوجب اليقين ويثلج الصدر ويقطع العذر).

وليس لنا ثمة من تعقيب على هذا التناقض في موقفي المصنّف، فتارة يتحامل بعنف وشدّة على أنّ الشيخ الطوسي يعمل بأخبار الآحاد، وقد مرت

شواهد ذلك، وتارة أخرى يعتذر عن الشيخ الطوسي فيقول: (فلا يتوهم على شيخنا خلاف ما نعتقده، وإن وجد له في بعض كتبه كلام يدلّ على أنّه يعمل بأخبار الآحاد، فقد يوجد له في معظم كتبه وتصنيفه كلام يدلّ على انّه غير عامل بأخبار الآحاد) ا هـ.

إلاّ انّا نقول له لماذا اذن توهمت ذلك في حقه، وأصررت على إثبات ما توهمت.

كما من حقنا أن نسأله فنقول له: ما دمت تشهّر على الشيخ الطوسي تغمّده في مسألة العمل بأخبار الآحاد، لماذا عملتَ أنتَ بها مع اعترافك بذلك، إلا انّك رأيت في رواية الخبر في تصانيف الأصحاب وفتاويهم ما يبرّر ذلك العمل بذلك الخبر حتى قلت في الأيمان والنذور:

(وهذه الرواية قليلة الورود شاذّة، تورد في باب الزيادات عن رجل واحد، وقد بيّنا أنّ أخبار الآحاد لا توجب علماً ولا عملاً، إلا أنّ أصحابنا يجمعون عليها في تصانيفهم وفتاويهم، فصار الإجماع هو الحجة على العمل بها، وبهذا أفتي...).

فما اعتذرت به لنفسك يمكن أن يكون هو عين العذر للشيخ ومن تبعه، وأظن أنّ منشأ التناقض في كلام المصنّف هو عدم تصوره لحقيقة رأي الشيخ في جواز العمل بأخبار الآحاد وعدمه، ولو انّه كان على ذكر من قول الشيخ في العدّة في هذا المقام لما وقع في هذا التناقض. فقد قال رحمه الله:

فمتى تجرد الخبر عن واحد من هذه القرائن كان خبرَ واحدٍ محضاً، ثم ينظر فيه فان كان ما تضمّنه هذا الخبر هناك ما يدلّ على خلاف متضمنه من كتاب أو سنّة أو إجماع وجب إطراحه والعمل بما دل الدليل عليه[1].

١-سبقت الإشارة بالرجوع إلى العدة ١: ٣٦ – ٥٥ ط حجرية لزيادة الإيضاح.

فكلّ مورد تواجدت شروط العمل بالخبر الواحد عمل به الشيخ وأفتى بمضمونه، وكل مورد فقد تلك الشروط بقي على حاله خبر واحد لا يفيد علماً ولا عملاً.

أمّا الجانب الثاني من النقد والمؤاخذة على الشيخ الطوسي رحمه الله فهو موافقته في بعض الفتاوى لآراء الشافعي أو بقية المذاهب الأخرى، فقد ذكر ذلك في كتابه كثيراً ونحن نكتفي بالإشارة إلى بعض الموارد:

١- فمن ذلك ما قاله في كتاب الطهارة في باب غسل الأموات ص٣٤ فقال:

(وذكر شيخنا أبو جعفر الطوسي رحمه الله في مسائل خلافه: مسألة إذا أنزل الميّت القبر يستحب أن يُغطى القبر بثوب، وبه قال الشافعي... .

قال محمّد بن إدريس: ما وقفت لأحد من أصحابنا في هذه المسألة على مسطور فأحكيه، فالأصل براءة الذمة من واجب أو ندب، وهذا مذهب الشافعي فلا حاجة بنا إلى موافقته على ما لا دليل عليه...).

٢- ومنها في باب وقت وجوب الزكاة ولزوم الحول وعدم تبدل الجنس الزكوي في مدة الحول قال ص١٠٤:

(وقال شيخنا أبو جعفر رحمه الله في بعض تصنيفاته: إن بادل بجنسه، بنى على الحول المبدل، وإن بادل بغير جنسه فلا يبني على الحول المبدل.

والصحيح ما قلناه لأنّ هذه الطريقة ـ طريقة الشيخ ـ تفريع المخالف ومقالته ذكره في المبسوط ومسائل الخلاف، ومن المعلوم أنّه رحمه الله يذكر في هذا الكتاب أقوال المخالفين، ولا يميّز قولنا من قولهم).

٣- ومنها أيضاً في كتاب الزكاة في مسألة ما يجوز اخراجه من الزكاة قال ص١٠٩:

(وذكر شيخنا في مبسوطه فقال: ويجوز إخراج القيمة عن أحد الأجناس التي قدّمناها سواء كان الثمن سلعة أو حبّاً أو خبزاً.

قال محمّد بن إدريس: الحب والخبز هو الأصل المقوَّم وليس هو القيمة، وانّما هذا مذهب الشافعي ذكره هنا، فلا يظن بعض غفلة أصحابنا انّه مذهبنا).

٤- ومنها في كتاب الحج في باب تعيين وقت الوقوف بالمشعر الحرام قال ص١٣٨:

(وذهب شيخنا أبو جعفر في مسائل خلافه: إلى أنّ وقت المشعر ليلة العيد، وهو مذهب المخالفين، والأول هو المذهب وهو اختياره في نهايته).

٥- ومنها في كتاب الصلح وانّ الصلح عقد مستقل قال ص ١٧٠:

(قال محمّد بن إدريس مصنف هذا الكتاب: هذه المسألة بناها شيخنا على مذهب الشافعي، لأنّ الشافعي يقول: إنّ الصلح فرع البيع، فذهب إلى قول الشافعي في هذه المسألة، والصحيح خلاف ذلك، وانّه يجوز الصلح على الثوب المذكور بالدينارين بغير خلاف بين أصحابنا الإمامية).

٦- وفي كتاب الصلح أيضاً في مسألة التنازع في جدار لأحد المتنازعَين عليه جذوع قال ص ١٧٠:

(إذا تنازعا جداراً بين ملكيهما وهو غير متصل ببناء أحدهما، وإنّما هو مطلق ولأحدهما عليه جذوع فانّه يحكم بالحائط لمن الجذوع له، وبه قال أبو حنيفة،

وقال الشافعي: لا يحكم بالحائط لصاحب الجذوع، واختار قول الشافعي شيخنا أبو جعفر في مسائل الخلاف).

٧- ومنها ما قاله في كتاب القضايا في باب سماع البيّنات وكيفية الحكم بها ص١٩٥:

(وإنّما فصّلنا ما فصّلناه على وضع شيخنا في مسائل خلافه، وهي من فروع المخالفين ومذاهبهم فحكاها واختارها، دون أن يكون مذهباً له أو لبعض مشيختنا، ولا وردت به أخبارنا، ولم يذهب إليه أحد من أصحابنا سوى شيخنا أبي جعفر في كتابيه الفروع: مبسوطه ومسائل خلافه، وعادته في هذين الكتابين وضع أقوال المخالفين واختيار بعضها فليلحظ).

٨- وفي كتاب البيوع في مسألة بيع السلف قال ص٢٣١ بعد أن نقل مسألتين من كتاب الخلاف للشيخ:

(قال محمّد بن إدريس: المسألة الأولى القول فيها هو الصحيح دون الأخيرة، لأنّ الأخيرة اختار شيخنا رحمه الله فيها أحد قولي الشافعي).

وقال أيضاً بعد ذكر مسألة إذا كان السَلَم مؤجلاً فلابدّ من ذكر موضع التسليم، فإن كان في حمله مؤنة لابدّ من ذكره وقد نقلها عن الشيخ الطوسي في مسائل خلافه، قال ص٢٣١: (قال محمّد بن إدريس: لم يذهب إلى هذا أحد من أصحابنا، ولا ورد به خبرٌ عن أئمّتنا عليهم السلام، وإنّما هذا أحد قولي الشافعي اختاره شيخنا أبو جعفر رحمه الله).

٩- ومنها في كتاب المتاجر في مسألة بيع النخل بعد أن أطلع حكى عن الشيخ في مبسوطه فيما إذا كان قد أبّر فثمرته للبايع، وإن لم يكن قد أبّر فثمرته للمشتري، وكذلك إذا تزوّج بامرأة على نخلة مطلعة، أو تخالعه المرأة على نخلة

مطلعة، أو يصالح رجلاً في شيء على نخلة مطلعة، أو يستأجر داراً مدّة معلومة بنخلة مطلعة قال رحمه الله: فجميع ذلك إن كان قد أبّر فثمرته باقية على ملك المالك الأول، وإن لم يكن أبّر فهو لمن انتقل إليه النخل بأحد هذه العقود.

(قال محمّد بن إدريس مصنف هذا الكتاب: وهذا الذي ذكره رحمه الله مذهب المخالفين لأهل البيت عليهم السلام، لأنّ جميع هذه العقود الثمرة فيها للمالك الأول سواء أبّرت أو لم تؤبّر بغير خلاف بين أصحابنا، والمخالف حمل باقي العقود على عقد البيع، وقاسها عليه، ونحن القياس عندنا باطل بغير خلاف بيننا، فلا يظن ظان ويشتبه على من يقف على كتابه المبسوط انّ جميع ما قاله واختاره مذهب أصحابنا، بل معظمه مذهب المخالفين وفروعهم اختار منها رحمه الله ما قوي عنده في الحال الحاضرة، ولم يعاود النظر فيه، فليلحظ ما قلناه بعين التدبر والتديّن، دون التقليد لقديم الزمان وقول الأول: فكان الفضل للمتقدّم، بل الأولى أن يتبع الأدلّة، وقول أمير المؤمنين عليه السلام: اعرف الحق تعرف أهله، أولى من قول الشاعر من الرعاع وهو عدي بن الرقاع ا هـ) لاحظ ص٢٤٤ – ٢٤٥.

أقول: وقد مر في أوائل الجزء الأول ذكر هذا المضمون، واستشهد بنفس الشواهد.

١٠- وفي كتاب المتاجر في باب المضاربة في مسألة نفقة المضارب في الحضر قال ص٢٥٦:

(لا نفقة للمضارب منه ـ من مال القراض ـ في الحضر، واختار شيخنا أبو جعفر في مبسوطه القول بأنّه لا نفقة له حضراً وسفراً، وبما اخترناه قال في نهايته وجميع كتبه، عدا ما ذكرناه عنه في مبسوطه، وهو أحد أقوال الشافعي الثلاثة في المسألة اختاره ها هنا شيخنا أبو جعفر رحمه الله، وقال في مسائل خلافه بمقالته في نهايته، ورجع إلى قول أهل نحلته وإجماع عصابته).

١١- ومنها في كتاب النكاح في مسألة انّ عقد النكاح لا يدخله خيار المجلس ولا خيار الشرط، لأنّه عقد لازم من الطرفين، فان شرط ذلك فيه بطل الشرط وصح العقد، وقال شيخنا ابو جعفر في مسائل خلافه ومبسوطه: إذا شرط ذلك بطل العقد.

(قال محمّد بن إدريس: لا دليل على بطلان العقد من كتاب ولا سنة ولا اجماع، لأنّ العقود الشرعية إذا ضمتها شروط غير شرعية، بطلت الشروط وصحت العقود، وهذا شرط غير شرعي، والذي يدلّ على صحة العقد قوله تعالى: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ وهذا عقد يجب الوفاء به.

والذي اختاره شيخنا تخريجات المخالفين وفروعهم، وهو مذهب الشافعي، وأحد من أصحابنا لم يذهب إلى ذلك، ولا ذكر المسألة في مسطور له، ولا وردت به رواية من جهة أصحابنا لا آحاداً ولا تواتراً، وشيخنا لما استدل على ما اختاره ولم يتعرض للإجماع ولا إلى الأخبار، بل بشيء أوهن من بيت العنكبوت، ولم يتعرّض لها في سائر تصنيفه، إلا في هذين الكتابين، لأنّهما فروع المخالفين وتخريجاتهم).

وقد أجاب العلاّمة الحلي عن هذا النقد في خصوص هذه المسألة فقال:

(وهذا جهل من ابن إدريس، وتسرّع في حق شيخنا الأقدم البالغ في العلوم العقلية إلى أقصاها، والمترقي في العلوم النقلية إلى غايتها ومنتهاها، وارتفع عن تقليد من سبقه من موافقيه، فكيف هو من مخالفيه ؟ ولا يلزم من تطابق المذهبين نسبة أحدهما إلى تقليد الآخر وإن تأخر عنه زماناً، والشيخ رحمه الله انّما انتقى في ذلك ما قاده النظر إليه، ولا يلزم من استدلاله في بعض مطالبه بالاجماع والأخبار إنسحاب ذلك في جميع المسائل، ولا يلزم من عدم ذكر الأصحاب

لهذه المسألة أن لا ينبّه عليها ويسطرها في كتبه، فانّ أكثر المسائل وضعها الشيخ وبرهن عليها بدلائل عقلية ونقلية حسب ما أداه إليه اجتهاده.

وأمّا نسبة استدلاله إلى الضعف فخطأ، أمّا أولاً: فلأن الحق فيما قاله من أنّ العقود أمور شرعية يُفتَ على موردها، ومن العجائب انّه استدلّ بغير هذا الدليل قبل ذلك بلا فصل في انّ العقد لا يصح بلفظ الأمر، لكن لجهله بالأدلة واستنباط الأحكام منها، نسب الشيخ إلى ما قاله عنه وهو بريء منه، والحقّ ما قاله الشيخ في ذلك، لأنّ من أعظم شرائط العقود التراضي، ولا ينعقد بدونه إجماعاً. إذا تقرر هذا فنقول: العقد الخالي عن الشرط الذي شرطناه فاسد لم يقع بينهما التراضي فيه، فلا يكون منعقداً، والمقترن به غير واقع على الوجه المشروط، وإذا كان باطلاً على كلا التقديرين كان باطلاً في نفس الأمر إذ ما في نفس الأمر منحصر فيهما)[1].

١٢- ومنها ما ذكره في كتاب النكاح أيضاً في مسألة الحضانة حيث قال:

(ولا حضانة لأحد من العصبة مع الأم لقوله تعالى: ﴿وَأُوْلُوا الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ﴾ والأم أقرب من العصبة، هكذا أورده شيخنا أبو جعفر الطوسي في مسائل خلافه، وهو من تخريجات المخالفين ومعظمه قول الشافعي).

وقد تعقّبه العلامة الحلي بشدّة من القول، وذكر أنّ ذلك ليس من تخريجات المخالفين، وذكر انّ ابن الجنيد كان يقول بما قاله الشيخ الطوسي، وانّ الشيخ المفيد كانت فتياه بخلاف ما أفتى به المصنّف[2].

١- المختلف ٤: ٩١.

٢- نفس المصدر ٤: ٢٨.

١٣- ومنها في كتاب الحدود في تعيين العاقلة قال: (وقال شيخنا رحمه الله في مسائل خلافه:

العاقلة كلّ عصبة خرجت عن الوالدين والمولودين، وهم الأخوة وأبناؤهم إذا كانوا من جهة أب وأم، أو من جهة أب، والأعمام وأبناؤهم، وأعمام الأب وأبناؤهم والموالي. هذا آخر كلامه في مسائل خلافه، وهذا قول الشافعي اختاره شيخنا في مسائل خلافه، ولم يذكر في استدلاله اجماع طائفتنا ولا أخبارهم، بل ذكر أخبار آحاد من طريق المخالف التي استدل بها الشافعي... وما يذهب إليه في المبسوط ومسائل خلافه معظمه فروع المخالفين).

١٤- ومنها ما قاله أيضاً في كتاب الحدود في باب البينات على القتل وعلى قطع الأعضاء ص٤٢١: (وشيخنا ذهب في مبسوطه إلى انّ الدعوى إذا كانت دون النفس فلا يراعى فيها أن يكون معه لوث، وهذا قول بعض المخالفين، ذكره في هذا الكتاب لأنّ معظمه فروعهم).

١٥- ومنها ما قاله في كتاب الديات ص٤٣٢: (قال شيخنا في مسائل خلافه: مسألة إذا قلع سن مثغر كان له قلع سنه، فإذا قلعه ثم عاد سن الجاني كان عليه أن يقلعه ثانياً أبداً. قال محمّد بن إدريس: وهذا قول الشافعي اختاره شيخنا).

١٦- ومنها ما قاله في كتاب الحدود والديات في باب دية الجنين ص٤٣٩:

(وذهب شيخنا في مبسوطه إلى انّ دية الجنين الذكر مائة دينار، ودية الجنين الأنثى خمسون ديناراً، وهذا مذهب المخالفين، فأمّا أصحابنا الإمامية ما خالف أحد منهم في أنّ دية الجنين الحر المسلم مائة دينار، ولم يفصّلوا بل أطلقوا وعمّموا، وشيخنا أبو جعفر في جميع كتبه الأخبارية موافق على ذلك،

ومسلّم مع أصحابه، وانّما يورد في هذا الكتاب يعني المبسوط مقالة المخالفين، لأنّه كتاب فروع المخالفين).

وقد أجيب عن هذا الجانب النقدي بما حاصله: انّ المجتهد الذي أعمل رأيه واستفرغ وسعه وبذل جهده حتى استنبط الحكم الفرعي من دليله، ليس عليه أيّ جناح إذا ما وافق في حكمه مذهباً معيّناً أو قولاً لأحد الفقهاء، فإنّه بعد فرض اجتهاده وقيام الدليل عنده على حكم، فليس ثمة من مؤاخذة عليه، سواء وافق رأي الغير أم خالفه، وانّما تصح المؤاخذة فيما إذا أفتى بحكم خالف فيه الكتاب والسنة، أو خالف الإجماع، ولا محذور في موافقة قول أحد أو مخالفته.

وانّ الشيخ الطوسي في مقامه العلمي الشامخ، وطول باعه في مجالي الفقه والأصول هل يمكن أن يزعم زاعم أو يتنطّع متنطع بأنّه لم يكن يتبع في فتياه دلالة الأدلّة، أو لم يكن يحقق النظر في ذلك، فكيف بادعاء تقليد الآخرين والتأثر بآرائهم ؟ !

معاذ الله كيف يستجيز إنسان أن يبهت فقيهاً بذلك، فكيف بمثل شيخ الفقهاء، ومَن له في مكانته العلمية مقام الريادة والسيادة.

وقد سبق أن نقلنا عن العلامة الحلي جواباً عن مثل هذا النقد، وله نحو ذلك الكلام في غير ذلك المقام، كما في المزارعة والمساقاة في مسألة أنّ الكش الطلع للتلقيح على صاحب النخل حيث قاله الشيخ الطوسي، ومنع منه ابن إدريس وأوجبه على العامل، ونسب قول الشيخ إلى بعض المخالفين، وجعله غير واضح لعدم الدليل عليه.

فرد عليه العلاّمة الحلي وقال: (وهو خطأ من ابن إدريس، فانّ الشيخ أجل من أن يقلّد مؤالفاً فكيف يقلّد مخالفاً، وقوله لا دليل عليه خطأ، فانّ الدليل

قائم وهو أصالة البراءة لأنّ العامل يجب عليه العمل لا غير، وهذا عين مال فلا يجب عليه)[١].

أمّا الجانب الثالث من المؤاخذات وهو اختلاف فتاوى الشيخ في كتبه في المسألة الواحدة، فيكفي أن نشير إلى بعضٍ من ذلك، مضافاً إلى ما مر في تضاعيف شواهد الجانبين الأولين مما يصلح أن يكون شاهداً:

١- ففي كتاب الصلاة في باب صلاة الجمعة في تعيين وقت الخطبة والصلاة، وقد حكى عن الشيخ الطوسي قوله في النهاية: الخطبة تكون عند قيام الشمس نصف النهار، وبعد حكايته عنه في التبيان رجوعه عن ذلك وقال:

(قال محمّد بن إدريس: وهذا الذي ذكره في تبيانه دليل على رجوعه عمّا قال في نهايته، ووفاق لما اخترناه انّ الخطبة والأذان لا يكونان إلا بعد زوال الشمس فليلحظ ذلك).

١-ومن الطريف أنّا نجد تطوّراً لهذه النغمة، وهي موافقة الشيخ الطوسي للشافعي فيتخذ صورة الحقيقة ولو بعد قرن من الزمان، وإذا بالشيخ الطوسي فقيه الشيعة ومصنفهم كان ينتمي إلى مذهب الشافعي، وانّه قدم بغداد وتفقه على مذهب الشافعيّ هكذا يقول السبكي في طبقات الشافعية وهو يترجم الشيخ الطوسي في ٤: ١٢٦.

ولا نريد أن نطيل كثيراً في مناقشة هذه الدعوى، بل يكفينا مناقضة أولها لآخرها عن مناقشتها، فإنّ فقيه الشيعة ومصنفهم كيف يتفقه على مذهب الشافعي، ينتمي إلى مذهب الشافعي؟! والفرق واضح بين كلّ من المذهبين الشيعي والشافعي، ولكل منهما أصوله وحدوده الخاصة.

وربما كان غرض السبكي من ذكره ذلك حتى يستسيغ ضم مثل الشيخ الطوسي وهو هو في مقامه العلمي ومكانته الاجتماعية إلى قائمة الشافعية فتزدان طبقاته بترجمته.

ولم يكن السبكي وحده صنع ذلك، بل نحا نحوه وصنع صنعه آخرون أمثال الصفدي الذي ترجم للشيخ الطوسي في كتابه الوافي بالوفيات ٢: ٣٤٩ ونعته بالشافعية، وكذلك السيوطي في طبقات المفسرين: ٢٩، وكاتب جلبي في كشف الظنون ١: ٤٥٢ وأخيراً عمر رضا كحالة في معجم المؤلفين ٩: ٢٠٢، وربما كان غيرهم ممن لم نعثر عليهم.

٢- وفي كتاب الصلاة أيضاً في باب الصلاة على الأموات في مسألة الصلاة على قتيل أهل البغي ص٨١:

(قال محمّد بن إدريس: لا أستجمل لشيخنا هذا التناقض أيضاً في استدلاله، يقول في قتيل أهل البغي لا يصلّى عليه لأنّه قد ثبت كفره بالأدلّة، وولد الزنا لا خلاف بيننا انّه قد ثبت كفره بالأدلّة أيضاً بلا خلاف فكيف يصنع بهاتين المسألتين ويستدلّ بهذين الدليلين، وما المعصوم إلا من عصمه الله تعالى، فأمّا الشهادتان فهذا يفعلهما وهذا أيضاً فعلهما، وهذه المسألة الأخيرة بعد المسألة الأولى ما بينها إلا مسألة واحدة فحسب، وهذا منه ، إغفال رحمه الله في التصنيف).

٣- وفي كتاب الصوم في مسألة ايجاب القضاء والكفّارة على من ارتمس في الماء، قال معقّباً على ما حكاه عن الشيخ في كتابه المبسوط من ايجابهما معاً قال ص٨٥:

(وشيخنا رجع عمّا ذهب إليه في الارتماس ثم حكى ذلك عن الاستبصار، ثم قال: قال محمّد بن إدريس: ينبغي للعاقل أن يتعجّب من اختلاف قوليه اللذين ذكرهما في كتابيه الاستبصار والمبسوط ؟ [1] فإنّه قال في استبصاره: ولست أعرف حديثاً في إيجاب القضاء والكفارة أو في إيجاب أحدهما، ثم قال في مبسوطه: ويجب القضاء والكفارة على أظهر الروايات.

فإذا لم يعرف حديثاً بهما أيّ روايات تبقى حتى تكون ظاهرة، وهذا فيه ـ مع الفكر والإنصاف وترك التقليد وحسن الرأي بالرجال ـ ما فيه، والله المستعان، والمعصوم من عصمه الله تعالى.

١-لم يسبق من المصنّف حكاية قول الشيخ في المبسوط حتى يشير إليه، وانّما نقل ذلك عن كتابه جمل والعقود فلاحظ، وما ذكره عن المبسوط صحيح فهو مذكور فيه وقد أشرت في الهامش إلى تخريجه، كما سيأتي من المصنّف حكايته عنه.

وقال بعد كلام له: وقال ـ الشيخ ـ في مبسوطه: والارتماس في الماء على أظهر الروايات، وفي أصحابنا من قال لا يفطر مع ما قال في استبصاره من أنّه ما وجدت به حديثاً وفي هذا تناقض ظاهر، وقول غير واضح، ا هـ.

٤- وفي كتاب الصوم في مسألة ثبوت الهلال بشهادة شاهدين، حتى فتاوى الشيخ الطوسي في كتابه النهاية وكتابه الجمل والعقود وكتابه المبسوط وكتابه الخلاف قال ص٨٦:

(وذكر ـ شيخنا أبو جعفر ـ في مسائل الخلاف مسألة لا توافق ما ذكره في نهايته، ولا توافق مذاهب أصحابنا، ولا المسألة التي حكيناها عنه قبل هذا من انّ علامة شهر رمضان ووجوب صومه أحد شيئين: أما رؤية الهلال أو شهادة شاهدين. ثم ذكر المسألة وعقب عليها بقوله: وهذا يدل على اضطراب الفتوى والقول عنده رحمه الله في المسألة، وفي اختلاف أقواله فيها ما فيه، فلينصف مَن يقف على قولي هذا، ويطرح التقليد جانباً، وذكره القديم والمتقدم).

٥- وفي باب الجزية وأحكامها ص ١١٠ في مسألة سقوط الجزية من الفقير إذا استغنى بعد ذلك في ضمن الحول قال: (والفقير الذي لا شيء معه تجب عليه الجزية لأنّه لا دليل على إسقاطها عنه، وعموم الآية يقتضيه، ثم ينظر فان لم يقدر على الأداء كانت في ذمته، فإذا استغنى أخذت منه الجزية من يوم ضمنها وعقد العقد له بعد أن يحول عليه الحول، هذا قول شيخنا أبي جعفر في مبسوطه، وقال في مسائل الخلاف: لا شيء عليه واستدلّ بقوله تعالى: ﴿لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إلا وُسْعَهَا﴾ وما ذكره في مبسوطه أقوى وأظهر، ولي في ذلك نظر.

٦ – وفي كتاب البيوع في باب العيوب الموجبة للرد ص ٢٢٧ – ٢٢٨ ط حجرية قال:

(ومن اشترى جارية على أنّها بكر فوجدها ثيّباً، قال شيخنا أبو جعفر في نهايته لم يكن له ردّها ولا الرجوع على البايع بشيء من الأرش، لأنّ ذلك قد يذهب من العلّة والنزوة، ورجع في استبصاره وقال: يرجع عليه بالأرش ما بين قيمتها بكراً وثيّباً. وهذا هو الصحيح الذي تقتضيه أصول المذهب، والذي أورده في نهايته خبر واحد رواه عن سماعة وهما فطحيان، هذا على قول من يقول من أصحابنا انّ ذلك يوجب الرد، وعلى قول الآخرين يجب بذلك الرد... .

وإنما أورد ذلك شيخنا في نهايته واختاره في باقي كتبه، ولم يورد فيه غير خبرين، أحدهما عن زرعة عن سماعة وقد قلنا ما فيهما، والآخر عن يونس بن عبدالرحمن، وهذا الرجل عند المحققين بمعرفة الرواة والرجال غير موثوق بروايته، لأنّ الرضا عليه السلام كثيراً يذمه، وقد وردت أخبار عنه بذلك[1].

وبعد هذا فلو كان ثقة عدلاً لا يجب العمل بروايته، لأنّه واحد، وأخبار الآحاد لا يجوز العمل بها لأنّها لا توجب علماً ولا عملاً، وشيخنا المفيد في مقنعته ما تعرّض لذلك ولا عمل به، ولا أفتى بما ذكره شيخنا في نهايته، وكان المفيد رحمه الله عالماً بالأخبار وبصحتها وبالرجال وثقتها).

٧- وفي كتاب البيوع في مسألة بيع السَلَم قال في ص ٢٣٠ بعد ما حكاه عن الشيخ الطوسي في كتابه الخلاف: (فانظر أرشدك الله إلى استدلال شيخنا، فإنّه قال وأقر أنّ بعض أصحابنا يذهب في المسألة إلى خلاف ما اختاره، ثم

١- من الغريب أن يقول المصنّف هذا في يونس بن عبد الرحمن الذي هو وكيل الرضا عليه السلام وخاصته وقال لمن سأله عمّن يأخذ معالم دينه فقال: خذ من يونس بن عبد الرحمن، وانّه ضمن له الجنة ثلاث مرّات كما في اختيار الرجال والطريق صحيح في روايته، وفي التحرير الطاووسي ما يكشف عن جلالة قدره، راجع ترجمته ص ٦٠٠ – ٦٣٤ تجد ما قيل فيه مدحاً وقدحاً.

استدل بإجماع الفرقة، إلا انّه عاد في آخر الاستدلال إلى الحق، ورجع عمّا صدّره، ونقض ما بناه أولاً ولم ينقض ما استدلّ به أخيراً).

٨ - وفي كتاب البيوع في المسألة نفسها في السَلَم في مسوك ـ جلود ـ الغنم قال بعد أن حكى عن الشيخ ما قاله في كتابه النهاية: ٢٣٠ (قال محمّد بن إدريس: هذا غير واضح ولا مستقيم من وجوه ـ ثم بيّن تلك الوجوه وختم ذلك بقوله -: وقد رجع شيخنا عمّا ذكره في نهايته في مبسوطه).

٩- وفي كتاب المتاجر في المضاربة في مسألة معنى الشرط للعامل في الربح هل يلزم أم لا؟ قال: (واختلفت أقوال أصحابنا في تصانيفهم في معنى الشرط للعامل في الربح هل يلزم أم لا ؟ فبعض يذكر انّه يستحق ما وقع الشرط عليه من الربح، وبعض يذكر انّه لا يستحق ذلك، بل يجب له أجرة المثل دون ما وقع عليه الشرط من الربح، ويجعل القول الأول رواية، وهو مذهب شيخنا أبي جعفر في نهايته، ورجع عنه في مبسوطه ومسائل خلافه واستبصاره).

١٠- وفي كتاب العتق والتدبير والمكاتبة في مسألة عتق أحد الشريكين نصيبه من العبد مضارة لشريكه الآخر (قال الشيخ الطوسي رحمه الله ألزم أن يشتري ما بقي ويعتقه إذا كان موسراً، وإن لم يكن موسراً ولا يملك غير ما أعتقه كان العتق باطلاً، وإذا لم يقصد مضارته بذلك بل قصد به وجه الله تعالى لم يلزم شراء الباقي وعتقه، بل يستحب له ذلك، فإن لم يفعل استسعي العبد في الباقي... ثم تعقّب المصنّف كلام الشيخ إلى أن قال: والدليل على ما قلناه عنه أنّه رجع في مبسوطه عن هذا).

١١- وفي كتاب الصيد والذبائح في مسألة ما يستباح أكله قال في ص٣٦٧: (والغربان على أربعة أضرب: ثلاثة منها لا يجوز أكل لحمها وهي:

الغداف... إلى أن قال: وأمّا الرابع فهو غراب الزرع... فإنّ الأظهر من المذهب انّه يؤكل على كراهية، دون أن يكون لحمه محظوراً، وإلى هذا القول يذهب شيخنا أبو جعفر في نهايته، وإن كان قد ذهب إلى خلافه في مبسوطه ومسائل خلافه فانّه قال بتحريم الجميع، وذهب في استبصاره إلى تحليل الجميع.

١٢- وفي كتاب الوصايا في مسألة لو باع الوصي شيئاً من التركة لمصلحة الورثة وأراد أن يشتريه لنفسه جاز له ذلك إذا أخذه بالقيمة العدل من غير نقصان، هكذا قاله الشيخ الطوسي في نهايته، وردّ عليه المصنّف إلى أن قال: (إلاّ أنّ شيخنا أبا جعفر رحمه الله رجع عمّا ذكره في نهايته وقال بخلافه في مسائل خلافه).

١٣- وفي كتاب الفرائض في مسألة ميراث الزوجة من نفس تربة الرباع والمنازل قال: (فأمّا إذا كان لها منه ـ الميت ـ ولد أعطيت سهمها من جميع ذلك على قول بعض أصحابنا... وإلى هذا القول يذهب شيخنا أبو جعفر رحمه الله في نهايته إلا انّه رجع عنه في استبصاره).

١٤- وفي كتاب الحدود في مسألة لو أمر السيد عبده بقتل غيره قال المصنّف: (والذي يقوى عندي في ذلك انّه إن كان العبد عالماً بأنّه لا يستحق القتل أو متمكناً من العلم فعليه القود دون السيد، وإن كان صغيراً أو مجنوناً فانّه يسقط القود وتجب فيه الدية على السيد... وقال شيخنا أبو جعفر رحمه الله في نهايته... وجب على العبد القود دون سيده، ويحبس المولى ما دام حيّاً، ثم قال: وقد روي انّه يقتل السيد ويستودع العبد السجن.

والمعتمد على ما قلناه. هذا قوله في نهايته وفي استبصاره، وذهب في مسائل خلافه إلى ما اخترناه نحن وقوّيناه... وذهب شيخنا في مبسوطه: إلى أنّ

العبد المأمور إذا كان عاقلاً مميزاً وجب عليه القود دون السيد، وإن كان غير عاقل ولا مميّز وجب على السيد الآمر القود دون العبد...).

١٥- وفي كتاب الديات في باب الجنايات على الحيوان وغير ذلك قال ص٤٤٠: (وقال شيخنا في نهايته: يجب عليه ـ على من أتلف لغيره ما يقع عليه الذكاة ـ قيمته يوم أتلفه ويسلّم إليه ذلك الشيء، أو يطالبه بقيمته ما بين كونه متلفاً وكونه حيّاً، وشيخنا قد رجع عن ذلك في مبسوطه).

١٦- وفي كتاب الحدود قال في ص٤٧٥: (إذا شهد الشهود على سارق بالسرقة دفعتين لم يكن عليه أكثر من قطع اليد، فان شهدوا عليه بالسرقة الأولى وأمسكوا حتى يقطع ثم شهدوا عليه بالسرقة الأخيرة، وجب عليه قطع رجله بالسرقة الأخيرة على ما بيّناه، هذا عند أصحابنا برواية رويت أوردها شيخنا أبو جعفر في نهايته، وقوّاها في مسائل خلافه، وضعّفها إلا انّه رجع عن ذلك كلّه في مبسوطه.

النقطة الرابعة: في نقد ابن إدريس للشيخ في انفراده بفتاوى لم يُسبق إليها من قبل وقد تكرر ذلك في عدة موارد، وإلى القارئ بعض الشواهد:

١ – ذكر في كتاب الطهارة في أحكام الأموات نقلاً عن الشيخ الطوسي رحمه الله قوله في المبسوط: (ويكره الجلوس للتعزية يومين وثلاثة) فتعقبه ابن إدريس بقوله ناقداً:

قال محمّد بن إدريس: لم يذهب أحد من أصحابنا المصنفين إلى ذلك، ولا وضعه في كتابه، وإنّما هذا من فروع المخالفين وتخريجاتهم، وأيّ كراهة في جلوس الإنسان في داره للقاء اخوانه، والدعاء لهم والتسليم عليهم، واستجلاب الثواب لهم في لقائه وعزائه، ثم قال:

٢ – وقال شيخنا في مبسوطه: (يجوز لصاحب الميّت أن يتميّز عن غيره بإرسال طرف العمامة، أو أخذ مئزر فوقها، على الأب والأخ، فأمّا غيرهما فلا يجوز على حال) فتعقّبه بقوله:

قال محمّد بن إدريس: لم يذهب إلى هذا سواه رحمه الله، والذي يقتضيه أصول مذهبنا: انّه لا يجوز اعتقاد ذلك وفعله، سواء كان على الأب أو الأخ، أو غيرهما، لأنّ ذلك حكم شرعي يحتاج إلى دليل شرعي ولا دليل على ذلك، فيجب إطراحه لئلاّ يكون الفاعل له مبدعاً، لأنّه اعتقاد جهل.

٣ – وفي كتاب الحج في كيفية الإحرام قال: الأحرام فريضة لا يجوز تركه، فمن تركه متعمّداً فلا حج له، وإن تركه ناسياً كان حكمه ما قدّمناه في الباب الأول إذا ذكر، فإن لم يذكر أصلاً حتى يفرغ من جميع مناسكه فقد تم حجه ولا شيء عليه إذا كان قد سبق في عزمه الإحرام على ما روي في أخبارنا، والذي تقتضيه أصول المذهب أنّه لا يجزيه وتجب عليه الاعادة لقوله عليه السلام: «الأعمال بالنيّات» وهذا عمل بلا نيّة، فلا يرجع عن الأدلّة بأخبار الآحاد، ولم يورد هذا، ولم يقل به أحد من أصحابنا سوى شيخنا أبي جعفر الطوسي رحمه الله، فالرجوع إلى الأدلّة أولى من تقليد الرجال.

٤ – في كتاب المتاجر والبيوع في باب الربا وأحكامه في بيع الجنس بالجنس مثلاً بمثل، قال شيخنا أبو جعفر في نهايته: وإذا اختلف الجنسان فلا بأس بالتفاضل فيها نقداً ونسيئة إلا الدراهم والدنانير والحنطة والشعير فإنّه لا يجوز بيع دينار بالدراهم نسيئة ويجوز ذلك نقداً بأي سعر كان، وكذلك الحكم في الحنطة والشعير، فإنّه لا يجوز التفاضل فيهما لا نقداً ولا نسيئة لأنّهما كالجنس الواحد. هذا آخر كلام شيخنا رحمه الله.

قال محمّد بن إدريس: لا خلاف بين المسلمين العامة والخاصة أنّ الحنطة والشعير جنسان مختلفان، أحدهما غير الآخر حساً ونطقاً ولا خلاف بين أهل اللغة واللسان العربي في ذلك، فمن ادّعى أنّهما جنس واحد أو كالجنس الواحد يحتاج إلى أدلّة قاطعة للأعذار، من اجماع منعقد، أو كتاب، أو سنة متواترة، ولا اجماع على ذلك، ولا نص في كتاب الله تعالى، ولا سنّة مقطوعاً بها متواترة، وقد قلنا انّ أخبار الآحاد لا توجب علماً ولا عملاً، ولا يخص بها الإجماع ولا الأدلّة.

ثم لم يذهب إلى هذا القول غير شيخنا أبي جعفر الطوسي رحمه الله وشيخنا المفيد رحمه الله في مقنعته، ومن قلّده في مقالته وتبعه في تصنيفه، بل جلّ أصحابنا المتقدّمين، ورؤساء مشايخنا المصنفين الماضين رحمهم الله لم يتعرضوا لذلك، بل أفتوا وصنفوا، ووضعوا في كتبهم، انّه إذا اختلف الجنس فلا بأس بيع الواحد بالاثنين من المكيل والموزون على العموم وإلإطلاق.

أقول: وأطال الكلام في التعقيب على ذلك فيراجع.

٥ – في كتاب التجارة والبيوع في باب العيوب الموجبة للرد في بيع الشاة المصراة إذا ردّها بعد حلبها رد الحليب ان كان موجوداً وإلا مثله وإلا قيمته ذكر المسألة ثم حكى عن الشيخ قوله: ((قال شيخنا أبو جعفر في مسائل خلافه: عوض اللبن الذي يحلبه من المصراة إذا أراد ردّها صاع من تمر أو صاع من برّ، وإن أتى على قيمة الشاة واستدلّ على ذلك باجماع الفرقة وأخبارهم.

قال محمّد بن إدريس: والأول هو الصحيح وإليه يذهب رحمه الله في نهايته... فأمّا ما ذكره شيخنا في مسائل خلافه من دليله فعجيب، من أجمع من أصحابنا على ذلك؟ وأي اجماع للفرقة على ما قاله؟ ولا لها خبر ورد بذلك، وما وجدت

لأصحابنا تصنيفاً فيه ما ذهب إليه، ولا قال من أصحابنا غيره رحمهم الله هذا القول، وإنّما هذا قول المخالفين نصره واختاره.

النقطة الخامسة: نقد الشيخ في منهجيته في عرضه المسائل في بعض كتبه، وقد تناول ابن إدريس اثنين من كتبه هما: (الجمل والعقود) و (الخلاف) فأتى بشاهدين منهما على مدعاه:

فالأول ذكره في كتاب الطهارة في باب تطهير الثياب من النجاسات... فقال: قال محمّد بن إدريس: فقد يوجد في بعض كتب أصحابنا أنّ النجاسة على ضربين: دم وغير دم، فعمّ ولم يخصّ، وهذا تسامح وتساهل في التصنيف، على أنّ العموم قد يخصّ بالأدلّة، فلا يتوهم متوهم إذا وقفه على ذلك المسطور أنّه صحيح ظاهره.

ثم استمر في نقده وبيان الخلاف في ذلك العرض، ولم يسمّ من هو صاحب ذلك المسطور، لكنه صرّح به في آخر كلامه حيث قال: وعلى ما اخترناه اجماع أصحابنا وفتاويهم وتصانيفهم، فمنهم السيد المرتضى رضي الله عنه يفتي به في مسائل خلافه يناظر الخصم عليه، وكذلك شيخنا أبو جعفر الطوسي يفتي به في مسائل خلافه ويناظر الخصم عليه، فأمّا قوله في جُمله وعقوده: النجاسة على ضربين: دم وغير دم، وعدّ دم السمك وأدخله في جملة عموم قوله: (النجاسة..) فتسامح وتساهل في التصنيف على ما قدّمناه، واعتذرنا لمن وجد ذلك في كلامه وتصنيفه بأنّ العموم مخصوص بالأدلّة، وقد يوجد مثل ذلك في كلام الله سبحانه وكلام أنبيائه وأئمّته عليهم السلام ، ولا يكون ذلك مناقضة في الأدلّة، وذلك لا يجوز بغير خلاف... .

أقول: ومهما كان هذا النقد في قيمته فهو أقلّ شدّة ممّا يأتي خصوصاً وقد تعقّبه باعتذار وقوع التخصيص في عمومات الكتاب والسنّة، ولكن هلّم

الخطب في ذكره لما في (الخلاف) من شاهد على نقد منهجية الشيخ في كتاب المزارعة حيث شنّها حملة شعواء، وبلغة جافة تجاوزت حدود الصراحة إلى الصرامة، فاقرأ ماذا قال الشيخ الطوسي رحمه الله ولماذا حمل عليه ابن إدريس؟

فقد ذكر في أحكام الأرضين في المزارعة فقال: وشيخنا أبو جعفر لم يذكر في كتاب المزارعة في مسائل خلافه إلا المسألة الأولى فحسب، وجميع الكتاب في الإجارة، قال في المسألة الأولى: المزارعة بالثلث والربع والنصف أو أقلّ أو أكثر بعد أن يكون سهماً مشاعاً جائزة.

ثم قال في المسألة الثانية: يجوز إجارة الأرضين للمزارعة.

ثم قال: مسألة يجوز إجارة الأرض بكلّ ما يصحّ أن يكون ثمناً من ذهب أو فضّة أو طعام.

ثم قال: مسألة إذا أكراه أرضاً ليزرع فيها طعاماً صحّ العقد.

ثم قال: مسألة إذا أكرى أرضاً للزراعة.

ثم قال: مسألة إذا أكرى أرضاً للغراس.

ثم قال: مسألة إذا أكرى أرضاً على أن يزرع فيها ويغرس.

ثم قال: مسألة إذا أكراه أرضاً سنة للغراس.

ثم قال: مسألة إذا استأجر داراً أو أرضاً.

ثم قال: مسألة إذا اختلف الكري والمكتري في مقدار النفقة أو قدر الأجرة.

ثم قال: مسألة إذا زرع أرض غيره ثم اختلفا فقال الزارع: أعرتنيها... .

فهذه المسائل جميع ما ذكره في كتاب المزارعة، ولعمري إنّ المزارعة عند الشرعيين غير الإجارة، فكان الأولى والأحق أن يذكر جميع المسائل في كتاب الإجارة إلا مسألة واحدة وهي الأولة، وما عداها إجارة وليس بمزارعة، فلا حاجة به إلى ذكر ذلك في كتاب المزارعة وبابها، بل موضع ذلك باب الإجارة – فعاد بعد كلام له فقال – قال محمّد بن إدريس رحمه الله: جميع ما ذكره شيخنا رحمه الله وحكيناه عنه في نهايته ليس ذلك بمزارعة إلا مسألة واحدة وهي الأولة، وما عداها إجارة وليس بمزارعة، فلا حاجة به إلى ذكر ذلك في كتاب المزارعة وبابها، بل موضع ذلك باب الإجارة.

النقطة السادسة: في نقده للشيخ في بعض الاستعمالات اللغوية، وهي مهما كانت في وجاهتها إلا أنّها ليست بمستساغة ما دام احتمال التصحيف والتحريف من سهو القلم موجوداً، وإلى القارئ بعض تلك الموارد التي ذكرها ابن إدريس ناقداً:

١ – في كتاب الزكاة، في زكاة الغنم قال: وذكر شيخنا أبو جعفر الطوسي رحمه الله في الجزء الأول من مسائل خلافه: مسألة المتولّد بين الظباء والغنم، إن كان يسمّى غنماً أخرج منه، وإن كان لا يسمّى غنماً لا يخرج منه الزكاة، ثم قال في استدلاله: وقد قيل إنّ الغنم المكية آباؤها الظباء، وتسمية ما تولد بين الظباء والغنم رقل وجمعه رقال، لا يمتنع من تناول اسم الغنم له، فمن أسقط عنها الزكاة فعليه الدلالة. هذا آخر المسألة.

قال محمّد بن إدريس مصنّف هذا الكتاب رحمه الله: ما وجدت في كتب اللغة في الذي يبنى من الراء والقاف واللام، ولا الراء والفاء واللام، الزاء والقاف واللام، ولا الزاء والفاء واللام ما يقارب ما ذكره شيخنا، وأظن هذه الصورة جرى فيها تصحيف أو طغيان قلم، إمّا من الكتاب الذي نقلت منه، أو من

النسّاخ، لخلل في نظام الكتابة، وقصور فيها، فرأى الكاتب النون منفصلة من القاف، والدال كان فيها طول، فظنّها لاماً وظنّ النون المنفصلة عن القاف راءً فكتبها رقل، وإنّما هي نقد، محركة القاف، والنَقَد بالتحريك والدال غير المعجمة، جنس من الغنم، قصار الأرجل، قباح الوجوه يكون بالبحرين، هكذا ذكره الجوهري في كتاب الصحاح، وغيره من أهل اللغة.

وقال ابن دريد في الجمهرة: دقال الغنم، صغارها، يقال: شاة دقلة على وزن فعلة، إذا كانت صغيرة بالدال غير المعجمة المفتوحة، والقاف، وهذا أقرب إلى تصحيف الكلمة، والأول هو الذي يقتضيه ظاهر الكلام، فعلى قول ابن دريد في الجمهرة يكون الناسخ قد قصّر مدّة الدال الفوقانية فظنها راءً، وهذا وجه التصحيف.

٢ – في كتاب الزكاة أيضاً في وجوب زكاة الفطرة عن العبد المقعد على مولاه، فقال: وقال﵀ – يعني الشيخ الطوسي – في المبسوط: وإن كان له عبد مقعد – وهو المعضوب، بالضاد المعجمة – قال: لا يلزمه فطرته لأنّه ينعتق عليه، فتعقّبه ابن إدريس فقال: أمّا قوله في المقعد فصحيح، وأمّا تفسيره بالمعضوب فغير واضح، لأنّ المعضوب غير المقعد، وهو النضو الخلقة النحيف، وإن كان أعضاؤه صحيحة، فالمعضوب لا ينعتق على مالكه، بل المقعد، لأنّ أصحابنا لم يرووا في أن ينعتق العبد إلا إذا أقعد بزمانة أو جذام أو عمى، فبهذه الآفات ينعتق فحسب، ولم يقولوا ينعتق المعضوب.

٣ – في كتاب الحج في تعيين يوم النفر قال محمّد بن إدريس: وقد يوجد في بعض المبسوط أنّ يوم الحادي عشر يوم النفر، وهذا خطأ من الكتّاب والنسّاخ إن كان غيّروا ذلك، أو اغفال في التصنيف، فما المعصوم إلا من عصمة الله.

٤ – في كتاب التجارة والبيوع في باب ضروب المكاسب قال: وذكر شيخنا في نهايته: انّه لا بأس ببيع ما يكنّ من آلة السلاح لأهل الكفر مثل الدروع والخفاف، وقد نقط بخط الخاء بنقطة واحدة والفاء بنقطة واحدة.

قال محمّد بن إدريس مصنف هذا الكتاب: الخِفاف ليس هي من السلاح، فإن أراد التخفاف والجمع التخافيف فهي من آلة السلاح، قال أبو علي النحوي الفارسي: التاء زائدة في التخفاف، فعلى قول أبي علي مع سقوط الفاء يصير الخفاف، فيستقيم أن يكون من آلة الحرب، وإن كان روي في أخبارنا أورده شيخنا في الاستبصار: وسئل أبو عبد الله عليه السلام عن الفئتين تلتقيان من أهل الباطل أبيعهما السلاح؟ فقال: بعهما، ما يكثر من الدروع والخفّين، فشيخنا في نهايته ما أراد إلا الخفاف جمع خفّ على لفظ الخبر إلا أنّه ليس من آلة السلاح، بل التخفاف من السلاح الذي يكنّ، وأسقطت التاء الزائدة على ما قال أبو علي النحوي فصار الخفاف وهو الذي يقتضيه الكلام.

٥ – في كتاب الأيمان في أقسام الكفّارات وأحكامها: قال محمّد بن إدريس رحمه الله شيخنا أبو جعفر في نهايته جمع الصاع على أصع فقال: كفّارة من تزوج بامرأة في عدتها خمسة أصع من دقيق، وإنّما جمع الصاع أصوع، قال الأصمعي: العامة تخطئ فتقول ثلاث أصع، وإنّما يقال ثلاث أصوع، وقد يذكر الصاع ويؤنث، فمن أنّثه جمعه على أصوع، ومن ذكّره جمعه على أصواع.

٦ – في كتاب الصيد والذبائح قال: وقال شيخنا في مبسوطه: قد بيّنا أنّ حشرات الأرض كلّها حرام كالحية... وعدّد أشياء وقال: وكذلك اللحكا وقيل اللحكة، وهي دويبة كالسمكة تسكن الرمل، فإذا رأت الإنسان غاصت وتغيب فيه، وهي صقيلة، ولهذا تشبّه أنامل العذارى بها، فهو حرام هذا آخر كلامه رحمه الله.

قال محمّد بن إدريس رحمه الله: قال الجوهري في الصحاح: الحلكة مثل الهمزة، والحلكاء مثل العنقاء ضرب من العظاء، ويقال: دويبة تغوص في الرمل، وقال: واللحكة: دويبة أظنها مقلوبة من اللحكة، قال ابن السكيت: اللحكة دويبة شبيه بالعظا تبرق زرقاء ليس لها ذنب مثل ذنب العظا، وقوائمها خفيّة، هذا آخر كلام الجوهري.

أقول: وليس في هذا كبير مؤاخذة بعد أن حكى عن الجوهري نقلاً عن ابن السكيت ما يوافق لفظ الشيخ، ولم يبعد عنه في تفسيره لها.

٧ – في كتاب الديات والجنايات في ديات الأعضاء قال: وقال شيخنا أبو جعفر في مبسوطه: الأسكتان والشفرتان عبارة عن شيء واحد وهما اللحم المحيط بالفرج إحاطة الشفتين بالفم، وهما عند أهل اللغة عبارة عن شيئين، هذا آخر كلام شيخنا، والصحيح ما قاله أهل اللغة فالمرجع في ذلك إليهم.

٨ – أيضاً في كتاب الديات والجنايات في القصاص وديات الشجاج والجراح، قال: ومن لطم إنساناً على وجهه ونزل الماء في عينيه، وعيناه صحيحتان وأراد القصاص، فإنّه تؤخذ مرآة – بكسر الميم وسكون الراء ومدّ الألف – محماة بالنار، ولا يجوز أن يقال: محميّة على ما وصفه شيخنا أبو جعفر في نهايته، لأنّه يقال أحميت الحديدة في النار فهي محماة، فلا يقال حميتها فهي محميّة، ويؤخذ كرسف مبلول، وهو القطن، فيجعل على أشفار عينيه على جوانبها لئلاّ تحترق أشفاره، ثم يستقبل عين الشمس بعينيه، وتقرب منهما المرآة، فإنّه يذوب الناظر ويصير أعمى، وتبقى العين، ويقال الناظرة على ما وصفه شيخنا في نهايته فإنّه قال: وتذوب الناظرة، وذلك صحيح وليس بخطأ.

أقول: مما دلّ على موضوعية ابن إدريس في نقده ما قاله في آخر ما تقدم من اعترافه بصحة ما قاله الشيخ في الناظرة، بالرغم من نقده له في محميّة، وانّ الصواب محماة.

٩ – أيضاً في كتاب الديات والجنايات في أنواع الجراحات قال: فعلى ما حررناه الجراحات عشرة، وقال شيخنا في نهايته الجراحات ثمانية أولها الخارصة وهي الدامية ثم الباضعة ثم المتلاحمة ثم السمحاق، والذي اخترناه مذهب الجلّة من المشيخة من أصحابنا مثل السيد المرتضى – فنقل كلامه – وإلى هذا يذهب شيخنا المفيد رحمه الله والفقيه سلاّر في رسالته، وهو قول جماعة اللغويين مثل الأصمعي وأبي عبيد القاسم بن سلام قد ذكره في غريب المصنّف، وابن قتيبة في أدب الكتاب، وشيخنا أبو جعفر جعل الخارصة هي الدامية، وجعل مكان الدامية الباضعة، وجعل مكان الباضعة المتلاحمة، وبعدها السمحاق، وجميع أصحابنا جعلوا الرابعة من الشجاج السمحاق بلا خلاف.

١٠ – في كتاب الحدود في أحكام وطء الأموات والبهائم قال: وقال شيخنا أبو جعفر في نهايته: ومن نكح بهيمة... فإن اختلطت البهيمة الموطوءة بغيرها من البهائم ولم تتميّز قسّم القطيع الذي فيه تلك البهيمة وأقرع بينهما، فما وقعت عليه القرعة قسّم من الرأس وأقرع بينهما إلى أن لا تبقى واحدة... .

فتعقّبه ابن إدريس بقوله: قوله رحمه الله من الرأس لا ينبغي أن يكون بألف ولام، بل عند أهل اللغة يقال: من رأس، ويعدون ما خالف ذلك مما تغلط فيه العامة فينبغي أن يتجنّبه الإنسان.

وثمة مؤاخذات ذكرها ابن إدريس ليست بكثرة ما تقدم، فلم نحفل بها كثيراً نحو ما نقد به الشيخ من عدم التزام الشيخ بما ذكره في خطبة كتابه

الاستبصار في الحدود، فذكر فيمن قتله القصاص أو الحد حيث ذهب إلى إن كان الحدّ من حدود الله فلا دية له من بيت المال، وإذا مات في شيء من حدود الآدميين كانت ديته على بيت المال، بعد أن أورد خبرين عن الحلبي والآخر عن زيد الشحام بأنّ من قتله الحد فلا دية له، ثم أورد خبراً عن الحسن بن صالح الزيدي فخصّ به الخبرين.

قال ابن إدريس: ولا خلاف بين المتكلمين في أصول الفقه انّ أخبار الآحاد لا يخص بها العموم المعلوم، وإن كان رواتها عدولاً، فكيف وراويه من رجال الزيدية، ثم انّه مخالف للقرآن والإجماع.

ثم إنّه قال في خطبة استبصاره انّه يقضي بالكثرة على القلة، والمسانيد على المراسيل، وبالرواة العدول على غير العدول، فقد أخرم هذه القاعدة في هذا المكان في مواضع كثيرة من كتابه الذي قنن قاعدته.

ولابن إدريس كلمة نقد حول جمع الشيخ في الاستبصار بين مختلف الأخبار، وهي: (إنّي لأربأ بشيخنا أبي جعفر مع جلالة قدره وتبحّره ورياسته من هذا القول المخالف لأصول المذهب، وله ﷺ في كتابه الاستبصار توسّطات عجيبة لا استجملها له، والذي حمله على ذلك جمعه بين المتضاد، وهذا لا حاجة فيه، بل الواجب الأخذ بالأدلّة القاطعة للأعذار، وترك أخبار الآحاد التي لا توجب علماً ولا عملاً، فإنّه أسلم للديانة، لأنّ الله تعالى ما كلّفنا إلا الأخذ بالأدلّة وترك ما عداها.

أقول: وهذه جرأة عظيمة، فمهما كان النقد وجيهاً فليس من المستساغ له أن يتجاوز قدره فيقول: إنّي لأربأ ولا أستجملها ونحو ذلك ممّا يَعرب عن تحد صارخ واعتداد شامخ، وليس هذا من خلق العلماء، فكيف بمن تعدى الخطوط الحمراء في حدود الآداب.

ونكتفي بهذا المقدار من الشواهد على كلّ النقاط الست، ولو أردنا عرض جميع الشواهد لكان علينا أن نتعجل أكثر نصوص كتاب السرائر فنعرضها في هذه المقدّمة.

ردود الفعل على تلك النقود:

ونتيجة لهذا الموقف المتصلّب من المصنّف مع آراء الشيخ الطوسي رحمه الله، كانت الآثار السلبية أظهر من الجوانب الإيجابية، بمعنى أنّه لم يحصل من المتابعين له بمقدار ما افترضه موقفه من أعلام ردّوا عليه، ونقدوا آراءه فتعقّبوا أقواله للردّ عليها، ولم يسلم من لاذع نقد بعضهم.

وإنّ أول شخصية علمية فذّة في مجالي الفقه والأصول، تعرّض لآراء المصنف بالنقد والتمحيص، وكانت آراؤه موضع احترام الآخرين، فوصلت إلينا فيما أعلم هو المحقق الحلي المتوفى سنة ٦٧٦ هـ أي بعد ما يقرب من ثمانين عاماً وهذا مما يلفت النظر، فهل أنّ آراء ابن إدريس النقدية أخذت دورها شأن كلّ جديد يطرح في سوق العلم، فلم يجرأ أحد على نقدها وردّها حتى جاء المحقق الحلي بعد تلك الحفنة من السنين فتناولها رداً ونقداً ؟ يمكن ذلك، كما يمكن أن يكون هناك من العلماء من رد آراء المصنّف ولكن لم تصل إلينا مدوّناتهم، وإن كان في نفسي أولوية الاحتمال الأول، لما سيأتي مما يلفت النظر من عدم تصريح المحقق باسم ابن إدريس، ولين عريكته وتسامحه في الحساب.

ومهما يكن فإلى القارئ نماذج مما عقّب به المحقق الحلي على آراء المصنّف مقتصرين في مجال الفقه في الأخذ من كتابه المعتبر، وفي مجال الأصول من كتابه المعارج.

١- فمن ذلك ما قاله في كتابه المعتبر ص١٢ في مسألة التطهير بالماء القليل: (وبعض المتأخّرين احتج لهذه المقالة فقال: يدل على الطهارة قوله عليه السلام: إذا بلغ الماء كراً لم يحمل خبثاً، وزعم انّ هذه الرواية مجمع عليها عند المخالف والمؤالف، وقوله تعالى: ﴿وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ﴾ وقوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُباً فَاطَّهَّرُوا﴾ وقوله عليه السلام لأبي ذر: «إذا وجدت فأمسسه جسدك»، وبقوله عليه السلام: «أمّا أنا فلا أزيد أن أحثو على رأسي ثلاث حثيات إذاً فإنّي قد طهرت»[1].

والجواب دفع الخبر فإنّا لم نروه مسنداً، والذي رواه مرسلاً المرتضى رضي الله عنه والشيخ أبو جعفر رحمه الله وآحاد ممن جاء بعده، والخبر المرسل لا يعمل به، وكتب الحديث عن الأئمة عليهم السلام خالية عنه أصلاً، واما المخالفون فلم أعرف به عاملاً سوى مَن يحكي عن ابن حيّ وهو زيدي منقطع المذهب، وما رأيت أعجب ممّن يدعي اجماع المخالف والمؤالف فيما لا يوجد إلا نادراً، فإذاً الرواية ساقطة، وأمّا أصحابنا فرووا عن الأئمّة عليهم السلام: إذا كان الماء قدر كرّ لم ينجّسه شيء، وهذا صريح في انّ بلوغه كراً هو المانع لتأثره بالنجاسة، ولا يلزم من كونه... ولعل غلط من غلط في هذه المسألة لتوهمه أن معنى اللفظين واحد.

وأمّا الآيات والخبر البواقي فالاستدلال بها ضعيف لا يفتقر إلى جواب لأنّا... .

وقال أيضاً: واحتج أيضاً لذلك بالإجماع وهو أضعف من الأول، لأنّا لم نقف على هذا في شيء من كتب الأصحاب، ولو وجد كان نادراً، بل ذكره المرتضى رضي الله عنه في مسائل متفردة، وبعده إثنان أو ثلاثة ممن تابعه، ودعوى مثل

١- قارن السرائر ١: ٢٢ تجد تفصيل ما ذكره المحقق رحمه الله.

هذا إجماعاً غلط، إذ لسنا بدعوى المائة نعلم دخول الإمام فيهم، فكيف بدعوى الثلاثة والأربعة).

أقول: لما كان الإجماع حجة إذا كان كاشفاً عن رأي المعصوم، وليس دليلاً قائماً بنفسه، إجماعاً عند الشيعة بين الاخباريين والأصوليين، ولما كان كدليل كاشف مستقل، فقد أفرده الأصوليون عنواناً مستقلاً، خلافاً للأخباريين، وما دام كونه كاشفاً، ولا يوجد عدد لحصوله، فلو تم معرفة رأي الإمام بثلاثة أو أربعة، فلمن تم ذلك عنده له أن يراه إجماعاً محصّلاً، وقد يكون الشيخ الطوسي أطلق ذلك ـ الإجماع ـ بناء على ما قلناه، إذا لاحظنا عصره وقلّة العلماء المجتهدين فيه، وأمكن له استقراء آرائهم، وكون لا يحصل مثل ذلك لابن إدريس، لا يعني امتناع حصوله لغيره.

٢- ومن ذلك قوله في كتاب الطهارة في مسألة منزوحات البئر من اغتسال الجنب ص١٧: (وكأنّي بضعيف مكابر يقول هذا اجماع وذاك مختلف فيه) ا هـ.

أقول: فهو وإن لم يصرح باسمه، لكن فيما أظن يريد به المصنّف الذي قال في هذه المسألة: ولولا الإجماع على الارتماسي لما كان عليه دليل [1].

٣- ومن ذلك قوله في كتاب الطهارة في مسألة غسالة الحمام ص٢٣:

(وبعض المتأخّرين قال: وغسالة الحمام وهو المستنقع لا يجوز استعمالها على حال، وقال: هذا إجماع، وقد وردت به أخبار معتمدة قد أجمع عليها، ودليل الاحتياط يقتضيها، ونقل لفظ (يه) ـ من لا يحضره الفقيه ـ وهو خلاف الرواية وخلاف ما ذكره ابن بابويه رحمه الله، ولم نقف على رواية بهذا الحكم سوى تلك

١- قارن السرائر ١: ٣٤.

الرواية ورواية مرسلة ذكرها الكليني رحمه الله، قال بعض أصحابنا عن ابن جمهور وهذه مرسلة، وابن جمهور ضعيف جداً، ذكر ذلك النجاشي في كتاب الرجال، فأين الاجماع وأين الأخبار المعتمدة؟، ونحن نطالبه بما ادعاه وأفرط في دعواه)[١].

٤- ومن ذلك ما في كتاب الطهارة أيضاً في أحكام الأموات ص٨٦ قال: (وبعض المتأخّرين عاب على الشيخ رحمه الله حكاية القاء يد عبد الرحمن بن عتاب بمكة وقال: قد ذكر البلاذري انّها وقعت باليمامة وهو الصحيح، إذ البلاذري أبصر بهذا الشأن. وهو اقدام على شيخنا أبي جعفر رحمه الله وجرأة من غير تحقيق، فانّا لا نسلّم أنّ البلاذري أبصر منه، بل لا يصل غايته، والشافعي ذكر انّها ألقيت بمكة، واحتج لمذهبه بالصلاة عليها بمحضر من الصحابة، ولا يقول أحد أنّ البلاذري أبصر من الشافعي في النقل، وشيخنا أورد منقول الشافعي فلا مأخذ عليه. نعم يمكن أن يقال للشافعي كما روي انّها ألقيت بمكة فقد روي أنّها ألقيت باليمامة) إلى آخر كلامه.

أقول: وسيجيئ في كتاب السرائر ـ في تحرير هذه المسألة ـ بما أشار إليه المحقق رحمه الله، وقد ذكرنا في الهامش انّ مصعب بن الزبير ذكر أيضاً انّ يد عبد الرحمن أصيبت باليمامة، كما انّ المسعودي أيضاً ذكر ذلك ونسبه إلى القيل بعد أن ذكر انّها أصيبت بمنى، أمّا الطبري فقد ذكر انّها وقعت بالمدينة فراجع.

٥- ومن ذلك ما في كتاب الطهارة في أحكام الأموات حيث قال: (وقال بعض المتأخّرين: ما وقفت لأحد من أصحابنا في هذه على مسطور فأحكيه، والأصل براءة الذمة من واجب وندب، وهذا مذهب الشافعي فلا حاجة إلى موافقته[٢].

١- قارن السرائر ١: ٤٤.

٢- قارن السرائر: ٣٤.

وهذا القول من هذا المتأخّر دال على قلّة تأمل وإقدام على الشيخ، ونسبة له إلى متابعة الشافعي من غير دلالة، وليس الأمر كما ذكره، بل هذا منقول عن أهل البيت عليهم السلام، ذكره ابن بابويه فيمن لا يحضره الفقيه، والشيخ رحمه الله في تهذيب الأحكام...).

٦- وما ذكره في كتاب الطهارة في أحكام الأموات أيضاً قال تعقيباً على نقد المصنّف لكلام الشيخ الطوسي بجواز تميز صاحب المصيبة في هيئته: (قال بعض المتأخّرين: الذي تقتضيه أصول مذهبنا انّه لا يجوز اعتقاد ذلك وفعله، لأنّ ذلك حكم شرعي يحتاج إلى دليل شرعي[١]، وما ذكره هذا المتأخّر غلط، لأنّ الشيخ لم يدعّ استحبابه، بل ادّعى جوازه، وكل ما لم يوجبه العقل والشرع ولم يحرّمه فإنّه جائز...).

وعلى هذا النحو الهادئ كانت تعقيبات المحقق الحلي على كلام المصنّف في مقام النقد والتمحيص، فهو كما ترى لم يصرح باسمه، وانّما كنّى عنه ببعض المتأخّرين، وقد أحصيت أكثر من عشرة مواضع أخرى[٢]، لم يجاوز ذلك التعبير، كما لم أجد فيها في مقام النقد شدّة في الحساب أو تطاولاً، ولعل أقسى ما قاله عنه حين رد على المصنّف اعتراضه قول أصحابنا: إذا زالت الشمس دخل وقت الصلاتين، بأنّ الحذاق وأصحاب الحديث ينكرون هذا اللفظ...[٣] فقال المحقق: (ومع تحقق كلامهم يجب الاعتناء بالتأويل، لا الاقدام بالطعن، على أنّ فضلاء الأصحاب رووا ذلك وأفتوا به، أفترى لم يكن فيهم من يساوي هذا الطاعن في الحذق)[٤].

١- قارن السرائر: ٣٤.

٢- راجع المعتبر: ٩٥ و ٩٦ و ١٢٢ و ١٣٦ و ٢٣٠ و ٢٥٢ و ٢٥٣ و ٢٨٥ و ٢٩٦ و ٣١٥ و ٣٣٢.

٣- قارن السرائر: ٤٠ - ٤١.

٤- المعتبر: ١٣٦.

أو كقوله: وقد خبط بعض المتأخّرين [١].

ولعل أبلغ حجة موقفه في كتاب الخمس حيث قال:

(وبعض المتأخّرين يستسلف صحة الدعوى مع انكاره العمل بخبر الواحد، فيحتج لقوله [٢]، يدّعي إجماع الإمامية، وذلك مرتكَب فاحش، إذ هو يقول إنّ الإجماع إنّما يكون حجة إذا عُلم أنّ الإمام عليه السلام في الجملة، فان كان يعلم ذلك فهو منفرد بعلمه، فلا يكون علمه حجة على من لم يعلم) [٣].

وقوله في كتاب الحج:

(وأنكر بعض المتأخّرين النيابة عنه ـ الأب المخالف ـ أيضاً وزعم انّ الاجماع على المنع مطلقاً [٤]، ولست أدري الإجماع الذي يدعيه أين هو ؟ والتعويل انّما نقل عن الأئمّة عليهم السلام، والمنقول عنهم خبر واحد لا غير، مقبول عند الجماعة، وهو يتضمّن الحكمين معاً، فقبول أحدهما ورد الآخر، ودعوى الاجماع على ما قبله تحكّمات مرغّب عنها) [٥].

ولنكتف بهذا المقدار مما ناقش المحقق فيه المصنّف في مجال الفقه، وأما ما تعرّض له فيه في مجال الأصول فهو ما قاله في كتابه معارج الأصول: ١١٦ في مبحث النسخ: (وقال بعض المتأخّرين: الاجماع لا يكون إلا إتفاقاً، ولا يكون إلا عن مستند قطعي، فيكون الناسخ ذلك المستند لا نفس الإجماع).

١-المعتبر: ٢٥٢.

٢-قارن السرائر: ١١٤ قال: بل الواجب قسمة الغنيمة بين الغانمين على رؤوسهم وخيلهم دون مؤنتهم بغير خلاف بين أصحابنا في ذلك.

٣-المعتبر: ٢٩٦.

٤-قارن السرائر:١٤٩.

٥-المعتبر: ٣٣٢.

ولم أجد في كتاب المعارج فيما نظرت عاجلاً غير هذا الموضع.

وربما يستشكل القارئ في انصراف قول المحقق رحمه الله بعض المتأخّرين إلى المصنّف ولعله أراد غيره، وذلك احتمال في بادي النظر قد يكون وجيهاً، ولكن بعد ملاحظة المسائل التي ذكرها المحقق واتفاق ما حكاه عن بعض المتأخّرين مع ما هو موجود في السرائر عند المقارنة تعيّن انّه المراد وأنّه المعنيّ ببعض المتأخّرين.

بقي شيء يلفت النظر، هو إصرار المحقق رحمه الله على استعمال الكناية عن المصنّف دون التصريح باسمه أو بلقبه أو كنيته في كلّ ما عثرت عليه من الموارد في كتابه المعتبر، بينما نجده يصرّح بأسماء فقهاء دون شهرته، أمثال الصهرشتي الذي رأيت ذكره مرتين، أو الراوندي الذي رأيت ذكره أربع مرات، وهما مع ما لهما من مكانة علمية لكنها ولا شك دون مكانة ابن إدريس في الشهرة وذيوع الصيت.

إذن لابدّ أن يكون ذلك من المحقق لأمر مّا وليس ذلك عفواً، اذن لماذا ذلك ؟ فهل تعمّد إخفاء اسمه واكتفى بالكناية عنه إمعاناً في طمس آرائه وإخفاء شخصيته المتمثلة ببقاء آرائه ؟

أو كان ذلك منه إحتياطاً لنفسه من همزات بقية تلاميذ مدرسة ابن إدريس وإن كانوا من تلامذة تلاميذه ؟

وربما كان الاحتمال الثاني في هذا المقام أوجه، نظراً إلى أنّ لغة المحقق المؤدبة في عرض الرأي والرد عليه، تجعلنا نربأ به عن الإحتمال الأول الذي كان بإمكانه أن يعرض عن ذكر آرائه بالكلية ولا يشير إليها من قريب أو بعيد، وفي صنعه ذلك كان بمثابة تنبيه عليها ودعوة إلى إحيائها ومراجعتها، ومن

جهة أخرى فإنّا لم نعثر على مَن تناول آراء المصنّف بالنقد قبل المحقق، ومعنى ذلك أنّه لم يجرأ أحد على مناقشة المصنّف في حياته ولا في حياة تلامذته، ومَن جاء بعدهم مدّة تناهز ثمانين عاماً، وهي المدّة بين وفاتي ابن إدريس ٥٩٨ هـ ووفاة المحقق ٦٧٦ هـ، وهي تكفي لانقراض الجيل الأول من تلاميذ ابن إدريس، وربما أكثر الجيل الثاني إذا لم يكن كلّهم.

فهو يروي عن ابن إدريس اما بواسطة واحدة كما في روايته عن نجيب الدين محمّد بن جعفر بن محمّد بن نما الحلي المتوفى سنة ٦٤٥ عن ابن إدريس، أو بواسطتين كما في روايته عن السيد محيي الدين الحسيني عن أبي المكارم حمزة بن زهرة الحلبي عن ابن إدريس.

وهذا مؤشّر يعني أنّ الانفتاح الذي بدأه ابن إدريس في مجالي الفقه والأصول، والدعوة إليه بمناقشة آراء الشيخ الطوسي بعد ذلك الركون والركود، قد لاقى آذاناً صاغية، وحصل على أنصار وتلاميذ يقومون بعده برعاية مبادئه، وحماية آرائه، لذلك كانت ـ فيما أظن ـ مناقشة المحقق له مناقشة هادئة، ومتسّمة بروح التسامح، مع الاحتياط التام في عدم الإصحار باسمه، والاكتفاء عن ذلك بالكناية عنه ببعض المتأخّرين.

ولم أقف على من فتح باب المناقشة مع ابن إدريس صراحة إلى القرن الثامن، أي بعد وفاة ابن إدريس بقرن وربع قرن تقريباً.

ففي القرن الثامن نجد أبرز فقهاء عصره العلامة الحلي المتوفى سنة ٧٢٦ أي بعد نصف قرن من وفاة المحقق الحلي، نجد هذا الإمام في مجالي الفقه والأصول، يقف من آراء المصنّف موقفاً يتسم بالعنف والمحاسبة الدقيقة، مما يجعلنا نؤمن بصحة احتمالنا في تفسير موقف المحقق الحلي الآنف الذكر.

فإنّ موقف العلاّمة الحلي مع ابن إدريس في مجال الفقه كان متسماً بالعنف وخصوصاً في كتابه المختلف، فقد أعنف المقال، واشتد في النقد والتمحيص، وقد عرضت لجملة من تعقيباته في هوامش كتاب السرائر، وأعرضت عن الكثير الكثير خوف الإطالة، ولا يعني هذا انّ العلاّمة الحلي رحمه الله لم يترك للمصنف شاردة أو واردة، أو لم يعترف له بحسنة كلا، فإنّه رحمه الله كان موضوعياً في مناقشته، فكل مقام يستدعي النقد في نظره ينقده ولا يبالي، وكلّ مقام يرى أنّ الحق معه يذعن له بكلّ احترام ويعترف بفضله وسبقه.

وقد كنتُ عملت كشفاً بجميع الموارد التي تعرّض فيها العلامة الحلي في كتابه المختلف لآراء المصنّف نفياً أو إثباتاً، سلباً أو إيجاباً، وكانت النسبة بينهما ـ فيما يخطر ببالي [1] ـ رجحان مواقفه السلبية على الإيجابية، بمعنى أنّ موارد النقد كانت أكثر من غيرها.

أمّا بقية الفقهاء بعد ذلك أمثال فخر المحققين ابن العلاّمة الحلي، والشهيدين والمحقق الثاني الكركي ومن تأخر عنهم حتى يومنا الحاضر، فإنّهم يذكرون آراء المصنّف تأييداً أو تفنيداً، ولكن ـ فيما رأيت ـ دون تجريح يذكر، وما على الباحث المتتبع إلا أن يرجع بنفسه إلى المراجع الفقهية المتداولة أمثال الكتب التالية:

إيضاح الفوائد، واللمعتين، والمسالك، والمدارك، وشرح الدروس، وجامع المقاصد، ومفتاح الكرامة، والحدائق، والجواهر وغيرها وغيرها.

فانّه يجد آراء المصنّف مبثوثة، وقد أخذت مكانها بين آراء الفقهاء المتقدّمين أمثال الشيخ الطوسي والسيد المرتضى وابن زهرة وسلار وأضرابهم، كما انّه يجد التعبير عنه تارة بابن إدريس وأخرى بالحلي على الاطلاق.

١ـ لم تحضرني فعلاً تلك الأوراق التي سجلت فيها تلك الموارد.

وحتى في مجال الأصول أيضاً لانعدم تلمس تأثيره في كلمات وآراء محققي علم الأصول، ويكفينا الاشارة إلى شيخ مشايخ المتأخّرين الشيخ الأنصاري قدس سره.

فانّا إذا رجعنا إلى كتابه فرائد الأصول ـ المعروف باسم الرسائل ـ فانّا نجد ذكر المصنّف يرد عنده في موارد عديدة نكتفي بالاشارة إلى خمسة منها:

١- قال في ص٥٦ في مبحث حجية الاجماع:

(ومن ذلك الإجماع الذي ادعاه الحلي على المضايقة في قضاء الفوائت في رسالته المسماة بخلاصة الاستدلال حيث قال: أطبق الإمامية عليه خلفاً عن سلف وعصراً بعد عصر، وأجمعت على العمل به، ولا يعتد بخلاف نفر يسير من الخراسانيين فانّ ابني بابويه والأشعريين كسعد بن عبد الله صاحب كتاب الرحمة، وسعد بن سعد، ومحمّد بن عليّ بن محبوب صاحب كتاب نوادر الحكمة، والقميين أجمع كعليّ بن ابراهيم، ومحمّد بن الحسن بن الوليد عاملون بأخبار المضايقة، لأنّهم ذكروا انّه لا يحل ردّ الخبر الموثوق برواته، وحُفّاظَهم الصدوق ذكر ذلك في كتاب من لا يحضره الفقيه، وخرّيت هذه الصناعة ورئيس الأعاجم الشيخ أبو جعفر الطوسي، مودع أخبار المضايقة في كتبه مفتٍ بها، والمخالف إذا علم باسمه ونسبه لم يضر خلافه) انتهى.

(ولا يخفى انّ اخباره باجماع العلماء على الفتوى بالمضايقة مبنيّ على الحدس والاجتهاد من وجوه:

أحدها دلالة ذكر الخبر على عمل الذاكر به، هذا وإن كان غالباً، إلا أنّه لا يوجب القطع لمشاهدة التخلّف كثيراً.

الثاني تمامية دلالة تلك الأخبار عند أولئك على الوجوب، إذ لعلّهم فهموا منها بالقرائن الخارجية تأكّد الاستحباب.

الثالث كون رواة تلك الروايات موثوقاً بهم عند أولئك، لأنّ وثوق الحلي بالرواة لا يدلّ على وثوق أولئك، مع انّ الحلي لا يرى جواز العمل بأخبار الآحاد وإن كانوا ثقات، والمفتي إذا أسند فتواه إلى خبر الواحد لا يوجب اجتماع مثله القطع، خصوصاً لمن يخطّئ العمل بأخبار الآحاد).

وهكذا استمر في مناقشته قائلاً:

(وبالجملة فكيف يمكن أن يقال: انّ مثل هذا الإجماع إخبار عن قول الإمام عليه السلام فيدخل في خبر الواحد، مع انّه في الحقيقة اعتماد على اجتهادات الحلي مع وضوح فساد بعضها، فإنّ كثيراً ممن ذكر أخبار المضايقة قد ذكر أخبار المواسعة أيضاً، وانّ المفتي إذا علم استناده إلى مدرك لا يصلح للركون إليه من جهة الدلالة أو المعارضة، لا تؤثر فتواه في الكشف عن قول الإمام عليه السلام).

وعاد مرة ثانية إلى مناقشته في نفس المسألة في ذكر القرائن التي دلّت على صدق دعوى الشيخ ـ الطوسي ـ الاجماع على العمل بخبر الواحد، فراجع ص٩٧.

٢- وقال في عقب المسألة السابقة في ص٥٧: (وأوضح حالاً في عدم جواز الاعتماد ما ادعاه الحلي من الاجماع على وجوب فطرة الزوجة ولو كانت ناشزة على الزوج، وردّه المحقق بأنّ أحداً من علماء الإسلام لم يذهب إلى ذلك، فانّ الظاهر انّ الحلي انّما اعتمد في استكشاف أقوال العلماء على تدوينهم للروايات الدالة باطلاقها على وجوب فطرة الزوجة على الزوج، متخيّلاً انّ الحكم معلّق على الزوجية من حيث هي زوجية، ولم يتفطن لكون الحكم من حيث العيلولة أو وجوب الإنفاق، فكيف يجوز الاعتماد في مثله على الاخبار بالاتفاق الكاشف عن قول الإمام عليه السلام ويقال انّها سُنّة محكية).

٣- وقال في مسألة التمسّك بالإجماع على انّ الحكم فيما لم ينص على تحريمه هو البراءة في ص٢٠٢: (وممّن ادعى اتفاق المحصّلين عليه الحلي في أول السرائر حيث قال بعد ذكر الكتاب والسنّة والإجماع، انّه إذا فقدت الثلاثة فالمعتمد في المسألة الشرعية عند المحققين الباحثين عن مآخذ الشريعة التمسّك بدليل العقل ا هـ، ومراده بدليل العقل كما يظهر من تتبع كتابه هو أصل البراءة).

٤- وقال في مسألة انّ مستند الاستصحاب إن كان هو الأخبار فالحكم الثابت به ظاهري، أو العقل فهو من الأدلّة الاجتهادية، في ص٣١٩ قال بعد أن عدّ جماعة تمسّكوا بالأخبار: (نعم ربما يظهر من الحلي في السرائر الاعتماد على هذه الأخبار حيث عبّر عن استصحاب نجاسة الماء المتغيّر بعد زوال تغيّره من قبل نفسه بنقض اليقين باليقين، وهذه العبارة ظاهرة في أنّها مأخوذة من الأخبار).

٥- وقال في مسألة عدم اعتبار الشك بعد اليقين وأنّه ملغى: (وأول من صرّح بذلك الفاضل السبزواري في الذخيرة في مسألة من شك في بعض أفعال الوضوء حيث قال: والتحقيق انّه إذا فرغ من الوضوء متيقناً للإكمال ثم عرض له الشك، فالظاهر عدم وجوب إعادة شيء لصحيحة زرارة: لا تنقض اليقين أبداً بالشك اهـ، ولعله قدس سره تفطن له من كلام الحلي في السرائر حيث استدلّ على المسألة المذكورة بأنّه لا يخرج عن حال الطهارة إلا على يقين من كمالها، وليس ينقض الشك إلا اليقين).

ونكتفي بهذا المقدار من الشواهد، وهي تدلّ على بقاء آرائه حيّة تعيش في أذهان الفقهاء والمحققين في مجالي الفقه والأصول، ويودعونها مصنفاتهم بالتأييد أو المناقشة، وما ذكرناه حتى الآن من موقفه مع الشيخ الطوسي قد يعكس له صورة في ذهن القارئ بأنّه الرجل المتطاول في نقده، والمتجاوز عن

حده، وإن كان الواقع هو كذلك، ولكنه هو بنفس الوقت موضوعي ما وسعه البيان، فكم من موقف له أثنى فيه على الشيخ الطوسي ثناءاً عاطراً، ودافع عنه، واعتذر له، وإلى القارئ نماذج حية وشاهدة على هذا الجانب:

مواقف إيجابية

١ – فقد ذكر في كتاب الصلاة في أحكام صلاة الجمعة فقال: (وقال شيخنا أبو جعفر الطوسي رحمه الله: الخطبة يوم الجمعة تكون عند قيام الشمس نصف النهار، فإذا زالت الشمس نزل فصلّى بالناس، وحكى عن السيد المرتضى أنّه قال: يجوز أن يصلّي عند قيام الشمس يوم الجمعة خاصة).

قال محمد بن إدريس: ولم أجد للسيّد المرتضى تصنيفاً ولا مسطوراً بما حكاه شيخنا عنه، بل بخلافه، وما قدّمته وشرحته أولاً واخترته من أنّ الخطبة لا تجوز إلا بعد الزوال، وكذلك الأذان لا يجوز إلا بعد دخول الوقت في سائر الصلوات على ما أسلفنا القول فيه في باب الأذان والإقامة، هو مذهب المرتضى وفتواه واختياره في مصباحه، وهو الصحيح... ولعل شيخنا أبا جعفر سمعه من المرتضى في الدرس وعرفه منه مشافهة دون المسطور، وهذا هو العذر البيّن، فإنّ الشيخ ما يحكي بحمد الله تعالى إلا الحق اليقين، فإنّه أجلّ قدراً وأكثر ديانة من أن يحكى عنه ما لم يسمعه ويحققه منه.

٢ – وذكر أيضاً عقب ما تقدم فقال: (وقال شيخنا أبو جعفر في التبيان في تفسير سورة الجمعة قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ قال: معناه إذا سمعتم أذان يوم الجمعة فامضوا إلى الصلاة، وقال في قوله: ﴿وَذَرُوا الْبَيْعَ﴾ معناه إذا دخل وقت الصلاة فاتركوا البيع والشرى، قال الضحاك: إذا زالت الشمس حرم البيع والشرى، وقال الحسن: كلّ

بيع تفوت فيه الصلاة يوم الجمعة فإنّه بيع حرام لا يجوز، وهو الذي يقتضيه مذهبنا، لأنّ النهي يدلّ على فساد المنهي عنه[١].

قال محمد بن إدريس: وهذا الذي ذكره في تبيانه دليل على رجوعه عمّا قال في نهايته، ووفاق لما اخترناه.

٣ – ذكر في كتاب الزكاة في المواشي التي هي سائمة في بعض الحول وغير سائمة في بعضه الآخر: فحكى قول الشيخ الطوسي في كتابيه المبسوط والخلاف: فإن تساويا فالأحوط إخراج الزكاة، ثم قال في المبسوط: وإن قلنا لا تجب فيها الزكاة كان قوياً لأنّه لا دليل على وجوب ذلك في الشرع، والأصل براءة الذمة.

قال محمد بن إدريس: نعم ما قال شيخنا أخيراً، فإنّ ما قوّآه هو الصحيح الذي لا يجوز خلافه، وما قاله في هذه المسألة أضعف وأوهن من بيت العنكبوت.

٤ – وأيضاً في كتاب الزكاة في مسألة إحياء الأرضين قال: فأمّا ما به يكون الإحياء:

قال شيخنا أبو جعفر الطوسي رحمه الله في مبسوطه: لم يرد الشرع ببيان ما يكون احياءاً دون ما لا يكون غير انّه إذا قال النبي عليه السلام: «من أحيا أرضاً ميتة فهي له» ولم يوجد في اللغة معنى ذلك، فالمرجع فيه إلى العرف والعادة مما عرفه الناس إحياءاً في العادة كان إحياءاً وملك به الموات، كما انّه عليه السلام قال: «البيّعان بالخيار ما لم يفترقا» وانه نهى عن بيع ما لم يقبض، رجع في جميع ذلك إلى العادة. هذا آخر كلام شيخنا أبي جعفر رحمه الله ونعم ما قال، فهو الحق اليقين،

١-التبيان ١٠: ٨.

فهذا الذي يقتضيه أصل المذهب، ولا يلتفت إلى قول المخالفين فإنّ لهم في ذلك تفريعات وتقسيمات، فلا يظن ظان إذا وقف عليها أن يعتقدها قول أصحابنا، ولا ممّا ورد به خبر، أو قال مصنف من أصحابنا، وإنّما أورده شيخنا أبو جعفر الطوسي رحمه الله، بعد أن حقق ما يقتضيه مذهبنا.

٥ – وفي كتاب الشهادات في مسألة الرجوع عن الشهادة حكى كلاماً طويلاً عن الشيخ في كتابيه الخلاف والمبسوط قال: هذا آخر ما ذكره شيخنا رحمة الله عليه في مبسوطه فأوردته لأنّه كلام سديد في موضعه وجملة نافعة كثيرة الفقه.

٦ – وفي كتاب المواريث في مسألة ميراث من لا ميراث له حكى كلام الشيخ الطوسي في وجوب حفظه إذا لم يتمكن من دفعه إلى الإمام العادل كما يحفظ سائر أمواله التي يستحقها ، ثم قال: هذا آخر كلامه رحمه الله ومعه في هذا الحق اليقين، والدليل على صحة ما استدلّ به، فنعم ما قال واستدل.

٧- وقد ذكر في كتاب المتاجر في بيع الثمار في مسألة المحاقلة والمزابنة ص٢٤٥، وبعد أن نقل أقوال الشيخ الطوسي في كتبه النهاية والخلاف والمبسوط قال: ألا تراه انّ ما ذكره واختاره في نهايته جعله رواية ضعيفة، لأنّه قال على ما روي في بعض الأخبار، فلا يظن ظان بالرجل أنّ جميع ما أورده في نهايته أخبار متواترة يعمل بها، ويعتقد صحتها، معاذ الله فإنّي لا أستجمل لذوي البصائر والتحصيل أن يعتقدوا في شيخنا مع جلالة قدره هذا.

٨ – وذكر في كتاب القضاء في أول باب كيفية الاستحلاف:

قال شيخنا أبو جعفر في نهايته: قد بيّنا في كتاب الأيمان والنذور ما يجوز أن يحلف الإنسان به... .

قال محمد بن إدريس في كتاب الأيمان والنذور في الجزء الثاني من نهايته فكيف يقول قد بيّنا، وبعد ما وصل إليه إلا نصفه، ولقائل أن يعتذر ويقول أشار إلى الجملة التي يريد أن يعملها ويصنّفها، وذلك جائز، وكثيراً ما قالت ذلك العلماء في تصانيفهم.

ولأبي العباس ثعلب في أول كتاب الفصيح مثل هذا على ما يعتذر له ويقال، ويجوز أيضاً كان قد صنّفه قبل هذا، لأنّه لا يمنع من ذلك مانع.

أقول: فهو في الوقت الذي عرض نقده لقول الشيخ (قد بيّنا) ساق العذر بعده، ولم يكتف بذلك حتى أتى بشاهد من فعل أبي العباس ثعلب في أول كتاب الفصيح، وبالتالي انقلب نقده عذراً، وهذا ممّا يمدح عليه ويرفع عنه اصر المؤاخذة.

وقبل أن نختتم الكلام عن شخصية المصنّف بما لها وعليها، فلنعرّج الآن على موقفه من بقية الأعلام بشيء موجز.

٢- موقفه من بقية الأعلام:

لم يكن موقفه بتلك الشدّة التي رأيناها وقرأناها فيما سبق من شواهد في موقفه مع الشيخ الطوسي، لكنها أيضاً قد لا تخلو في نظر البعض من تجاف عن حدود الآداب والجدل العلمي.

وهلم الآن فلنقرأ ما يقوله عمّن لا يمكن وصفه إلا بالجميل كالشيخ الصدوق الأول رحمه الله، فقد حكى عنه في كتاب الاعتكاف في مسألة المساجد التي يعتكف فيها انّه ذهب إلى انّها أربعة: المسجد الحرام، ومسجد النبي صلى الله عليه وآله، ومسجد الكوفة، ومسجد المدائن، وجعل مسجد البصرة رواية.

فقال المصنّف بلغة السخرية وقال: ويحسن في هذا الموضع قول: اقلب تصب لأنّ الأظهر بين الطائفة ما قلناه أولاً، فإن كانت قد رويت لمسجد المدائن رواية فهي في خبر الآحاد ومن شاذ الحديث.

وقد أهاب ذلك بالعلاّمة الحلي رحمه الله فتعقبه في كتابه المختلف قائلاً: وهذا تهجّم في القول على مثل هذا الشيخ وتهكم بكلامه، ولا يليق بمن له أدنى فطانة مخاطبة مثل هذا الشيخ، السابق في الفضل، الجامع بين العلم والعمل، الذي راسله الإمام عليه السلام ودعا له بما طلب منه، بمثل هذا الكلام.

أقول: وسيأتي بعض اطراء ابن ادريس للشيخ الصدوق رحمه الله تعالى.

والشيخ المفيد الذي هو استاذ الشيخ الطوسي، فإنّه لم يسلم أيضاً من مؤاخذة المصنّف، وجرح لسانه حيث قال في مسألة جواز التمتع بأمة الغير بإذنه وعدم الجواز بغير إذنه، بعد ما حكى ما قاله الشيخ الطوسي في النهاية ورجوعه عن ذلك في المسائل الحائريات قال: وقد سئل الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان رحمه الله في جملة المسائل التي سأله عنها محمد بن محمد الرملي الحائري وهي معروفة مشهورة عند الأصحاب.

سؤال وعن الرجل يتمتع بجارية غيره بغير علم منه، هل يجوز له ذلك أم لا؟

فأجاب: لا يجوز له ذلك، وإن فعله كان آثماً عاصياً، ووجب عليه بذلك الحد.

وقد ظن قوم لا بصيرة له ممن يعتزي إلى الشيعة، ويميل إلى الإمامية أنّ ذلك جائز، لحديث رووه: ولا بأس أن يستمتع الرجل من جارية امرأة بغير إذنها، وهذا حديث شاذ، والوجه أنّه يطأها بعد العقد عليها بغير إذنها من غير أن يستأذنها في الوطء، لموضع الاستبراء لها، فأمّا جارية الرجل فلم يأت فيه حديث، ومن جوّزه فقد خالف حكم الشرع، وفارق الحق، وقال ما يردّه عليه كافّة العلماء ويضلله جماعة الفقهاء.

قال محمد بن ادريس: فانظر أرشدك الله إلى فتوى هذا الشيخ المجمَع على فضله ورئاسته ومعرفته، وقد رجع إلى حديث يخالف الكتاب والسنّة وإجماع الأمة، فكيف يجعل ما يورد ويوجد في شواذ الكتب دليلاً ؟ ! ويفتي به من غير حجة تعضده؟ وهل هذا إلا تغفيل من قائله؟![1].

وقد يعجب الباحث من المصنّف الذي سبق منه في تعظيم الشيخ المفيد رحمه الله في كتاب الخمس في ذكر الأنفال ومن يستحقها، حيث حكى عنه رأيه في كتابه المقنعة في مسألة سهم الإمام أرواحنا له الفداء، بما لا مزيد عليه حيث قال: قال محمد بن ادريس رحمه الله: وهذا الشيخ المفيد جليل القدر، مقتدىً بأقواله وفتاويه، انتهت رئاسة الشيعة الإمامية في عصره في زمانه إليه، على ما حكاه شيخنا أبو جعفر رحمه الله عنه، وهو صاحب النظر الثاقب، والمناظرات في الإمامة، والمقالات المستخرجة التي لم يسبق إليها، فانظر أرشدك الله إلى قوله، ثم أخذ يردد بعض كلامه مما يؤيد به مرامه إلى أن ختم ذلك بقوله: فانظر إلى فتوى هذا الشيخ رحمه الله[2]، كما أنّه وصفه بأنّه خرّيت هذه الصناعة[3].

وهكذا لا ينقضي العجب من المصنّف كيف يصف خريّت هذه الصناعة، ومن هو مقتدى بأقواله وفتاويه، وكان المجمع على فضله ورئاسته، بانّه يجعل ما يورد ويوجد في شواذ الكتب دليلاً، ويفتي به من غير حجة تعضده، وانّه تغفيل منه؟!

ألا يكون هذا اللون من التناقض بين مواقف المصنّف من شواهد التخليط الذي رمي به في كتابه؟

١-السرائر:٣١١.

٢-السرائر:١١٧ – ١١٨.

٣-نفس المصدر: ٤٠٩.

ونجده يتحامل على ابن البرّاج لما قاله في كتابه جواهر الفقه في مسألة من باع جارية حبلى بولد حرّ حيث يقول: وابن البرّاج من أصحابنا نظر في هذه المسألة في المبسوط ظنّها اعتقاد شيخنا أبي جعفر فنقلها إلى جواهر الفقه ـ كتاب له ـ وعمل بها واختارها، تقليداً لما وجده في المبسوط من المسطور المذكور.

وما أستجمل لهذا الشيخ الفقيه مع جلالة قدره، مثل هذا الغلط، والتقليد لما يجده في الكتب، ويضمّنه كتبه، وهذا قلّة تحصيل منه لما يقوله ويودعه تصانيفه.

وانّما ذكرت هذه المسألة عنه على غثاثتها لشهرتها عند من يقف على جواهر الفقه، وانّها عندهم كالصحيح من القول فذكرتها دالاً على عوارها [١].

وكرر القول في باب ابتياع الحيوان، فقال في مسألة من اشترى شيئاً من الحيوان، وكان حاملاً من الأناسي وغيره ولم يشترط الحمل، كان ما في بطنه للبايع دون المبتاع بمجرد العقد، فان اشترط المبتاع كان ذلك له، وقد ذكرنا انّ شيخنا أبا جعفر قال في مبسوطه: انّ البائع لا يجوز له أن يشترط الحمل، لأنّه كعضوٍ من أعضاء الحامل، وكذلك قال ابن البرّاج في جواهر فقهه، وبيّنا أنّ هذا مذهب الشافعي لا اعتقاد شيخنا أبي جعفر، لأنّه يذكر في كتابه المشار إليه مذهبنا ومذهب غيرنا.

فابن البرّاج ظن انّه اعتقاد شيخنا أبي جعفر ومذهبه فقلّده، ونقله وضمّنه كتابه جواهر الفقه [٢].

ولم يكن ابن البرّاج في نظر المصنّف إلا مقلداً للشيخ الطوسي.

١-السرائر:٢٣٦.

٢-نفس المصدر: ٢٣٨.

وأقسى من كل ما ذكره في حق الشيخ المفيد والشيخ ابن البراج، هو ما ذكره في حق معاصره السيد العلوي أبي المكارم ابن زهرة الحلبي، فقد ذكره في كتاب المتاجر في باب المزارعة في مسألة على من تجب الزكاة على صاحب الأرض أو على العامل قال: قال بعض أصحابنا المتأخّرين في تصنيف له: كلّ من كان البذر منه وجبت عليه الزكاة، ولا تجب الزكاة على من لا يكون البذر منه، قال: لأنّ ما يأخذه كالأجرة.

والقائل بهذا القول السيد العلوي أبو المكارم ابن زهرة الحلبي، شاهدته ورأيته، وكاتبته وكاتبني، وعرّفته ما ذكره في تصنيفه من الخطأ، فاعتذر رحمه الله بأعذار غير واضحة، وأبان بها أنّه ثقل عليه الردّ، ولعمري انّ الحق ثقيل كلّه.

ومن جملة معاذيره ومعارضاته لي في جوابه: انّ المزارع مثل الغاصب للحب إذا زرعه، فإنّ الزكاة تجب على رب الحب دون الغاصب.

وهذا من أقبح المعارضات، وأعجب التشبيهات، وانّما كانت مشورتي عليه أن يطالع تصنيفه، وينظر في المسألة ويغيّرها قبل موته، لئلاّ يستدرك عليه مستدرك بعد موته، فيكون هو المستدرك على نفسه، فعلت ذلك ـ علم الله ـ شفقة وسترة عليه، ونصيحة له، لأنّ هذا خلاف مذهب أهل البيت عليهم السلام.

وشيخنا رحمه الله قد حقّق هذه المسألة في مواضع عدّة من كتبه وقال: الثمرة والزرع نماء على ملكيهما، فيجب على كلّ واحد منهما الزكاة إذا بلغ نصيبه مقدار ما يجب فيه ذلك، وانّما السيد أبو المكارم نظر إلى ما ذكره شيخنا من مذهب أبي حنيفة في مبسوطه، فظن أنّه مذهبنا، فنقله في كتابه على غير بصيرة ولا تحقيق، وعرّفته أنّ ذلك مذهب أبي حنيفة ذكره شيخنا أبو جعفر في مبسوطه لما شرع أحكام المزارعة، ثم عقّب بمذهبنا، وأومأت إلى المواضع التي حققها

شيخنا﵀ في كتاب القراض وغيره، فما رجع ولا غيّرها في كتابه، ومات﵀ وهو على ما قاله، تداركه الله بالغفران، وحشره مع آبائه في الجنان[١].

كلّ هذا بالنسبة إلى من عيّنه من العلماء باسمه، وأما ما ذكره في حق معاصريه ولم يعيّنهم بالاسم فلا يقصر عن ذلك، ويكفينا ما ذكره في مقدمة كتابه وفي ثناياه من حملاته الشديدة عليهم، فتارة يصفهم بالمقلّدة، وأخرى بأنّهم العُثُر ونحو ذلك، وإلى القارئ نموذجاً مما جاء في ثنايا الكتاب.

فمن ذلك ما قاله في كتاب القضايا في باب النوادر في مناقشة حديث أورده في ادعاء الأب انّه أعار ابنته الميتة بعض ما كان عندها من متاع، فقال بعد كلام له: ولقد شاهدت جُميعةً من متفقهة أصحابنا المقلّدين لسواد الكتاب يطلقون القول بذلك... وهذا خطأ عظيم في هذا الأمر الجسيم[٢].

ومن ذلك ما قال في كتاب البيوع في باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز فقال: ولقد شاهدت جماعة من أصحابنا الذين عاصرتهم يخبطون في ذلك ـ في مسألة الغراس واستحقاق صاحب الأرض ذلك على الغارس وعدمه ـ خبطة عشواء، وكل منهم يقول قولاً غير محصّل، ليصحوا ما ليس بصحيح، كأنّهم وجدوه مسطوراً في كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، فالحمد لله على التوفيق لإصابة الحق[٣].

وأظن أنّ هذا الاستعراض الطويل العريض بالنسبة إلى موقف المصنف من العلماء المتقدمين على زمانه وحتى معاصريه، قد كوّن لدى القارئ فكرة عن المصنف ربما كانت خاطئة، بانّه الرجل الذي استمرأ النقد مع الاعتداد وعدم

١-السرائر:٢٦٥.

٢-السرائر:١٩٩.

٣-السرائر:٢٣٥.

الاعتراف بالفضل للآخرين، ولكنه ـ للحق ـ لم يكن كذلك، بل وبالرغم من كلّ ما قدّمناه من شواهد حيّة لمواقفه النقدية، فإنّه لم يتخلّ عن شواهد تقديرية تشع باحترام الفضيلة وذويها وتقدّس العلم وأهله، كما مرّ بنا في حديثه عن الشيخ المفيد والشيخ الطوسي، والذي قل أن لا يعبّر عنه إلا بشيخنا، وثمة أفراد آخرين ورد ذكرهم وذكر كتبهم، فأثنى عليهم وأطرى كتبهم دون أن ينالهم قلم النقد بريشته الجارحة أو غمزه بلطف من ثنائهم وهم:

١- الشيخ الصدوق أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه، الذي ورد ذكره في عدّة مواضع من كتاب السرائر، ومنها ما جاء في كتاب النكاح في مسألة لو زنى الابن بجارية الأب فقال: وإلى هذا ذهب شيخنا أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه في كتابه من لا يحضره الفقيه، قال: وإن زنى رجل بامرأة ابنه أو امرأة أبيه وجارية ابنه أو بجارية أبيه، فإنّ ذلك لا يحرّمها على زوجها، ولا يحرّم الجارية على سيّدها، وانّما يحرّم ذلك إذا كان منه بالجارية وهي حلال فلا تحل تلك الجارية أبداً لابنه ولا لأبيه. هذا آخر كلام ابن بابويه.

ونعم ما قال فانّه كان ثقة جليل القدر بصيراً بالأخبار، ناقداً للآثار، عالماً بالرجال حُفَظَة، وهو استاذ شيخنا المفيد محمد بن محمد بن النعمان.

٢- الشيخ الحسن بن أبي عقيل العماني، وقد ورد ذكره في عدّة مواضع من السرائر فمنها ما جاء في كتاب الزكاة في باب حقيقة الزكاة وما يجب فيها وبيان شروطها، حيث نقل عنه رأيه في شروط وجوب الزكاة ص٩٩ ثم قال:

وهذا الرجل وجه من وجوه أصحابنا، ثقة فقيه متكلّم، كثيراً ما كان يثني عليه شيخنا المفيد، وكتابه كتاب المتمسّك بحبل آل الرسول كتاب حسن كبير هو عندي، وقد ذكره شيخنا أبو جعفر في الفهرست وأثنى عليه.

ومنها في كتاب الزكاة أيضاً في باب ما تجب فيه الزكاة وما لا تجب وما يستحب فيه الزكاة ص١٠٢، فقد نقل عنه كلاماً طويلاً ثم قال:

وكان من جملة أصحابنا المصنفين المتكلّمين والفقهاء المحصّلين، وقد ذكره شيخنا أبو جعفر في فهرست المصنفين وأثنى عليه وذكر كتابه، وكذلك شيخنا المفيد كان يثني عليه.

٣- الشيخ أبو علي محمد بن أحمد بن الجنيد الإسكافي، فقد ورد ذكره في كتاب الزكاة في باب حقيقة الزكاة وما يجب فيها وبيان شروطها في مسألة شروط وجوب الزكاة ص٩٩، فقال: وقد ذهب إليه أيضاً أبو علي محمد بن أحمد بن جنيد الكاتب الاسكافي، وهذا الرجل جليل القدر، كبير المنزلة، صنّف وأكثر، ذكره في كتابه مختصر الأحمدي للفقه المحمدي.

وإنّما قيل له الإسكافي منسوب إلى إسكاف وهي مدينة النهروانات، وبنو الجنيد متقدّموها قديماً من أيّام كسرى، وحين ملك المسلمون العراق في أيام عمر بن الخطاب فأقرّهم عمر على تقدّم المواضع، والجنيد هو الذي عمل الشاذروان على النهروانات في أيّام كسرى، وبقيت إلى اليوم مشاهدة موجودة، والمدينة يقال لها إسكاف بني الجنيد.

٤- المؤرخ أبو الحسن المسعودي، فقد ذكره في كتاب الطهارة في مسألة تعيين الذريرة في غسل الأموات فقال ص٣٤:

وذكر المسعودي وهو علي بن الحسين المسعودي الهذلي، رجل من أصحابنا له كتب عدّة في كتابه المعروف المترجم بمروج الذهب ومعادن الجوهر في التواريخ وغيرها، وهذا الكتاب كتاب حسن يشتمل على أشياء حسنة قال أصل الطيب... .

وذكر أيضاً نحو ذلك عنه في كتاب الخمس في مسألة ما يجب فيه الخمس من الغوص مثل العنبر، فحكى عن المسعودي قوله في أصل الطيب، راجع ص١١٣.

وذكره أيضاً في كتاب الحج في مسألة استحباب إتيان بئر زمزم والشرب من مائها فقال في ص١٤٥:

وبئر زمزم بئر لا عينٌ، حكمها حكم الآبار... وسُمّيت بهذا الاسم، قال أبو الحسن علي بن الحسين المسعودي في كتابه المترجم بمروج الذهب ومعادن الجوهر في التاريخ وغيره، وهو كتاب حسن كبير، كثير الفوائد، وهذا الرجل من مصنفي أصحابنا، معتقد للحق، له كتاب المقالات قال:

وقد كانت أسلاف الفُرس تقصد البيت الحرام وتطوف به تعظيماً له ولجدها إبراهيم عليه السلام، وتمسكاً بدينه، وحفظاً لأنسابها، وكان آخر من حجّ منهم ساسان بن بابك جد أردشير بن بابك، وهو أول ملوك ساسان، وأبوهم الذي يرجعون إليه كرجوع المروانية إلى مروان بن الحكم، وخلفاء العباسيّين إلى العباس بن عبد المطلب، ولم يل الفرس الثانية أحد إلا من ولد أردشير بن بابك هذا.

فكان ساسان إذا أتى البيت طاف به وزمزم على بئر إسماعيل، فقيل انّما سمّيت زمزم لزمزمته عليها هو وغيره من فارس، وهذا يدل على كثرة ترادف هذا الفعل منهم على هذه البئر، وفي ذلك يقول الشاعر على قديم الزمان:

زمزمة الفرس على زمزم وذاك من سالفها الأقدم

بهتان لا أصل له:

وقبل أن نطوي كشحاً عن هذا الجانب، من الخير أن ننبه القارئ الكريم إلى تحريف وتخريف وقع عند بعض المتأخّرين، فشن بعضهم حملة شعواء على المصنّف بحجة أنّه تجاسر على الشيخ الطوسي بما لا يليق ذكره، ونسب إليه بعضهم فتاوى في السرائر لم نجد لبعضها أثراً، بل وجدنا الموجود فيها على العكس.

ولبيان ذلك فسنستعرض مقالة الجانبين:

١- قال المرحوم العلاّمة الشيخ المامقاني قدس سره (ت ١٣٥١) في رجاله في ترجمة المصنّف: وأقول في مواضع من السرائر أعظم مما نقله ـ العلاّمة الحلي ـ حتى أنّه في كتاب الطهارة عند ارادة نقل قول بالنجاسة عن الشيخ يقول: وخالي شيخ الأعاجم أبو جعفر الطوسي يفوه من فيه رائحة النجاسة، وهذا منه قد بلغ في إساءة الأدب النهاية.

ونحن نقول لهذا الذي حرق الإرمّ حميّة لمقام الشيخ الطوسي مع احترامنا لمقامه العلمي، كان عليه أولاً أن يتثبت من النسبة ويصححها، ثم يتحامل فيحاسب عليها، وإنّا ننقل عبارة المصنف في الموضع الذي عيّنه ثم نقارن بينها وبين ما حكاه ذلك الناقد.

قال المصنّف في كتابه الطهارة في مسألة الماء المستعمل والمتمم كراً:

وأيضاً فالشيخ أبو جعفر الطوسي رحمه الله الذي يتمسّك بخلافه ـ يعني كتاب الخلاف ـ ويقلّد في هذه المسألة ويجعل دليلاً يقوّي القول والفتيا بطهارة هذا الماء في كثير من أقواله، وأنا أبيّن إن شاء الله انّ أبا جعفر رحمه الله يفوح

من فيه رائحة تسليم المسألة بالكلية إذا تؤمّل كلامه وتصنيفه حق التأمل، وأبصر بالعين الصحيحة وأحضر له الفكر الصافي فإنّ فيه نظر ولبس، ولتفهم عنّي ما أقول:

إعلم رعاك الله إنّ المقدّر المعلوم من مذهب هذا الشيخ الفقيه قوله وفتياه وتصنيفه الشائع عنه، وخلافه فيه وقوله الذي لم يرجع عنه في كتابه يكاد يُعلم بين أصحابنا ضرورة: أنّ الماء المستعمل في الطهارة الكبرى[١]... .

هذا ما قاله في كتاب الطهارة ممّا أشار إليه الناقد فأين توجد عبارة: وخالي شيخ الأعاجم؟! وأين يوجد قوله: يفوه من فيه رائحة النجاسة؟!

أليس هذا بهتاناً عظيماً.

وأظن ـ وظن الألمعي يقين ـ أنّ المرحوم الشيخ المامقاني قدس سره لم يراجع في ذلك كتاب السرائر، وانّما أثبت ما تناقلته الألسنة. وقد فاته انّ الشيخ الطوسي لم يُذكر انّه خال ابن إدريس، وانّما ادُعّي فيه انّه جده، وهو نفسه ذكر ذلك في ترجمة المصنّف، وذلك أيضاً لم يثبت كما بيّناه سابقاً، فكان عليه الفحص والتحقيق في ذلك أيضاً.

على أنّ المصنّف له نحو ما نقلناه عنه آنفاً في مقام آخر، وذلك في كتاب الحدود في مسألة قطع النباش قال:

وشيخنا أبو جعفر رحمه الله يفوح من فيه استدلاله في مسائل خلافه إلى اعتبار النصاب[٢]. فأين هذا مما نسبه إليه المرحوم المامقاني؟!

١-السرائر:٩.

٢-السرائر:٤٦٢.

٢- جاء في روضات الجنات[١] في ترجمة المصنّف ما يلي: وأمّا الفتاوى النادرة والأقوال الشاذة المنسوبة إلى ابن ادريس المذكور فهي أيضاً كثيرة:

١- منها: قوله بنجاسة مطلق من لا يعتقد الحق، ولا يدين الله بمذهب الشيعة الامامية، وإن وافقه سيدنا المرتضى أيضاً في الجملة.

٢- ومنها: قوله بنجاسة ولد الزنا وإن كان من الشيعة الإمامية ظاهراً.

٣- ومنها: قوله بجواز الابتداء بالأسفل في مواضع الغسل من الوضوء تبعاً للسيد المرتضى رحمه الله أيضاً.

٤- ومنها: قوله بوجوب اخراج الضيف زكاة فطرة نفسه، وإخراج المضيف زكاته أيضاً.

٥- وقوله بعدم اشتراط الفقر في استحقاق يتامى أولاد هاشم الخمس عملاً بظاهر الآية.

٦- وقوله بعدم ايجاب تعمد القيء في الصيام القضاء، فضلاً عن الكفارة.

٧- وقوله بوجوب النفقة على الصغيرة مع عدم جواز وطئها.

٨- وبعدم ايجاب وطء الصغيرة تحريمها المؤبد.

٩- وقوله بعدم جواز امتناع المعقود عليها الغير المدخول بها من تسليم نفسها حتى تقبض مهرها مع إعسار زوجها.

١-روضات الجنات ٦: ٢٨٩.

١٠- وقوله بالقرعة مع اشتباه المطلّقة من الأربع، وتزوج الزوج بالخامسة، ثم موته قبل تعيين المطلقة. وجاء في ختام ذلك ما ينبئ عن تحامل عليه بغير حق فقال: إلى غير ذلك من أقواله الضعيفة وآرائه السخيفة.

ونحن إذا رجعنا إلى كتاب السرائر لنستيقن صحة المحكي عن المصنف من تلك الفتاوى، نجد بعضها كما ذكر وبعضها ليس كذلك، بل أنّ بعضها بعكس ما حكي عنه.

ولزيادة الإيضاح نستعرض تلك الأقوال في مظانها من كتاب السرائر، ثم نقارن بينها وبين ما نسبه صاحب الروضات إليه.

١- قال في كتاب الطهارة في مبحث الأسئار ص١٣:

فسؤر بني آدم على ثلاثة أضرب: سؤر مؤمن ومن حكمه حكم المؤمن، وسؤر مستضعف ومن حكمه حكم المستضعف، وسؤر كافر ومن حكمه حكم الكافر، فالأول والثاني طاهر مطهر، والثالث نجس منجس.

فالمؤمن في عرف الشرع هو المصدق بالله وبرسله وبكل ما جاءت به رسله.

والمستضعف من لا يعرف اختلاف الناس في الآراء والمذاهب، ولا يبغض أهل الحق بل لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء كما قال الله تعالى، وكل من أبغض المحق على اعتقاده ومذهبه فليس بمستضعف، بل هو الذي ينصب العداوة لأهل الإيمان.

فأما الكافر فمن خالف المؤمن والمستضعف، وهو الذي يستحق العقاب الدائم والخلود في نار جهنم طول الأبد نعوذ بالله منها، فليلحظ هذه التقسيمات.

٢- قال بنجاسة ولد الزنا لأنّه اعتبره كافراً حيث قال في نقد قول الشيخ في الخلاف: مسألة ولد الزنا يغسّل ويصلّى عليه، قال ابن إدريس: وولد الزنا لا خلاف بيننا أنّه قد ثبت كفره بالأدلّة أيضاً بلا خلاف، وهذا ممّا يؤاخذ عليه ابن إدريس.

٣- قال في ص١٧ في كيفية الوضوء: وغسل اليدين من المرافق إلى أطراف الأصابع، وعند بعض أصحابنا: انّ البدأة في الغسل من المرافق لا يجوز خلافه، فمتى خالفه وجب عليه الإعادة، والصحيح من المذهب انّ خلاف ذلك مكروه شديد الكراهة، حتى جاء بلفظ الحظر، لأنّ الحكم إذا كان عندهم شديد الكراهة يجيئ بلفظ الحظر، وكذلك إذا كان الحكم شديد الاستحباب جاء بلفظ الوجوب، كما جاء عنهم عليهم السلام: انّ غسل الجمعة واجب، لما كان شديد الاستحباب، لأنّه لا دليل على الحظر، بل القرآن يعضد مذهب من قال ذلك على الاستحباب وخلافه مكروه، لأنّه تعالى أمرنا بأن نكون غاسلين، ومن غسل يده من الأصابع إلى المرافق فقد تناوله اسم غاسل بغير خلاف.

٤- قال في ص١٠٨ في كتاب الزكاة في أواخر باب وجوب زكاة الفطر ومن تجب عليه: كما يجب أن يخرج عن الضيف مضيّفه، ويجب أن يخرج الضيف عن نفسه إذا كان موسراً.

٥- قال في ص١١٥ في كتاب الخمس والغنائم في أواخر مبحث قسمة الغنائم والأخماس: وهؤلاء الذين يستحقون الخمس هم الذين قدّمنا ذكرهم ممن يحرم عليهم الزكاة ذكراً كان أو أنثى... واليتامى وابن السبيل يعطيهم مع الفقر والغنى، لأنّ الظاهر يتناولهم.

٦- قال في ص٨٥ في كتاب الصوم في باب حقيقة الصوم الخ.

والحقنة بالمائعات: فقد اختلف في ذلك، من أصحابنا من يوجب القضاء فحسب، ومنهم من لا يوجب، وهو الذي أراه وأفتي به، لأنّ الأصل براءة الذمة

والإجماع فغير حاصل عليه. وكذلك تعمد القيء... .

٧- ٨- قال في ص٢٨٨ في كتاب النكاح:

وإذا تزوّج الرجل بصبية لم تبلغ تسع سنين فوطئها قبل التسع، لم يحل له وطؤها أبداً، وهو بالخيار بين أن يطلّقها أو يمسكها، ولا يحل له وطؤها أبداً، وليس بمجرد الوطء تبين منه، وينفسخ عقدها كما يظن ذلك من لا يحصّل شيئاً من هذا الفن، ولا يفهم معنى ما يقف عليه من سواد الكتب.

٩- قال في ص٣٠٤ من كتاب النكاح:

وللمرأة أن تمتنع من زوجها حتى تقبض منه المهر إذا كان غير مؤجل والزوج موسراً به، قادراً على أدائه وطالبته به قبل الدخول بها، فإذا قبضته لم يكن لها الامتناع بعد ذلك، فان امتنعت بعد استيفاء مهرها كانت ناشزاً، ولم يكن لها عليه نفقة ولا سكنى ولا كسوة.

هذا ولقد قرأنا عن ابن إدريس ما في زبر الأولين بعض ما تيسّر لنا الإطلاع عليه، وذكرنا ما عندنا فيه، ولم أتجاوز إلا ما ذكره السيد ابن طاووس في المواسعة والمضايقة التي كتبها رداً على ابن إدريس، وقد ذكر فيها ما يشمّ من القدح في ابن ادريس، لكن كلّ ما ذكره هو من المنامات التي ساقها تغمّده الله وقد رآها غيره، وهي على جلالة قدر الرائين تبقى منامات لا يمكن ترتيب الأحكام عليها.

وسيأتي من إبن ادريس في مسائله بحث مسألة في الأوامر التي يؤمر بها النائم من نبيّ أو إمام إذا رآه في المنام، وقد انتهى في جوابها إلى أنّه لا يجب عليه في ذلك بحال من الأحوال، وهو بالخيار في الإتيان بالندب، فإن لم يفعل فغير حرج في ذلك ولا مخلّ بواجب.

ثم انّ كلّ ما تقدّم ليس بشيء أزاء ما قاله الشيخ حسين بن شهاب الدين

العاملي في كتابه هداية الأبرار إلى طريق الأئمّة الأطهار[1] الذي كتبه سنة ١٠٧٣هـ فقد قال في الفصل الخامس (نسخة مصورة عندي): في سبب دخول الشبهة على المتأخّرين من أصحابنا حتى قسّموا أخبارنا إلى الأقسام الأربعة المشهورة... إلى أن جاء ابن ادريس وكان على مذهب القدماء في انّه لا يعمل في إثبات أحكام الله تعالى إلا بما يوجب العلم، فرأى أخبار آحاد عارية عن القرائن، وغفل عن تصريحات من تقدّمه بأنّها ليست كذلك، بل أكثرها معلوم الصحة، والذي أوقعه في ذلك عدم التأمل، واعتماده على ما يظهر له من أول وهلة، كما هو شأن الشاب الذي لم تحنكه التجارب، ولم يعضّ على العلم بضرس قاطع، ولم يمارس الأمور كما ينبغي، لأنّه توفي وهو ابن خمس وعشرون سنة (؟) فما عساه أن يحقق في هذا السن ما يجب تحقيقه رجل عالم من العلماء، بل كلّهم على ما تشهد به التجربة والمشاهدة انّما تهذّب علومهم بعد الأربعين، وأمّا قبل ذلك فعلومهم مختلطة، وغاية ما عندهم قيل وقال.

فإن أدّاهم الفكر إلى مطلب سهل توهّموا أنّهم نالوا العيّوق، وظفروا ببيض الأنوق، وقد كان معجباً بعمله (بعلمه ظ) محباً للجدل والمعارضة، ولذلك نرى العلامة إذا ذكره أحياناً يقول: قال الشاب المترف، وقد ذكره ابن داود في قسم الضعفاء من كتابه على ما يوجد في بعض النسخ، وقال: انّه كان يطرح أخبار أهل البيت عليهم السلام، وكذلك الشيخ منتجب الدين بن بابويه في فهرسته... والحاصل عفا الله عنه انّه توهّم فأكثر الاعتراض على الشيخ في فتاويه المستندة إلى الأخبار، لزعمه أنّ ما استدلّ به الشيخ أخبار آحاد مجردة، وقد بيّن العلاّمة رحمه الله أكثر توهّماته، ثم اقتفى ابن ادريس أكثر من تأخّر عنه... .

١- هداية الأبرار: ١١٧-١١٨.

أقول: وهذا منه تحامل لا مبرّر له، كما فيه وهم لا يصح السكوت عليه، وذلك ما ذكره من انّه توفي ـ ابن ادريس ـ وهو ابن (خمس وعشرون سنة) وهذا خطأ ما فوقه من خطأ، فإنّ الرجل مات وهو ابن خمس وخمسين سنة، لأنّ ولادته كانت سنة ٥٤٣ ووفاته كانت سنة ٥٩٨، ولو أنّه أنصف نفسه قبل أن ينصف ابن ادريس لرأى إطراء الآخرين من الأخباريين أمثاله، وحسبك ما وصفه به الملا محمد أمين الاسترابادي وهو من أشدّ الأخباريين على الأصوليين، في الفوائد المدنية ص٨٦ بالفاضل المدقق وكذلك ص١٥٣ و ص٢٤٧ والحمد لله تعالى.

وجدير أن ننقل في المقام ما قاله خاتمة شيوخ الفقهاء الاخباريين الشيخ يوسف البحراني (ت ١١٨٦) في مقدّمة كتابه الحدائق الناضرة[1] في بعض ما يجمل في الوفاق، وإليك منه باقتضاب ولنجعله مسك الختام.

قال رحمه الله: اعلم انّه قد كثرت الأسئلة عن الفرق بين المجتهد والأخباري، وأكثر المسؤولون من وجوه الفروق حتى أنهاها صاحب أجوبة مسائل الشيخ ياسين إلى ثلاثة وأربعين، وقد كنت في أول الأمر ممن ينتصر لمذهب الأخباريين... إلا انّ الذي ظهر لي بعد إعطاء التأمل حقه في المقام، وإمعان النظر في كلام علمائنا الأعلام، هو إغماض النظر عن هذا الباب وإرخاء الستر دونه والحجاب – ثم ساق بعض الفروق وبيّن عذر كل من أعلام الطائفتين إلى أن قال: ـ وجميع تلك المسائل التي جعلوها مناط العرف من هذا القبيل، كما لا يخفى على من خاض بحار التحصيل، فإنّا نرى كلاً من المجتهدين والأخباريين يختلفون في آحاد المسائل، بل ربما خالف أحدهم نفسه، مع انّه لا يوجب تشنيعاً ولا قدحاً.

وقد ذهب رئيس الأخباريين الصدوق (رحمه الله تعالى) إلى مذاهب

١-الحدائق الناضرة ١: ١٦٧.

غريبة لم يوافقه عليها مجتهد ولا أخباري، مع أنّه لم يقدح ذلك في علمه وفضله.

ولم يرتفع صيت هذا الخلاف... إلا من زمن صاحب الفوائد المدنية سامحه الله تعالى... فإنّه قد جرّد لسان التشنيع على الأصحاب... فإنّهم رضوان الله عليهم لم يألوا جهداً في إقامة الدين وإحياء سنّة سيّد المرسلين ﷺ إلى آخر كلامه زيد في علو مقامه.

وسيأتي كلامه في حق ابن إدريس نقلاً عن كتابه (لؤلؤة البحرين) وفيه إطراء فاخر وثناء عاطر سنذكره مع أقوال المادحين.

بقي علينا أن نشير إلى أنّ بعض الأعلام المتأخّرين ذكروا ابن إدريس في كتبهم، وغمزوا قناته دون ملاحظاتهم قناعاته، ولا أطيل بسرد جميع ما قالوه، وحسبي الإشارة إلى كتبهم دون نقل أقوالهم إذ ليس فيها مزيداً من جديد، فمن أراد أن يلاحظها فليرجع إليها وهي:

١ – روضات الجنات للسيّد الخوانساري ٦: ٢٧٤ – ٢٩٠ تحقيق أسد الله إسماعيليان وقد مرت الإشارة إلى بعض ما فيه.

٢ – تنقيح المقال للشيخ المامقاني ٢: ٧٧ ط الحجرية بالمطبعة المرتضوية سنة ١٣٥٠ وقد مرت الإشارة إلى بعض ما فيه.

٣ – قاموس الرجال للشيخ التستري ٨: ٤٥ المطبعة العلمية بقم.

ماذا قال المادحون؟

ليس في ذكري لأقوال المادحين للشيخ ابن إدريس إلا نافذة على ما احتلّه من مكانة كانت موضع إعجاب المحققين من علماء الفريقين، كما مرّ بنا أقوال الناقدين له من الفريقين، ولم يكن نقد علماء السنّة – ومنهم الدهلوي والآلوسي وكاتب جلبي – إلا من جهة مشابهته لإمام الشافعية في الاسم والكنية

فيقال لكلّ منهما (ابن إدريس) وحتى زعم بعضهم أنّه شافعي، ومرّ ما قلناه في دفع تلك المزاعم الباطلة، والآن إلى جملة من أقوال المادحين وسنجد بعض الغمز واللمز في بعض أقوال السنيين.

وإلى القارئ نماذج مما قالوه على سبيل المثال لا الحصر فلنقرأ ما قالوه، ولنبدأ بومضة عابرة من معاصره وهو:

١ – ابن أبي الحديد المعتزلي (ت ٦٥٦) في شرح النهج[١]، قال: وقرأت بخط محمد بن إدريس الحلي الفقيه الإمامي قال: حكى أبو حامد أحمد بن محمد الأسفراييني الفقيه الشافعي قال: كنت يوماً عند فخر الملك وزير بهاء الدولة... وساق حكاية تعظيمه للشريف الرضي وتجاهله قدر أخيه الشريف المرتضى، والحكاية طويلة.

فقد وصف ابن أبي الحديد ابن إدريس بأنّه الفقيه الإمامي، ممّا دلّ على عظيم شهرته حتى أيّامه، فعرّفه بما هو معروف به في الأوساط العلمية وأنّه الفقيه الإمامي، وذلك بعد أكثر من نصف قرن من وفاته.

وبعد قرن وربع:

٢ – قال فيه ابن الفوطي (ت ٧٢٣) في تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب ٣: ٣٠٨ ط دمشق: (فخر الدين أبو عبد الله محمد بن إدريس بن محمد العجلي الحلي، فقيه الشيعة: كان من فضلاء فقهاء الشيعة والعارفين بأصول الشريعة، وله من التصانيف كتاب (السرائر) وروى كتب المفيد[٢] أبي عبد الله بن

١–شرح نهج البلاغة ١: ١٣ ط مصر الأولى.

٢–قال محقق الكتاب المرحوم الدكتور مصطفى جواد: لعله (روى كتب المفيد عن أبي عبد الله جعفر بن محمد الدوريستي) ففي كتاب الإجازات من بحار الأنوار في رواية كتب المفيد (وعن السيد المذكور [عزالدين أبي المكارم حمزة بن علي بن زهرة الحسيني] عن الفقيه فخرالدين أبي عبدالله محمد بن ←

جعفر الدوريستي عن أبي جعفر محمد بن موسى بن جعفر عن جده أبي عبدالله جعفر بن محمد الدوريستي، وأخبرني بها شيخنا نجيب الدين يحيى بن أحمد الهذلي قال: أخبرني بجميعها السيد محيي الدين محمد بن عبدالله بن علي بن زهرة الحسيني الحلبي، عن فخر الدين محمد بن إدريس العجلي، وكان فخر الدين ابن إدريس جد شيخنا نجيب الدين لأمه).

وبعد قرن ونصف قال:

٣ – الذهبي (ت ٧٤٨) قال في كتابه سير أعلام النبلاء[١] (العجلي رأس الشيعة وعالم الرافضة العلاّمة أبو عبد الله محمد بن إدريس بن أحمد بن إدريس العجلي الحلي، صاحب التصانيف منها كتاب (الحاوي لتحرير الفتاوي) وكتاب (السرائر) وكتاب (خلاصة الاستدلال) ومناسك وأشياء في الأصول والفروع، أخذ عن الفقيه راشد[٢]، والشريف شرفشاه، وله بالحلة شهرة كبيرة وتلامذة، ولبعض الجهلة فيه قصيدة يفضّله فيها على محمد بن إدريس إمامنا[٣]، مات سنة ٥٩٧).

←إدريس الحلي عن الفقيه عبدالله بن جعفر الدوريستي عن جده أبي جعفر محمد بن موسى بن جعفر عن جده أبي عبد الله جعفر بن محمد الدوريستي عن المصنف) وقد تكرر اسمه في الإجازات هناك مع السيد محيي الدين بن زهرة المذكور في الأصل (كما في البحار ٢٦: ١٠٦) هامش المصدر.

١–سير أعلام النبلاء ١٥: ٤٦٦ ط دار الفكر، وقد أخطأ الذهبي في عدّه كتاب (الحاوي لتحرير الفتاوي) غير كتاب (السرائر) وانّما هو هو كما سيأتي منه ذكر ذلك في كتابه تاريخ الإسلام.

٢– هو الشيخ نصير الدين راشد بن إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم البحراني الفقيه، عالم فاضل متكلم أديب شاعر، قال منتجب الدين عند ذكره: فقيه ديّن، قرأ هاهنا على مشائخ العراق، وأقام مدّة، وكذا قال الحر العاملي في أمل الآمل، وترجمه الأفندي في رياض العلماء ٢: ٢٨٢.

٣– ليته ذكر لنا اسم ذلك البعض الجاهل الذي فضّل ابن إدريس على إمام الذهبي الإمام الشافعي، وإذ لم يذكره ليته ذكر لنا تلك القصيدة أو بعضها لنتعرّف من خلالها ما زعمه الذهبي من جهات التفضيل، وليتني أدري ماذا يقول في ابن النديم الذي قال في الشافعي: (كان الشافعي شديداً في التشيّع ذكر له رجل يوماً←

٤ – وقال أيضاً في كتابه تاريخ الإسلام: (فقيه الشيعة وعالم الرافضة في عصره، وكان عديم النظير في علم الفقه، صنّف كتاب (الحاوي لتحرير الفتاوي) ولقّبه بكتاب (السرائر) وهو كتاب مشهور بين الشيعة، وله كتاب (خلاصة الاستدلال) وله (منتخب التبيان) فقه[١]، وله (مناسك الحج) وغير ذلك في الأصول والفروع وذكر أنّه توفي سنة ٥٩٧ هـ).

٥ – وقال ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢) في لسان الميزان[٢]: (محمد بن إدريس الحلي فقيه الشيعة وعالمهم، له تصانيف في فقه الإمامية، ولم يكن للشيعة في وقته مثله، مات سنة ٥٩٧ هـ).

وهذا من ابن حجر يعني أنّ ابن إدريس كان وحيد عصره وفريد دهره، إذ لم يكن للشيعة في وقته مثله.

٦ – وقال الصفدي في الوافي بالوفيات[٣]: (فقيه الشيعة[٤] محمد بن

←مسألة فأجاب فيها فقال له: خالفت علي بن أبي طالب، فقال له: أثبت لي هذا من علي حتى أضع خدي على التراب وأقول قد أخطأت وأرجع عن قولي إلى قوله، وحضر ذات يوم مجلساً فيه بعض الطالبيين، فقال: لا أتكلم في مجلس يحضره أحدهم هم أحق بالكلام ولهم الرياسة والفضل (الفهرست: ٣٠٩ ط. الاستقامة بمصر) وقد مرّ في اول الكتاب أن ذكرت بعض أشعاره في مدح أهل البيت عليهم السلام فذلك جميعه لا يدل على تشيّعه إنّما يدل على عدم نصبه، ولعل ذلك لأنّه كان مطلبياً، وأين منه التشيّع وهو يقول في كتابه الأم: (ولا بأس بصلاة الجمعة والعيدين خلف كل أمين وغير مأمون ومتغلب فإنّه صلّى علي بالناس وعثمان محصور) ومعنى هذا أنّ علياً كان متغلباً، فأيّ شيعي يقول بهذا !؟

١-لقد أخطأ الذهبي في جعله (منتخب التبيان) كتاب فقه، بينما هو في التفسير، وقد تبع الذهبي في هذا الصفدي كما سيأتي.

٢-لسان الميزان ٥: ٦٥ ط الهند.

٣-الوافي بالوفيات ٢: ١٨٣ ط أفست.

٤-بروكلمان ١: ٧١٠.

إدريس بن أحمد بن إدريس الشيخ أبو عبد الله العجلي الحلي، فقيه الشيعة وعالم الرافضة في عصره، كان عديم النظير في الفقه، صنف كتاب (الحاوي لتحرير الفتاوي) ولقبّه كتاب (السرائر) وهو كتاب مشكور بين الشيعة، وله كتاب (خلاصة الاستدلال) و (منتخب البيان) فقه و (المناسك) وغير ذلك في الأصول والفروع، وله تلامذة وأصحاب، ولم يكن في وقته مثله، ومدحه بعض الشعراء بقصيدة فضّله فيها على الشافعي (ت ٥٩٧).

أقول: ولم يأتنا الصفدي بجديد من عنده، وما ذكره قد تقدم من الذهبي في تاريخ الإسلام بنصه وفصّه، وإنّما ذكرته لبيان إذعان الصفدي لمكانة ابن إدريس حسب ما قاله الذهبي، وإن لم يصرح بأخذه منه ونقله عنه.

وأكتفي بذكر أقوال هؤلاء من أعلام حفّاظ أهل السنّة، ونياقدة صيارفتهم في الرجال، ولنعطف على ما قاله أعلامنا الأبرار وهم أعرف بابن إدريس من الأغيار، وقد مرّ بنا قول معاصره – الشيخ منتجب الدين – فيه، وما قاله ابن داود أيضاً، في ما قاله الناقدون وذكرت ما في قوليهما من تحامل من غير مبرر، والآن فلنقرأ ما قاله عنه المادحون وجلهم في موقف دفاع عنه:

١ – الشيخ المحقق الكركي المتوفى (٩٣٨) فقد كان مبجّلاً له أعظم تبجيل، ويصفه في إجازاته بأعظم الوصف، ويعبّر عنه:

أ – تارة بـ (الإمام الفاضل، الأوحد الكامل، الجامع بين شتات العلوم الشيخ الفقيه، حبر المذهب، أبو عبد الله محمد بن إدريس الحلي العجلي، رفع الله في أعلى عليين مكانه).

ب – وفي أُخرى بـ (الشيخ الإمام العلاّمة ملك العلماء الحبر الفقيه، محمد بن إدريس العجلي...).

ج – وفي ثالثة بـ (الشيخ الإمام العالم المحقق، قدوة المتأخّرين فخر

الدين محمد بن إدريس الحلي العجلي برّد الله مضجعه).

د – وفي رابعة بـ(الشيخ الإمام الأجل الأوحد المحقق، علاّمة المتأخّرين، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن إدريس الحلي طيّب الله مضجعه... وقال فيها أيضاً: (الشيخ الإمام ملك العلماء والمحققين، الحبر الفقيه فخر الدين أبو عبد الله محمد بن إدريس الحلي العجلي الربعي).

هـ - وفي خامسة بـ(الشيخ الإمام السعيد الفقيه الحبر فخر الدين أبو عبد الله محمد بن إدريس الحلي الربعي (قدّس الله روحه).

و – وفي سادسة بـ(الشيخ الإمام السعيد المحقق، حبر العلماء والفقهاء فخر الملة والحق والدين أبو عبد الله محمد بن إدريس الحلي الربعي برّد الله مضجعه وشكر له سعيه)[١].

٢ – الميرزا عبدالله أفندي (ت ١١٣٠) في كتابه رياض العلماء[٢] بعد ما حكى قول منتجب الدين ـ وقد أثنى عليه علماؤنا المتأخّرون واعتمدوا على كتابه وعلى ما رواه في آخره من كتب المتقدّمين وأصولهم ـ وقد ذكر أقواله العلاّمة وغيره من علمائنا في كتب الاستدلال وقبلوا أكثرها.

وقال[٣]: ابن إدريس هو الشيخ شمس الدين محمد بن منصور بن أحمد بن إدريس بن الحسن بن القاسم بن عيسى العجلي الحلي العَلَم المعلوم، وصاحب كتاب السرائر في الفقه وراوي الصحيفة السجادية.

٣ – الشيخ أحمد بن نعمة الله العاملي (ممن روى عن الشهيد الثاني ت ٩٦٦) قال في إجازته للمولى عبد الله التستري في وصف ابن إدريس: (الشيخ

١- راجع عنها حياة المحقق الكركي وآثاره ٣: ٢٦٦ - ٢٦٧.

٢- رياض العلماء ٥: ٣١.

٣- رياض العلماء ٦: ٦.

الأجل الأوحد المحقق المنقّب شمس الدين محمد بن إدريس...)[1].

٤- الشيخ يوسف البحراني (ت ١١٨٦) قال: الشيخ محمد بن إدريس العجلي الحلي، وكان هذا الشيخ فقيهاً أصولياً بحق، ومجتهداً صرفاً، وهو أول من فتح باب الطعن على الشيخ، وإلاّ فكلّ من كان في عصر الشيخ أو من بعده، إنّما كان يحذو حذوه غالباً، إلى أن انتهت النوبة إليه، ثم انّ المحقق والعلاّمة بعده أكثرا من الرد عليه والطعن فيه وفي أقواله، والتشنيع عليه غاية التشنيع، وقد طعن فيه أيضاً الشيخ الفاضل الكامل العلاّمة الشيخ محمود الحمصي وقال: انّه مخلط.

ثم ذكر قول صاحب (أمل الآمل) ـ وقد مرّ ـ ثم قال: أقول: التحقيق أنّ فضل الرجل المذكور وعلوّ منزلته في هذه الطائفة مما لا ينكر، وغلطه في مسألة من مسائل الفن لايستلزم الطعن عليه بما ذكره المحقق المتقدم ذكره، وكم لمثله من الأغلاط الواضحة ولا سيما في هذه المسألة، وهي مسألة العمل بخبر الواحد، وجملة من تأخّر عنه من الفضلاء، حتى مثل المحقق والعلاّمة اللذين هما أصل الطعن عليه قد اختارا العمل بكثير من أقواله، وقد ذكره شيخنا الشهيد الثاني رحمه الله في إجازته فقال: الشيخ العلاّمة المحقق... .

وقال الشهيد الأول في إجازته: (وعن ابن نما والسيّد فخّار مصنّفات الإمام العلاّمة شيخ العلماء ورئيس المذهب فخر الدين أبي عبدالله محمد بن إدريس رضي الله عنه).

وقال أيضاً في ص ٢٨٠ بعد ذكر بعض مؤلفاته: (وبالجملة ففضل الرجل المذكور ونبله في هذه الطائفة أظهر من أن ينكر، وإن تفرد ببعض الأقوال الظاهرة البطلان، لذوي الأفهام والأذهان، ومثله في ذلك غير عزيز كما لا يخفى على الناظر المنصف).

١- رياض العلماء ٥: ٣٢.

٥ – الشيخ أبو علي الحائري (ت ١٢١٦) في كتابه منتهى المقال[١].

(محمد بن إدريس العجلي الحلي، كان شيخ الفقهاء بالحلة متقناً في العلوم، كثير التصانيف (د) ـ يعني رجال ابن داود ـ.

أقول: لم أجده في نسختي من (د) وهو المنقول عن كثير من نسخه أيضاً، وما وجد فيه ففي القسم الثاني في الضعفاء، وفيه بعد ما ذكر: لكنه أعرض عن أخبار أهل البيت بالكلية.

ولا يخفى ما فيه من الجزاف، وعدم سلوك سبيل الإنصاف، فإنّ الطعن في هذا الفاضل الجليل، سيما والاعتذار بهذا التعليل العليل، فيه ما فيه.

أمّا أولاً: فلأنّ عمله بأكثر كثير من الأخبار، مما لا يقبل الإشتهار، سيما ما استطرفه في أواخر السرائر من أصول القدماء﵃.

وأمّا ثانياً: فلأنّ عدم العمل بأخبار الآحاد ليس من متفرداته، بل ذهب إليه جملة من جلّة الأصحاب، كعلم الهدى وابن زهرة وابن قبة وغيرهم، فلو كان ذلك موجباً للتضعيف لوجب تضعيفهم أجمع، وفيه ما فيه.

هذا، وقد ذكره الشهيد طاب ثراه في إجازاته فقال: وعن ابن نما والسيد فخّار مصنّفات الإمام العلاّمة شيخ العلماء رئيس المذهب فخر الدين أبي عبد الله محمد بن إدريس﵃... إلى آخره[٢].

وفي إجازة الشهيد الثاني: ومرويات الشيخ الإمام العلاّمة فخرالدين أبي عبدالله محمد بن إدريس العجلي[٣].

وفي إجازة المحقق الثاني﵀: ومنها جميع مصنّفات ومرويات الشيخ

١- منتهى المقال ٥: ٣٤٦.

٢- البحار ١٠٨: ١٩٧.

٣- البحار ١٠٨: ١٥٨.

الإمام السعيد المحقق حبر العلماء والفقهاء فخر الملة والحقّ والدين أبي عبد الله محمد بن إدريس الحلي الربعي، برّد الله مضجعه وشكر له سعيه... إلى آخره[١].

وقال شيخنا يوسف البحراني في إجازته الكبيرة عند ذكره (أقول: لقد مر آنفاً ما قاله).

ثم انّه مما اشتهر في هذ الأزمنة انّه قدس سره توفي شاباً لم يبلغ خمساً وعشرين سنة، وربما يقولون: إنّه طاب ثراه لاساءته الأدب في عبائره بالنسبة إلى شيخ الطائفة قدس سره بُتر عمره، والذي رأيته في البحار من خط الشهيد رحمه الله هكذا: قال الشيخ الإمام أبو عبدالله محمد بن إدريس الإمامي العجلي رحمه الله: بلغت الحلم سنة ثمان وخمسين وخمسمائة، وتوفي إلى رحمة الله ورضوانه ثمان وسبعين وخمسمائة[٢]. انتهى.

وعلى هذا يكون عمره خمساً وثلاثين سنة.

بل في الرسالة المشهورة للكفعمي رحمه الله في وفيات العلماء رحمهم الله بعد ذكر تاريخ بلوغه كما ذكر قال: وجد بخط ولده صالح: (توفي والدي محمد بن إدريس رحمه الله يوم الجمعة وقت الظهر ثامن عشر شوال سنة ثمان وتسعين وخمسمائة، فيكون عمره تقريباً خمسة وخمسين سنة انتهى، فتتبع).

٦ – السيد مصطفى التفريشي (من القرن الحادي عشر) ذكره في كتابه نقد الرجال[٣]: وحكى قول ابن داود فيه، وذكره في باب الضعفاء قال: ولعل ذكره في باب الموثقين أولى، لأنّ المشهور منه انّه لم يعمل بخبر الواحد، وهذا لا يستلزم الإعراض بالكلية، وإلاّ انتقض بغيره مثل السيد قدس سره وغيره.

١- نفس المصدر ١٠٨: ٧٣.

٢- نفس المصدر ١٠٧: ١٩ فائدة ٣.

٣- نقد الرجال ٤: ١٣٢ ط مؤسسة آل البيت عليهم السلام.

أقول: ومراده السيد المرتضى فإنّه لم يعمل بأخبار الآحاد[١].

٧ – الميرزا محمد الأسترآبادي في منهج المقال[٢] قال: (محمد بن إدريس العجلي البجلي الحلي، كان شيخ الفقهاء في الحلة متقناً في العلوم كثير التصانيف).

٨ – المولى محمد بن علي الأردبيلي (ت ١١٠١) ذكره في جامع الرواة[٣] ونقل قول ابن داود فيه، وزاد عليه بما في رجال منتجب الدين ولم يعقّب عليه بشيء.

٩ – الشيخ المجلسي (ت ١١١١) قال في المصادر التي اعتمدها في كتابه بحار الأنوار: (كتاب السرائر للشيخ الفاضل الثقة العلاّمة محمد بن إدريس الحلي، فإنّه أورد في آخر ذلك الكتاب باباً مشتملاً على الأخبار وذكر ما استطرفه من كتب المشيخة المصنفين والرواة المحصلين، ويذكر اسم صاحب الكتاب ويورد بعده الأخبار المنتزعة من كتابه)[٤].

وقال في مقام آخر: (وكتاب السرائر لا يخفى الوثوق عليه وعلى مؤلّفه على أصحاب البصائر).

١٠ ـ الشيخ الحر صاحب الوسائل (ت١١٠٤) قال في الفائدة السادسة منه[٥]:

كتاب السرائر تأليف الشيخ الجليل محمد بن إدريس الحلي، فإنّه ذكر في آخره أحاديث كثيرة من أصول القدماء، وقال في ص ٢١١: وقال ابن إدريس في آخر السرائر باب الزيادات فيما انتزعته واستطرفته من كتب المشيخة المصنفين

١- كما في الذريعة إلى أصول الشريعة ٢: ٥٢٨.

٢- منهج المقال: ٢٨٢ ط حجرية سنة ١٣٠٦.

٣- جامع الرواة ٤: ٦٥.

٤- بحار الأنوار ١٠٧: ١٩ فائدة ٣.

٥- الوسائل ٣٠: ١٢٩ ط مؤسسة آل البيت عليهم السلام.

والرواة المحصلين، وسنقف على أسمائهم، ثم ساق ما ذكره ابن إدريس من أسماء الكتب المستطرفة وأسماء أصحابها مما سيأتي الحديث عنها وعنهم مفصّلاً في آخر الكتاب إن شاء الله ، وقال في ص ٢١٣: وقد علم من كلام المحقق وابن إدريس الشهادة لهذه الكتب بالصحة والثبوت والاعتماد، ومعلوم عن مذهبهما أنّهما لا يعملان بخبر الواحد الخالي عن القرينة المفيدة للعلم والقطع[١].

وذكر في أمل الآمل في الفائدة الرابعة كلام ابن إدريس في آخر السرائر، حاكياً ذلك عنه وعقّب عليه قائلاً: وهو كلام حسن[٢].

وقال أيضاً بعد ما ذكر ما قاله فيه منتجب الدين: وقد أثنى عليه علماؤنا المتأخّرون واعتمدوا على كتابه وعلى ما رواه في آخره من كتب المتقدّمين وأصولهم، يروى عن خاله أبي علي الطوسي بواسطة وغير واسطة، وعن جده لأمه أبي جعفر الطوسي (؟) وأم أمه بنت المسعود ورام وكانت فاضلة صالحة[٣].

أقول: لقد مرّت بنا مناقشة صحة هذه النسبة في موضوع (أمهاته وخطأ شائع) فراجع.

١١- الشيخ عبد النبي الكاظمي (ت ١٢٥٦) ذكره في كتابه تكملة الرجال[٤]، وحكى عن المجلسي ما وجده بخطه في ولادة ابن إدريس وما سها فيه قلمه وناقشه فيه، ثم قال: وأمّا حاله فجلالته بين الطائفة وتسليمهم لفضله وتحقيقه ومهارته في الفقه أشهر من أن يذكر.

ففي الوسائل: (كتاب السرائر تأليف الشيخ الجليل محمد بن إدريس) وفي

١- وستأتي مناقشتنا للشيخ الحر رحمه الله في هذا في آخر كتاب السرائر.

٢- أمل الآمل ١: ٥٨ ط الآداب النجف عام ١٣٨٥ تحـ السيد أحمد الحسيني.

٣- أمل الآمل ٢: ٢٤٣.

٤- تكملة الرجال ٢: ٣٤٠ - ٣٤٣.

البحار (كتاب السرائر للشيخ الفاضل الثقة العلامة محمد بن إدريس الحلي، ولكنّه قد يسيء الأدب مع شيخ الطائفة فقد ذكر في بعض رسائله – ونقل كلام الشيخ ثم قال – (وهذا كلام يضحك الثكلى) واستقص العلامة له منه، فقد رأيته في المختلف بعد نقل كلامه والرد عليه قال: (وبالجملة فهذا الرجل يخبط ولا يبالي أين يذهب، وله أمثال هذا) وليس هذا مما يطعن به على ما وصفناه، فقد رمي العلامة رحمه الله بأكثر من هذا كما نقلناه في ترجمته، وفضله مثل الشمس في رابعة النهار.

١٢ – خاتمة المحدّثين شيخ مشايخنا الميرزا النوري قدس سره (ت ١٣٢٠) قال في خاتمة المستدرك[1]:

الشيخ الفقيه والمحقق النبيه فخر الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن إدريس الحلي العجلي، العالم الجليل المعروف الذي أذعن بعلو مقامه في العلم والفهم والتحقيق والفقاهة، أعاظم الفقهاء في إجازاتهم وتراجمهم.

فقال الشهيد في إجازته لابن الخازن الحائري: وبهذا الإسناد عن فخار وابن نما مصنفات الشيخ العلاّمة المحقق فخر الدين أبي عبد الله محمد بن إدريس الحلي الربعي.

وقال المحقق الثاني في إجازته للقاضي صفي الدين: ومنها جميع مصنّفات ومرويات الشيخ الإمام السعيد المحقق حبر العلماء والفقهاء، فخر الملة والحق والدين، أبي عبدالله محمد بن إدريس الحلي الربعي، برّد الله مضجعه، وشكر له سعيه، بالأسانيد المتقدمة إلى الشيخ الفقيه محمد بن نما بحق روايته عنه بالقراءة وغيرها، فإنّه أشهر تلامذته.

وقال الشهيد الثاني في إجازته الكبيرة: وعن المشايخ الثلاثة – يعني نجيب

١- المستدرك ٣: ٤٠ ط مؤسسة آل البيت عليهم السلام.

الدين ابن نما والسيد فخّار والسيد محي الدين أبي حامد – جميع مصنفات ومرويات الشيخ الإمام العلامّة المحقق فخر الدين أبي عبدالله محمد بن إدريس الحلي.

إلى غير ذلك مما لا حاجة إلى نقله بعد وضوح حاله... وقد رأيت من مؤلّفاته مختصر تفسير التبيان للشيخ أبي جعفر الطوسي، والظاهر انّه غير كتاب التعليقات الذي هو حواشي وإيرادات عليه[١].

ثم نبّه الشيخ النوري على أمرين: الأول في تحقيق عمر ابن إدريس، وفي الثاني قال: كثيراً ما يعبر ابن إدريس عن الشيخ أبي جعفر الطوسي بالجدّ كالسيّد علي بن طاووس، ولم أتحقق كيفية اتصاله إليه، وما ذكره جملة من المتأخّرين في ترجمته مضافاً إلى كونه مجرّد الخرص والتخمين غير مستند إلى مأخذ متين، معدود من المحالات العادية.

أقول: وما ذكره في المقام صحيح لا غبار عليه سوى ما بدأ به من قوله: (كثيراً ما يعبّر ابن إدريس عن الشيخ أبي جعفر الطوسي بالجدّ كالسيد علي بن طاووس) فهو في نهاية الغرابة، إذ لم أقف على مورد واحد ذكر فيه ابن إدريس ذلك لا في كتابه السرائر الذي كثرت فيه مجادلته ومصاولته مع الشيخ الطوسي، ولا في كتابه التعليق في مختصر التبيان، ولا في مسائله، وليته قدس سره أشار إلى موضع واحد ذكر فيه ابن إدريس ذلك، أمّا السيد علي بن طاووس فقد أكثر من ذكر ذلك حتى ظنه بعض باحثي العصر أنّه عظامي لكثرة ذكره ذلك[٢].

وقد أطال الشيخ النوري في ترجمته في نقد بعض المزاعم حول الانتماء النسبي لابن إدريس من جهة الأم إلى الشيخ الطوسي، ثم ذكر ستة من مشايخه كما مرّ.

١- سيأتي مزيد بيان حول هذا في الحديث عند تعريف الكتاب.

٢- مؤرخ العراق ابن الفوطي الشهير ٢: ٢٣٠ مطبوعات المجمع العلمي العراقي سنة ١٣٧٨ هـ.

١٣ – خاتمة السلف شيخنا المغفور له الشيخ آغا بزرك الطهراني المتوفى سنة ١٣٨٩ هـ ترجمه في طبقات أعلام الشيعة[١] ولم يتجاوز المعلومات التي ذكرها شيخه النوري كثيراً، وقد حقق ولادته ووفاته ومشايخه والرواة عنه، ووصفه بالشيخ الفقيه العجلي.

١٤- سماحة الشيخ كاشف الغطاء قدس سره المتوفى سنة ١٣٧٣ ذكره في كتابه أصل الشيعة وأصولها ص٢٦٦ فقال: وقفنا على كلام لبعض الأعاظم من علمائنا المتقدّمين وهو المحقق محمد بن إدريس الحلي من أهل القرن السادس، وجدنا يتفق مع كثير مما قدّمناه.

قال في كتابه (السرائر) – الذي هو من جلائل كتب الفقه والحديث – ثم نقل ما قاله في نكاح المتعة.

١٥- وأخيراً سماحة السيد الأستاذ الخوئي قدس سره في معجم رجال الحديث ج١٥/ ٧١ فقد ترجمه ودافع عنه ما نسب إليه في قول الحمصي لا يعتمد على تصنيفه، وقال: وأما قوله لا يعتمد على تصنيفه فهو غير صحيح، وذلك فانّ الرجل من أكابر العلماء ومحققيهم، فلا مانع من الاعتماد على تصنيفه في غير ما ثبت فيه خلافه.

١- طبقات أعلام الشيعة ٦: ٢٩٠.

الفصل الثاني

مقدمة

كتاب منتخب التبيان

[illegible]

[illegible]

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنّا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

وصلّى الله على سيّدنا محمد بن عبد الله خاتم الأنبياء وسيد المرسلين، وعلى آله الطيبين الطاهرين الهداة المهديين، ورضي الله عن الصحابة المهتدين أجمعين، وعن التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فهذه سطور على كتاب التعليق الذي هو (مختصر التبيان) للشيخ ابن إدريس، الذي جعلته مفتتح موسوعته التي تضم مضافاً إليه، حاشيته على الصحيفة السجّادية، وكتاب الرسائل وأجوبة المسائل، وكتاب السرائر الحاوي لتحرير الفتاوي ملحقاً به المستطرفات، وهذا جميع ما توفقت للحصول عليه من آثار الشيخ ابن إدريس رحمه الله تعالى، ونسأله التوفيق لإتمام إخراجها بغية الاستفادة منها.

ومن الطبيعي أن يكون العمل محقَّقاً ليكون محقِّقاً لما أصبوا إليه من خدمة العلم وأهله، فعلى هذا ومن أجله لابدّ لي من وقفة تعريف بكلّ واحد من تلك الآثار، بغية تنوير القارئ بشيء عن مراحل إخراجه بدءاً من تعريفه

موضوعاً، ومروراً به تحقيقاً، وختاماً به إخراجاً. ونبدأ أوّلا بتعلّق ابن إدريس بالشيخ الطوسي وتعليقه من كتاب التبيان.

تعلّق ابن إدريس بالطوسي وتعليقه من كتاب التبيان:

يبدو أنّ ابن إدريس كان معجباً بكتاب التبيان إلى حدّ كبير، مما جعله منشدّاً إليه بحيث أسره ذلك فأدّى إلى اختصاره والتعليق منه في كتاب خاص، وهذا ما دلّ على إعجابه من خلال عمله ذلك، ولم أقف فيه على أيّ مناقشة له أو إيراد أو إشكال على ما فيه، بل حتى رجع إليه في كتابه السرائر في موارد عديدة مستنداً إليه معتمداً عليه في تقوية ما ذهب إليه، ولم يعترض عليه في شيء، وليس مناقشاً بل مستدلاً به في نقده لبعض آراء الشيخ الطوسي في بقية كتبه الأخرى، إذ كان يعتبر التبيان آخر مصنفات الشيخ رحمه الله، ويرى بلوغه فيه منتهى ما يمكن أن يميّزه على باقي مؤلّفاته من حيث الإحاطة العلمية، وكمال النضج العلمي، وإلى القارئ نماذج من تلك الموارد التي استدلّ بها ابن إدريس في كتابه السرائر آخذاً لها من التبيان:

١ – في كتاب الطهارة في أحكام المياه في منزوحات البئر قال: فأمّا بول النساء فقسم واحد سواء كنّ كبائر أو صغائر، رضائع أو فطائم ينزح لبولهنّ أربعون دلواً، وحملهنّ على تقسيم الذكور قياس، والقياس متروك عند أهل البيت عليهم السلام.

فإن قيل: فمن أين نزح لبولهنّ أربعون دلواً؟

قلنا: الأخبار المتواترة عن الأئمّة الطاهرين بأن ينزح لبول الإنسان أربعون دلواً، وهذا عموم في جنس الناس، إلا ما أخرجه الدليل، وهنّ من جملة الناس، والإنسان اسم جنس يقع على الذكر والأنثى بغير خلاف، ويعضد ذلك

قوله تعالى: ﴿إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾[١]. ولم يرد تعالى الرجال الذكور دون النساء.

وقال شيخنا أبو جعفر الطوسي في التبيان في تفسير قوله تعالى: ﴿أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَاءكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِّنكُمْ﴾[٢] فقال: الرجل هو إنسان، خارج عن حد الصبي من الذكر، وكل رجل إنسان وليس كل إنسان رجلاً، لأنّ المرأة إنسانة)، وهذا آخر كلامه[٣].

٢ – في كتاب الطهارة في أحكام الأموات قال: ويحصّل أيضاً شيء من السدر للغسلة الأولى، وقليل كافور للغسلة الثانية، وشيء من القطن ليحشّى به دبره... وشيء من الذريرة المعروفة بالقمحة ذكر شيخنا أبو جعفر الطوسي رحمه الله في كتاب التبيان قال: الذريرة فتات قصب الطيب، وهو قصب يجاء به من الهند كأنّه قصب النشاب[٤].

٣ – في كتاب الصلاة في القراءة قال: قال شيخنا أبو جعفر الطوسي رحمه الله في التبيان: روى أصحابنا أنّ ألم نشرح مع الضحى سورة واحدة، لتعلّق بعضها ببعض، ولم يفصلوا بينهما ببسم الله الرحمن الرحيم، وأوجبوا قراءتهما في الفرايض في ركعة، وأن لا يفصل بينهما، ومثله قالوا في سورة ألم تر كيف ولإيلاف، وفي المصحف هما سورتان، فصل بينهما ببسم الله الرحمن الرحيم.

١- العصر: ٢.

٢- الأعراف: ٦٨.

٣- التبيان ٤ في تفسير الآية ٦٢ من سورة الأعراف.

٤- التبيان ١: ٤٤٨.

قال ابن إدريس رحمه الله: والذي تقتضيه الأدلّة وعليه الإجماع انّ الإنسان إذا أراد قراءة ألم نشرح مع سورة الضحى بسمل في الضحى وفي ألم نشرح، والدليل على ذلك إثبات البسملة في المصحف.

وشيخنا أبو جعفر يحتج على المخالفين بأنّ البسملة آية من كل سورة بأنّها ثابتة في المصاحف بإجماع الأمة...

٤ – ذكر في كتاب الحج أحكام الحلق والتقصير قال: يستحب للإنسان أن يحلق رأسه بعد الذبح، وهو مخيّر بين الحلق والتقصير سواء كان صرورة أو لم يكن... .

وذهب شيخنا أبو جعفر في تبيانه إلى انّ الحلق أو التقصير مندوب غير واجب، وكذلك أيّام منى ورمي الجمار[1].

٥ – ذكر في كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، في ذكر شروط إنكار المنكر قال:

وقال شيخنا أبو جعفر الطوسي في كتابه الاقتصاد: غير أنّ ظاهر مذهب شيوخنا الإمامية انّ هذا الجنس من الإنكار – أي ما يلحق منه الضرر على فاعله ومنه على المنكر – لا يكون إلا للإمام، أو لمن يأذن له الإمام فيه، ثم قال رحمه الله: وكان المرتضى رحمه الله يخالف في ذلك ويقول يجوز فعل ذلك بغير إذنه... ثم قال ابن إدريس:

وما ذهب السيد المرتضى رحمه الله إليه هو الأقوى وبه أفتي، وقد رجع شيخنا أبو جعفر الطوسي إلى قول المرتضى في كتاب (التبيان) وقوّاه ونصره، وضعّف ما عداه... .

١– التبيان في تفسير الآية ١٩٦ من سورة البقرة.

٦ – ذكر في كتاب البيع في بيان حكم السوم على السوم معنى السوم فقال:

وقال شيخنا أبو جعفر في تفسير القرآن في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ﴾[١] أي تزعمون يقال: أسمت الإبل إذا رعيتها، وقد سامت تسوم فهي سائمة إذا رعت، وأصل السوم الإبعاد في المرعى، والسوم في البيع الارتفاع في الثمن[٢].

وقال في موضع آخر من التبيان: أصل السوم مجاوزة الحد، فمنه السوم في البيع، وهو تجاوز الحد في السعر إلى الزيادة، ومنه السائمة من الإبل (الراعية) لأنّها تجاوز حد الاثبات للرعي، هذا آخر كلام شيخنا في التبيان في معنى السوم.

فصحّ ما قلناه: انّه الزيادة والارتفاع في الثمن.

٧ – وذكر في كتاب النكاح في حكم أمّ المزني بها وابنتها فقال: والأظهر والأصح من المذهب انّ المزنيّ بها لا تحرم أمها ولا ابنتها، للأدلّة القاهرة من الكتاب والسنّة والإجماع.

وهذا المذهب الأخير مذهب شيخنا المفيد، والسيد المرتضى، والأول – الحرمة – مذهب شيخنا أبي جعفر الطوسي في نهايته ومسائل خلافه، وإن كان قد رجع عنه في التبيان في تفسير قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾[٣] الآية، فقال: وأمّا المرأة التي وطأها بلا تزويج ولا ملك يمين فليس في الآية ما يدلّ على أنّه يحرم وطء أمها وبنتها، لأنّ قوله: ﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَآئِكُمْ﴾ وقوله:

١- النحل: ١٠.

٢- التبيان ٦، ذيل تفسير الآية السابقة.

٣- النساء: ٢٣

﴿نِسَآئِكُمُ اللاَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾ يتضمّن إضافة الملك، إمّا بالعقد أو بملك اليمين، فلا يدخل فيها من لا يملك وطأها، غير انّ قوماً من أصحابنا ألحقوا ذلك بالموطوءة بالعقد والملك بالسنّة والأخبار المروية في ذلك، وفيه خلاف بين الفقهاء[١].

٨ – وذكر في كتاب النكاح في حكم عقد المسلم على الكافرات فقال:

(وقد روي رواية شاذة انّه يكره وطء المجوسية بملك اليمين وعقد المتعة، وليس ذلك بمحظور، أوردها شيخنا أبو جعفر في نهايته إيراداً لا اعتقاداً، ورجع عن ذلك في كتابه التبيان في تفسير قوله تعالى:

﴿وَلاَ تَنكِحُواْ الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَّ﴾[٢] فإنّه قال: فأمّا المجوسية فلا يجوز نكاحها إجماعاً، وشيخنا المفيد في مقنعته يحرّم ذلك ولا يجوّزه، والصحيح الذي لا خلاف فيه... .

٩ – وذكر في كتاب النكاح في حكم العقد على الأمة وعنده حرة فقال:

(ولا يجوز للرجل أن يعقد على أمة وعنده حرة إلا برضاها... ، وقال شيخنا أبو جعفر في التبيان: من شرط صحة العقد على الأمة عند أكثر الفقهاء أن لا يكون عنده حرة، وهكذا عندنا إلا أن ترضى الحرّة بأن يتزوّج عليها أمة، فإن أذنت كان العقد صحيحاً عندنا، ومتى عقد عليها بغير إذن الحرّة، كان العقد على الأمة باطلاً.

١- التبيان ٥: ١٦٠.

٢- النساء: ٢٢١.

وروى أصحابنا أنّ الحرّة تكون بالخيار بين أن تفسخ عقد الأمة أو تفسخ عقد نفسها، والأول أظهر، لأنّه إذا كان العقد باطلاً لا يحتاج إلى فسخه، هذا آخر كلامه[1].

قال محمد بن إدريس: نعم ما قال وحقق هاهنا رحمه الله.

إلى غير ذلك من الموارد التي رجع فيها إلى التبيان واتخذه مؤيّداً لما يذهب إليه من رأي، فراجع أيضاً كتاب النكاح في حكم عفو من بيده عقدة النكاح، وكتاب اللعان في زمان حصول فرقة اللعان وغير ذلك.

وما هذا الإنشداد إليه إلا دليل الإعجاب به، لذلك أقدم على اختصاره فيما يبدو لي فعلاً ولمّا كانت النسخة التامة التي كتبها المصنف مفقودة، وما وصل إلينا من نسخ الكتاب كلها ناقصة الأول لذلك لم نعرف بالغرض وراء اندفاع المصنّف إلى تصنيفه، وما قلناه آنفاً استوحيناه من عمله، وسيأتي في تحقيق اسمه مزيد بيان ينفع في المقام.

* * *

والآن نقف عند كتاب التعليق من التبيان في تفسير القرآن ـ كما ارتأيت تسميته ـ تبعاً للمصنّف وبدايات ونهايات أجزائه كما سيجيئ ذلك، والذي هو مختصر كتاب التبيان للشيخ الطوسي، وقد طبع بقم سنة ١٤٠٩ هـ. ق باسم (المنتخب من تفسير القرآن والنكت المستخرجة من كتاب التبيان) للفقيه الجليل الشيخ أبو – كذا – عبد الله محمد بن أحمد بن إدريس الحلي من أعلام القرن

١- التبيان ٣: ١٦٩ - ١٧٠.

السادس، تحقيق السيد مهدي الرجائي إشراف السيد محمود المرعشي، من منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي.

وهو في مجلدين يضم المجلد الأول بعد المقدّمة من تفسير الآية ١٣٦ من سورة البقرة وحتى الآية ٤٣ من سورة هود في ٤١٦ صفحة مع الفهرست، ويضم المجلد الثاني بقية تفسير سورة هود وحتى تفسير سورة الزلزلة الآية ٨ في ٤١٦ صفحة مع الفهرست وهذا عمل مشكور، وعامله عليه مأجور إن شاء الله تعالى.

ومن دواعي الأسف الشديد فوات بعض الهناة، حتى كانت هي القذاة في عين الكمال، فشوّهت نضرة جدته، وغمرت بكثرتها محاسن نسخته، ولولا علمي من خلال عملي بأنّ للمطابع في كثرة الأخطاء النصيب الموفور مما يجعل المحقق فيه معذوراً، ولكن مما لا يسع المحقق جهله وقوع السهو في بعض الآيات والسور، وهذا ما لا يغتفر، وكيف يغتفر ما يقرب من أربعين آية في الجزئين، ولم تطرفها تصحيحاً طرفة عين؟!

ودع عنك ما زاد على ٨٠٠ مورداً من الكلمات التي وجب تصحيحها فيما وقفت عليها وما فاتني فالله به عليم، وما أدري كيف نعذر من يكتب صفحة العنوان وفيها خطأ نحوي حيث كتب بعد اسم الكتاب (للفقيه الشيخ الجليل أبو – كذا – عبد الله) مع أنّ الصواب (أبي عبد الله) لمكان اللام حرف الجر في كلمة (للفقيه) ولذا كتبت كذا تنبيهاً على الخطأ! وهكذا في كل مكان فيه خطأ أعقبه بكلمة (كذا) ولنرجع إلى ما في اسم الكتاب، فهل صح ذلك من لدن المؤلف؟ أو هو من استخراج المحقق حيث كتب (المنتخب من تفسير القرآن

والنكت المستخرجة من كتاب التبيان) إنّ هذا العنوان لم يرد في أيّ نسخة من النسخ الثلاث التي قوبلت عليها المطبوعة، كما سيأتي تحقيق ذلك، إلا انّ المحقق ذكر في (حول الكتاب) فقال: (كذا جاء في آخر النسخ، وفي بعض التراجم عبّر عنه بمختصر التبيان أو منتخب التبيان.

قال المترجم له في نهاية الكتاب: قد ذكرنا في هذا الكتاب جملة وجيزة في كل سورة بأخصر ما قدرنا عليه وبلغ وسعنا إليه، ولو شرعنا في شرح ذلك وذكر الأقاويل لخرجنا عن المقصود والمعزى[١] المطلوب، وفيما لخصناه واختصرناه كفاية لمن ضبط هذا الفن، ويغنيه[٢] بذلك على ما عداه، ثم قال: وافق الفراغ من استخراجه أواخر شهر ذي الحجة من شهور سنة اثنتين وثمانين وخمسمائة. انتهى).

هذا جميع ما ذكره المحقق بعين لفظه، ولمّا كانت النسخ التي ذكرها (في طريق التحقيق) ليس فيها نسخة كاملة، وإن زعم هو كمال النسختين اللتين هما في مكتبة آية الله مرعشي، وسيأتي أنّه زعم لا نصيب له من الصحة، ولو كانتا كذلك لماذا طبع الكتاب ناقصاً، ولوجب عليه طبع الكتاب كاملاً لا ناقصاً، ثم هو قد استعملهما عند المقابلة، فمن أين أتى بما قاله ابن إدريس.

ثم قال المحقق بعد ما مرّ من كلامه: (وقال الشهيد الثاني في إجازته الكبيرة إنّ المختصر هذا غير كتابه التعليقات الذي هو حواشي وإيرادات عليه. راجع حول الكتاب الذريعة ٢٠: ١٨٤ – ١٨٥).

١- كذا ورد في النقل، والصواب (والمغزى) بالغين المعجمة بمعني المقصد.

٢- كذا ورد في النقل، والصواب (ويعينه) بالعين المهملة بدلالة (على ما عداه) ولو كان (يغنيه) لقال عمّا عداه.

أقول: وقد راجعنا الذريعة كما قال وفيها معلومات دقيقة عن نسخ الكتاب، ومن كتبها ومن ملكها؟ وأين كانت ثم إلى أين صارت واستقر بها الثوى؟ هذا ما يتعلّق بما في صفحة العنوان، وبعدها نقرأ مقدّمة الكتاب للمحقق السيد الرجائي.

مع المحقق في مقدمته:

لقد كتب المقدمة محقق الكتاب، ورجا في أواخرها التنبيه على ما وقع فيه من الأخطاء والاشتباهات فقال:

(وأرجوا من العلماء الأفاضل، والأعزاء الكرام الذين يراجعون الكتاب أن يتفضّلوا علينا بما لديهم من النقد وتصحيح ما لعلّنا وقعنا فيه من الأخطاء الاشتباهات).

وأنا استجابة للرجاء المذكور، أذكر بعض ما وقفت عليه في هذا الشأن، وأرجو أن يتسع لي صدر المحقق، وكذلك المشرف الذي أشركه مع المحقق في العتاب، لأنّه من طبيعة الإشراف أن يكون المشرف قد اطلع على الكتاب من ألفه إلى يائه كما يقولون، وبالتالي هما – المحقق والمشرف – شريكان في الحساب والثواب، وعلى هذا سيرة أصحاب الدراسات الأكاديمية ومنهم سيادة المشرف إليه.

فأقول لهما: كان اللازم عليكما الإستعانة بمن هو أخبر بشأن التحقيق وإحياء الآثار، ولست متجنّياً عليكما بعد أن يكون زاغ البصر منكما عمّا يقرب من أربعين آية قرآنية وقع فيها الغلط، ولم ينبّه عليها في جدول تصويب كما

سيأتي جدول خاص بها سوى ما لزم ذكره لسدّ النقص في الكلام، وكذلك لا تعذران في وقوع أغلاط مطبعية وغير مطبعية بشكل مفرط حتى جاوزت الثمانمائة مورداً، وربما فاتني غيرها، وهذا رقم جاز حد التصوّر والتقدير، فلا مجال لغضّ النظر والتحذير، وسيأتي جدول خاص بالضروري منها.

ولعل ما ذكره المحقق في طريق التحقيق ص ١١ بعيد كل البعد عن سواء الطريق فاقتضى التنبيه عليه، ونستقرئ موضوعات المقدمة التي تصدّرت الكتاب أولاً بعنوان (حياة المؤلّف) فجاء في آخر (اسمه ونسبه): ولقبه كما في أكثر التراجم هو أبو عبدالله، وهذا غير صحيح استعمالاً، فإنّ أبا عبدالله كنية وليست لقباً.

فإنّ معنى اللقب في اللغة النبز، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلا تَنَابَزُوا بالأَلْقَابِ﴾[1]، والألقاب ثلاثة أنواع: لقب تشريف كشيبة الحمد، ولقب تعريف كالسجّاد، ولقب تسخيف كأنف الناقة، والنهي الوارد في الكتاب المجيد عن نحو النوع الثالث.

أمّا (أبو عبدالله) فهذا من قسم الكنى التي ذكرها النحاة فقالوا: الكنية الاسم الذي يصدّر بأب أو بابن أو بأم أو ببنت، إذن هو اسم يعلّق على الشخص للتعظيم أو علامة عليه مصدراً بما ذكرناه.

فأين هذا من اللقب؟

قال ابن مالك في الألفية في مبحث العَلَم:

واسماً أتى وكنية ولقبا وأخرن ذا إن سواه صحبا

١- الحجرات: ١١.

قال ابن الناظم في شرحه: العَلَم إن كان مضافاً مصدّراً بأب أو أم سمي كنية كأبي بكر وأم كلثوم، وإن لم يكن كذلك فإن أشعر برفعة المسمّى كزين العابدين أو ضعته سمي لقباً كبطّة وقُفّة وأنف الناقة.

٢ – جاء في ص ٣: كذا يستفاد من اللؤلؤ والروضات، وتكرر مثل ذلك في ص ٧ والصواب اللؤلؤة، لأنّ اسم الكتاب المشار إليه هو لؤلؤة البحرين.

٣ – جاء في ص ٤ (الاطراء عليه) وهذا استعمال غير صحيح فانّ الإطراء هو المدح بأبلغ ما عنده فيقال أطراه اطراءاً، وهو فعل متعد بنفسه، ولا يحتاج إلى التعدية بعلى، وثمة خطأ آخر غير ما في العنوان فقد ذكر: وقال المحقق الكركي في إجازته للشيخ حسين العاملي المطبوع في البحار والصواب (المطبوعة)، وتكرّر الخطأ ثانية في نفس الصفحة في إجازته لميرزا إبراهيم المطبوع في البحار.

٤ – وجاء في ص ٦ قول صاحب المقدمة معقباً على ما ساقه من أقوال العلماء في اطراء ابن إدريس فقال: أقول: لا ريب أنّه ناضل في سبيل فتح باب الاجتهاد، وناقش آراء جده الشيخ الطوسي قدس سره وهذا من القائل غير مقبول خصوصاً وقد مرّ في اسمه ونسبه المناقشة في تلك النسبة وعدم صحتها حتى أنّه هو ذكر في ص ٤ فقال: ولهذا تعقب شيخنا المحقق الطهراني فيما كتبه في حياة الشيخ كلام استاذه النوري قائلاً: إنّ هذه النسبة غير صحيحة، فليس الشيخ الطوسي الجد الأمي بغير واسطة لابن إدريس الحلي.

٥ – ذكر في ص ٧ مشايخه ومن روى عنهم، وعدّ أربعة لا غبار على ما ذكره، لكن هلمّ الخطب فيما ذكره في ص ٨ من عدّ الشيخ الطوسي معهم وقال: جده لأمه الشيخ الطوسي (قد) كذا في الروضات، وقد مرّ بأنّه ليس جده لأمه،

ولا هو من مشايخه للبعد الزماني بينهما فإنّ وفاة الشيخ الطوسي سنة ٤٦٠ وولادة ابن إدريس ٥٤٣ فبين التاريخين ٨٣ سنة فكيف صار من مشايخه؟

٦ – وفي نفس الحقل قال: ٦ – أم أمه بنت الشيخ مسعود بن ورام كذا في التراجم، وهذا كسابقه في عدم الدليل عليه، ونسبة ذلك إلى التراجم، ليس مبرراً للخطأ إن صحت النسبة.

٧ – وأيضاً في نفس الحقل قال: خاله الشيخ أبي علي الطوسي (والصواب: أبو علي) وحكى قول المجلسي في فرائد الطريفة: ١٩، وغفل عن أنّ المجلسي نفسه نفى إمكان رواية ابن إدريس عن أبي علي بلا واسطة حيث ختم كلامه بقوله: ولم ينقل روايته عنه بلا واسطة.

٨ – ذكر في ص ١٠ ولادته ووفاته وختم ذلك بقول صاحب النخبة فيه:

ثم ابن إدريس من الفحول ومتقن الفروع والأصول

عنه النجيب بن نما الحلي حكى جاء مبشراً مضى بعد البكى

وفات المحقق انّ البيت الثاني تضمن حكاية النجيب ابن نما تاريخ ولادة ووفاة ابن إدريس فنظمهما صاحب النخبة بحسب الحساب الأبجدي، كما فاته بعض القواعد الإملائية، ففي صدر البيت حكاه بلفظ (عنه النجيب بن نما) والصواب (ابن نما)، فحذف الألف من لفظة (ابن) انّما يصحّ إذا وقع بين علمين وليس في المقام من ذلك شيء.

وفي عجز البيت أيضاً ذكره هكذا (جاء مبشراً مضى بعد البكى) وهذا غلط فاحش من جهتين: من جهة الاملاء فالصواب (البكا) ولا يصح (البكى)

وأيضاً لا يصح من جهة الحساب الأبجدي الذي راعاه الناظم، فما ذكره المحقق سيزيد على ما هو الصحيح بثمان سنين فانّ حساب كلمة (البكى) تساوي ٦٣، وإذا أضفنا العدد إلى سنة الولادة التي ضمن الجملة (مبشراً) ٥٤٣ فيكون الناتج ٦٠٦ وهذا يزيد على الصحيح في سنة وفاة ابن إدريس ٥٩٨ بثمان سنين، أمّا إذا صححنا كتابة الكلمة إملاء وكتبناها (البكا) فيكون حسابها ٥٤ وهي مدة عمر ابن إدريس، فإذا جعلناها مع سنة الولادة ٥٤٣ يكون الناتج ٥٩٧ وهو أظهر الأقوال في وفاته.

ثانياً بعنوان حول الكتاب:

ذكر في ص ١١ حول الكتاب فقال: وهو كتاب المنتخب من تفسير القرآن والنكت المستخرجة من كتاب التبيان، كذا جاء في آخر النسخ...

وفي هذا نحو تلبيس على القارئ إن لم يكن هو التدليس المذموم في الرجال، لأنّ قوله: (كذا جاء في آخر النسخ) أيّ نسخ تلك التي أرادها؟ فإن كانت هي التي سيتحدث عنها في طريق التحقيق، وهي ثلاث نسخ خطية إحداها الرضوية والأخريين في المكتبة المرعشية، فليس ما ذكره في الرضوية، لأنّها تنتهي في أواسط سورة الحديد، فليس لها آخر وهي ناقصة من أواخر سورة الحديد إلى آخر القرآن الكريم، فكان حريّاً به أن يعيّن النسخ المرادة له، لا يطلقها جزافاً، على انّ النسختين الآخرتين اللتين ذكرهما في المكتبة المرعشية ليست لدينا عنهما معلومات تامة، سوى ما جاء عنهما في (فهرست كتابهاي خطي كتابخانه آية الله مرعشي برقم ٤٥٨٤ و٥٠١٦)، وسيأتي احتمال أن تكون إحداهما مصوّرة عن نسخة (ملك) التابعة لآستان

قدس، والأخرى مصوّرة عن نسخة المكتبة الفيضية بقم، لتقارب المواصفات بينها كما سيأتي إيضاح ذلك.

على انّ ما ورد في (فهرست كتابهاي خطي كتابخانه آية الله مرعشي برقم ٤٥٨٤) نحو إشارة إلى انّ الاسم المذكور هو غير اسم الكتاب، فقد جاء ما تعريبه: المنتخب من تفسير القرآن والنكت المستخرجة من كتاب التبيان (تفسير عربي) من الشيخ محمد بن منصور المعروف بابن إدريس الحلي (٥٩٨) نكت وطرائف منتخبة من كتاب التبيان بدون تغيير في الألفاظ وتصرف في العبارات، كما تم تطبيقه في عدّة موارد.

وهذا الكتاب سمي (التعليقات) وورد كذلك في بعض المصادر (راجع الذريعة ٤: ٢٢٥). ولم يكن بتعليق، فاسمه في نظرنا ما ذكرناه وجاء في آخر النسخة أنسب، وإن جاء في عدة مواضع (التعليق على الجزء...) نقلاً عن خط المؤلّف: في أواخر ذي الحجة ٥٨٢ كان نهاية استخراج الكتاب.

وفي الهامش يلاحظ في آخر الكتاب عبارة المؤلّف (وافق الفراغ من استخراجه...).

أول النسخة (فصل في قوله تعالى: قولوا آمنا بالله... الأسباط جمع سبط قال تغلب[1] – يقال سبط عليه).

الآخر: (ويجعله خالصاً لوجهه ومقرباً من رضاه بمنّه وكرمه وهو حسبنا ونعم الوكيل...).

١- هكذا ورد الاسم وهو غلط وصحيحه (ثعلب).

تاريخ النسخ، سلخ ذي القعدة ١٠٩٢ العناوين والرموز (شنگرف) وعلى الورقة الأولى تملك صالح بن عبد الكريم بحراني، وتملّك بدون اسم بتاريخ ١٢٤٢ في تبريز مع خاتم بيضوي (عبده الراجي أردشير) الخ.

أمّا عن النسخة الثانية وهي برقم (٥٠١٦) فقد كرر الاسم كما في الأولى، وأحال على معلوماتها ولم يزد عليها إلا بذكر اسم ناسخها، كرم الله بن عطاء الله موسوي جزائري شيرازي ٢١ شهر رجب ١١٠١ (ويظهر انّها كتبت عن نسخة المؤلّف) العناوين والرموز (شنگرف)... .

ثالثاً في طريق التحقيق: فقد قال: قوبل الكتاب على ثلاث نسخ خطية وهي:

١ – نسخة ناقصة أولها وآخرها بخط النسخ على قطع كبير محتو – كذا – على (١٦٠) ورق – كذا – طول صفحاتها (٢٥) سانتيمتر وعرضها (١٨) سانتيمتر، كاتبها مهنا بن علي بن عطاف بن سليمان بن مختار، كتبت سنة (٦٤٠) هجري – كذا – تكون الكتابة (٤٢) سنة بعد وفات – كذا – مؤلّفه، وأصل النسخة محفوظة في خزانة مكتبة الإمام الرضا عليه السلام برقم ٨٥٨٦ وجعلت رمز النسخة (ق).

هذا كل ما ذكره في تعريف النسخة، وعليه من الملاحظات الإملائية والإنشائية ما عقّبت عليه بكلمة كذا، ولما حصلت بتوفيق من الله تعالى على نسخة مصوّرة عنها، وجدت التعريف ناقصاً من جهات أخرى تبيّن لي أنّ المقابلة المزعومة لم تكن دقيقة، بدلالة وجود زيادات فيها لم يذكرها المحقق، مضافاً إلى ما على هوامشها من حواشٍ ذكرت ولم يتبيّن لنا صاحبها، فلم يشر

إليها المحقق، وأنكى من ذلك أنّه أثبت صورة صفحة من النسخة لغرض التوثيق وكتب تحتها (الصفحة الأولى من نسخة ق) ولدى المراجعة تبيّن أنّها الصفحة الأخيرة لا الأولى، وهذا إيهام غير مغتفر، دلّ على عدم المقابلة بدقة، وقد نعذره لعدم تمكنه من قراءة النسخة قراءة صحيحة لرداءة الخط ولأنّها في بلد آخر غير بلده، والمكتبة فيه بعيدة المنال عنه، ولكنه لا يعذر في مقابلة النسختين الآخرتين اللتين هما في بلده وسهلة التناول منه. فلنقرأ ما قال عنهما:

٢ – نسخة كاملة بخط النسخ، محتو – كذا – على (١٩٧) ورق – كذا – طول صفحاتها (٢٨) سانتيمتر وعرضها (١٦) سانتيمتر، كتبت سنة (١٠٩٢) والنسخة محفوظة في خزانة مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي العامة برقم ٨٥٨٤، وجعلت رمز النسخة (م).

هذا كل تعريفه للنسخة المشار إليها برمز (م) وأول مؤاخذة عليه في أول تعريفه (نسخة كاملة) فما دامت كاملة، وقد قابلت الكتاب عليها فلماذا طبعته ناقصاً؟ فإمّا أن تكون هي كاملة كما عرفتها – وليست هي كذلك – وطبعتها أنت ناقصة فتلك خيانة، وإمّا أن تكون هي ناقصة – وهي كذلك _ فقد أخطأت في وصفها بأنّها كاملة، ثم انّ الوصف الذي ذكرته هو ما ينطبق على نسخة المكتبة الفيضية بقم، والتي خُتمت في ٢٤ موضعاً بختم المكتبة بدءاً من صفحة العنوان وإلى موضع في ص ٣٩٨، ولم تذكر التاريخ الذي ورد في آخر الكتاب، وهو موجود بعينه في آخر النسخة المرموز إليها بـ(م) حيث جاء ما لفظه:

(تمّ التعليق من الجزء الخامس من التبيان في تفسير القرآن، وقد فرغ من تسويده في تاريخ دهم شعبان المعظم سنة اثنين – كذا – وتسعين بعد الألف

من الهجرة النبوية المصطفوية) وستأتي صورتا أول النسخة وآخرها في نماذج الصور للنسخ المعتمدة في تحقيقنا.

٣ – نسخة كاملة بخط النسخ، محتو – كذا – على (٣٢٥) ورق – كذا – طول صفحاتها (٥، ٢٢) سانتيمتر وعرضها (١٣) سانتيمتر، كاتبها كرم الله بن عطاء الله الموسوي الجزائري، والنسخة محفوظة في خزانة مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي العامة برقم ٥٠١٦ وجعلت رمز النسخة (ن).

ويرد عليه أولاً ما مرّ في التعقيب عليه في النسخة الثانية من الناحية الإنشائية، وثانياً أوصاف النسخة التي ذكرها هي عين أوصاف النسخة الموجودة في مكتبة ملك التابعة إلى آستان قدس رضوي.

وعندي نسخة مصوّرة عنها كما ستأتي صورة أولها وآخرها ضمن نماذج الصور للنسخ المعتمدة في تحقيقنا، وهي نسخة خزائنيّة فيما يبدو من أثر الزخرفة في أولها وتأطير صفحاتها، وهي في جزئين أولهما يبدأ من قوله تعالى: (قولوا أمنا... البقرة ١٣٦) وينتهي بتمام التعليق من الجزء الخامس من التبيان. ويبدأ الجزء الثاني بالتعليق من الجزء السادس من التبيان في تفسير القرآن، ويشتمل على بقية هود وينتهي بسورة العاديات وهو نهاية التعليق من الجزء التاسع من التبيان، وسيأتي مزيد تعريف عن هذه النسخة.

أهم المؤخذات على التحقيق:

والتي لا مناص من التذكير بها، ولا مجال للتعذير عليها وهي:

أولاً: ذكر الآيات المفسّرة غير معربة إعراباً قرآنياً، وهذا أمر لا يتسامح

فيه بعد أن كان الكتاب في تفسير القرآن، والآيات الواردة فيه هي من القرآن، فذكرها من دون إعراب يعاب على المحقق.

ثانياً: عدم الإلتزام بكتابة الآيات كما هي مكتوبة في المصحف، ومن المعلوم إنّ كتابة المصحف كما يقال هي توقيفية لا يجوز أن يتعداها من كتب الآيات التي فيها تفاوت في شكل الكتابة كما في الاتقان للسيوطي (٢: ١٦٦ ط حجازي بالقاهرة سنة ١٣٦٨) فقد عقد له بحثاً خاصاً ذكره في (النوع السادس والسبعون) في مرسوم الخط وآداب كتابته... ثم قال:

(فصل) القاعدة العربية انّ اللفظ يكتب بحروف هجائية مع مراعاة الابتداء به والوقف عليه، وقد مهّد النحاة له أصولاً وقواعد وقد خالفها في بعض الحروف خط المصحف الإمام، وقال أشهب: سئل مالك هل يكتب المصحف على ما أحدثه الناس من الهجاء؟ فقال: لا إلا على الكتبة الأولى.

رواه الداني في المقنع ثم قال: ولا مخالف له من علماء الأمة.

وقال البيهقي في شعب الإيمان: من يكتب مصحفاً فينبغي أن يحافظ على الهجاء الذي كتبوا به تلك المصاحف ولا يخالفهم فيه ولا يغيّر مما كتبوا شيئاً... ثم ذكر السيوطي ست قواعد في أمر الرسم وهي الحذف والزيادة والهمز والبدل والوصل والفصل وما فيه قراءتان فكتب على احداهما.

واستمر في الكلام على كل قاعدة ما انخرم منها، وهو بحث مفيد لمن يطلب المزيد، وقد فات المحقق مراعاة ذلك في كثير بل كل الموارد التي يختلف فيها رسم المصحف على الرسم المتعارف ممّا أحدثه الناس بعد ذلك وأكتفي بنموذج واحد يغني عن ذكر الباقين وذلك هو قوله تعالى: ﴿أَمْ تَقُولُونَ

إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالأَسْبَاطَ كَانُواْ هُودًا أَوْ نَصَارَى قُلْ أَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهَادَةً عِندَهُ مِنَ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾[1] ففي هذه الآية ست مخالفات كتابية قرآنية ففي القرآن (إبـراهم وإسمٰعيل وإسحٰـق، نصٰرى، شهٰـدة، بغٰـفل) ولو أنّ المحقق كتب الآيات معربة كما في القرآن الكريم لأراح نفسه وأراح قارءه من مغبة العتاب وهذا مورد واحد من مئات أمثاله.

ثالثاً: عدم تميز الآيات عن غيرها في شكل الإخراج ولو بحجم الحرف مما أفقد الكتاب جمالية الإخراج، ولو كانت الآيات مذكورة بنفس خط المصحف وعلى نهجه في كتابة كلماته، لبقي الرونق محفوظاً، وتفادى المحقق هذا الإشكال أيضاً ولكنه لم يفعل من ذلك شيئاً.

رابعاً: وقوع الخطأ في ذكر الآيات فكان نصيب الجزء الأول عشرين مورداً، ونصيب الجزء الثاني سبعة عشر مورداً، وهذا ما وقفت عليه وربما فاتني غير ذلك.

خامساً: وقعت أخطاء في نفس الكتاب زادت على المتوقع في الإحصاء، مما لا يسع تعذير المحقق لاحتمال أنّها من سهو الإملاء.

وقد أحصيتها في جدول نيّف العدد فيه على الثمانمائة مورداً، مع الإغضاء عن وضع الهمزة في غير موضعها في إنّ وأنّ، ونحو كتابة المقصور بدل الممدود وبالعكس، وكتابة الوطء بالوطىء وكذا مشتقات الفعل منه وكتابة امرء القيس كذا في جميع ما ورد من انّه اسم مركب فيكتب (امرء) حسب وروده في

١- البقرة: ١٤٠.

اعرابه، ففي الرفع (امرؤ) وفي النصب (امرء) وفي الخفض (امرئ) وهذا لم يلاحظ في الكتاب.

وأمّا تبديل القرظي بالظاء المعجمة بالقرطي بالطاء المهملة، وابن جريج بالجيم المعجمة بابن جريح بالحاء المهملة في جميع الموارد، فهذا يدلّ على تسامح المحقق في ضبط الأسماء، ودع عنك صيغ التذكير والتأنيث واستبدال أحدهما بالآخر نحو يكون ويؤخذ ويحرم ويتحرك ويجوز ويتخذ ويفيد ويشاكل ويجتمع ويجب ويقول وينازع، فجميع ما ذكرت كلها صوابها التأنيث كما يقتضيها السياق، وبالعكس في الأفعال التالية تحفها ولا تزغ وهي أقلّ بكثير مما سبق.

جدول تصحيح خطأ ما طبع من الآيات سهواً

موارد السهو في الجزء الأول

الجزء	الصفحة	السطر	السورة	الآية	الخطأ	الصواب
١	١٩	٢	البقرة	١٣٦	آمنّا بالله	قولوا أمنّا بالله
١	٤٥	٥	البقرة	١٨٣	كتب على الذين من قبلكم	كما كتب على الذين من قبلكم
١	٥٤	٣	البقرة	١٨٨	لتأكلوا فريقاً من أموال الناس	لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم
١	٧٤	١٨	البقرة	٢٢٧	فإن عزموا الطلاق	وإن عزموا الطلاق
١	٨١	٣	البقرة	٢٣٠	ولا تحل له حتى تنكح...	فلا تحل له حتى تنكح...
١	١٤٧	٣	آل عمران	١٥٢	ولقد عفى عنكم	ولقد عفا عنكم
١	١٤٩	٣	آل عمران	١٦٥	بل هو من عند أنفسكم	قل هو من عند أنفسكم
١	٢٤٠	١٩	المائدة	٥٩	يا أهل الكتاب	قل يا أهل الكتاب
١	٢٧١	١٥	الأنعام	٣٩	والذين كفروا وكذّبوا بآياتنا	والذين كذّبوا بآياتنا
١	٢٧٨	٢	الأنعام	١٧٠	أن تبسل بما كسبت	أن تبسل نفس بما كسبت

١	٢٩١	١٣	الأنعام	١١٤	والذين آتيناهم يعلمون	والذين آتيناهم الكتاب يعلمون
١	٣٠٦	٩	الأنعام	١٦١	ملة أبيكم	ملة إبراهيم
١	١٨٢	١٦	الأعراف	٣٧	أين ما كنتم توعدون	أين ما توعدون
١	٣٢٢	٢٠	الأعراف	٦٠	قال الملاء من قومه	قال الملأ من قومه
١	٣٥٤	٥	الأنفال	٨	ويبطل الباطل	ليحق الحق ويبطل الباطل
١	٣٥٥	٥	الأنفال	١١	إذ يغشاكم النعاس	إذ يغشيكم النعاس
١	٣٧٥	١١و١٥	براءة	٤٣	عفى الله عنك	عفا الله عنك
١	٣١٣	١٧	براءة	١٢٥	فزادهم رجساً	فزادتهم رجساً
١	٣٩٢	١٤	يونس	٩٣	فما اختلفوا الا من بعد جاءهم العلم	فما اختلفوا حتى جاءهم العلم
١	٣٩٤	٢	هود	١	الم ، كتاب...	الر، كتب...

★ ★ ★

موارد السهو في الجزء الثاني

الجزء	الصفحة	السطر	السورة	الآية	الخطأ	الصواب
٢	٢٧٨	٨	هود	١١٩	لأملئن جهنم	لأملأن جهنم
٢	٨	١٩	هود	٦٤	قال يا قوم هذه ناقة الله	ويا قوم هذه ناقة الله
٢	٥٨	١٥	النحل	٨٠	وجعل لكم من أصوافها	ومن أصوافها
٢	١٤	٣	النحل	١١١	هذا يوم تأتي كل نفس تجادل	يوم تأتي كل نفس تجادل
٢	٨٧	١١	الكهف	٧١	لقد جئت شيئاً أمرا	لقد جئت شيئاً إمرا
٢	٩١	١٤	الكهف	٩٥	اجعل بيننا وبينهم ردما	أجعل بينكم وبينهم ردما
٢	١٠٦	١٢	طه	٦٤	وقد أفلح من استعلى	وقد أفلح اليوم من استعلى
٢	١١٨	١٣	الأنبياء	٣٠	أولم يعلموا أن السماوات	أولم ير الذين كفروا (أي أولم يعلموا) أن السموات...
٢	١٢٨	٢٣	الحج	١٨	وكثير من الناس حق وكثير حق	وكثير من الناس وكثير حق
٢	١٤٨	٢٣	النور	٣٥	توقد من شجرة	يوقد من شجرة

٢	١٧٤	٦	القصص	٥٩	أم القرى	وما كان ربّك مهلك القرى حتى يبعث في أمها
٢	١٧٩	٧	العنكبوت	٤٨	إذن لارتـــــــاب المبطلون	إذاً لارتاب المبطلون
٢	٢٠٩	٤	الملائكة = فاطر	١١	وما يحمل من انثى	وما تحمل من أنثى
٢	٣٠٩	١٦	الحديد	١١	وله أجر كبير	وله أجر كريم
٢	٣١٠	٣	الحديد	١٥	النار مولاكم	النار هي مولىكم
٢	٣١٨	٩	الحشر	١١	لئن خرجتم	لئن أخرجتم
٢	٣٣٢	١٥	الطلاق	١	ولا تخرجوهن	لا تخرجوهنّ

★ ★ ★

جدول الخطأ والصواب في الجزء الأول من منتخب التبيان ط قم

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٩	٤	تغلب	ثعلب
١٩	٥	الثوري	التوزي
١٩	٩	يجمعها	يجمعهما
٢٠	١٨	والمحاربة	والمجادلة
٢٤	١٦	كثيرا	فيها كثيرا
٢٥	١٤	وجبا الخراج	وجبى الخراج
٢٦	٥	فانّما يكون	فإنّما يكون هو
٢٦	٧	إلاّ انّ قوله	على انّ قوله
٢٦	٧	يدل	لا يدل
٢٨	١٩	كان يجعل	كان يجعل الكعبة
٣٢	٩	والجثة كالحبة	والجثة كالجُنة
٣٥	٩	الدائم الكبير	الدائم الكثير
٣٧	٥	فوعد بالمغفرة	فوعد الله بالمغفرة
٣٨	٥	المسائلة	المساءلة
٣٨	٢٠	ما ذكره الله وبيّنه	ما ذكره الله تعالى في الآية وبيّنه
٤٠	٩	والحقوق	والحقوق شيء بشيء
٤٠	١٢	فمن عفى له	فمن عُفي له
٤١	١٠	اجماعا	إجماعاً ولا يقتل مولى بعبده
٤٣	٢٣	الوصية الأقربين	الوصية للوالدين والأقربين
٤٤	٢١	عليهم بما يفعله	عليم بما يفعله

٤٦	١٠	المراضيع	المراضع
٤٧	١٩	يوم القامية	يوم القيامة
٤٨	٣	بمعنى شاهد	بمعنى مشاهد
٤٩	٢٢	الكفارة	لا كفارة
٥٠	٢	أهل العراق	أهل العراق والشافعي
٥٢	١٥	أبو داود	أبو دؤاد
٥٢	١٨	فلا خلاف	بلا خلاف
٥٣	١٨	المعتقين	المعتفين
٥٧	٢	الحلق والتقصير	الحلق أو التقصير
٥٧	٤	كوقوف الحج	كوجوب
٥٨	١٢	عرّضه للحبس	عرّضه للحبس (وقتله أوقع به القتل وأقتله عرّضه للقتل)
٥٨	٢٣	وسياق التمتع	وسياق المتمتع
٦١	١٣	قيل في هذه	قيل في معنى هذه
٦٣	١٤	خمس عشر	خمس عشرة
٦٥	٦	كثيرة	يسيرة
٦٦	٩	عصيب العنب	عصير العنب
٦٦	١٣	والخمار يعقبه	والخمار بخار يعقبه
٦٦	١٣	والمخامرة المقابرة	والمخابرة المقاربة
٦٩	٧	فيها	منها
٦٩	١٧	تفيد	تعيد
٦٩	٢٠	قراءة يحتاج	قراءة التشديد يحتاج
٧١	٥	أنى به	أتى به
٧٣	٧	واليمينية	واليمنية

٧٤	١٠	في ظلال	في ظل
٧٦	١٣	قروه	قروء
٧٦	١٦	دع الصلاة	دعي الصلاة
٧٦	١٧	غيره	غيرهم
٧٩	٨	يوهم كالزنا	يوهم انّه كالزنا
٧٩	١٢	والفدية	وانّ الفدية
٨١	١٣	لا خلاف	بخلاف
٨١	٢١	لوجوء والدات	لوجود والوالدات
٨٢	٥	زاد عليه	زاد عليهما
٨٢	٩	فهو أرفع	فهو لرفع
٨٢	٢٤	الأحقاق	الأحقاف
٨٣	٨	عليهما	عليهم
٨٧	١٤	فيترك	فتترك
٨٧	١٦	وغير أنّه	غير أنّه
٨٧	١٧	من عداهما	من عداها
٨٧	١٨	وسريح	وشريح
٨٩	٣	خصّ	حضّ
٩٢	٣	يزغ... يزغ	يزع... يزع
٩٢	٤	يغنيه	يعينه
٩٢	١٢	فيستوى	فيسوّي
٩٣	١١	لما شاء الله	لو شاء الله
٩٤	٢	الكافرين	الكافر
٩٤	٩	من معلومه	من علومه

٩٥	٢	تحمله	بحمله
٩٥	١٢	الثالث	الرابع
٩٧	٦	منا متى	منا فيمن
٩٨	١٢	فضيحة	فضيحته
٩٩	٧	يحييه	يحييها
٩٩	٩	(أو لم يؤمن)	(أو لم تؤمن)
١٠٠	٢٣	اقوال	أقوال (أجوبة)
١٠٢	١٣	الشيخوخية	الشيخوخة
١٠٣	١٠	ومعنى (الا أن تغمضوا فيه)	ومعنى (إلاّ أن لا تغمضوا فيه (قولان: قال البراء بن عازب)
١٠٣	٢٠	الزجر في	الزجر عن
١٠٤	٤	وحرامه	وحرامه (وأمثاله)
١٠٥	١١	علامة ... فأهل السيماء	علامه (الفقر) وأهل السيماء
١٠٦	١٦	عليهم	عليه
١٠٨	٢٠	من جنس	من حبس
١١٦	٤	لا تزغ	لا يزيغ
١١٧	٨	زينة الشيطان	زيّنه الشيطان
١٢٠	١٧	الفاسق وبين	وبين
١٢١	١٧	دينهم	دينه
١٢١	٢٣	مريضا	مرضيا
١٢٣	٥	والعقار معروف	معروف
١٢٣	١٤	عاد	غاد
١٢٥	١٢	عن بعض	عن بعض (ولا زيادة عليه)
١٢٥	١٣	لمالها فيه من اللطف	لما لها فيها من اللطف

١٢٦	١٧	التقليد والتصديق	التصديق والتقليد
١٢٨	٥	بزكاتهم	بزكائهم
١٢٩	٢	اقوال	أقوال: أولها
١٢٩	٣	بحالة	بالحالة
١٢٩	٦	والثالث	والرابع (قال قتادة)
١٣١	٢٢	الجابها	الجائها
١٣٦	١٨	أفعالهم للنبي عليه السلام	أفعالهم أفعالاً للنبيّ عليه السلام
١٣٨	٨	تأكيد الأمر	تأكيد وقوع الأمر
١٤٦	٢٢	لأنّهم قلّة	لأنّهم قلّوا
١٤٧	٣و٤	عفى	عفا
١٤٩	٣	بل هو	قل هو
١٥١	١٣	بخلق السماوات	بخلق السماوات (والأرض)
١٥٥	٢٢	مثنى وثلاث	مثنى وثلاث (فثلاث)
١٥٦	٨	الى رب الذرع	إلى رب الذراع
١٥٧	٥	سفهائكم بها	سفهائكم (التي) بها
١٥٧	٥	قياماً وقواماً	قياماً (وقيماً) وقواماً
١٥٩	١٤	والي اليتيك	وولي اليتيم
١٦٠	٢٠	يتوجه	متوجهة
١٦١	٥	اذا اقتربت	إذا اقترنت
١٦٤	٦	درج	درجة (واحدة)
١٦٦	١٠	الى كل كتبه	إلى كل كتبة
١٦٦	١١	الى الخرز	إلى الحزز
١٦٦	١٥	ولا تحل	ولا تحلل

١٦٧	٧	هو ربيبها	هو رابها
١٧٣	١٣	إذن	إذاً
١٧٤	١٧	بموقفه	بموقعه
١٧٨	١٨	عذابا	عقاباً
١٨٢	١٦	تفصل	ففصلت
١٨٢	١٧	ذلك	تلك
١٨٥	٥	فأن قال	بأن قال
١٨٥	١٦	بأجمعهم	بأجمعكم
١٨٨	٩	وبالثاني	وبالثانية
١٩٠	١٢	وفي رواية	وفي رواية أخرى
١٩١	١١ـ١٢	وخمس	وخمسة
١٩١	١٨	الا إلى مثل	إلا مثل
١٩٤	٤	التي ذكر	التي ذكرت
١٩٥	٥	والثاني	والثالث
١٩٦	١٣	اذا وصله	إذا وصل
١٩٨	١٥	ان لها	أهليّها
١٩٩	٢	أهليّة وبترية	أهليّه وبريّه
١٩٩	١٢	فما يقرب له	فما تقرّب
١٩٩	١٥	لا يجرز	لا يجوز
٢٠٠	٥	فتخنق	فتختنق
٢٠٠	٦	التي تختنق	التي تخنق
٢٠٠	١٥	من نهر	في بئر
٢٠١	١٥	إلى ما يرجع	إلى ماذا يرجع

٢٠٢	٥	أمعاؤها	أمعاءها
٢٠٤	٨	وفلان جارح	وفلان جارحة
٢٠٧	٢	امرء القيس	امرؤ القيس فهي لا تنمي رميته ★ماله لا عدّ من بقره، وقال الحارث بن وعلة الشيباني:
٢٠٨	٨	من قبل	قيل
٢١٢	٢٠	ثوينة	ثويبة
٢١٣	١٣	ثوينة	ثويبة
٢١٣	١٣	يقتضي	تقضى
٢١٤	١٣	معطوفين	معطوفتين
٢١٦	٥	النابتان	الناتئان
٢١٦	١٥	وانتم مسافر	وأنتم مسافرون
٢١٦	١٩	أن المعنى ... المعنى	أن المعنيّ... المعنيّ
٢١٨	٢٠	(ما) زائدة	(ما) زائدة (والتقدير فبنقضهم)
٢١٨	٢١	ما يسوء	ما يسوّد
٢٢٠	٧	أو الصفتين	أو الصنفين
٢٢١	٧	ولا تحابط	ولا تحابط عندنا
٢٢٣	٣	الثالث	الخامس
٢٢٣	٦	الرابع	السادس
٢٢٣	١٥	المجاهر	المحارب
٢٢٤	١٣	الشافعي	الشافعي (تضع)
٢٢٤	٢١	انما نفى	إنّما نفى (الله)
٢٢٥	١١	اذا رفعتم تلهبها	إذا رفعتهم بلهبها
٢٢٥	١٥	إلى إرادة	إلى الإرادة

٢٢٦	١٩	أولها	أولها (على)
٢٢٧	٩	والمعتمد على ما قلناه	والمعتمد ما قلناه
٢٢٨	٨	عذاب الدنيا	عذاب الدنيا (وخزيها)
٢٢٨	١٦	فأما أن القاتل	فأما أن (يكون) القاتل
٢٢٨	١٩	المتكافئ	التكافؤ
٢٢٨	٢٣	شلا	شلاء
٢٢٩	٣	به أعور	به عور
٢٢٩	٣	بالعين يقلعها	بالعين التي قلعها
٢٣٠	٦	عطاء... تسع	عطاف... تسع وثلاثين
٢٣٧	٧	الكريم	الفقير
٢٣٧	١٤ و١٧	يكبوا / تكبوا	يكبو ... تكبو
٢٤٧	٢	اختبئ	اختبأ
٢٤٨	٢	اكثرهما	أكثرهم
٢٤٨	٦	الملكية	الملكانية
٢٤٩	١٩	اذا أكثرت	إذا كرر
٢٥٠	٢	كمال أن	كما أن
٢٥٠	١٠	ما تكفيهم	ما يكفيهم
٢٥٢	٦	العنب التي	العنب
٢٥٧	١٥	مع الذكور	مع الذكر
٢٥٧	٢٠	اذا نتجت	إذا أنتجت
٢٦٠	٢١	على جيانته	على خيانته
٢٦١	٢	أضعف آية	أصعب آية
٢٦١	٤	لهم أن يحلفوا	لهما أن يحلفا
٢٦١	٨	وانما تخرصا	أو يعرفان

٢٦٤	١١	وعظموها	وعظموها هي
٢٦٦	٤	آباؤكم	آباءكم
٢٦٩	٤	الموقف	الموقف (ذلك)
٢٦٩	٥	على باطل	على باطل فيقولوا
٢٧٠	١٣	من المشبه	من المشبّهة
٢٧٠	١٦	وعملهم	وعلمهم
٢٧١	٢٢	ومعيناه	ومعناه
٢٧٣	٩	ولمكان	وإن كان
٢٧٤	١١	لهم	له
٢٧٥	٣	يحصنكم	يحصيكم
٢٧٦	٢١	إذن مثلهم	إذاً مثلهم
٢٨٠	١٠	لمشاهده	لما شاهده
٢٨١	١٥	وممثلا	ومحتملاً
٢٨٢	٨	في الشيء كانه	في الشيء الذي كأنّ
٢٨٢	١٥	ربه	ربّي
٢٨٤	١٣	ولا مهتديا	ولا مهتدياً، (وقال البلخي)
٢٨٧	١٤	أحمر	أحمرا
٢٨٨	١٧	ولا يقدر	ولا يقدر (غير الله)
٣٠١	٢٢	غير واجد	غير قاصد
٣٠٢	١٩	على يهود	على اليهود
٣٠٧	٥	فعلنا	فعل
٣٠٨	٥	الى اليوم	إلى النوم
٣١١	٨	كفره	يكفر

٣١٢	١٩	سورة صاد	سورة ص
٣١٣	١٧	فزادهم	فزادتهم
٣١٤	١٣	التأليل	التأويل
٣١٦	٥	بعضها	بعضها واحد
٣١٦	١٩	إن الله عمّ	انّ الله عمّم
٣٢١	٣	البغيث	البعيث
٣٢١	٦	معنار	معناه
٣٢٣	٥	أولئك الملاء	أولئك الملأ
٣٢٤	١٤	مخضت	تمخضت
٣٢٤	٢٠	(فباؤا بغضب)	(فباؤا بغضب على غضب)
٣٢٥	٨	ايتنا	ائتنا
٣٢٩	٤	زادتهم	فزادتهم
٣٣٠	١١	من جبته	من جيبه
٣٢١	٧	الملاء	الملأ
٣٢١	٩	يملاء	يملأ
٣٣٢	١٠	وبين بكل	وبين كل
٣٣٢	١٨	قلة الأعيان	قلب الأعيان
٣٣٣	٥	بها يخفى	بما يخفى
٣٣٣	١١	لأنهم يعرضوا بما لو لم يعلموا لم يقع	لأنّهم لو لم يعرضوا بما يعلمونه لم يقع
٣٣٤	٢٢	العوام	الأعوام
٣٣٥	١١	لسحر	لسحرا
٣٣٥	١٢	المسحور	المتحرّر
٣٣٥	١٧	هوالدبا	وهو الدبا

٣٣٩	٢٣	سورة الجمعة/٦	سورة البقرة/٩٥
٣٤٠	١٥	الناسخ والمنسوخ	الناسخ دون المنسوخ
٣٤١	٢	من العسر	من العزّ
٣٤٤	١٥	دون المغفرة	دون المعصية
٣٤٥	٢٣	قال الحسن: ان اهل	قال الحسن: معناه صاغرين وقال انّ أهل
٣٤٧	٣	انا	آباء
٣٤٨	١٣	ذرأ لهم	ذرأهم
٣٤٩	٧	اخباراً عن نفاقهم	اخبار عن بقائهم على
٣٥٧	١٧	ويتوهم	ويتوقع
٣٥٨	٨	يفرق بها	تفرقون بها
٣٥٩	١٨	الاصطلام	الاستئصال
٣٦٠	١١	اذا كانت	إذ كانت
٣٦١	٢٢	في قولهم	من قولهم
٣٦٣	٢	اذا جاز	إذا جازت
٣٦٣	١٤	في وثاقة	في وثاقه
٣٦٣	٢٠	وتقويته	وتقريبه
٣٦٦	٢٢	ما زنا	ما زنى
٣٦٧	١٥	تأنينا	تأليفا
٣٦٨	٧	اخراجها	إخرابها
٣٦٩	١٠	الوحش	الوحوش
٣٦٩	١١	متنافية	متتابعة
٣٦٩	١١	قال جرير	قال الحر بن البعيث
٣٦٩	١٣	قال	قالت

٣٧٠	٧	عندها تفضل	عندنا تفضّل
٣٧٢	١٥	عورة	عروة
٣٧٣	٦	اذا اخترته	إذا أخّرته
٣٧٥	١٩	وكيف يكون معصية	وكيف يكون ذلك معصية
٣٧٩	٢	أبطله	أحبطه
٣٨٠	٩	ولكن	وليكن
٣٨٠	١٢	مرجأ	مرجى
٣٨٠	١٢ و١٨	فعفى	فعفا
٣٨٣	٢	ان الخاطر	ان الحاظر
٣٨٦	٢	لتصورت	بتصرّف
٣٨٦	٢	بأيمانهم... أيمانهم	بإيمانهم... إيمانهم
٣٨٦	١٨	تسيّره	تسييره
٣٨٦	١٩	فلأنه كان	فلأنّه كائن
٣٩٣	٧	لا يمكن أحدا	لا يمكن أحد
٣٩٤	١٥	الإنحاء	الإنحناء
٣٩٦	٤	منه لسانه	منه لسانه (روي ذلك عن محمد بن علي أعني ابن الحنفية وهو قول الحسن وقتادة)
٣٩٧	٤	قوله (لا جرم)	وجرم في قوله (لا جرم)
٣٩٧	١٤	وروية	ولا رويّة
٣٩٨	٥	وهو جمع الغيب	وهو جميع الغيب
٣٩٩	١٠	قلنا: لا يكون	قلنا: لا، لا يكون

★ ★ ★

جدول الخطأ والصواب في الجزء الثاني من منتخب التبيان ط قم

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٩	٤	الاحظل	الأخطل
٩	٩	تريد تسلما	تريد مسلّما
١٠	٤	والعامل فيها	والعامل فيه
١١	٣	بالنجاة	للنجاة
١١	١٧	المسوّمة السيماء	المسومة من السيماء
١٣	١٧	حسرت	خسرت
١٧	١٠	من تسألهم	من نسلهم
١٧	١٦	بأن يلجاهم	بأن يلجئهم
١٩	٢٠	مجموع	مجموعة
٢٠	١٤	ترك الظاهر	ترك للظاهر
٢١	٩	بل بيننا	بيننا
٢١	١٧	واللقيط	واللقيطة
٢٢	٨	ما اراد منه	ما أراد ومنه
٢٢	١٠	لعباده	بعباده
٢٣	٩	تلج	تسيح
٢٤	٨	قرف	قذف

٢٤	١٤	معصية منها	معصية منهنّ
٢٥	٨	حمّى يلحق	حمّى ما يلحق
٢٥	٢١	بعلته	بعينه
٢٩	٧	والفلقة	والبغتة
٢٩	٩	لا يعاقبنا	ولا يعاقبنا
٢٩	١٧	الامام	الأم
٣٠	٧	والفلتة	والبغتة
٣٠	٩	يفجاك	يفجؤك
٣١	٩	هو المهيئ	هو المهيأ
٣١	١٦	جعل الأرض	جعل الأصل
٣١	١٦	للنبات	الثابت
٣٣	٧	للتصرف	للتصريف
٣٥	٩	بالمكان	بالمكان (إذا أقام به)
٣٧	٤	لموت	بموت
٣٧	١٥	كله	بجملته
٣٩	١١	الفتاح	الفتاح الحاكم
٣٩	١٢	غاية من	غاية في
٣٩	١٩	السلطان	الشيطان
٤٠	٤	لحياة طيبة	حياة طيبة

٤٠	٨	يؤتى اكلها	تؤتى أكلها
٤٠	١٢	تعلقه	تطلقه
٤٠	١٤	للكلمة الطيبة	للكلمة الطيبة (بالشجرة الطيبة التي ذكرها وأكلها)
٤٤	١٢	الكتاب)) والكتاب	الكتاب وقرآن) والكتاب
٤٥	١٧	وقال الحسن	(والثاني) وقال الحسن
٤٥	١٩	ما يظهر	ما يظهر (به مساواته في المقدار وزيادته)
٤٦	١٣	طين الحر	طين الحرار
٤٦	١٥	وللثوب الجديد صلصلة	يحذف
٤٨	١٧	يرزقه الله	يرزقه ولما
٤٨	٢٠	قدرنا انها كتبنا	قدرّنا أي كتبنا إنّها
٤٩	٢	قال لوط	فآل لوط
٥٠	٢	الفرح	الفرج
٥٠	٤	بالغيب	بالعيب
٥٠	١٠	كانت بالواو	كانت
٥٠	١٢	ينصبون	ينصبون عمرك
٥١	١٠	من أعظم من خلقه	من أعظم خلقه
٥١	١٥	لنعمه	لنعومة

٥١	١٦	بخلاف الحافر	بخلاف ذات الحافر
٥٢	١٠	وليستبدلوا	وليستدلوا
٥٢	١٢	وذءأة	وذرأة
٥٥	١١	القاصفين	العاصين
٥٦	٧	وعدده	وعدّه
٥٦	٢٠	النعمة	المنّة
٥٨	٢١	انهما	أيّهما
٦٢	١٣	تقية	خطيئة
٦٥	٢١	الكهولية	الكهولة
٦٦	٥	أي امره	أي أمر
٦٧	١٤	ان يقفوا	أن يقفو
٦٧	٢١	بحسبه	بحسبه نيته
٦٧	٢٢	الخوارج	الجوارح
٦٨	١٩	مخطورة	محظورة
٦٨	٢١	في روايته	في رواية
٧٠	٤	الصلاة	الصلوات
٧٠	٢١	بتنوقة	بتنوفة
٧٢	٢و٦	ويسميه	وتسميته
٧٤	٨	وانما	ولا

٧٦	٢ و٦	يسميه	يسمه
٧٦	١٠	وسكون الراء فالورق	وسكون الراء والإدغام فالورق
٧٧	١١	لا يشأها	لا يشاؤها
٧٧	٢٢	ولو لم يقل	ولو لم نقل
٧٩	١١	الرأى	الرأي الحق العظيم
٧٩	٢٠	من جملتها	من جملة ما
٨٠	٢	أباء	أباك
٨٠	١١	بمجرى	لتجري
٨١	٧	فصار	فصارت
٨١	١٣	ومن نصر	ومن زعم
٨١	١٣	يقول يعني (كان	يقول معنى (كان
٨١	٢٢	من حجرها	من جحرها
٨٢	١٥	من معاصيهم	من معاصيهم (الا طلب)
٨٣	٧	فتاة	فتاه
٨٣	١٦	مملوكا	مملوحا
٨٦	٥	الحوتة	الحوت
٨٧	١٣	دهياء إدّا أمرا	دهياء إذاً إمرا
٨٧	٢٠	يريده	يريدها

٨٨	٩	حتى يقربونا	حتى يقرونا
٨٩	٤	كانوا يأخذ	كان يأخذ
٨٩	١٧	لم يعملوا به	لم يعلموا به
٨٩	٢٠	في باب الدين	في ثبات الدين
٩٠	٥	صحف علم	صحف من علم
٩٠	١٢	أن خضر	أن خضراً
٩٠	٢٠	للمؤمن ... للمؤمن	للموقن... للموقن
٩١	١٠	ابن جريح	ابن جريج
٩٣	١١	بما احدث	بما أحدث (فيه)
٩٣	١٣	ان يدعوه	أن (يحدث ما) يدعوه
٩٣	١٨	وعصبه	وعصبته
٩٤	٥	الرضا وغير الرضا	الرضي وغير الرضي
٩٤	٧	يمتنع مواليه	يمنع مواليه
٩٤	٩	لذلك	لذلك (طلب الذكر)
٩٤	٢٠	أمان له	أمان الله له
٩٤	٢٠	وأعوانه اياه	وإغوائه إياه
٩٥	٣	ابن جريح – منبة	ابن جريج ... منبّه
٩٥	٢٢	التي تلقيها	التي تلقيها (المرأة)
٩٦	٣	أي شيئاً	أي نسيّا

٩٩	١٢	الحاظر	الحاضر
١٠١	٦	فقلت	هتفت
١٠٢	٤	خفي	خفية
١٠٢	١٣	تصطلمون	تصطلون
١٠٢	١٩	ابن جريح	ابن جريج
١٠٤	٦	كان خطئا	كان خطأ
١٠٤	٢٢	من روحه	من زوجة
١٠٥	١٢	لأن ينتهي	لأن يُنتهى
١٠٥	١٨	بصحة النبوة	بصحة النبوة مع تصديقه
١٠٥	١٨	فان الساحر	بأن الساحر
١٠٥	١٨	بسحره	بسحره (بتغيير (الثابت)
١٠٥	١٩	يجتمع ... يأتي	نجتمع ... نأتي
١٠٦	٩	استقصاء الحلق	استقصاء (الشعر في الحلق)
١٠٦	١٤	ابتداءاً	ابتدأ
١٠٦	٢١	ما يخيل	ما تخيّل
١٠٧	١٤	فأسقط	فأسقط عقابه
١٠٧	٢٠	ثابت البنائى	ثابت البناني
١٠٩	١١	فنبذتها في العجل	فنبذتها في الحلي
١٠٩	١١	على ما أطعمتني نفسي	على ما أطمعتني نفسي

١٠٩	١٨	جاز بحيلة	خار بحيلة
١١٠	٧	عمياء... عياء	عميا.. عميا
١١٠	٨	سوداء	سودا
١١٠	١٧	ما ترى	ما ترك
١١١	٧	لم يزل	لم يزل (الله)
١١٣	٤ و٥	فيخضر	فينحصر
١١٣	١٨	ونسبة إليه	ونسبة (المعصية) إليه
١١٤	١٦	وتخلى	وتحرم
١١٦	٨	وقتادة	وقتادة (هم)
١١٦	١٥	بسؤالهم	بسؤال غير المؤمنين
١١٨	٩	الا لمن رضي	إلاّ لمن رضي (الله)
١١٩	٢٠	القلب لأجله	القلب
١٢٠	١٩	فكل احد	لكلَ أحد
١٢١	٤	ويكون الوجه	وتكون المعرفة
١٢٢	٩	جعلها	جعلهم
١٢٢	١٧	الهمل بالنهار	الهمل والنشر بالنهار (والتنفس بالليل)
١٢٢	١٧	حكما	حكاه فيه
١٢٣	١٤	خالفا	خالف

١٢٤	٢	كشف	كثف
١٢٤	١٦	لا يطيق	لا يضيق
١٢٧	١٠	إن رددنا	إنا رددناه
١٢٨	٥	وكل ذلك عدم	وكلّ ذلك (من) عدم
١٣٠	١١	أمر بان ياكل	أمرنا بأن نأكل
١٣١	٢١	المنهاج	المنهاج (وهو الشريعة)
١٣٢	١٥	الثلث	الثلث (الباقي)
١٣٥	١٩	ويصطبخون	ويصطبغون
١٣٩	١٤	قال مجاهد وقتادة	قال مجاهد
١٤١	٢	إن عمر	لأنّ عمر
١٤١	١٠	اذا لم يجد	إذا لم يحد
١٤٢	٨	من هلال	بين هلال
١٤٣	٧	على محبته شباع	محبة شباع
١٤٤	٢	الخبيثين	للخبيثين
١٤٤	٥	تزائد النامي	تزايد النامي
١٤٥	١١	ونهي	ونهاهن
١٥٠	١٢	كالحياة والسمك	كالحيّات والسمك
١٥٠	١٩	عند الفلاسة	عند الفلاسفة
١٥١	٥	المنافقون	المنافقون (إذا)

١٥٣	٩	وأمائكم	وإماءكم
١٥٣	١٨	لكبرهم	لكبرهن
١٥٤	٣	مال امرء	مال امرئ
١٥٤	٥	من ذكره	من ذكرهم
١٥٦	١٢	يا رسول الله	يارسول المليك
١٥٦	١٣	بوار الاثم	بوار الأيم
١٥٧	١١	موضع قائله	موضع قائلة
١٥٨	٦	يقال هم	يقال (عاد) هم
١٥٩	٣	ينبغى	يبغى
١٦٠	٢١	صار	صارت
١٦١	١٠	أرجأنه	أرجئه
١٦١	١٥	منزلة تقرب من	امنزله يقرب من
١٦٢	١٧	دعاهم الله	دعاهم إلى الله
١٦٢		وقع تقديم وتأخير في ترتيب الآيات ١٢٨ قبل ١١١ فليصحح	
١٦٣	٣	لطيفة الحشى	لطيف الحشى
١٦٤	١٠	كالبهائم	كالهائم
١٦٤	١١	بالحكم	بالحلم
١٦٤	١٢	التي تعن لهم	التي يعنّ لهم
١٦٧	١٨	اباءا	وأبى

١٦٨	٦	مع الفعل	تتبع الفعل
١٧١	٢١	الوجه الأولى	الوجه الأول
١٧١	٢٢	من لا تطيق رفع شره	من لا تطيق دفع شره
١٧١	٢٢	فيما تقدر	فيما تقدر (ان تفعله)
١٧٢	٤	نعام بناه	نعام بناها
١٧٣	٤	يتخطى له اليه	يتخطى إليه
١٧٣	١٠	ويجب	ويحب
١٧٤	٨	أن كلا	إن (كل)
١٧٥	١٦	عنتر	عنترة
١٧٧	٦	لقبيح	لقبح
١٧٧	٢٣	الأخبار	للأخبار
١٧٩	٧	(إذن لارتاب..	(إذاً لارتاب..
١٧٩	٢٢	وكانوا قذفه	وكان قذفا
١٨١	٥	وما علموه	وما عملوه
١٨٢	٣	وهيأها	وهيأتها
١٨٤	٩	الحجرة العظيمة	الحجر العظيم
١٨٤	١٠	يأت بها	يأت بها الله
١٨٤	١٠	ويجازي عليه	ويجازي
١٨٤	١٩	بالوازن	بالوزن

١٨٥	٢٣	أبا عميرة	أبا عمير
١٨٦	١٢	استوطن علبة	استولى عليه
١٨٧	٣	استولى	استوى
١٨٧	٥	من جهتم	من جهتهم
١٨٩	١١	قرة عيناه	قرت عيناه
١٨٩	٢٢	يستفرغ	يستفزع
١٩٠	١٤	ظيئا	شيئا
١٩٠	٢٣	وقال الزهري: في	وقال الزهري (هو مثل) في
١٩١	٢٠	تبيّنابه	تبيّناه
١٩٣	١١	نبت	نأت
١٩٣	١٢	الرية	الرئة
١٩٦	٤	كأن	كان
١٩٦	١٨	رجل	رجلا
١٩٦	١٩	وخل	وخلا
١٩٦	١٩	وللحلم	وللخل
٢٠٠	١٤	تبين	يبيّن
٢٠١	٩	فكان يقسم	فكان يقسم لهنّ
٢٠١	٢٠	ذكرت	ذكرن
٢٠١	٢١	وهو	وهنّ

٢٠٢	١٧	لا يحللان	لا يحللن
٢٠٣	٢	وأعلى	وإعلاء
٢٠٣	١٣	سقوط قوله تعالى: ((يدنين عليهنّ من جلابيبهنّ))	
٢٠٣	١٨	تدينها	تدليها
٢٠٣	٢١	يشتغلون	يشغلون
٢٠٤	١١	كمالات	جمادات
٢٠٥	١١	وفي الآخرة	وفي الآخرة (بما)
٢٠٥	١٣	ملجؤون	ملجأون
٢٠٥	١٦	تعالى	تعالى (العقاب بهم)
٢٠٧	٣	والأكل جنا	والأكل جني
٢٠٧	١٨	طول الدهر	طوال الدهر
٢٠٩	١٨	والأئمة المجتبين	والأئمّة المنتجبين
٢١١	٢٢	ويتصل	ولا يتصل
٢١٢	٢٢	الموتة	النومة
٢١٢	٣	ويحصلون	ويحضرون
٢١٢	٥	إلى الحاصل	إلى الحاضر
٢١٣	٨	بما طبعه في الفطنة	بما في طبعه من الفطنة
٢١٣	١٤	حاميا	حامية
٢١٣	١٥	المزح	المرخ

٢١٣	١٧	تسهل	سهولة
٢١٤	٣	هي الملائكة صفوف	هم الملائكة مصطفون
٢١٥	١١	فالعذاب	بالعذاب
٢١٦	٩	ثم تمام	في تمام
٢١٧	٧	الالم	الإثم
٢١٩	٦	فتوهمهم	فتوهموا هم
٢٢١	١٦	لم يكن	لم تكن
٢٢٣	٣	أخذ أبيه	أخذ ابنه
٢٢٣	١٠	يشير	بشّر
٢٢٤	٢٠	الاحسان	الاختبار
٢٢٥	٢	المسكين	المسلمين
٢٢٥	٣	فدى	فداء
٢٢٥	١٤	ابو زيد	ابن زيد
٢٢٥	١٦	من فعل	من بعل
٢٢٥	١٧	اذا استغنى	إذا استقى
٢٢٦	٦	ساهموا	تساهموا
٢٢٦	١٧	والقطان	والقطاني
٢٢٦	٧	يقوم	تقيم
٢٢٨	٣	بنعمته	بأمته

٢٢٩	١١	وأن يضيف	وان أضيف
٢٣٠	٤	ولا جبل أحسن	ولا جبال الحصن
٢٣٠	١٨	في غير...	في غيرهم
٢٣٢	١٢	مغرا	مغرىً
٢٣٣	٤	يهدي	يهديه
٢٣٤	٣	وابي زيد	وابن زيد
٢٣٤	٦	الجميع	الجمع
٢٣٤	١٨	أن يجكم	أن يحكم
٢٣٥	٩	جاز	حاد
٢٣٦	١٩	صفته	جنبه
٢٣٧	١١	لوقعت	أوقعت
٢٣٨	٢٢	وغموم	وعوم
٢٣٩	٨	الذي	التي
٢٣٩	١١	من الحماقة	من الجهالة
٢٤٠	٧	فكونه	لكونه
٢٤١	٢	الأبواب	الأسباب
٢٤١	٢	ابن عباس	ابن عامر
٢٤١	١٤	ان يشرط	أن يشترط
٢٤٢	٧	٨٩ – ٩٠	٧٩ – ٨٠

٢٤٣	٩	وقال: الزكاة	وقال (الزجاج) الزكاة
٢٤٤	٥	بتقديم	بتقدير
٢٤٥	٧	يستحثون	يمنعون
٢٤٥	١٧	تصبروا ... تطلبوا	يصبروا... يطلبوا
٢٤٦	١٦	لأنه يذكر	لأنّه تذكر
٢٤٧	٣	قال الحسن	قال ابن عباس
٢٤٨	٦	لأنه	فإنّه
٢٤٨	٢٠	ولا تفرد	ولتفرده
٢٤٩	٤	حارانا فيه	جارانا فيه
٢٤٩	١٧	أن تؤدوا	أن تودوا
٢٥٠	٦	محبة تلحقهم	محنة تلحقهم
٢٥٤	١١	وقيل	(الثاني) وقيل
٢٥٦	١٨	ابن زيد بن اسلم	ابن زيد وابن أسلم
٢٥٧	٧	مقدرة فيه	مقدورة فيه
٢٥٧	١٩	سورة الدخان	سورة حم الدخان
٢٥٨	٢	التفقد	التعقل
٢٥٨	٢	برد اليقين	برد اليقين (كان من اليقين)
٢٥٨	١٠	والفاكهة	والفاكه
٢٥٨	١٦	يتضمن	تتضمن

٢٦٠	٣	من بعد موسى	من بعد بؤسي
٢٦١	٤	ومهوة	ومهرة
٢٦٢	٢٠	الجاثي	الجائى
٢٦٣	١٤	قلوب	قلوبهم
٢٦٣	١٦	النظر	في النظر
٢٦٥	١٩	نصرهم	نصرتهم
٢٦٦	٧	من الخروج	في الخروج
٢٦٧	١٤	سيدعونهم	سيدعوهم
٢٦٧	١٧	ان معنى	ان معنى قوله
٢٦٨	٦	الى تاريخ ونقول	إلى تاريخ ونقل
٢٦٨	١٣	هم ثقيف	هم ثقيف، وقال قتادة: هوازن وثقيف
٢٦٩	١٦	الى قريش	إلى قريش فبلغه
٢٧٣	٨	أن يؤذي	أن يؤذى
٢٧٣	١١	وقتادة	وقتادة: معناه
٢٧٣	١٥	فلا يدع به	فلا يدعى به
٢٧٣	١٧	لأن الايمان	ولا أن الإيمان
٢٧٤	٩	وقيل يعني	وقيل: يلزم
٢٧٤	١٦	دعى... المؤمن	دعا... المؤمنين

٢٧٥	١٦	مرسلة	مرسل
٢٧٦	١٩	الى المؤمن	إلى المرء
٢٧٧	١٩	وقوله ( )	وقوله (قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل)
٢٧٧	٢٢	إن الكلام	فإن الكلام
٢٧٨	٨	لأملئن	لأملأن
٢٧٨	١١	لم يمتلى بعد	لم تمتلئ بعد
٢٧٨	١٢	فيها بعد	فيما بعد
٢٧٨	١٤	الا تترك دارك	ألا تنزل دارك
٢٧٨	١٩	مفما	ممّا
٢٧٩	٢١	على المنبر	على المنبر (ما الذاريات ذروا؟ قال: الرياح، قال)
٢٨٠	٥	الا بالله	إلاّ بالله (وقد روي عن أبي جعفر وأبي عبد الله انّه لا يجوز لأحد أن يقسم إلا بالله)
٢٨٠	٦	والطرائق	والطرائق الحسنة
٢٨٠	١١	اختلاف تناقض	اختلاف يناقض
٢٨٠	١٧	وهو حارزه	وهو حازره
٢٨١	١٤	أن يبني	إن (مثل) مبني

٢٨٣	٣	ضعفا	ضعفاء
٢٨٣	٢٣	في ضجة	في صيحة
٢٨٤	٢٢	من تنشئه	من تنشئة
٢٨٤	٢٣	أو يذر به	أو تذربة
٢٨٥	٤	بل اللائمة	بل اللائمة والذم
٢٨٥	٤	وانما اراد	والمراد
٢٨٥	١٢	اليمنة	اليمنية
٢٨٦	٤	أقلامها	قُلامها
٢٨٦	١٦	وفا سرور	وُفّى سروره
٢٨٨	٢	أن الله	أنّ لله
٢٨٨	١٠	وبات يعد	وباتت تعدّ
٢٩٠	١٨	ليسوا	ليس
٢٩١	١١	ماهو يقع	ما هو نفع
٢٩١	١٧	على الكبير كبيرة	على الكبيرة كبير
٢٩١	١٣	الى حد يكفره	إلى حدّ لا يكفره
٢٩٢	٧	تويس	تويئس
٢٩٢	١٥	ليس له	معناه ليس له
٢٩٣	١١	التي يجعله الله	التي جعلها الله
٢٩٣	١٣	المتقلبة	المنقلبة

٢٩٤	١٠	عامدين	عامدين (بالاهطاع)
٢٩٥	٤	لكم	لهم
٢٩٥	٩	قسمة	قسم
٢٩٦	٢	والنبات	والناب
٢٩٦	٢٠	الاجر	الأجزاء
٢٩٧	٤	تقدم	تقرير
٢٩٨	١٧	انا سنعمد عمد	انا سنعمل عمل
٣٠٠	٣	عند الحجة	عند الجحد
٣٠٠	٦	علامة كسواد	علامة بسواد
٣٠١	٤	الرقيق	الرقيق (والبطاين من استبرق وهو الديباج الغليظ)
٣٠١	١١	جبل... جبل	حبل... حبل
٣٠١	١٧	لان النضح غير	لأنّ النضح بالحاء غير
٣٠١	١٨	التي يرمى	التي ترمي
٣٠٢	٣	قصرت	قصرن
٣٠٢	٤	مخدورات	مخدرات
٣٠٢	١٧	أي: بلت	أي: يلث
٣٠٢	١٨	لا تخبز خبزا	لا تخبزنّ خبزاً
٣٠٢	١٨	ملسا الحلسى ملسا	ملسا بذود الحلسي ملسا

٣٠٥	٦	وان يعط فانه	وان يعطه (جزيلا) فإنه
٣٠٥	١٨	من عاجز	من غير عاجز
٣٠٥	٢١	نزلوا الأرض التي	نزلوا الأرض التي وهي القفر
٣٠٦	٣	وهي من أقرت	وهي من أقوت
٣٠٦	٣	اذا دخلت	إذا خلت
٣٠٧	٨	ومعناه الحدوث	ومعناه معنى الحدوث
٣٠٨	٥	وما قبلها	وما فيها
٣٠٨	١٠	لأنّه قد سابق	لأنّه قديم سابق
٣١٠	٤	قعدت كلا	فغدت كلا
٣١٠	٢١	تقفيه	التقفية
٣١١	٢١	والمجادلة المخاصمة	والمجادلة هي المخاصمة
٣١٢	٣	والتجاوز	والتحاور
٣١٢	٧	على وطأها	على وطئها
٣١٢	١١	حتى يعود القول	حتى يعاود القول
٣١٣	٤	وتفاصيل	وتفصيل
٣١٣	٨	وفي رواية اخرى	وفي رواية اخرى عنه
٣١٣	٢١	ومنه النجاة الارتفاع في السير	ومنه النجا الارتفاع في السير
٣١٤	١٣	ان الأغنياء كان	إنّ الأغنياء كانوا
٣١٥	٤	يواله	يواليه

٣١٦	٨	ندى ليلة	ندى ليله
٣١٦	١٩	انما هو الاصناف	إنّما هو في الأصناف
٣١٧	٨	بغير قتال او انجلى	بغير قتال أو انجلاء
٣١٧	١٠و١١ و١٦	بني النظير	بني النضير
٣١٨	٢١	بهاتين	بهما بيّن
٣١٩	٣	من ظلمة	من ظلمه
٣١٩	٩	باسم امراة	باسم المرأة
٣١٩	١٠	ثلاثة عشر	ثلاث عشرة
٣٢٠	١١	كانت امتحان	كان امتحان
٣٢٠	٩	دينا	دنيا
٣٢١	٢١	فالمحاربة	في المحاربة
٣٢٣	٩	لأن الايمان	لأنّ الله
٣٢٤	١٠	قوله	موافقة
٣٢٧	٢	بخشب	بحسب
٣٢٧	٧	أن يئسوا	أن ييأسوا
٣٢٩	٢	أن في هذا	أنّ في هؤلاء
٣٣٠	٢	من بيوتهم	من بيوتهن
٣٣١	٢٢	المرتبة في الشريعة	المترتبة في الشريعة

٣٣٢	٣	وعدة التي تحيض	وعدة التي لا تحيض
٣٣٢	٣	مثلها ثلاثة	ومثلها تحيض ثلاثة
٣٣٢	٢٢	لا يجوز أن يخرج	لا يجوز أن تخرج
٣٣٣	١٢	فيكون بتطليقة	فتكون مطلقة
٣٣٣	١٩	ثم يتزوج من شائت	ثم تتزوج من شاءت
٣٣٣	٢٠	أن يراجعهن	بأن تراجعوهن
٣٣٤	٤	واشهد	وأشهدوا
٣٣٥	٢	في الائسة	في الآيسة
٣٣٥	٥	التي	الذي
٣٣٨	٢	حفصة والى عائشة	حفصة فأفضت به إلى عائشة
٣٤٠	١٢ و١٣	سايحات	سائحات
٣٤١	٢	وعمومة	وعمومه
٣٤١	١٣	منافقين	منافقتين
٣٤٢		بل عاقبهما بالنار	بل عاقبهما الله بالنار
٣٤٣	١٣	بأن... بانيا	بأن..باينا
٣٤٤	٢	يعلم خلق من خلق	يعلم سرّ من خلق
٣٤٤	١٣	معلومة	معلومه
٣٤٥	١١	وسعة القول	وسعة البذل

٣٤٥	١٦	بمن منكم الجنون	بمن منكم المجنون
٣٤٦	٢١	يتختر	يتبختر
٣٤٨	١٦	على انه قد هدى	على انّه تعالى قد هدى
٣٤٨	١٦	لأنّه قوله تعالى	لأنّ قوله تعالى
٣٤٩	٤	يشربها ويشرب بها	شربها وشرب منها
٣٤٩	١٥	لحدو	يلذع
٣٥٠	١٩	الانخفاظ	الانخفاض
٣٥٢	٧	عن ابن مسعود	عن ابن مسعود وأبي صالح
٣٥٢	١٥	عن الشعي	عن الشعبي
٣٥٣	٣	يتطائر	يتطاير
٣٥٣	٧	بشيده	يشيّده
٣٥٤	٢٠	عاقبة امركم	عاقبة أمرهم
٣٥٤	٢١	كل واحد بشكل	كل واحد يشاكل
٣٥٥	٢٢	الملتفة	الملفقة
٣٥٧	١٢	اللذة التي تنشأ	اللدة التي تنشأ (مع لدتها)
٣٥٧	١٥	ملى	ملأى
٣٥٧	١٩	كأنه أصابه	كأنّه اصابة
٣٥٨	٤	ليت	ليته
٣٥٩	١٥	القهقري	القهقرى

٣٥٩	١٦	عن حديد	عن جديد
٣٦٠	٧	يقول الله تعالى	فقول الله تعالى
٣٦٠	٨	عن مكرة	بكره
٣٦٠	١٠	خالوية	خالويه
٣٦٠	١٤	عند	عنه
٣٦٠	١٥	من تكره	ان يكره
٣٦٠	٢٠	لامضوا	لانفضّوا
٣٦٠	٢١	عليه السلام	عليه السلام وآله
٣٦١	١٠	تغفر	تقزر
٣٦١	١٦	واللهي...النزوح	والتلهي.. والنزوع
٣٦٢	١١	العظيم	بعظم
٣٦٢	١٠	القث	القت
٣٦٢	١٣	عرى	عوى
٣٦٢	١٩	لكل امرء	لكلّ امرئ
٣٦٣	١٢	وهو	ومنه
٣٦٤	٤	اقدامها	قُلامها
٣٦٤	١٠	فلم يؤد	فلم يوؤد
٣٦٤	١١	وان يسأل	تسأل
٣٦٥	٢	الوحشة	الوحشية

٣٦٥	٩	لعت	نعت
٣٦٥	١١	مكتفانها	مكنفانها
٣٦٥	١٤	حتى إذا الليل تنفسا	حتى إذا الصبح تنفسا
٣٦٦	٥	يمكنكم	تمكينكم
٣٦٦	١١	سأل... ما شأنه	سئل... ما شانه
٣٦٧	٣	لانخراف	لانحراف
٣٦٧	١٢	تمثل	تميل (إلى مماثلة الحكاية)
٣٦٩	٢١	برين	ترين
٣٦٩	٢٣	بابقاء يرينه	باتقاء يرينه
٣٧٠	٢	فهو لا يبقيه	فهي لا تبقيه
٣٧٠	٧	في الفصل	في الفضل
٣٧٢	١٠	إن هي	إنّ همي
٣٧٢	١٤	ماذي	ماذيّ
٣٧٣	٢	يصل	تصير
٣٧٣	٦	من يعطي	من يُعطَى
٣٧٣	١٠	الكتاب	الكتاب (باليمين علامة)
٣٧٣	١٢	الهلا	فالثبور الهلاك
٣٧٣	٢٢	قومه	فوقه
٣٧٥	٤ و ٥	والغفار	والعفار

٣٧٥	١٠	بنوره	وتنورّه
٣٧٦	١١	لازدياد	لازدواج
٣٧٦	١٧	السواد	السوداء
٣٧٧	١٣	بل هي في	بل هو في
٣٨٠	٧	كمال قال	كما قال
٣٨١	٢٠	ابن خنطل	ابن خطل
٣٨٢	٧	بليد	تلبّد
٣٨٢	١١	الغالبين	العالّيين
٣٨٦	١٩	حتى واصوا	حتى وصلوا
٣٨٨	٦	كان يلقي من	كان يلقى من
٣٩١	٢	وهي في ليلة	وهي ليلة
٣٩١	٣	الليلين	الليلتين
٣٩٢	١٤	بل حدها ما يقع	بل حده ما لم يقع

الفصل الثالث

التحقيق

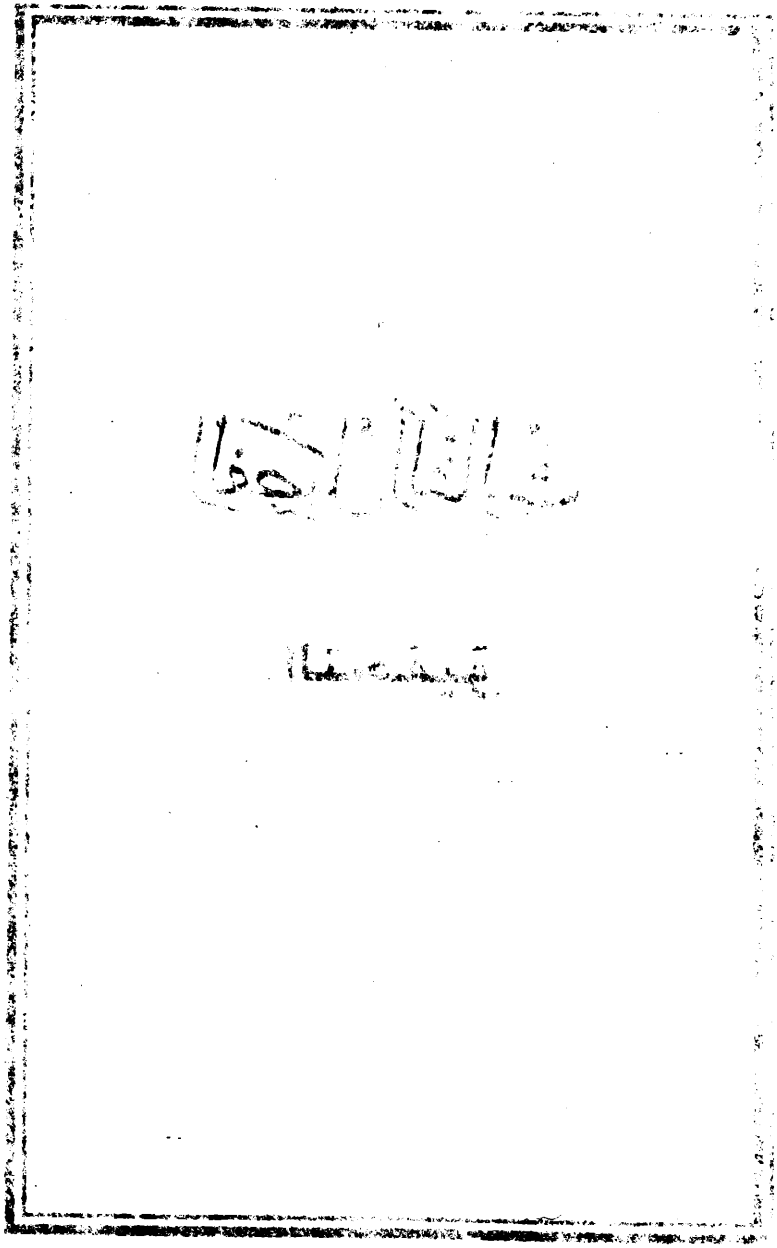

نحن والكتاب

لما صمّمت على إعادة تحقيق الكتاب حسب طاقتي ومبلغ علمي، رأيت أن يكون عملي في ناحيتين مهمّتين هما:

الناحية الأولى: هو تقويم النص، ويبدأ من معرفة اسم الكتاب الذي سمّاه به مؤلّفه، ثم تصحيح ما وقع في مطبوعه سابقاً من أخطاء كثيرة كما مرّت جداول ذلك.

والناحية الثانية: وفيها البحث في جانبين:

الأول: وفيه ثلاثة مطالب تتضمن التعريف بالمؤلّفين العلمين الطوسي وابن إدريس وبكتابيهما، وأخيراً التعريف باكمال النقصان.

والثاني: وفيه الإشارة إلى منهجية التحقيق، ثم الخاتمة.

ولمّا كانت بداية كل عمل تحقيقي لأيّ كتاب لابدّ من تقويم النص، وهذا يتم من خلال مراجعة النسخ المتاحة التي سلمت من عوادي الزمان، بعد اليأس من وجود النسخة الأم بخط المؤلّف.

فلا مناص إذن من الرجوع إلى النسخ الثانوية، ومن الطبيعي أن يفضل منها ما امتاز بنسخه عن نسخة المؤلّف، أو بالمقابلة عليها، وبعد الفحص عنها في كتابنا هذا وقفت على عدّة نسخ تحتضنها مكتبات في ايران عزّ عليَّ الوصول

إليها فعلاً، وقد وفّقني الله تعالى بمساعدة فضيلة السيد الجليل النبيل ولدنا السيد حسن الموسوي البروجردي سلّمه الله على حصول مصوّرات تلك النسخ، فكان الاعتماد عليها، فجزاه الله خيراً وكلل مساعيه في خدمة العلم وأهله بالنجاح، إنّه ولي التوفيق.

النسخ المعتمدة:

وإلى القارئ التعريف بتلك النسخ من خلال مراجعة مصوّراتها وهي:

أوّلاً: نسخة (مهنّا بن علي بن عطاف بن سليمان بن مختار) وهي أقدم نسخة وصلت إلينا، وأقرب عهداً بعصر المؤلّف، وفيها مميزات أخرى يأتي ذكرها، وهي من نفائس المكتبة الرضوية (آستان قدس) برقم ٨٥٨٦ طول ٢٥ سم عرض ٨ سم.

ماذا في هذه النسخة؟

تمتاز أولاً بعناية ناسخها رحمه الله بضبط تواريخ كل جزء أنهى كتابته باليوم والشهر والسنة، كما أنّه ذكر في أول كل جزء اسم الكتاب وما اشتمل عليه من تعليق من ذلك الجزء، وإلى القارئ كشفاً دقيقاً لما ورد في تلك النسخة حسب ترقيمها بعد تصحيح ما وقع من سهو المفهرسين لها، إذ ذكروا أنّها تحتوي على ١٦٠ ورقة والصحيح ١٦٢ ورقة لأنّي قد أعدت تصوير النسخة كل ورقة منه في صفحتين مستقلتين ورقمتها حسب الصفحات، وإليكم ذلك الكشف المفيد لمن يستزيد:

١ – جاء في صفحة ٧٢: (تمّ التعليق من الجزء الثالث من كتاب التبيان فرغ من كتابته لنفسه العبد الفقير إلى رحمة ربّه، مهنا بن علي بن عطاف بن سليمان بن مختار حامداً، مصلياً في ذي القعدة سنة تسع وثلثين وستميّه والحمد لله ربّ العالمين).

٢ – جاء في صفحة/٧٣ (التعليق من الجزء الرابع من التبيان الذي لأبي جعفر الطوسي رحمة الله عليه في تفسير القرآن يشتمل من بقية المائدة وسورة الأنعام وبعض الأعراف) وفي الجانب الأيسر أعلا الصفحة: تاسع كراس من المنتخب.

٣ – جاء في صفحة ١٢٢: تم التعليق من الجزء الرابع من كتاب التبيان مما جمعه الفقيه محمد بن إدريس، كتبه لنفسه مهنا بن علي بن عطاف بن سليمان بن مختار أواخر ذي الحجة سنة تسع وثلثين وستميّة، حامدا مصلياً على محمد وآله الطاهرين.

٤ – جاء في صفحة / ١٢٣: التعليق من الجزء الخامس من التبيان في تفسير القرآن، يشتمل على بقية الأعراف وسورة الأنفال وسورة التوبة وسورة يونس وبعض سورة هود.

٥ – جاء في صفحة / ١٥٠: تم التعليق من الجزء الخامس من التبيان، كتبه لنفسه مهنا بن علي بن عطاف بن سليمان بن مختار حامداً مصلياً، وكان الفراغ منه يوم السبت الرابع من المحرم سنة أربعين وستمية.

٦ – جاء في ص ١٥١: التعليق من الجزء السادس من التبيان في تفسير القرآن يشتمل على بقية هود وسورة يوسف وسورة الرعد وسورة إبراهيم

وسورة الحجر وسورة النمل وسورة بني إسرائيل وبعض الكهف.

٧ – جاء في صفحة/ ١٩١: تم التعليق من الجزء السادس من كتاب التبيان في تفسير القرآن كتبه لنفسه مهنا بن علي بن عطاف ثاني صفر من سنة أربعين وستمية حامداً مصلياً على محمد وآله الطاهرين.

٨ – جاء في صفحة /١٩٣: التعليق من الجزء السابع من التبيان في تفسير القرآن تصنيف الشيخ أبي جعفر الطوسي رحمه الله يشتمل على بقية الكهف وسورة مريم وسورة طه والأنبياء والحج والمؤمنين والنور والفرقان والشعراء والنمل والقصص والعنكبوت والروم ولقمان.

٩ – جاء في صفحة ٢٤٩: تم التعليق من الجزء السابع من التبيان في تفسير القرآن كتبه لنفسه مهنا بن علي بن عطاف بن سليمان بن مختار حامداً لله مصلياً على محمد وآله، وكان الفراغ في صفر سنة أربعين وستمئة.

١٠ – جاء في صفحة / ٢٥١: التعليق من الجزء الثامن من التبيان في تفسير القرآن يشتمل على سورة السجدة والأحزاب، وسبأ والملائكة ويس والصافات، وص، والزمر، والمؤمن، وحم السجدة، وحم عسق، والزخرف، وحم الدخان والجاثية، والأحقاف، سورة محمد عليه السلام، الفتح، الحجرات، ق، وبعض الذاريات.

١١ – جاء في صفحة ٣٠٨: تم التعليق من الجزء الثامن من كتاب التبيان في تفسير القرآن، وكان الفراغ منه في أواخر صفر من سنة أربعين وستميه كتبه لنفسه مهنا بن علي بن عطاف حامداً مصلياً على محمد وآله.

١٢ جاء في صفحة / ٣٠٩: التعليق من الجزء التاسع من التبيان يشتمل على بقية الذاريات، والطور، والنجم، والقمر والرحمن، والواقعة، الحديد، المجادلة، الحشر، الممتحنة، الصف، الجمعة، المنافقين، التغابن، الطلاق، التحريم، تبارك، نون، الحاقة سأل سايل، نوح، الجن، المزمّل، المدثر القيامة، هل أتى، المفُصّل.

من ثمرات هذا الكشف:

أ- لقد أفادنا الناسخ رحمه الله عدة فوائد فيما كتبه في أول كل جزء وآخره منها معرفة الاسم الصحيح للكتاب الذي سمّاه به مؤلّفه، وانّه (التعليق من كتاب التبيان في تفسير القرآن).

فقد ورد هذا الاسم (التعليق) في بداية ونهاية ما وصل إلينا من الأجزاء المتبقية من النسخة، وعدد الموارد اثنا عشر مورداً، ولو أردنا أن نجعل في أول وآخر ما لم يصل إلينا بنحو ما وصل إلينا لكان الرقم ارتفع إلى عشرين باعتبار أجزاء التبيان العشرة، وهذا يكفي للدلالة على أنّ اسم الكتاب ما ذكرناه أعلاه آنفاً، وأمّا تسميته بمنتخب التبيان أو مختصر التبيان فسيأتي حولها تحقيق إن شاء الله تعالى.

ب- وممّا أفادنا الناسخ رحمه الله فيما كتبه التصريح بأنّ الكتاب لابن إدريس، حيث قال في ختام التعليق من الجزء الرابع: (تمّ التعليق من الجزء الرابع من كتاب التبيان ممّا جمعه الفقيه محمد بن إدريس).

ج- وممّا أفادنا معرفة جهة نسخه، وأنّه كتبه لنفسه، لا لغيره كما هو شأن الناسخين بالأجرة.

د- وممّا أفادنا هو تعريفه تاريخ النسخ بدقة متناهية، حيث وجدنا الفراغ من نسخ التعليق من الجزء الثالث في ذي القعدة تسع وثلثين وستمية، والفراغ من التعليق من الجزء الثاني في أواخر صفر سنة أربعين وستمية، وهي مدة أربعة شهور، فتكون البدأة بنسخه في سنة ٦٣٩ هـ والانتهاء في سنة ٦٤٠ هـ في عدة شهور.

وبالرغم من دقته في ذكر تاريخ النسخ فقد وقع عنده تشويش في ترتيب الآيات في عدة مواضع:

منها على سبيل المثال في صفحة /١٤٢ في أول سورة يونس كتب فصل، وفي وسط الكلمة كتب (مقدمة) قوله (هو الذي جعل الشمس ضياءاً والقمر نوراً...) وكتب بعد هذا: فصل وفي وسط الكلمة كتب (مؤخرة) قوله: (انّ ربّكم الله الذي خلق السموات والأرض...) وهذا منه وهم غريب، فإنّ الآية الأولى هي الخامسة من السورة، والآية الثانية هي الثالثة من السورة، فلو انّه ذكر كلمة (مؤخرة) في وسط الفصل الأول، وكلمة (مقدمة) في وسط الفصل الثاني لكان مصيباً.

وكذلك في صفحة ١٦٣ – ١٦٤ في تفسير سورة يوسف فقد جاء ترتيب الآيات فيها على النحو التالي:

٨٤ – ٦٨ – ٨٦ – ٩٣ – ٨٨ – ٩٠ – ٩٢ – ٩٧. وكذلك في صفحة ١٩٠ في تفسير سورة الكهف فقد ذكرت الآيتان ٤٣ – ٤٤ قبل الآية ٤٢.

وثمة سقط أوراق كثيرة في هذه النسخة في موارد متعددة وهي كما يلي:

١- من أول سورة الفاتحة إلى الآية ١٠ من البقرة.

٢- ومنها بين صفحة ٥ وصفحة ٦ من بقية الكلام في بقية تفسير الآية ١٥١ من البقرة، وبين أوائل الآية ١٧٨ في صفحة / ٦.

٣- ومنها بين صفحة ١٨ وصفحة ١٩، من بقية الكلام في بقية تفسير الآية ١٩٦ إلى بقية الآية ٢٥٧ من سورة البقرة.

٤- ومنها بين صفحة ٢٠ وبين صفحة ٢١ من تفسير أواخر سورة البقرة من بقية الآية ٢٥٩ إلى الآية ١٠٤ من سورة آل عمران، وهو سقط كثير.

٥- ومنها بين صفحة ٢٢ وصفحة ٢٣ من بقية تفسير الآية ١١٢ من آل عمران إلى أواخر الآية/١٥١ من السورة نفسها.

٦- ومنها بين صفحة ٣٠ وصفحة ٣١ من بقية تفسير الآية ١٢ من سورة النساء إلى أواخر الآية ٢٢ من السورة نفسها.

٧- ومنها بين صفحة ١١٨ وصفحة ١١٩ من بقية تفسير الآية ٢٠ من سورة الأعراف إلى أواخر تفسير الآية ٩٦ من السورة نفسها.

٨- ومنها بين صفحة ١٣٠ وصفحة ١٣١ من بقية تفسير الآية ١٤٧ من سورة الأعراف إلى تفسير أواخر الآية ١٥٩ من السورة.

٩- ومنها بين صفحة ١٣٨ وصفحة ١٣٩ من بقية تفسير الآية ٣٤ الأنفال إلى أواخر تفسير الآية ٨٥ من سورة التوبة.

١٠- ومنها بين صفحة ١٦٦ وصفحة ١٦٧ من بقية تفسير الآية ١٥ من سورة الرعد إلى أواخر تفسير الآية ٤١ من السورة نفسها.

١١- ومنها بين صفحة ٣١٠ وصفحة ٣١١ من بقية تفسير الآية ١٨ من سورة الطور إلى أواخر تفسير الآية ٧ من سورة النجم.

١٢- ومنها بين صفحة ٣١٩ وصفحة ٣٢٠ من بقية تفسير الآية ٧١ من سورة الواقعة إلى أواخر الآية ٨٠ من السورة نفسها.

١٣- ومنها من صفحة ٣٢١ من سورة الحديد إلى آخر القرآن الكريم.

هذه أكثر من عشرة موارد سقطت من النسخة عدة أوراق، كما انّ تقديم بعض الأوراق على بعض عند التجليد، أحدث خللاً كبيراً وسبّب عناءً كثيراً، وقد استطعت إعادة ما استطعت إعادته إلى محلّه، وزاد في المعاناة ما عرا النسخة من فعل الرطوبة وعبث الأرضة ممّا ضيّع كثيراً من الصفحات، ومع هذا كلّه فتبقى النسخة هي الأقدم في تاريخها، ولعلّها الأتم في بدايتها إذا اعتبرنا الصفحات الأولى من نفس الكتاب.

والأكثر افادة لنباهة كاتبها رحمه الله تعالى حيث ذكر في هوامشها حواشي منتقاة بعين ألفاظها من تفسير التبيان أيضاً، فكتبها مقارنة وموازية لما ورد في صفحات الكتاب من تفسير الآيات، وجاء في أوّلها كلمة حاشية، كما فعل المؤلّف في المتن بكلمة فصل في أول تفسير الآية.

وهذا ما يقوي احتمال أن تكون الحواشي هي لابن إدريس رحمه الله، خصوصاً وقد ورد في أول ص ٧٦ من الجانب الأيمن موازياً لقوله في المتن فصل قوله (إنّما وليّكم الله ورسوله... هذه العبارة وحوطها بثلاثة خطوط (هذا الفصل ليس له حاشية نقل في الأصل كملاً) ولعل هذه الحاشية هي منظور من قال بتعدد الكتابين التعليق والحواشي، وكل ما فيها موجود بعينه في متن الكتاب (التعليق)، فلا فائدة كبيرة في معاناة التعب عليها لإظهارها خصوصاً وأنّها قد أصابها ما أصاب المتن من الرطوبة والعث، بل كان نصيبها من التلف أكبر لوقوعها في الهوامش التي سرعان ما ينالها التلف قبل المتن،

ومع ذلك فقد كتبت شيئاً من أولها لغرض اطلاع القارئ على نموذج ممّا في الحواشي.

ثانياً: صورة عن نسخة مكتبة المدرسة الفيضية بقم، وهي التي مرّت الإشارة إليها في الملاحظات على محقق الطبعة الأولى من الكتاب، وقد رمز إليها بحرف (م) وإلى القارئ بعض التوضيحات عن مواصفاتها:

١-كتب على ظهر صفحة العنوان: قطعة من تفسير التبيان لشيخ الطائفة الناجية الحقة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي رضوان الله عليه، وفي أعلا الجانب الأيسر، وردت وفي وسط الصفحة صورة ختم مثلث فيه (كتابخانه مدرسة فيضية قم) وفي أسفل الصفحة ختم مستطيل كتب فيه: داخل كتابخانه مجد الدين شد، نمره ٣٥٧٠ شهر سنة ١٣.

بسمه تعالى شأنه. از جمله كتب مختصه كتابخانه مدرسه مباركه فيضيه قم وم – كذا – الأئمة عليهم الصلاة والسلام است، وبايد از محل كتابخانه خارج نشود ١٦/ ٧/ ١٣٢٢ شمسي الأحقر صاحب الدار الآثم عفي عنه، ختم محمد حسين.

٢- تبدأ في ص ٢ بعد البسملة بقوله تعالى: (قولوا أمنا بالله...) وكتب في الهامش أعلا اليمين: (سورة البقرة جزء أول).

٣- في ص ٣ ختم (كتابخانه مدرسة فيضية) وتكرر مثل هذا في الصفحات التالية:

٧، ٩، ١٣، ١٩، ٢٣، ٤٤، ٨٣، ١٣٠، ١٣٦، ١٩١، ٢١٢، ٢٢٠، ٢٣٢، ٢٣٥، ٢٨٦، ٣١٩، ٣٤٢، ٣٨٠، ٣٩٠، ٣٩٤، ٣٩٦، ٣٩٨ وهي آخر صفحة من الكتاب،

وفيها تاريخ الفراغ من تسويده كما سيأتي ذكره.

٤- في ١٠٣ يبدأ تفسير سورة آل عمران.

٥- في ١٣٢: أنجز ما علق من الجزء الثاني بحمد الله ومنّه، وكتب محمد بن إدريس، تاريخ رمضان سنة اثنتين وثلثين وخمسائة).

وهذا فيه سهو من الناسخ، إذ لا يعقل أن يكون ذلك من ابن إدريس، لأنّ ذلك التاريخ قبل ولادته بتسع سنين إذ كانت سنة ٥٤٣ هـ وأحسب أنّ الكاتب أراد أن يكتب ثمانين فسها فكتب ثلاثين، وقد تكرر هذا الخطأ مرة أخرى كما ستأتي الإشارة إليه في ص ٣٤٢.

٦- في ١٣٤ بقية تفسير آل عمران.

٧- في ٢٣٤ تفسير سورة المائدة.

٨- في ٣٤٢: (تم التعليق من الجزء الرابع من كتاب التبيان، وكتب جامعه ومعلقه محمد بن إدريس بتاريخ ذي القعدة سنة اثنين وثلثين وخمسمائة، وبتاريخ شهر شعبان المعظم سنة اثنين وتسعين بعد الألف حامداً مصلياً) وهذا ما أشرنا إليه آنفاً من سهو القلم.

٩- في ٣٤٤ تفسير سورة الأعراف، وفي ص ٣٩٧ آخر آية فيها هي قوله تعالى: (سآوى إلى جبل يعصمني من الماء قال لا عاصم اليوم...) الآية ٤٣ من سورة هود.

١٠- (تم التعليق – في ص ٣٩٨ – من الجزء الخامس من التبيان في تفسير القرآن وقد فرغ من تسويده في تاريخ دهم شهر شعبان المعظم سنة اثنين

وتسعين بعد الألف من الهجرية النبوية المصطفوية) وهذا آخر النسخة، وستأتي نماذج من صورة أولها وآخرها، وخط النسخة واضح، ولا يخلو من أخطاء إملائية، وعلى العموم فهي جيدة وإن كان كاتبها عجمياً كما في آخر التاريخ (دهم شهر شعبان). ولم تخل من فائدة اختصت بها وهي ما ورد في صفحة ١٣٢ (نجز ما علق من الجزء الثاني بحمد الله ومنه وكتب محمد بن إدريس تاريخ رمضان سنة اثنتين وثلثين وخمسمائة) وقد بينت ما سها فيه قلم الناسخ في ثلثين، والصحيح ثمانين، وكذلك في صفحة ٣٤٢ وجاء فيها (تم التعليق من الجزء الرابع من كتاب التبيان وكتب جامعه ومعلقه محمد بن إدريس بتاريخ ذي القعدة سنة اثنين وثلثين وخمسمائة) والصواب ثمانين بدل ثلثين، فبعد تصحيح سهو الناسخ تبين ان ابن إدريس ابتدأ بكتابه وأنهاه في مدة أربعة أشهر على أكثر تقدير وهي مدة وجيزة مع ماله من الأعمال الأخرى كما هي العادة من واجبات دينية واجتماعية، وهذا ما يزيدنا اعجاباً به واكباراً لمقامه قدس الله روحه ونوّر ضريحه، وجعلنا من المهتدين بهديه.

ثالثاً: صورة من نسخة آستان قدس رضوي (كتابخانه ملي ملك – طهران برقم ٢٦٣.. وعنها صورة في كتابخانه دانشكده الهيات ومعارف إسلامي مشهد) رقم ٦٩ – ٧٠ وهي فيما يبدو من صورتها نسخة خزائنية، تبدأ من آية ١٣٦ البقرة وتنتهي بسورة العاديات، وقد زينت في أولها بزخارف لم نتبين تفاصيلها لغلطشة التصوير، ومؤطّرة صفحاتها جميعاً، وهي في جزئين، وجاء في آخر صفحة ١٨٤ في هامشها من جهة اليمين (التعليق من الجزء الرابع من التبيان الذي لأبي جعفر الطوسي رحمه الله في تفسير القرآن يشتمل سورة المائدة).

وجاء في ص ٣٥٠ (تم التعليق من الجزء الخامس من التبيان، اتفق الفراغ من نسخه يوم العاشر يوم الخميس من الشهر المبارك شهر رمضان، كتبه أقل عباد الله عملاً الراجي عفو الله تعالى وفضله ورحمته ومغفرته وكرمه، كرم الله ابن السيد عطاء الله الحسيني الجزائري من أصله نسخة المصنف المقدس ابن إدريس رحمه الله، فجاءت هذه نسخة شريفة مباركة بتوفيق الله تعالى ومعونته حامداً مصلّياً مسلماً).

وفي آخر الصفحة من الجانب اليمين:

(بسم الله الرحمن الرحيم، بلغ مقابلة من فاتحته إلى خاتمته كلمة كلمة حرفاً حرفاً على أصله الذي هو بخط مصنفه ومؤلّفه ابن إدريس رحمه الله، فصحت هذه النسخة المباركة، وكتب الفقير إلى الله تعالى الغني كرم الله ابن السيد عطاء الله الحسيني الجزائري، وذلك عصر يوم الأحد الثالث عشر من الشهر المبارك شهر رمضان سنة الرابعة والتسعين بعد الألف من الهجرة النبوية على مهاجرها وآله الصلاة والسلام).

وجاء في ص ٣٥١: (هو التعليق من الجزء الثاني من كتاب التبيان في تفسير القرآن لأبي جعفر الطوسي رحمه الله).

رابعاً: صورة من نسخة المرحوم السيد المشكوة المحفوظة في مكتبة دانشگاه تهران (جامعة طهران) وهي تبدأ من الآية/٣٥ من سورة النساء إلى الآية ١٢ من سورة الشمس، وإلى القارئ بعض مواصفاتها:

١- كتب على ظهر النسخة الورقة الأولى/ب في أعلا اليسار: (تعليقة بتفسير تبيان من شيخ الفقيه المحقق ابن إدريس قدس سره).

وفي وسط الصفحة بخط مغاير: (مختصر تبيان الشيخ الطوسي قدس سره).

وأسفل من ذلك (أوراق اين كتاب بالغ بردويست وبنجاه و چهار بر گ ميباشد).

٢- وجاء في الورقة الثانية/ أ ما يلي بخط حادث مغاير لخط النسخة.

(اين نسخة را من با نسخة تبيان مطبوع تهران تطبيق نمودم، معلوم شد اين كتاب مختصر شده تبيان است، يعنى براى تفسير هر آيه از كتاب تبيان در اين نسخه يك فصل تعيين شده، أنجه در اين كتاب هست بعينه در تبيان هست ولا عكس.

جزء أول... تمام ميشود

جزء دوم ٥٧ تمام ميشود ص ٣٥٢ ج ١ مطبوع

جزء سوم ٦٩ تمام ميشود ص ٥٤٣ ج ١ مطبوع

جزء چهارم ١٠٥ تمام ميشود ٧٣٧ مطبوع

جزء بنجم ١٣٠ تمام ميشود ٥٤ ج ٢ مطبوع

جزء ششم ١٥٨ تمام ميشود ٢٤٠ ج ٢ مطبوع

جزء هفتم ١٩٤ تمام ميشود ٤٣٤ ج ٢ مطبوع

جزء هشتم ٢٢٧ تمام ميشود ٦١٧ ج ٢ مطبوع

جزء نهم ميان ٢٣٨ و ٢٣٩ افتاده است

جزء دهم از آخر كتاب دو برگ افتاده است

٣- تبدأ النسخة (بقوله وأولوا الأرحام فصل. قوله: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا...﴾[١].

٤- في الورقة الرابعة يوجد سقط بين صفحتي أ و ب لم ينبه عليه بين الآية: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ...﴾ (الآية ٥٦) وبين أول سورة المائدة.

٥- وفي الورقة الخامسة أيضاً يوجد سقط بين صفحتيها ففي (أ) بين الآية ٣ المائدة ﴿إلا ما ذَكَّيْتُمْ﴾ وفي (ب) من الآية ٢٤ سورة النساء ممّا دل على وقوع خلل في التجليد، فحدث تقديم وتأخير من دون مراجعة لنسق الآيات، وهذا لم ينبه عليه لا في فهرست المكتبة ولا من ذكر النسخة.

٦- كسابقه ففي الورقة السادسة في صفحة (أ) قوله: ﴿وَلاَ جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُم بِهِ﴾ (سورة النساء /٢٤)) وفي الصفحة (ب) ١٤ المائدة ﴿مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ﴾.

٧- كسابقه ففي الورقة/١١ من صفحة (أ) ﴿وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ﴾ سورة المائدة / ٦، وفي الصفحة (ب) ١٤٢ البقرة ﴿سيقول السفهاء من الناس...﴾ ومعلوم خلل المجلد في ذلك.

٨- في الورقة (٥٧ / ب) جاء ما يلي(تم ما علق من الجزء الثاني بحمد الله ومنّه، وصلّى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين. ثم ابتداء بالبسملة.

١- النساء: ٣٥.

فصل قوله: ﴿وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّىءُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ﴾.

فصل قوله: ﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَن يَكْفِيكُمْ﴾ الآية (١٢٤/ آل عمران) الكفاية مقدار يسد... نقول: كفاه يكفيه فهو كاف إذا قام بالأمر... كفاني واكتفى به اكتفاء وكفاك... والفرق بين الاكتفاء والاستغناء... لك يوصف تعالى بأنّه غني بنفسه... كان قادراً لنفسه لا يعجزه... قوله: ﴿وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إلا بُشْرَى﴾... ﴿النَّصْرُ إلا مِنْ عِندِ﴾.

وجاء في الهامش الأيسر: هذا البياض هكذا وجدته في نسخة ابن إدريس وكان مكتوباً فيها، فانمحى، فمن وقف عليه في نسخة أخرى فليثبته في مواضعه.

وهذه الملاحظة في الهامش أفادتنا أنّ الناسخ كتب نسخته على نسخة ابن إدريس، وأنّها قد أصابها المحو لما أصابها من الماء أو الرطوبة المسرية.

وهذا البياض أيضاً كان في أول صفحة (أ) بل من الورقة ٥٨، ومثله كان في (ب) من الورقة ٦٥ وفي الهامش اليمين: هذا البياض وجدته محوا، وقد ثبت كتابته في نسخة ابن إدريس رحمه الله فمن ظفر به في نسخة أخرى فليثبته.

٩- وقد أصاب أوراق النسخة ٦٥ _ ٦٧، غلطشة حبر الدواة فضيّع منها كلمات كثيرة.

١٠- في الورقة ٦٩ وسط الصفحة / ب وردت البسملة، وكتب بهامشها الأيسر التعليق من الجزء الرابع من التبيان الذي لأبي جعفر الطوسي رحمه الله في تفسير القرآن، ليشتمل على بقية المائدة وسورة الأنعام وبعض الأعراف.

١١- في الورقة ١٠٦ ص أ (تم التعليق من الجزء الرابع من كتاب التبيان، وكتبه أقل خلق الله علي بن كرم الله الجزائري في اليوم السادس والعشرين من محرم سنة ١١٠٥ حامداً مصلّياً مسلماً).

١٢- في الورقة ١٣٠ في صفحه ٧ (تم التعليق من الجزء الخامس من التبيان).

اتفق الفراغ من نسخه يوم الجمعة غرة شهر صفر سنة ١١٠٥، كتبه أقل عباد الله عملاً الراجي عفو الله تعالى وفضله ورحمته ومغفرته وكرمه علي بن كرم الله الجزائري من أصله نسخة المصنف المقدس ابن إدريس رحمه الله فجاءت هذه نسخة شريفة بتوفيق الله ومعونته).

١٣- في نفس الورقة السابقة في صفحة ب (التعليق من الجزء السادس من التبيان في تفسير القرآن يشتمل على بقية هود وسورة يوسف وسورة الرعد وسورة إبراهيم وسورة الحجر وسورة النحل وسورة بني إسرائيل، وبعض الكهف هذا بخط المصنف ابن إدريس).

١٤- يوجد في الورقة / ١٥٨ صفحة (ب) (تم التعليق من الجزء السادس من كتاب التبيان في تفسير القرآن، كتبه الراجي عفو الله ورحمته وكرمه علي بن كرم الله الجزائري في اليوم السادس من شهر صفر ختم بالخير والظفر - كذا - سنة ١١٠٥).

١٦- وفي الصفحة نفسها تحت ما سبق ورد مايلي:

(التعليق من الجزء السابع من التبيان في تفسير القرآن تصنيف الشيخ أبي جعفر الطوسي رحمه الله تعالى، يشتمل على بقية الكهف وسورة مريم وسورة طه والأنبياء والحج والمؤمنين والنور والفرقان والشعراء والنمل والقصص

والعنكبوت والروم ولقمان) نقل من خط المصنف رحمه الله.

١٦- يوجد في الورقة / ١٩٤ في الصفحة اليسرى (ب) سقط بما يساوي صفحة من المطبوع بقم كما في ص ١٨٥ ج ٢ من آخر سورة لقمان وقبل سورة السجدة، وذلك هو إنهاء التعليق من الجزء السابع، وبداية التعليق من الجزء الثامن وهو كما في صورة النسخة الأولى في المكتبة الرضوية.

(تم التعليق من الجزء السابع من التبيان في تفسير القرآن،...).

(التعليق من الجزء الثامن من التبيان يشتمل على سورة السجدة والأحزاب وسبأ والملائكة ويس والصافات وص والزمر والمؤمن وحم السجدة وحم عسق والزخرف وحم الدخان والجاثية والأحقاف وسورة محمد عليه السلام والفتح والحجرات، ق وبعض الذاريات).

١٧- وجاء في الورقة ٢٢٧ في الصفحة اليسرى (ب):

تم التعليق من الجزء الثامن من كتاب التبيان في تفسير القرآن لله المنة والحمد، وكتبه الفقير إلى الله علي بن كرم الله الجزائري حامداً ومصلّياً ومسلم.

١٨- في الورقة ٢٣٩ وقع سقط كثير ما بين الصفحتين، نحو قوله (يوم يبعثهم الله جميعاً...) الآية السادسة من سورة المجادلة في صفحة (أ) إلى الآية ٢ من سورة التحريم في صفحة (ب).

١٩- في الورقة ٢٥٥ في صفحة (أ) كان آخر ما في النسخة قوله تعالى: (كذبت ثمود بطغواها إذ انبعث أشقاها) وهي الآية ١٢ من سورة الشمس.

هذه جل مواصفات نسخة المرحوم السيد المشكوة المحفوظة بمكتبة جامعة طهران، وهي على ما بها من نقص في الأوراق، وخلط في التقديم والتأخير، لا تخلو من فوائد أهمها أنّها كتبت على نفس نسخة المؤلّف كما مرت الإشارة في بعض المواصفات.

وعلى هذه النسخ الأربع تمّ تقويم النص مع الرجوع إلى تفسير التبيان الذي هو الأصل للكتاب، وبهذا تم الكلام في الناحية الأولى من عملي في الكتاب، وإليك صور عن الصفحات الأولى والأخيرة للنسخ المعتمدة:

الصفحة الأولى من نسخة

(مكتبة الآستانة الرضوية)

الصفحة الأخيرة من نسخة

(مكتبة الآستانة الرضوية)

الصفحة الأولى من نسخة

(مكتبة المدرسة الفيضية)

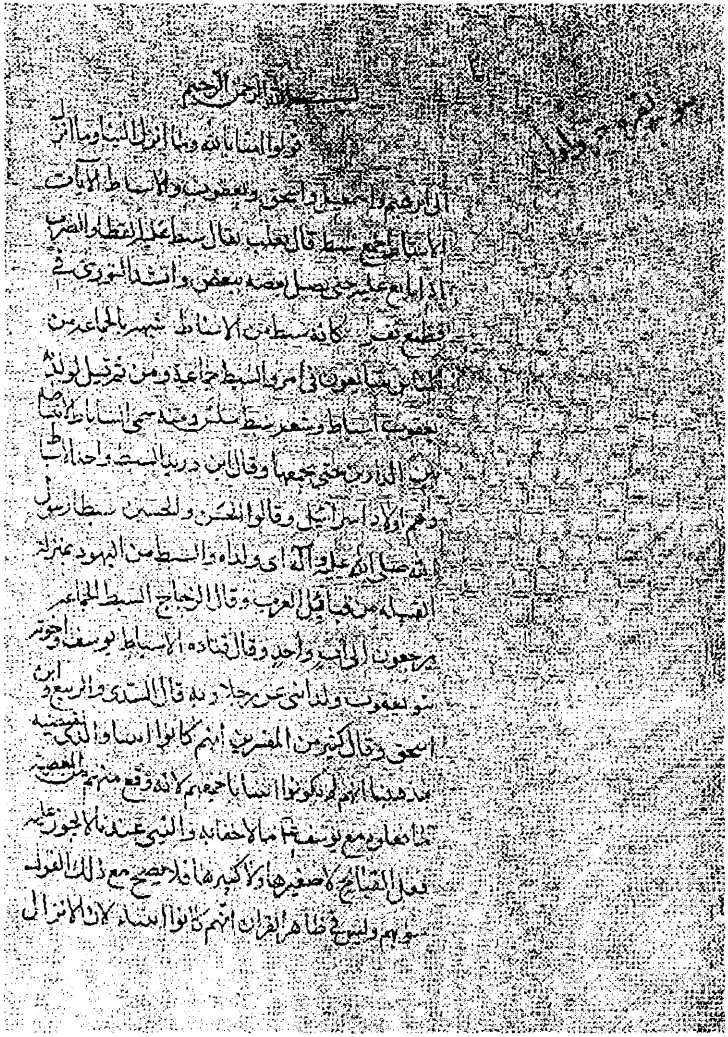

الصفحة الأخيرة من نسخة

(مكتبة المدرسة الفيضية)

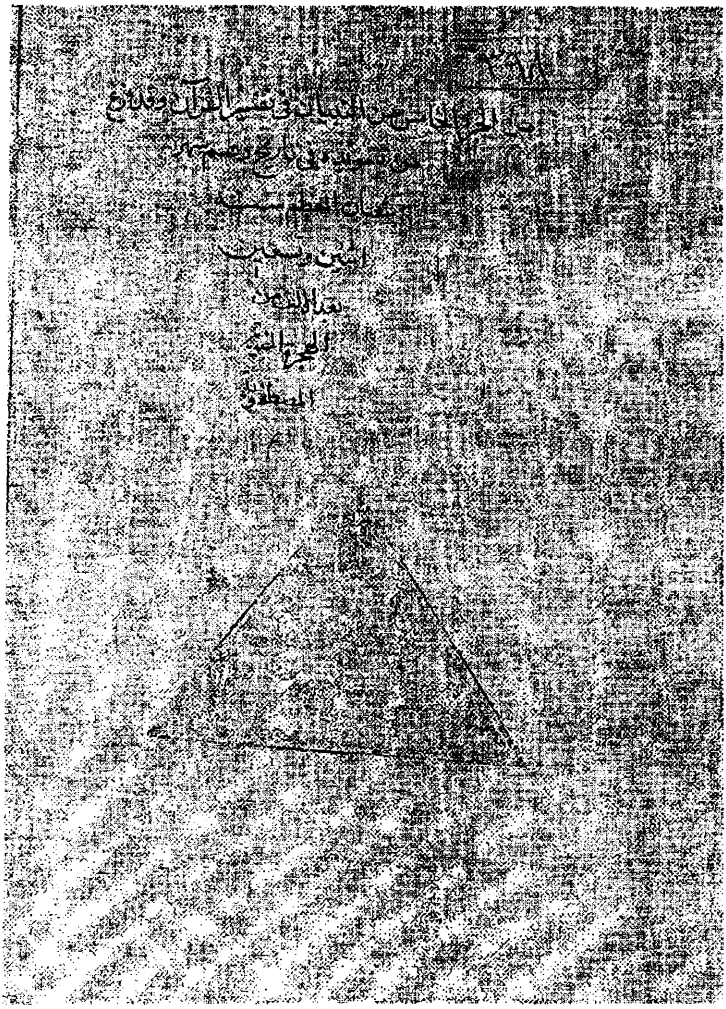

الصفحة الأولى من نسخة

(مكتبة ملك)

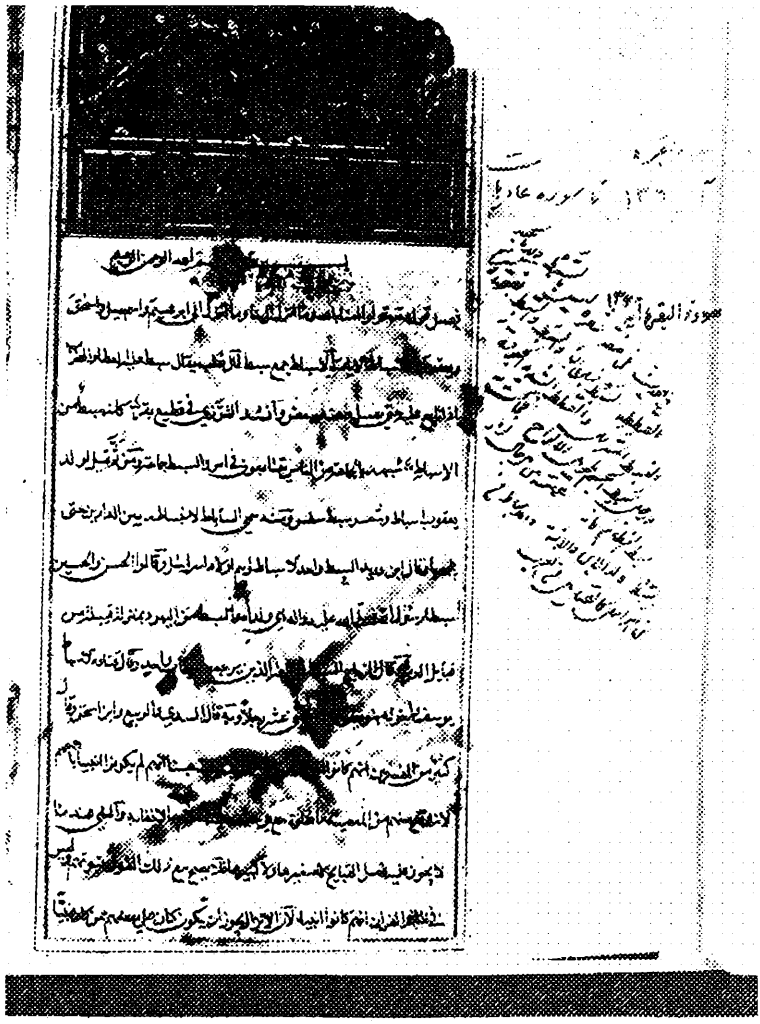

الصفحة الأخيرة من نسخة

(مكتبة ملك)

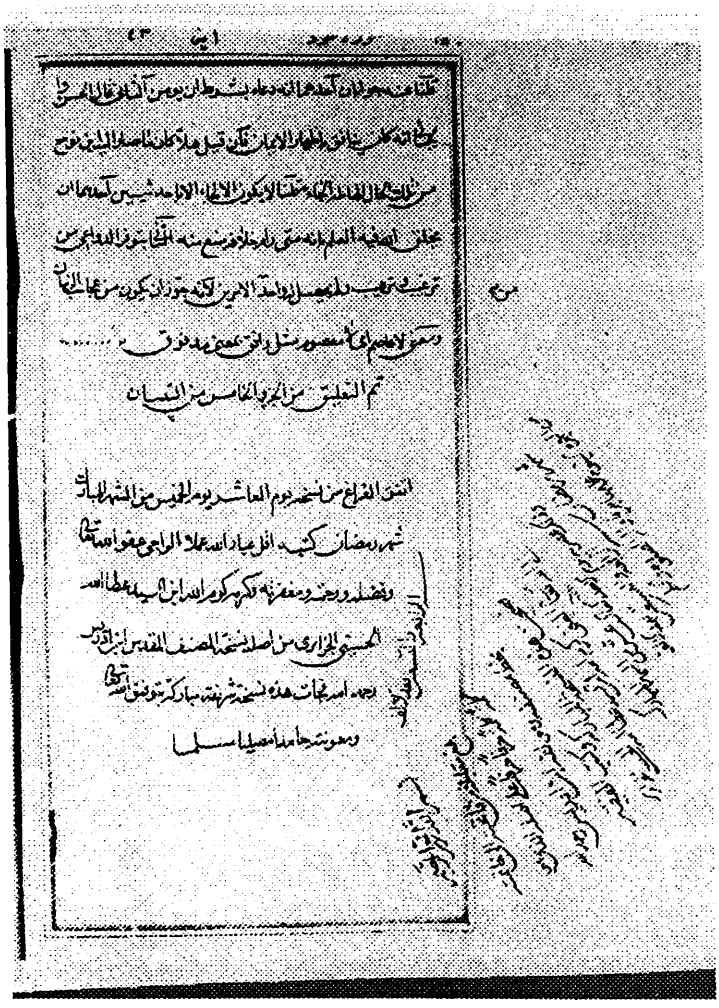

الصفحة الأولى من نسخة

(مكتبة جامعة طهران)

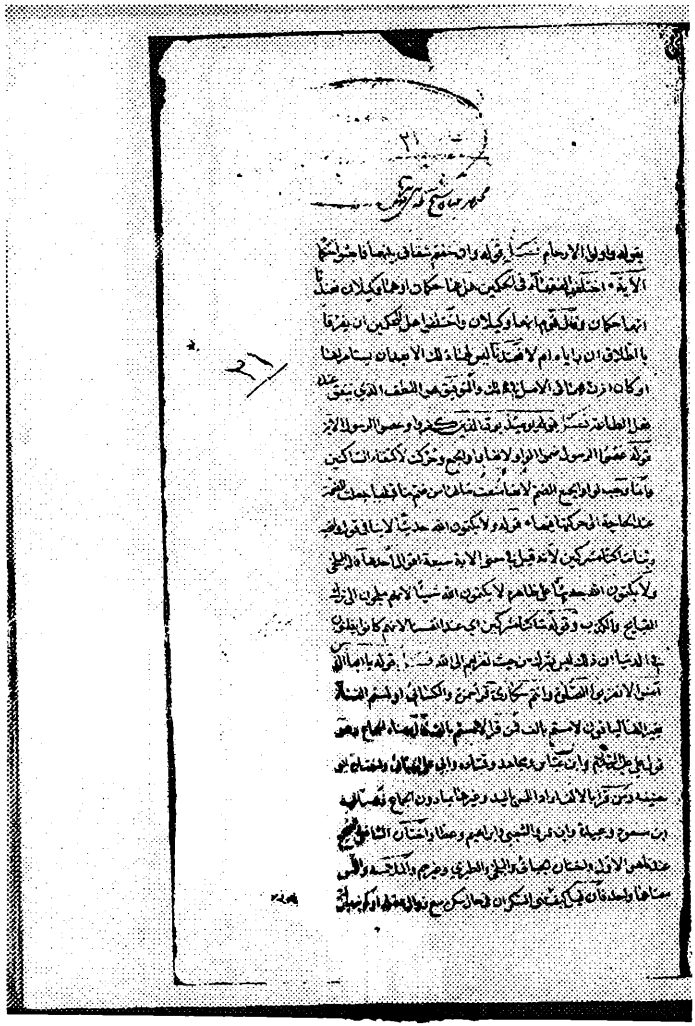

الصفحة الأخيرة من نسخة

(مكتبة جامعة طهران)

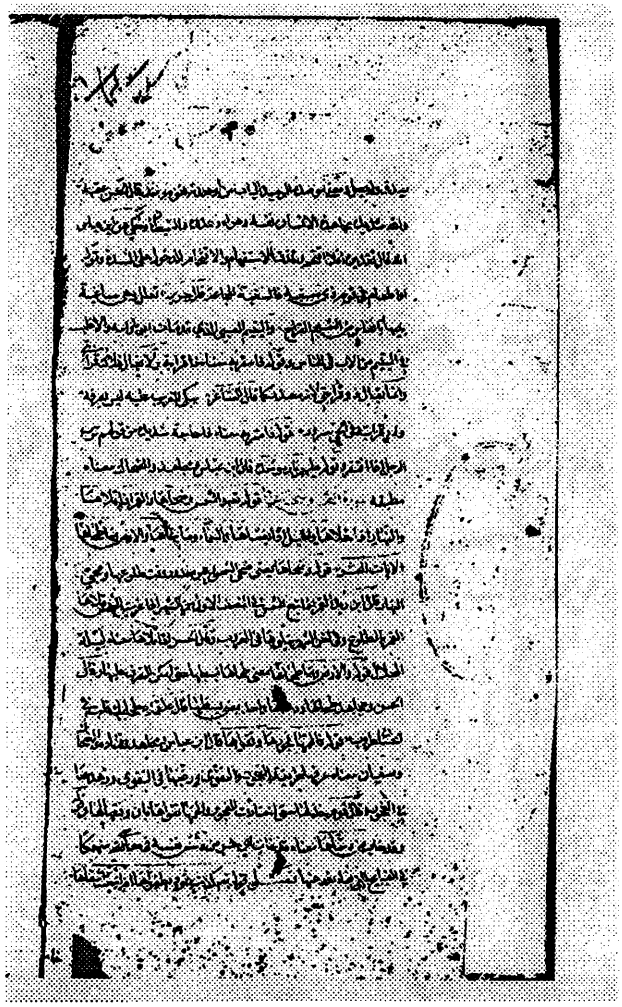

الناحية الثانية:

الناحية الثانية من عملي في الكتاب، ويتلخص في بحث الجانبين التاليين:

الجانب الأوّل: مقدمة (إكمال النقصان من تفسير التعليق من التبيان)

وتتضمن المطالب الآتية:

المطلب الأول: التعريف بالمؤلّفَين الجليلَين العلمَين الشيخ الطوسي والشيخ ابن إدريس رحمهما الله وأعلا مقامهما.

المطلب الثاني: التعريف بكتابيهما (التبيان في تفسير القرآن) للشيخ الطوسي، و (التعليق من تفسير التبيان) لابن إدريس.

المطلب الثالث: التعريف بـ (إكمال النقصان) والجهد المبذول في استخراجه من التبيان على النحو المقارب لنهج الشيخ ابن إدريس، والذي سار عليه في كتابه (التعليق).

الجانب الثاني: التعريف بمنهجية التحقيق، ويتضمن:

١- تقويم النص، كما تقدم الحديث عنه في الناحية الأولى.

٢- تتميم الآيات الوارد تفسيرها ضمن الفصول.

٣- تخريج الأحاديث.

٤- عزو الشعر إلى مصادره والتعريف بالشعراء.

٥- التعريف بالأعلام الواردة أسماؤهم من أصحاب الآراء من مفسرين وغيرهم.

٦- التعليق على ما يحتاج إليه النص من إضافة توضيح لبعض الوقائع.

فالآن إلى مطالب الجانب الأول:

المطلب الأول: التعريف بالمؤلّفين العلمين الشيخ الطوسي والشيخ ابن إدريس.

التعريف بالشيخ الطوسي رحمه الله:

أمّا عن الشيخ الطوسي (قدس سره الشريف) فقد كتبت عنه دراسات خاصة، أكاديمية وغير أكاديمية، سوى ما ورد في مقدمات كتبه المطبوعة، فضلاً عن مصادر الرجال والتراجم من الخاصة والعامة، وهذا ما جعلني استصغر نفسي عن بلوغ مقامه في علو شأنه لأتحدث للقراء عنه، كما رأيت من التقصير بحقه ترك القراء وشأنهم في البحث عنه بين أكداس المصادر من كتب ودراسات.

فرأيت من المناسب في المقام جداً الإكتفاء في تعريفه بقراءته في سطور كما هي في مقدمة كتابه (تهذيب الأحكام) الطبعة المحققة، وهي بقلم سيدنا المغفور له الحجة السيّد الوالد رحمه الله المتوفى (١٤٠٥ هـ) ومن شاء الاستزادة فعليه بمراجعة مقدمة كتابه (الاستبصار) بقلم المغفور له شيخنا الحجة الشيخ الأوردبادي رحمه الله (ت ١٣٨٠ هـ) ومن طلب الأكثر فعليه بمراجعة مقدمة كتابه (التبيان) وهي ما حبّره يراع شيخنا المغفور له الحجة الشيخ أغا بزرك الطهراني رحمه الله المتوفى سنة ١٣٨٩ هـ ففيها تفصيل حياة شيخ الطائفة قدّس سرّه الشريف.

شيخ الطائفة في سطور[1]:

١- هو محمد بن الحسن بن علي بن الحسن الطوسي، نسبة إلى طوس من مدن خراسان.

٢- يكنّى بأبي جعفر، ويلقب بشيخ الطائفة، وبالشيخ على الإطلاق.

٣- ولد في شهر رمضان سنة ٣٨٥.

٤- قدم بغداد من خراسان سنة / ٤٠٨ وهو ابن ثلاثة وعشرين عاماً.

٥- حضر عند الشيخ المفيد نحواً من خمس سنين، ولازمه إلى أن توفي رحمه الله لثلاث خلون من شهر رمضان ٣/ ٤.

٦- اختص بعد وفاة شيخه المفيد بالسيد المرتضى طيلة ثلاثة عشر عاماً إلى أن توفي السيد رحمه الله لخمس بقين من شهر ربيع الأول سنة ٤٣٦.

٧- أجرى عليه السيد المرتضى كل شهر اثني عشر ديناراً منها كان تدبير معاشه.

٨- بلغت عدة مشايخه أكثر من خمسين شخصاً من أعلام الفريقين.

٩- استقل بالظهور والزعامة الدينية بعد وفاة استاذه المرتضى قدس سره.

١٠- بلغت عدة تلامذته إلى ثلثمائة مجتهد من الخاصة ومن العامة ما لا يحصى عددهم.

١١- جعل له الخليفة العباسي [القائم بأمر الله عبد الله بن القادر بالله

١- نقلاً عن مقدمة كتاب تهذيب الأحكام ١: ٤ - ٤٣.

أحمد] كرسي الكلام والإفادة، وهو الذي ما كانوا يسمحون به يؤمئذٍ إلا لوحيد العصر.

١٢- ثقل وجوده على خصومه من الناس، فكانوا يحرّضون عليه، حتى وشي به إلى الخليفة العباسي [القادر بالله أحمد][1] ولما أحضره وسأله عن وشايتهم وما رموه به، أجابه الشيخ بما قيل عنه فرفع مكانته وانتقم من الساعي وأهانه.

١٣- لم يفتأ خصوم الشيخ إلا تمادياً في طغيانهم، فكانوا يستغلون السواد في التحريض عليه حتى أحرقوا داره وكتبه، وما كان له من كرسي الكلام والتدريس.

١٤- بقي في بغداد بعد وفاة استاذه السيد اثني عشر سنة مستقلاً بالزعامة، ثم غادرها بعد ذلك.

١٥- هبط إلى النجف الأشرف سنة / ٤٤٨ وهو أول من أسس الحوزة العلمية بها[2]، وإليه يرجع الفضل في تأسيسها، صانها الله من الشرور والآفات.

١٦- كان ﷺ [شيخ الإمامية ووجههم، ورئيس الطائفة، جليل القدر، عظيم المنزلة، ثقة عين صدوق، عارف بالأخبار والرجال والفقه والأصول والكلام والأدب، وجميع الفضائل تنسب إليه، صنف في كل فنون الإسلام، وهو

١- هذا من سهو القلم والصحيح القائم بن القادر أحمد.

٢- هذا على المشهور وفيه تسامح في التعبير، فقد كانت حوزة قبل مجيئه ولما أتى ﷺ فقد شيّد بنيانها، وأعلا أركانها، راجع مقدمات كتب تراثية.

المهذّب للعقايد في الأصول والفروع، الجامع لكمالات النفس في العلم والعمل][1].

١٧- بلغت عدة ما وقفنا على اسمه من تآليفه أكثر من خمسين كتاباً في شتى فنون الإسلام.

١٨- توفي ليلة الاثنين ٢٢ محرم الحرام سنة ٤٦٠ هـ عن خمسة وسبعين عاماً.

١٩- دفن في داره التي حولّت بعده مسجداً حسب وصيته، وقبره اليوم مزار مشيد يتبرك به في النجف الأشرف.

٢٠- خلّف ولداً اسمه الحسن، ويكنى بأبي علي، ويلقب بالمفيد الثاني، من مشاهير العلماء، خلف أباه في التدريس والفتيا، توفي سنة ٥١٥ وله آثار جليلة.

إلى هنا انتهى التعريف بالشيخ الطوسي في سطور.

وأمّا عن الشيخ ابن إدريس، فقد مرّت ترجمته بما وسع المقام ذكره في أول هذه الموسوعة التي سميتها باسمه، وجمعت فيها ما وصلت إليه يدي من مصنفاته، فحققتها قدر وسعي وطاقتي في مبلغ علمي، كما أسأل المولى جل اسمه التوفيق لإخراجها كُملاً لينتفع بها أهل العلم إن شاء الله تعالى، ويتقبل هذا السعي ويعفو عن التقصير، وأن يهيئ لها من هو أقوى على تحقيقها منّي إذ (وفوق كل ذي علم عليم).

١- الخلاصة لآية الله العلاّمة.

المطلب الثاني: التعريف بكتابي (التبيان في تفسير القرآن) وكتاب (التعليق من التبيان).

ولما كان الحديث عن (التبيان) قد استوفى الحديث عنه شيخنا المغفور له الشيخ أغا بزرك في مقدمته الضافية التي كتبها لطبعة النجف، فحقيق بنا أن نقرأ ما كتبه في هذا المقام باقتضاب.

قال ﷺ في ج١ من مقدمة التبيان:

التبيان في تفسير القرآن: وهو أول تفسير جمع فيه مؤلّفه أنواع علوم القرآن، وقد أشار إلى فهرس مطويّاته في ديباجته ووصفه بقوله: (لم يعمل مثله) واعترف بذلك إمام المفسّرين أمين الإسلام الطبرسي في مقدمة كتابه الجليل (مجمع البيان في تفسير القرآن) فقال: انّه الكتاب الذي يقتبس منه ضياء الحق، ويلوح عليه رواء الصدق، وقد تضمن من المعاني الأسرار البديعة، واحتضن من الألفاظ اللغة الوسيعة، ولم يقنع بتدوينها دون تبيينها، ولا بتنسيقها دون تحقيقها، وهو القدوة استضيئ بأنواره، وأطأ مواقع آثاره.

وقال العلاّمة السيد مهدي بحر العلوم في (الفوائد الرجالية) ما لفظه:

أمّا التفسير فله فيه كتاب (التبيان الجامع لعلوم القرآن) وهو كتاب جليل كبير، عديم النظير في التفاسير، وشيخنا الطوسي إمام التفسير في كتبه، إليه يزدلف، ومن بحره يغترف، وفي صدر كتابه الكبير بذلك يعترف.

وكان الشيخ المحقق محمد بن إدريس العجلي المتوفى ٥٩٨ هـ كثير الوقائع مع شيخ الطائفة، دائم الرد على معظم مؤلّفاته، وهو أول من خالف أقواله كما أسلفناه، إلا أنّه يقف عند كتابه التبيان ويعترف له بعظم الشأن، واستحكام البنيان، كما لا يخفى ذلك على من راجع (خاتمة المستدرك) لشيخنا النوري، وقد بلغ من إعجابه به أن لخّصه، وسمّاه (مختصر التبيان) وهو موجود كما ذكرناه في محلّه.

انتهى ما أردنا نقله من التعريف بكتاب التبيان من مقدمة شيخنا المغفور له الشيخ أغا بزرك الطهراني رحمه الله فلا مزيد منّي على ذلك، وحسبي أن أتحدّث للقارئ عن كتاب (التعليق من التبيان) فهو بالتعريف حقيق فأقول:

الاسم الصحيح للكتاب:

إنّ هذا الكتاب قد اختلف في اسمه، ذكرت له عدّة أسماء، فسمّي بـ(التعليق) أو (التعليقات) وهو مأخوذ ممّا ذكره المؤلّف في بدايات الأجزاء التي وصلت إلينا سالمة وكذلك في نهاياتها، وهو أولى بهذا الاسم ما دام المؤلّف قد ذكره وكرره.

وسمّي أيضاً بـ(مختصر التبيان) وهذا الاسم مستوحى من موضوعه، وكذلك سمي بـ(منتخب التبيان من تفسير القرآن والنكت المستخرجة من كتاب التبيان) وهذا أيضاً كسابقه مستوحى من موضوعه، وإن ذكر انّه جاء في آخر الكتاب على ما حكي عن خط المصنف.

ولمّا كان الكتاب لم يصل إلينا كاملاً من أوله، فلا يمكن الجزم بالاسم الصحيح الذي اختاره المصنف فذكره في أول كتابه، وهذه الأسماء التي مرّت كلّها مستوحاة من موضوعه أولاً، فأولها من دلالة كلام المصنف في بدايات الأجزاء ونهاياتها، وخير من نستعين به في المقام لترجيح الصحيح أو القريب منه مراجعة كتب التراجم والفهرسة.

وفي مقدمتها فعلاً كتاب (الذريعة إلى تصانيف الشيعة) تأليف شيخ الباحثين شيخنا الرازي قدس سره فبالرجوع إليه في المقام نجد خلاصة ما في مصادر التراجم، فهو يغنينا عن تجشّم البحث فيها، ويعني الاستغناء عن غيره، فماذا في الذريعة عن اسم الكتاب؟ بعد أن ذكره في عدّة مواضع:

أولها: قال (التبيان في تفسير القرآن) للشيخ محمد بن الحسن الطوسي... الحاشية عليها (عليه / صح) للشيخ فخر الدين أبي عبد الله محمد بن منصور بن أحمد بن إدريس بن الحسين بن القاسم بن عيسى العجلي الشهير بابن إدريس المتوفى (٥٩٨) كما أرخه الكفعمي، ووجد نسبه كذلك بخطه الشريف، قال الشيخ الحرّ في ترجمته: (وله كتاب التعليقات وهو حواشي وايرادات على التبيان للشيخ الطوسي، شاهدته بخطه رحمه الله في فارس).

أقول: - والقائل هو صاحب الذريعة - كلامه صريح في انّه حواشي وايرادات فهو غير (مختصر التبيان) لابن إدريس الموجود (ة) نسخته كما يأتي في الميم[1].

١- الذريعة ٦: ٣١.

ثانيها: أورده باسم (التعليقات)[١] حواشي وايرادات على تفسير التبيان لشيخ الطائفة، ذكره كذلك في (أمل الآمل) وهو للشيخ الفقيه محمد بن منصور بن أحمد بن إدريس بن الحسين بن القاسم بن عيسى العجلي الحلي، سرد نسبه بخطه كذلك في آخر ما كتبه من نسخة (مصباح المتهجد) وفرغ من الكتابة في ج ١ سنة ٥٧٠.

قال في الأمل: شاهدت كتاب التعليقات هذا بخطه رحمه الله في فارس[٢].

أقول: فمن هذا التصريح من تسمية الشيخ الحرّ في (أمل الآمل) للكتاب باسم التعليقات، اعتمده الشيخ صاحب الذريعة، ولم يكرره ثانياً باسم التعليق.

ثالثها: قال (مختصر التبيان) للشيخ الفقيه أبي جعفر محمد بن منصور بن أحمد بن إدريس الحلي صاحب (السرائر) المتوفى سنة ٥٩٨ حكى بعض الثقات أنّه موجود بكربلا عند الفاضل الطبيب مؤيد الأطباء، واستنسخه هو من نسخة كانت للسيد محمد شرف الدين البحراني نزيل بندرلنجه المتوفى بها حدود ١٣١٤.

قال الشهيد الثاني في إجازته الكبيرة: إنّ المختصر هذا غير كتابه (التعليقات) الذي هو حواشي وإيرادات عليه، واستنسخ عن نسخة بندر لنجه

١- وممّا جاء في ذيل كشف الظنون ١: ٢٩٧ ط استانبول: تعليقات التبيان لفخر الدين محمد بن أحمد الحلي الشيعي ص (= صاحب) أجوبة المسائل.

٢- الذريعة ٤: ٢٢٥ ط سنة ١٣٦٠ هـ.

الشيخ عبد الحسين بن جواد البغدادي، وكانت في النجف لا يقرأ لردائة خطه إلا بالدقة والمطالعة، والنسخة الجيدة الخط من (التعليقات) رأيتها عند الشيخ ميرزا علي أكبر العراقي، وهي بخط زين العابدين... وقابلها وصححها مع نسخة كتبت عن خط ابن إدريس، وفرغ من التصحيح في ذي القعدة ١١٤٥هـ ونقل صورة خط ابن إدريس في المستنسخ منه معبراً عنه بـ (المنتخب من تفسير القرآن والنكت المستخرجة من كتاب (التبيان) مصرّحاً بأنّه فرغ من استخراجه أواخر ذي حجة ٥٨٢ وأنّه كتبه محمد بن إدريس، فيظهر أنّه سمّاه بالمنتخب،...)[١].

رابعها: قال (المنتخب من تفسير القرآن والنكت المستخرجة من كتاب التبيان) عبّر به كذلك مؤلّفه الشيخ محمد بن إدريس الحلي، كما في الصورة المنقولة عن نسخة خطه، ومرّ مفصلاً بعنوان (مختصر التبيان)[٢].

أقول: وبهذا الاسم قد طبع الكتاب لأول مرّة في قم، ومرّ الحديث عن هذه الطبعة مفصلاً.

والآن كيف لنا معرفة الصحيح من تلك الأسماء الآنفة الذكر، وهل هي لكتاب واحد أم لكتابين، وحصل الخلط بينهما في الأسماء؟

وقد مرّ قول الشهيد الثاني فيما حكاه شيخنا الرازي، بأنّ مختصر التبيان غير كتابه التعليقات الذي هو حواشي وإيرادات عليه، بينما الشيخ الحرّ العاملي في (أمل الآمل) قال في ترجمته: ومن مؤلّفاته السرائر الحاوي لتحرير الفتاوي

١- الذريعة ٢٠: ١٨٤.

٢- الذريعة ٢٢: ٤٤٠.

وهو الذي تقدم ذكره [وله أيضاً كتاب التعليقات كبير، وهو حواشي وإيرادات على التبيان لشيخنا الطوسي، شاهدته بخطه في فارس][١].

وبعين هذا ذكره الأفندي في رياض العلماء[٢]: فيما وصف (التعليقات) بأنّه كتاب كبير وهو حواشي وإيرادات على التبيان، وهذا الوصف لا ينطبق تماماً على ما وصل إلينا وبأيدينا، إذ ليس فيه أيّ إيراد على التبيان، فهل هذا الذي عندنا هو مختصر التبيان وليس هو التعليقات إذا بنينا على التعدّد، ولكن الذي ظهر من شيخنا في الذريعة انّه رأى التعليقات بخط جيد عند الشيخ ميرزا علي أكبر العراقي وذكره في مختصر التبيان، بينما قال شيخه النوري: وقد رأيت من مؤلّفاته مختصر تفسير التبيان للشيخ أبي جعفر الطوسي، والظاهر أنّه غير كتابه التعليقات الذي هو حواشي وإيرادات عليه.

فالكتاب الذي رأيناه فيما يبدو لي فعلاً هو كتاب واحد وهو مختصر التبيان، وهو عين ما وصل إلينا وهو عين ما طبع في قم باسم المنتخب... وتبقى الحواشي التي أشير إليها بأنّها إيرادات على التبيان لم تصل إلينا، وما وصل إلينا من الحواشي – كما هو على هامش النسخة الرضوية – فليس فيها أيّ إيراد على التبيان، بل كل ما فيها هو عين ما في مختصر التبيان بصورة أخصر.

فماذا حصيلة هذا التطواف؟ إنّها الحقيقة التي لا مراء عليها في تعيين الاسم بما سمّاه به مؤلّفه في بدايات الأجزاء ونهاياتها وهو (التعليق

١- أمل الآمل ٢: ٢٤٤.

٢- رياض العلماء ٥: ٣٢.

من كتاب التبيان في تفسير القرآن) وكل ما ذكر غير ذلك فهو مستوحى من موضوع الكتاب، ولا مشاحّة في تعدّد الأسماء لمسمّى واحد لتعدّد الاعتبار.

المطلب الثالث: في التعريف بـ(إكمال النقصان) الذي هو جهد المقلّ، ولم أبتعد فيه عن نهج ابن إدريس في اختيار المعنى واللغة وأحياناً شأن النزول، مستلاً ذلك من التبيان باختصار، ولم أجد سبيلاً أجدى من ذلك في سدّ موارد الخلل ممّا ضاع من أصل الكتاب، وأهم تلك الموارد ما ضاع من أوله ممّا فات من مقدمة الكتاب وتفسير الفاتحة إلى الآية ١٠٨ من سورة البقرة، وهذا ما جعلته ملحقاً له في أوله بمثابة جزء من الكتاب، أمّا الموارد الأخرى فهي في داخل الكتاب، فقد أكملت نقصانها وأشرت إلى ذلك في الهوامش، أرجو من الله سبحانه أن يتقبل ذلك ويثيبني عليه بأحسن الثواب.

منهجية التحقيق:

الجانب الثاني: التعريف بمنهجية التحقيق:

لقد اتخذت منهجاً وسطاً فيما أرى حين قوّمت النص على نحو ما تقدّم بيانه، ولم أرهق القارئ بكثرة الحواشي لبيان تفاوت النسخ في بعض الألفاظ من سهو النسّاخ، وبدلاً عن ذلك التزمت بالإشارة إلى موارد تعليق المصنف من التبيان بتعيين الجزء والصفحة، ولمّا كان ﷺ جلّ أخذه هو المعنى واللغة، وأمّا باقي حقول المعرفة التي ذكرها الشيخ الطوسي ألمّ بها لُماماً ولم يعرها اهتماماً، فلم يتعرض للإعراب والقراءة، وربما ذكر شأن النزول وبعض الأحاديث ذكراً عابراً فذكرت مصادرها، وكذلك الشواهد الشعرية، فما كان منسوباً أرجعت

القارئ إلى مصادره، وما لم يكن كذلك عيّنت قائله ما وسعني البحث، وأضفت تراجم من ورد ذكرهم من الأعلام، ومع ذلك كلّه فلا غضاضة لو قلت:

لم يكن المؤلّف في منهجيته في هذا الكتاب بمنأى عن بعض الملاحظات فهو إذا ذكر الآية المراد تفسيرها ذكر جزءاً منها ثم قال: (الآية) ويعني هذا أنّ لها بقية لم يذكرها، وقد سبّب هذا الاختصار عناءً للقارئ، إذ هو يجد تفسير كلمة لم ترد فيما ذكره المصنف من الآية، وإنّما هي في بقية الآية التي لم يذكرها، فعليه انّ يستحضر نسخة من القرآن الكريم عنده، ليراجع تتمة الآية ليتم له فهم المراد، وهذا لا يخلو من معاناة، كما لا يخلو من مؤاخذة المؤلّف على منهجيته، ولتوضيح ذلك أذكر بعض الأمثلة:

قال المؤلف في ج ٢ / ٧:

(فصل) قوله: (وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء... إلى قوله: ليعلم من يتبع الرسول) الآية.

فذكر ما عنده في تفسيرها إلى آخر ما ذكره من الآية، ثم قال: (وقوله: وما كان ليضيع إيمانكم) واستمر في تفسيرها، وهذه الفقرة هي جزء من الآية السابقة لكنه لم يذكرها بنصها، فهذا يوجب ارباكاً للقارئ إذ يتخيل في المقام سقطاً، وهو ليس كذلك، بل هو نتيجة اختصار المؤلف المخلّ، لذلك عالجت الموضوع بما يرفع إصر المؤاخذة ورفع المعاناة معاً بذكر تتمة الآيات تماماً، وجعلها بين قوسين معقوفين تمييزاً لها عمّا ذكره المؤلّف رحمه الله.

قال المؤلف في ج ٢ / ١٠:

(فصل) قوله: (قد نرى تقلّب وجهك في السماء فلنولّينك قبلة ترضاها)

الآية: قوله: (ترضاها) أي تحبّها، والرضا ضد السخط، وهو إرادة الثواب، والسخط إرادة الإنتقام.

وقوله: (شطر المسجد) أي نحوه...) إلى آخر ما ذكره، وهذه الفقرة هي جزء من الآية السابقة ولكنه لم يذكرها اختصاراً، فيتخيّل القارئ سقطاً في المقام، وهو ليس كذلك – فذكرت تتمة الآية وجعلتها بين قوسين معقوفين -.

قال المؤلّف في ج ٣٥/٢:

(فصل) قوله: (إنّ الذين يكتمون ما أنزل الله من الكتاب ويشترون به ثمناً قليلاً) الآية.

ليس المراد به أنّهم إذا اشتروا به ثمناً كثيراً كان جائزاً، وإنّما القصد أنّ كل ما يأخذونه في مقابلته من حطام الدنيا فهو قليل... واستمر في تفسيره إلى أن قال: وقوله (ولا يكلمهم الله) قيل في معناه قولان: ... إلى آخر ما ذكره، وهذه الفقرة من الآية هي جزء الآية السابقة ولكنه لم يذكرها اختصاراً، فيتخيل القارئ سقطاً في المقام وهو ليس كذلك، فأتممتها كسابقتها.

هذه نماذج لبعض الملاحظات التي استوجبت ذكر تمام الآيات، وجعله بين قوسين معقوفين فكل ما وردت كذلك فهي جزء من الملاحظات التي أشرت إليها، وهي كذلك من المؤاخذات على محقق الطبعة الأولى إذ كان ينبغي عليه أن يفعله، أو يشير لها في الهامش أو في المقدمة.

ترجمة الأعلام تيسيراً لاستخراج المرام:

لقد جرت سنّة الله في خلقه والعلماء منهم أن يأخذ اللاحق من السابق، ويستفيد المتأخّر من جهد المتقدّم، ولا شك أنّ الشيخ ابن إدريس رحمه الله في تعليقه من تفسير التبيان للشيخ الطوسي رحمه الله، قد تبعه في نقل الأقوال، وقد حاول أن لا يفوته قول أحد ممّن حكى الشيخ الطوسي عنه قوله في التبيان، سواء كان من الأعيان أو من غيرهم.

فمن الطبيعي انّ أُولئك الرجال المنقولة عنهم أقوالهم، يتفاوتون علماً وشهرةً، ويتمايزون أصالةً وفضلاً، وأكثرهم مجهول لدى القرّاء، وقد رأيت من الخير تعريف القارئ بهويّاتهم العلميّة بحسب الشهرة والكثرة، لأنّ كثيراً من القرّاء في هذا الزمان صاروا بعيدين عن معرفة أُولئك لا لجهالتهم، ولا لبعد زمانهم عنّا فحسب، بل لتقصير الكثير منّا، ممّن صاروا لا يعباؤن بمن قال، وحيناً بما قال أيضاً، واكتفوا (بسنداويش) المعرفة العصرية، وحبذا لو استوعبنا المعرفة، ولكن العيب فينا.

نعيب زماننا والعيب فينا ولو نطق الزمان إذاً هجانا

ومهما يكن الحال فمن الخير معرفة أُولئك الرجال، والتعريف بهم تعريفاً يغني المطالع عن مراجعة المصادر ، وقد ذكرت في آخر الترجمة مأخذها، وسأذكرهم مرتبة أسماؤهم حسب الحروف الهجائية تيسيراً للقارئ حين يطلب معرفة إنسان منهم.

وأستثنى من أولئك الأعلام من جاز مقامه عن التعريف، وهم المعصومون الطاهرون عليهم السلام كالإمام أمير المؤمنين عليه السلام، والصديقة فاطمة الزهراء عليها السلام، وباقي الأئمّة الذين وردت أقوالهم في الكتاب، فهم في غنى عن تعريف الواصفين ومدح المادحين.

وإذا استطال الشيء قام بنفسه وصفات ضوء الشمس تذهب باطلا

وليعلم القارئ انّي أذكر العَلَم كما ورد في الكتاب، لا كما هو اسمه الحقيقي، فمثلاً حين يرد ذكر ابن عباس بكنيته كذلك فليطلب في حرف الألف، وكذلك ابن عمر وابن الزبير، وحين يرد ذكر العَلَم بلقبه كالأخفش والأصمعي والأزهري، فكذلك يطلب في حرف الألف، ومثل هؤلاء من يرد ذكره بكنية الأب مثلاً كأبي حنيفة وأبي العالية وأبي عمرو بن العلاء، فجميع هؤلاء ترد تراجمهم في حرف الألف.

١. الأخفش: أبو الحسن سعيد بن مسعدة، وهو الأخفش الأوسط، مولى لبني مجاشع، سكن البصرة تلميذ الخليل صاحب المصنّفات منها (تفسير معاني القرآن) ألّفه بطلب من الكسائي فجعله امامه وعمل عليه كتاباً في المعاني، له ترجمة في كثير من المصادر[١].

٢. الأزهري: أبو منصور محمّد بن أحمد بن الأزهر الهروي الشافعي اللغوي، وكان رأساً في اللغة، أخذ منه الهروي صاحب الغريبين، وله من التصانيف (التهذيب في اللغة) و(التقريب في التفسير) توفي سنة ٣٧٠ هـ[٢].

---

١ . راجع طبقات المفسرين للداودي ١: ١٨٥.

٢ . الكنى والألقاب ٢: ٢١ ط الحيدرية.

٣. الأصمعي: هو عبد الملك بن قُريب (مصغّراً) ابن عبد الملك بن عليّ ابن أصمع البصري اللغوي النحوي، وكان شديد الحفظ، أثنى عليه الخطيب في تاريخه، وذكره ابن خلكان في تاريخه، وحكى عن أبي العيناء قال: كنّا في جنازة الأصمعي فحدّثني أبو قلابة حبيش بن عبد الرحمن الجرمي الشاعر، فأنشدني لنفسه:

لعن الله أعظماً حملوها نحو دار البلى على خشبات

أعظماً تبغض النبي وأهل الـ بيت والطيبين والطيبات

وقد ذكر مترجموه عنه نوادر مع الرشيد والمأمون والبرامكة، توفي سنة ٢١٦ هـ في البصرة.

٤. الأعمش: هو سليمان بن مهران الأعمش الكاهلي من أئمّة الكوفة، ولد سنة ٦١ ومات سنة ١٤٨، أثنى عليه مترجموه وقرنوه بالزهري، وهو معروف بالفضل والثقة والجلالة والتشيع، وله نوادر كثيرة، صنّف ابن طولون الشامي كتاباً سمّاه (الزهر الأنعش في نوادر الأعمش) ترجمه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، وأثنى عليه وقال: وكان محدّث أهل الكوفة في زمانه، يقال: انّه ظهر له أربعة آلاف حديث ولم يكن له كتاب، وكان يقرأ القرآن وكان فصيحاً، مات سنة ١٤٨.

وقد كان يعيش المعاناة من المرجئة، فلا يدعونه يحدّث بفضائل عليّ عليه السلام، فقد أخرج ابن عساكر في تاريخه (ترجمة الإمام ٢: ٢٤٥) عن أبي معاوية قال: كنّا يوماً عند الأعمش، فجاء رجل فسأله عن حديث (قسيم النار) فقال أبو معاوية: فتنحنحت قال: فقال الأعمش: (هؤلاء المرجئة لا يدعوني أُحدّث بفضائل عليّ رضي الله عنه، أخرجوهم من المسجد حتى أُحدّثكم).

وأخرج له حديثين أيضاً ممّا لهما تعلّق بحديث (عليّ قسيم النار) وكيف كان يخاف، ولم يفارقه ذلك الخوف إلاّ في علّته التي مات فيها، فقد روى شريك بن عبدالله قال: كنت عند الأعمش وهو عليل، فدخل عليه أبو حنيفة وابن شبرمة وابن أبي ليلى فقالوا له: يا أبا محمّد إنّك في آخر يوم من أيّام الدنيا، وأوّل يوم من أيّام الآخرة، وقد كنت تحدّث في عليّ بن أبي طالب أحاديث، فتب إلى الله منها!!! فقال: أسندوني أسندوني، فأسندناه، فقال: حدّثنا أبو المتوكّل الناجي، عن أبي سعيد الخدري فقال: قال رسول الله ﷺ: (إذا كان يوم القيامة يقول الله تعالى لي ولعليّ: ﴿أَلْقِيَا فِى جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّار عَنِيد﴾[1] قال أبو حنيفة للقوم: قوموا لا يجيئ بشيء أشدّ من هذا[2].

وللأعمش مع المنصور الدوانيقي في رواية حديث (حبّ عليّ إيمان وبغضه نفاق) تحسن مراجعته في كتابي (عليّ إمام البررة ١: ١٥٨ ط دار الهادي بيروت).

٥. الأوزاعي: هو عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد إمام أهل الشام، سكن بيروت وكان كثير الحديث والفقه، حكي انّه دخل الحمّام ببيروت وكان لصاحب الحمّام شغل فأغلق الحمّام عليه وذهب، ثم جاء ففتح الباب فوجده ميتاً وكانت وفاته سنة ١٥٧.

٦. إبراهيم النخعي: فقيه أهل الكوفة روى عن مسروق وعلقمة، وأخذ عنه حمّاد بن أبي سليمان، وسماك بن حرب، والأعمش، والحكم بن عتيبة،

---

١. ق: ٢٤.

٢. راجع كتابي علي إمام البررة ١: ١٢٩ ط دار الهادي بيروت.

ترجمه الذهبي وأثنى عليه في تذكرة الحفّاظ، وقال: مات سنة ٩٥.

٧. ابن الأخشاذ: ويقال له ابن الأخشيذ، هو أحمد بن علي بن بيغجور أبو بكر، أحد المتكلّمين على مذهب المعتزلة، وصنّف في ذلك مصنّفات ، روى عنه جماعة، ترجمه الخطيب في تاريخه وقال: مات سنة ٣٢٦ عن ٥٦ سنة، كما ترجمه ابن حجر في لسان الميزان.

٨ـ ابن جريج: هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج المكي، قال الذهبي[1]: الإمام العلاّمة الحافظ شيخ الحرم، أبو خالد وأبو الوليد القرشي الأموي المكي، صاحب التصانيف، وأوّل من دوّن العلم بمكة، مولى أُمية بن خالد، أخذ عن عطاء، ولزمه سبع عشرة سنة، ولزم عمرو بن دينار تسع سنين.

وكان ابن جريج يرى المتعة، تزوّج بستين امرأة، وقيل: انّه عهد إلى أولاده في أسمائهنّ لئلاّ يغلط أحد منهم ويتزوّج واحدة ممّا نكح أبوه بالمتعة، قال الوليد بن مسلم: سألت الأوزاعي وسعيد بن عبد العزيز وابن جريج لمن طلبتم العلم؟ كلهم يقول لنفسي غير انّ ابن جريج فإنّه قال: طلبته للناس، قلت .والقائل هو الذهبي .: ما أحسن الصدق، واليوم تسأل الفقيه الغبيّ لمن طلبت العلم؟ فيبادر يقول: طلبته لله، ويكذب إنّما طلبه للدنيا، وما قلّة ما عرف منه.

أقول: إذا كان الحال كذلك أيّام الذهبي المتوفّى سنة ٧٤٨، فكيف الحال في عصرنا هذا؟ (في فمي ماء وهل ينطق من في فيه ماء) فإنّا لله وإنّا إليه راجعون. اللّهمّ نجّنا من مضلاّت الفتن ما ظهر منها وما بطن.

---

١ ـ سير أعلام النبلاء ٦: ٤٨٦ - ٤٩٣.

قال الواقدي: مات ابن جريج في أوّل ذي الحجة سنة خمسين ومائة.

ترجمه الخطيب في تاريخ بغداد [١٠: ٤٠٠] والذهبي في تذكرة الحفّاظ وفي العبر والميزان، وابن خلكان في وفيات الأعيان، وابن حجر في تهذيبه كلّهم في ترجمته، وفي طبقات المفسّرين للداوودي [١/ ٣٥٢ – ٣٥٣] وتهذيب الأسماء واللغات [٢/ ق٢/ ٢٩٧] وغيرها، وممّا ينسب إليه قوله:

خلت الديار فسدت غير مسوّد ومن الشقاء تفرّدي بالسؤدد

٩. ابن خالويه: هو الحسين بن أحمد .وقيل محمّد كما في أنباه الرواة وغيرها .ابن خالويه بن حمدان أبو عبد الله الهمداني النحوي، إمام اللغة والعربية وغيرهما من العلوم الأدبية، دخل بغداد طالباً للعلم سنة ٣١٤، وقرأ القرآن على ابن مجاهد، والنحو والأدب على ابن دريد ونفطويه، وأبي بكر بن الأنباري وأبي عمر الزاهد، وسمع الحديث من محمّد بن مخلد العطار وغيره، وأملى الحديث بجامع المدينة، وروى عنه المعافى بن زكريا وآخرون.

ثم سكن حلب واختص بسيف الدولة بن حمدان، وهناك انتشر علمه وروايته، وله مع المتنبي مناظرات، وكان أحد أفراد الدهر في كل قسم من أقسام العلم والأدب، وكانت الرحلة إليه من الآفاق، توفي في حلب سنة ٣٧٠.

ومن شعره:

إذا لم يكن صدر المجالس سيّدا فلا خير فيمن صدّرته المجالس

وكم قائل مالي رأيتك راجلا فقلت له من أجل انّك فارس

وله عدّة تصانيف منها كتاب (الآل) وكتاب (اعراب ثلاثين سورة من

القرآن) وهو مطبوع، وكتاب (ليس في كلام العرب كذا إلاّ كذا) وهو كتاب نفيس وقد طبع بمصر بلا تحقيق ثم طبع محققاً... [١].

١٠. ابن شبرمة: هو عبدالله بن شبرمة البجلي الضبي الكوفي، كان قاضياً لأبي جعفر المنصور على سواد الكوفة، روى عن أنس وأبي الطفيل وآخرين.

قال ابن سعد: كان شاعراً فقيهاً ثقة قليل الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان من فقهاء أهل العراق، وقال ابن المبارك: جالسته حيناً ولا أروي عنه.

وقال الطبري: كان شاعراً فقيهاً ورعاً، وقال بعض المؤرّخين: ولد سنة ٧٢ ومات سنة ١٤٤، ترجمه غير واحد وذكره الطوسي في رجاله، وابن حجر في تهذيب التهذيب [٢].

ابن شهاب: ستأتي ترجمته في الزهري.

١١ـ ابن عباس: هو عبدالله بن العبّاس بن عبد المطلب حبر الأُمة وترجمان القرآن، من أشهر الصحابة في التفسير حتى كان محمّد بن عمر الرازي يقول في كتابه الأربعين ما لفظه: (وابن عباس رئيس المفسّرين، وهو كان تلميذ عليّ بن أبي طالب).

وقال السيد ابن طاووس: وأمّا ابن عباس كان تلميذ مولانا أميرالمؤمنين عليّ عليه السلام، فهو من الأُمور المشهورة في الإسلام [٣].

---

١. راجع مصادر ترجمته هامش أنباه الرواة للقفطي ١: ٣٢٤، وهامش طبقات المفسرين للداوودي ١: ١٤٨ ط مكتبة وهبي.

٢. رجال الطوسي: ١١٧ ط مؤسسة النشر الإسلامي، تهذيب التهذيب لابن حجر ٥: ٢٥٠ ط حيدرآباد.

٣. سعد السعود : ٢٩٦.

وحكى النقاش في تفسيره عنه قوله: (جلّ ما تعلّمت من التفسير من عليّ بن أبي طالب عليه السلام)[١].

وحكى القرطبي وابن جزي والزرقاني عنه قوله الآخر: (ما أخذت من تفسير القرآن فعن عليّ بن أبي طالب عليه السلام)[٢].

وقد كتبت عنه ما وسعني الحال كتاباً خاصاً باسم (موسوعة عبدالله بن عباس حبر الأمة وترجمان القرآن) في أربع حلقات، ظهرت الأُولى منها في خمسة أجزاء، أسأله تعالى تيسير إخراجها جميعاً لغرض الإنتفاع بها.

١٢. ابن عمر: هو عبدالله بن عمر بن الخطاب، أسلم مع أبيه وهو صغير لم يبلغ الحلم، وبايع بيعة الرضوان قبل أبيه يوم الحديبية، روى عن النبي صلى الله عليه وآله كثيراً ولم يفقه منها قليلاً، حتى أنّه طلّق امرأته وهي حائض فعابه أبوه بذلك حين قال له بعضهم استخلفه قال: كيف أستخلف من لم يحسن طلاق امرأته، ظلع مع عثمان وتضلّع من نفحاته، وامتنع عن مبايعة الإمام عليه السلام ولكنه بايع يزيد بن معاوية، وأخيراً أتى الحجاج ليبايع لعبد الملك بن مروان، فمدّ له رجله مستهيناً به، ومات سنة ٧٣ وهو ابن ٨٦ وقيل ٨٤ سنة[٣].

١٣. ابن ميسرة: هكذا ورد في منتخب التبيان وفي التبيان ورد (أبو ميسرة)، ولم أقف على شيء عنه في كتب التراجم المختصّة بذكر المفسّرين والقرّاء،

---

١ ـ المصدر السابق: ٢٨٥ ط الحيدرية في النجف الأشرف سنة ١٣٦٩.

٢ ـ تفسير القرطبي ١: ٣٥ ط دار إحياء التراث العربي، بيروت، والتسهيل لابن جزي ١: ٩ ط مصر سنة ١٣٥٥.

٣ ـ راجع الإصابة، وأُسد الغابة، والاستيعاب، وطبقات ابن سعد، وحوليات التاريخ تجد أخباره ، وفي كتب الصحاح والسنن أحاديثه.

كطبقات المفسّرين للداوودي، وغاية النهاية في طبقات القرّاء لابن الجزري.

نعم ورد ذكر أبي ميسرة وهو عمر بن شرحبيل الهمداني الكوفي، ذكره الذهبي[١]، وقال: حدّث عن عمر وعلي وابن مسعود وغيرهم، وكان إمام مسجد بني وادعة من العبّاد الأوائل، ثم سرد أسماء من روى عنه وذكر بعض حالاته، وليس فيها ما يشعر بأنّه كان مفسّراً أو قارئاً، وأحسب تصحيفاً وقع من النسّاخ في اسمه سواء في المتن أو في التبيان، وانّ الصواب هو:

ميسرة .أو ميسر .بن عبد العزيز بيّاع الزطي الذي كان من أصحاب الإمامين الباقر والصادق عليهما السلام، وله عنهما روايات في التفسير، ذكر منها عليّ بن إبراهيم القمي في تفسيره، فإن صح ما أحسبه فهو رجل ثقة، وإلاّ فالرجل يبقى على جهالته فعلاً عندي، والله الهادي إلى الصواب.

١٤ـ أبو بكر الرازي: هو أحمد بن عليّ بن الحسين بن شهريار، قال الذهبي: الحافظ الإمام محدّث نيسابور...[٢].

قال ابن عقدة: هذا كان من الحفّاظ قد سمعت منه، قال الذهبي: عاش ٥٤ سنة ومات بالطابران قصبة طوس في سنة ٣١٥.

١٥. أبو الجارود: هو زياد بن المنذر الأعمى الكوفي، ذكره النجاشي في رجاله وقال: كان من أصحاب أبي جعفر، وروى عن أبي عبدالله عليه السلام، وتغيّر لما خرج زيد رضي الله عنه، له كتاب تفسير القرآن رواه عن أبي جعفر عليه السلام[٣].

---

١. سير أعلام النبلاء ٥: ١٥٥ وفي الكاشف ٢: ٢٨٦ وفي تاريخ الإسلام أيضاً.

٢. تذكرة الحفّاظ ٣: ٧٨٨ ط الهند.

٣. رجال النجاشي : ١٧٠ برقم ٤٤٨.

وذكره الطوسي في الفهرست وقال: إنّ الجارودية تنسب إليه.

وذكره ابن حجر في التقريب وقال: رافضي كذّبه يحيى بن معين.

وقال شيخنا الرازي قدس سره[١]: تفسير أبي الجارود... وكان من أصحاب الأئمّة الثلاثة: عليّ بن الحسين، ومحمد بن عليّ، وجعفر بن محمّد عليهم السلام، ولكن يروي تفسيره من خصوص الباقر عليه السلام أيّام استقامته، وكأنّه كان يكتبه من املائه عليه السلام، ولهذا نسبه ابن النديم إلى الباقر عليه السلام، وهو أوّل تفسير ذكره في ص ٥٠ عند تسميته كتب التفاسير.

وذكر في تفسير القمي ما يتعلّق بهذا التفسير، وأنّه مبثوث منه في تفسير القمي فراجع، تجد تفصيل ذلك[٢].

١٦ـ أبو حنيفة: هو النعمان بن ثابت بن زوطي مولى لبني تيم الله بن ثعلبة، إمام المذهب كتبت عدة كتب في تاريخه، ولم تخل من مزايدات في المناقبيات، ترجمه ابن سعد في الطبقات، والخطيب في تاريخه، وفيه ما له وما عليه، توفي (١٥٠) في خلافة المنصور.

١٧ـ أبو سعيد الخدري: سعد بن مالك بن شيبان بن عُبيد، من مشهوري الصحابة وفضلائهم، وهو من المكثرين من الرواية عنه، وأوّل مشاهده الخندق، وغزا مع رسول الله صلى الله عليه وآله اثنتي عشرة غزوة، روى عنه من الصحابة: جابر، وزيد بن ثابت، وابن عباس، وأنس، وابن عمر، وابن الزبير، ومن التابعين: سعيد بن المسيب، وأبو سلمة، وعبيدالله وعبدالله بن عتبة وغيرهم، توفي سنة أربع وسبعين يوم الجمعة ودفن بالبقيع[٣].

---

١ ـ الذريعة ٤: ٢٥١.

٢ ـ تفسير القمي ٤: ٣٠٣.

٣ ـ أُسد الغابة ٢: ٤٣٢.

١٨ـ أبو العالية: رفيع بن مهران الرياحي، الإمام المقرئ الحافظ المفسّر، أخذ القراءة عرضاً عن ابن عباس، وكان ابن عباس يرفعه على سريره وقريش أسفل منه، ويقول: هكذا العلم يزيد الشريف شرفاً، ويجلس المملوك على الأسرّة، له تفسير رواه عنه الربيع بن أنس البكري، قال أبو خلدة: قال أبو العالية: ما تركت من مال فثلثه في سبيل الله، وثلثه في أهل بيت النبي ﷺ، وثلثه في الفقراء، قلت له: فأين مواليك؟ قال: السائبة يضع نفسه حيث شاء.

وفي طبقات ابن سعد: انّ أبا العالية أوصى مورّقا العجلي أن يجعل في قبره جريدتين، وقال مورّق: وأوصى بريدة الأسلمي رضي الله عنه أن يوضع في قبره جريدتان[١]، قال أبو خلدة: مات أبو العالية في شوال، وقال البخاري وغيره: مات سنة ٩٣ من الهجرة، له ترجمة في طبقات القراء لابن الجوزي، وطبقات القراء للذهبي، وطبقات المفسرين للداوودي وغيرها[٢].

١٩ـ أبو العباس: محمّد بن يزيد المعروف بالمبرّد، شيخ أهل النحو وحافظ علم العربية، كان عالماً فاضلاً، فصيحاً بليغاً مفوّهاً، ثقة أخبارياً، موثقاً به في الرواية، حسن المحاضرة، ترجمه الداوودي في طبقات المفسّرين[٣]، وفي الهامش قائمة بأسماء المصادر التي له فيها ترجمة.

٢٠ـ أبو عبيدة: معمّر بن المثنى اللغوي البصري، أوّل من صنّف في غريب الحديث وكان شعوبياً، وقيل: كان يرى رأي الخوارج الإباضية، قال

---

١ ـ طبقات ابن سعد ٧: ٦.

٢ ـ راجع طبقات القرّاء لابن الجوزي ١: ٢٨٤، وطبقات القرّاء للذهبي ١: ٤٩، وطبقات المفسّرين للداوودي ١: ١٧٢.

٣ ـ طبقات المفسّرين للداوودي ٢: ٢٦٧ ـ ٢٧١.

الجاحظ: لم يكن في الأرض خارجي أعلم بجميع العلوم منه، وقال ابن قتيبة: كان الغريب أغلب عليه وأيّام العرب وأخبارها، ذكره الداوودي في طبقات المفسّرين[١]. مات سنة ٢١١ وقد قارب المائة.

٢١ـ أبو عمرو: هو ابن العلاء المازني النحوي البصري المقرئ، أحد الأئمّة القرّاء السبعة، قرأ القرآن على حميد بن قيس الأعرج، ويحيى بن يعمر، ومجاهد، وسعيد بن جبير، وعكرمة، وعبدالله بن كثير، وقرأ عليه عبد الوارث بن سعيد، وحمّاد بن زيد، وروى الحديث عن أبيه وأنس والحسن البصري وابن سيرين ونافع مولى ابن عمر.

قال الأزهري في التهذيب: كان من أعلم الناس بوجوه القراءات وألفاظ العرب، ونوادر كلامهم وفصيح أشعارهم، توفي ١٥٤ أو ١٥٧[٢].

٢٢. أبو قلابة: هو عبدالله بن زيد بن عمرو الجرمي البصري أحد الأعلام، ذكره ابن سعد في الطبقة الثانية من أهل البصرة وقال: كان ثقة كثير الحديث وكان ديوانه بالشام.

وقال العجلي: بصري تابعي، وكان يحمل على عليّ ولم يرو عنه شيئاً، مات بالشام سنة ١٠٤ أو ١٠٧.

وذكر ابن حجر في آخر ترجمته في التهذيب قول أبي الحسن عليّ بن محمّد القابسي المالكي فيما نقله عنه ابن التين شارح البخاري في الكلام على القسامة بعد أن نقل قصة أبي قلابة مع عمر بن عبدالعزيز: العجب من عمر على

---

١. طبقات المفسّرين ٢: ٣٢٦. ٣٢٨.

٢. تهذيب التهذيب ١٢: ١٦٠ باختصار.

مكانه في العلم كيف لم يعارض أبا قلابة في قوله، وليس أبو قلابة من فقهاء التابعين وهو عند الناس معدود من البله، كذا قال.

٢٣. البراء بن عازب بن الحارث بن عدي الأنصاري الأوسي، له ولأبيه صحبة، استصغره النبي ﷺ يوم بدر فلم يشهدها، واشترك في أربع عشرة غزوة، وقيل خمس عشرة ، نزل الكوفة وابتنى بها داراً ومات سنة ٧٢ [١].

٢٤ـ البلخي: هو أبو القاسم البلخي الكعبي العلاّمة شيخ المعتزلة من نظراء أبي عليّ الجبائي ، ترجمه الخطيب في تاريخه[٢]، وابن خلكان في وفياته[٣]، وابن النديم في الفهرست، وأرّخ وفاته في أول شعبان سنة ٣٠٩، وقد خطّأه الذهبي وقال: صوابه سنة تسع وعشرين، وقال: لا أستجيز أن أروي عنه لأنّه كان داعية إلى بدعته، يعني إلى الإعتزال.

٢٥. التوزي: هو عبدالله بن محمّد بن هارون التوزي ويدعى بالقرشي أبو محمّد، لغوي ، من تصانيفه كتاب الحيل، كتاب الأضداد، كتاب الإقبال، كتاب النوادر، وكتاب فعلت وأفعلت، ترجمه القفطي في أنباه الرواة، وابن النديم في الفهرست، والسيوطي في بغية الوعاة، مات سنة ٢٣٣ وقيل ٢٣٨.

٢٦. ثابت البناني: هو ثابت بن أسلم البناني أبو محمد البصري، روى عن أنس وابن الزبير وابن عمر وجماعة آخرين، وروى عنه حميد الطويل وشعبة والحمادان والأعمش وآخرين، وثّقه العجلي والنسائي، وكان قاصّاً، قال حمّاد بن

---

١ ـ الإصابة لابن حجر .

٢ ـ تاريخ بغداد ٩: ٣٨٤.

٣ ـ وفيات الأعيان ٣: ٤٥.

سلمة: كنت أسمع أنّ القصاص لا يحفظون الحديث، فكنت أُقلب على ثابت الأحاديث اجعل أنساً لابن أبي ليلى، وأجعل ابن أبي ليلى لأنس أشوشها عليه فيجيء بها على الإستواء، مات سنة ١٢٧ وقيل ١٢٣ [١].

٢٧ . ثعلب: أحمد بن يحيى بن زيد بن سيّار الشيباني أبو العباس، ولد سنة ٢٠٥، وابتدأ بطلب العربية والشعر واللغة في ٢١٦، وحفظ كتب الفراء فلم يشذّ عنه منها حرف، وكان الشيوخ يقدّمونه عليهم وهو حديث السنّ لعلمه وفضله، وهو صاحب كتاب الفصيح في اللغة، ذكره الخطيب في تاريخه وأثنى عليه كثيراً... وقال: كان ثقة حجة ديّناً صالحاً مشهوراً بالحفظ وصدق اللهجة والمعرفة بالغريب ورواية الشعر القديم، وقد ذكر له أشعاراً منها قوله:

بلغت من عمري ثمانينا ... وكنت لا آمل خمسينا

فالحمد لله وشكراً له ... إذ زاد في عمري ثلاثينا

وأسال الله بلوغاً إلى ... مرضاته آمين آمينا

ومات ٢٩١ له تراجم في مصادر عديدة منها طبقات المفسّرين [٢]، وبهامشها جملة غيرها.

٢٨. جابر بن عبدالله الأنصاري: أحد المكثرين في الرواية عنه ﷺ، وله ولأبيه صحبة شهد مع النبي ﷺ تسع عشرة غزوة، وكان له في المسجد النبوي الشريف حلقة يؤخذ عنه العلم، مات سنة ٧٤ أو ٧٨، وعمره ٩٤ سنة [٣].

---

١. تهذيب التهذيب لابن حجر ٢: ٢، وتذكرة الحفّاظ للذهبي ١: ١٢٥.

٢. طبقات المفسّرين ١: ١٥٢.

٣. الإصابة بتصرّف.

٢٩. حذيفة بن اليمان: صحابي جليل شهد الخندق وما بعدها، استعمله عمر على المدائن، فلم يزل بها حتى مات بعد مقتل عثمان وبيعة عليّ عليه السلام بأربعين يوماً في سنة ست وثلاثين، له تراجم وافية في مصادر الصحابة، وكان أعرف الناس بأسماء المنافقين، وله مع عمر حديث في ذلك.

٣٠. الحسن البصري: وصفه ابن الجزري في طبقات القراء بأنّه إمام زمانه علماً وعملاً، ترجمه الذهبي في سير أعلام النبلاء فقال: قرأ القرآن على حطان بن عبدالله الرقاشي، وروى عن خلق من التابعين...وروى بالإرسال عن طائفة كعلي وأم سلمة ولم يسمع منهما ولا من ... وابن عباس...، والحسن على جلالته مدلّس ومراسيله ليست بذاك[١]، وختم كلامه في السير قائلاً: إنّما أعرض أهل الصحيح عن كثير ممّا يقول فيه الحسن عن فلان... لأنّ الحسن معروف بالتدليس، ويدلّس عن الضعفاء فيبقى في النفس من ذلك[٢].

٣١. الحسين بن عليّ المغربي: كان آية في الحفظ، استظهر القرآن الكريم وعدة كتب في النحو واللغة ونحو خمسة عشر ألاف بيت من مختار الشعر القديم، ونظم الشعر وتصرّف في النثر في حساب النجوم والجبر والمقابلة، وبلغ من ذلك كله حظاً وافراً قبل استكماله أربع عشرة سنة، قال الداوودي في طبقات المفسّرين: وقتل مسموماً بميّا فارقين في ١٣ شهر رمضان سنة ٤١٨ وحملت جثته إلى الكوفة، فدفن بتربة كانت له بجوار قبر عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، وذكر له شعراً قاله وقد لجأ إلى مشهد الحسين بن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنهما:

---

١. سير أعلام النبلاء ٥: ٤٥٨.

٢. نفس المصدر ٥: ٤٧٣.

تحصّنت من كيد العدو وآله بمجنبة من حبّ آل محمّد

ودون يد الجبّار من أن تنالني جواشن أمن صنتها بالتهجد

ألح على مولى كريم كأنّما يباكر منّي بالغريم اليلندد

ليسلمني من بعد أن أنا جاره وقد علقت إحدى حبائله يدي

له ترجمة في المقفى للمقريزي، ومعجم الأدباء، ووفيات الأعيان وغيرها.

٣٢ـ حمّاد بن سلمة بن دينار أبو سلمة الربعي مولاهم البصري البزاز البطائني النحوي المحدّث، سمع خاله حميد الطويل وابن أبي مليكة وأبا جمرة الضبعي... وخلقاً كثيراً، وعنه ابن المبارك والقطان وابن مهدي... وخلق سواهم، وهو أول من صنّف التصانيف مع ابن أبي عروبة، وكان بارعاً في العربية فقيهاً فصيحاً مفوّهاً، توفي بعد عيد النحر سنة ١٦٧ وقد قارب الثمانين[١].

٣٣. الخليل بن أحمد الفراهيدي: صاحب العروض وكتاب العين في اللغة، روى عن أيوب السختياني وعاصم الأحول والعوام بن حوشب، وعنه حمّاد بن زيد والنضر بن شميل وسيبويه والأصمعي وهارون بن موسى النحوي وغيرهم[٢].

قال العلاّمة الحلي في الخلاصة: كان أفضل الناس في الأدب وقوله حجة فيه، واخترع علم العروض وفضله أشهر من أن يذكر، وكان إمامي المذهب.

---

١. تذكرة الحفّاظ ١: ٢٠٤ باقتضاب.

٢. تهذيب التهذيب لابن حجر ٣: ١٤١.

قيل إنّ ولادته كانت في سنة ١٠٠ وتوفي سنة ١٧٠ أو ١٧٥[١].

قال النضر بن شميل: ما رأى الراؤون مثل الخليل، ولا رأى الخليل مثل نفسه، وله ترجمة في الأعلام للزركلي بهامشها جملة من المصادر فليراجع.

٣٤. خيثمة بن عبدالرحمن بن أبي سبرة واسمه يزيد بن مالك... الجعفي الكوفي، لأبيه ولجده صحبة وفد جدّه أبو سبرة إلى النبي ﷺ ومعه ابناه سبرة وعزيز. روى عن أبيه وعلي بن أبي طالب وابن عمر وابن عمرو وابن عباس... وغيرهم من الصحابة والتابعين، وعنه زر بن حبيش وأبو إسحاق السبيعي والأعمش وغيرهم، قال ابن معين والنسائي ثقة: وقال العجلي: كوفي تابعي ثقة، وكان رجلاً صالحاً وكان سخيّاً، ولم ينج من فتنة ابن الأشعث إلاّ هو وإبراهيم النخعي، مات بعد سنة ٨٠[٢].

٣٥. الربيع بن أنس: البكري ويقال الحنفي البصري ثم الخراساني، روى عن أنس بن مالك وأبي العالية والحسن البصري... وعنه أبو جعفر الرازي والأعمش وسليمان التيمي.... وغيرهم، قال العجلي: بصري صدوق... وكان عالم مرو في زمانه، قال أبو حاتم : صدوق ، سجنه أبو مسلم تسعة أعوام وتحيّل ابن المبارك حتى دخل إليه فسمع منه.

قال ابن سعد: مات في خلافة أبي جعفر المنصور، وقال ابن معين: كان يتشيع فيفرط، وذكره ابن حبّان في الثقات... ذكر الذهبي انّه توفي سنة ١٣٩ أو سنة ١٤٠[٣].

---

١. معجم رجال الحديث للسيّد الخوئي ٨: ٨١.

٢. تهذيب التهذيب ٣: ١٧٨ ـ ١٧٩ باقتضاب.

٣. سير أعلام النبلاء ٦: ٣٧٩، وتهذيب التهذيب ٣: ٢٣٨ ـ ٢٣٩.

٣٦ـ الرماني: هو عليّ بن عيسى الواسطي الرمّاني، قال الذهبي في ترجمته: (معتزلي رافضي، ومن حدود سبعين وثلاثمائة إلى زماننا هذا تصادق الرفض والإعتزال وتواخيا)[١].

وقال: وكان متفنّناً في علوم كثيرة من القرآن والفقه والنحو والكلام على مذهب المعتزلة، صنّف في التفسير والنحو اللغة، وله نحو مائة مصنف، وكان مع اعتزاله شيعياً[٢].

قال التنوخي: وممن ذهب في زماننا إلى انّ علياً رضي الله عنه أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله من المعتزلة أبو الحسن الرمّاني (لله درّه) مات سنة ٣٨٤[٣].

---

١ ـ الميزان للذهبي ٣: ١٤٩.

٢ ـ سير أعلام النبلاء ١٢: ٥٤١ ط دار الفكر.

٣ ـ القائلون بتفضيل الإمام عليّ عليه السلام:

قال أبو عمر في الإستيعاب: وروي عن سلمان وأبي ذر والمقداد وخبّاب وجابر وأبي سعيد الخدري وزيد بن أرقم: أنّ عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه أول من أسلم، وفضّله هؤلاء على غيره [الإستيعاب ٣: ١٩٧].

وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء: ليس تفضيل عليّ برفض ولا هو ببدعة، بل قد ذهب إليه خلق من الصحابة والتابعين [سير أعلام النبلاء ١٦: ٤٥٧].

وقال الشهرستاني في الملل والنحل: كان عليّ بن أبي طالب أفضل الصحابة، إلاّ أنّ الخلافة فوّضت إلى أبي بكر لمصلحة رأوها [الملل والنحل ١: ١٦٠، بهامش الفصل].

وقال ابن حزم في الفصل: اختلف المسلمون في مَن هو أفضل الناس بعد الأنبياء، فذهب بعض أهل السنّة وبعض المعتزلة وبعض المرجئة وجميع الشيعة إلى أنّ أفضل الأمّة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، وقد روينا هذا القول نصّاً عن بعض الصحابة رضي الله عنهم وعن جماعة من التابعين والفقهاء [الفصل ٤: ٩٠].

قال: وروينا عن نحو عشرين من الصحابة: أنّ أكرم الناس على رسول الله صلى الله عليه وآله عليّ بن أبي طالب والزبير بن العوّام [الفصل ٤: ٩٠]. ←

٣٧. الزجاج: هو إبراهيم بن محمّد بن السري البغدادي، مصنّف كتاب (معاني القرآن) وله تآليف جمّة، لزم المبرّد وكان يعطيه من عمل الزجاج كل يوم درهماً فنصحه وعلّمه ، ثم أدّب القاسم بن عبيدالله الوزير فكان سبب غناه، ثم كان من ندماء المعتضد، مات سنة ٣١١، أُنظر مؤلّفاته الكثيرة في فهرست ابن النديم، وكشف الظنون وغيرهما.

٣٨. زفر بن الهذيل: العنبري البصري صاحب أبي حنيفة، قال النووي

← وروى أحمد بن حنبل في فضائل الصحابة بسنده عن ابن مسعود، قال: كنّا نتحدّث أنّ أفضل أهل المدينة عليّ بن أبي طالب [فضائل الصحابة ٢: ٦٤٦].

وقال ابن أبي الحديد المعتزلي الحنفي: والقول بالتفضيل قول قديم، قد قال به كثير من الصحابة والتابعين، فمن الصحاب:، عمّار، والمقداد، وأبو ذر، وسلمان، وجابر بن عبدالله، وأُبيّ بن كعب، وحذيفة، وبريدة، وأبو أيّوب، وسهل بن حنيف، وعثمان بن حنيف، وأبو الهيثم بن التيهان، وخزيمة بن ثابت، وأبو الطفيل عامر بن واثلة، والعباس بن عبدالمطلب وبنوه، وبنو هاشم كافة، وبنو المطلب كافة، وكان الزبير من القائلين به في بدء الأمر ثم رجع، وكان من بني أُمية قوم يقولون بذلك، منهم خالد بن سعيد بن العاص، ومنهم عمر بن عبدالعزيز... ثم ذكر حديث الرجلين المتنازعين في التفضيل، وقد بعث بهما ميمون بن مهران عامل عمر بن عبد العزيز إليه، والخبر طويل فمن أراده فليرجع إليه [شرح نهج البلاغة ٤: ٥٢٠].

ثم قال ابن أبي الحديد: فأمّا من قال بتفضيله على الناس كافة من التابعين فخلق كثير، كأُويس القرني، وزيد بن صوحان، وصعصعة أخيه، وجندب الخير، وعبيدة السلماني وغيرهم ممّن لا يحصى كثرة، ولم تكن لفظة الشيعة تعرف في ذلك العصر إلاّ لمن قال بتفضيله.

وهذه الأقوال من هؤلاء تنفي ما زعمه ابن تيمية في منهاجه في غير موضع منه من غير سند له عن رواة، ولا إسناده عن كتاب فقال: فروي عنه . يعني عن الإمام أميرالمؤمنين عليه السلام .انّه كان يقول: لا أوتى بأحد يفضّلني على أبي بكر وعمر إلاّ جلدته حد المفتري [منهاج السنة ٦: ١٣٨]. وهذا ما لم نسمع به ولم نقرأ عمّن سمع انّ الإمام جلد أحداً من أُولئك الصحابة أو التابعين الذين كانوا يفضّلونه [باقتضاب من كتابي علي إمام البررة ٢: ٤٤٦ – ٤٤٨].

في تهذيب الأسماء واللغات: وكان جامعاً بين العلم والعبادة، وكان صاحب حديث ثم غلب عليه الرأي... دخل البصرة في ميراث أخيه فتشبّث به أهل البصرة فمنعوه من الخروج منها، توفي سنة ١٥٨ وله ثمان وأربعون سنة[١].

٣٩ـ الزهري: هو محمّد بن مسلم بن عبيد الله بن عبدالله بن شهاب... الزهري المدني، سكن الشام وكان بايلة، ويقولون تارة الزهري وتارة ابن شهاب، تابعي صغير، سمع خلائق من كبار التابعين، وكان من المنحرفين عن الإمام أميرالمؤمنين عليه السلام وكان يعمل لبني أُمية، وقد تجنّب حديثه غير واحد لذلك.

حتى أنّ ابن عساكر أخرج في تاريخه بسنده عن جعفر بن إبراهيم الجعفري، قال: كنت عند الزهري أسمع منه، فإذا عجوز قد وقفت عليه، فقالت: يا جعفري لا تكتب عنه، فإنّه مال إلى بني أُمية وأخذ جوائزهم، فقلت: من هذه؟ قال: أُختي رقية خرفت، قالت: بل خَرفت أنت، كتمت فضائل آل محمّد، وقد حدّثني محمّد بن المنكدر عن جابر بن عبدالله، قال: أخذ رسول الله صلى الله عليه وآله بيد عليّ فقال: من كنت مولاه فعليّ مولاه، اللّهمّ وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله.

قالت: وحدّثني محمّد بن المنكدر، عن جابر بن عبدالله، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: أوثق عرى الإيمان الحب في الله والبغض في الله[٢].

وبلغ إنكار الصالحين عليه أن كتب إليه بعضهم كتاباً فيه تقريع وتوبيخ، جاء فيه: واعلم أنّ أيسر ما ارتكبت وأخفّ ما احتملت، أنّك آنست وحشة

---

١. تهذيب الأسماء واللغات ١: ١٩٧.

٢. تاريخ دمشق (ترجمة الإمام) ٢: ٦٥.

الظالم، وسهّلت سبيل الغيّ بدنوّك إلى من لم يؤد حقاً، ولم يترك باطلاً حين أدناك، اتخذوك قطباً تدور عليه رحى ظلمهم، وجسراً يعبرون عليه إلى بلائهم ومعاصيهم، وسلّماً يصعدون فيه إلى ضلالتهم، يدخلون بك الشك على العلماء، ويقتادون بك قلوب الجهلاء... .

وجاء في آخره: فداوِ دينك فقد دخله سقم، وهيّئ زادك فقد حضر سفر بعيد: ﴿وَمَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِن شَيْءٍ فَي الأَرْضِ وَلاَ فِي السَّمَاء﴾[1]، والسلام[2].

وروى أبو هلال العسكري في كتابه الصناعتين[3] بسنده قال: بلغ عليّ بن الحسين رضي الله عنهما أنّ عروة بن الزبير وابن شهاب الزهري يتناولان عليّاً ويعبثان به، فأرسل إلى عروة فقال: أمّا أنت فقد كان ينبغي أن يكون نكوص أبيك يوم الجمل وفراره ما يحجزك عن ذكر أميرالمؤمنين، والله لئن كان عليّ على باطل لقد رجع أبوك عنه، ولئن كان على حق لقد فرّ أبوك منه. وأرسل إلى ابن شهاب فقال: وأمّا أنت يا ابن شهاب فما أراك تدعني حتى أُعرّفك موضع كير أبيك[4].

---

١. إبراهيم: ٣٨.

٢. ذكر الكتاب بطوله الغزالي في الإحياء ٢: ١٤٣، وابن أبي الحديد في شرح النهج ٤: ١٢٤، والمناوي في فيض القدير ٢: ٤٠٧، وهامش الكشف الإلهي ١: ١٢٢، وكلّهم لم يصرّحوا باسم الكاتب، لكن الحسن بن شعبة الحراني صرّح في كتابه تحف العقول: ١٩٨ باسمه، وانّه الإمام زين العابدين بن علي بن الحسين عليه السلام، كما انّه ذكر الكتاب أطول مما ذكره الآخرون، فراجع.

٣. الصناعتين: ١٣ ط سنة ١٣٢٩ بمصر.

٤. الكير - بالكسر -: ينفخ فيه الحداد، راجع شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١: ٣٥٩ ط الأولى بمصر ففيه قريب ممّا ذكره أبو هلال من تعبير الإمام لابن شهاب الزهري.

وكان أبوه مع ابن الزبير، وإلى ذلك أشار عبدالملك بن مروان حين اتصل به الزهري، فاستنسبه، فنسب نفسه فقال عبدالملك عن أبيه: إن كان أبوك لنعّاراً في الفتن[١].

ومع هذا كلّه نقرأ الثناء عليه والتبجيل له في كتب العامة، حتى قال عنه النووي: ومناقبه والثناء عليه وعلى حفظه أكثر من أن يحصى.

وقال البخاري في التاريخ : قال لي إبراهيم بن المنذر عن معن عن ابن أخي الزهري: أنّه أخذ القرآن في ثمانين ليلة، وهذا إسناد في نهاية من الصحة ومعناه أنّ الزهري حفظ القرآن في ثمانين ليلة[٢].

٤٠. زيد بن أسلم العَدَوي: أبو عبدالله العمري المدني الفقيه. يروي عن مولاه عبدالله بن عمر وسلمة بن الأكوع وجابر بن عبدالله وأنس بن مالك وعلي بن الحسين وعدّة، وعنه مالك وهشام بن سعد والسفيانيان وخلق، كانت له حلقة للعلم في مسجد النبي ﷺ، مات سنة ست وثلاثين ومائة[٣].

٤١. زيد بن ثابت الأنصاري: من الصحابة ومعدود من كتّاب الوحي، وهو الذي اختاره أبو بكر لجمع القرآن في عهده، كما اختاره عثمان أن يملي المصحف على نفر من قريش جمعهم إليه، فكتبوه على ما هو عليه اليوم بأيدي الناس، (وكان عثمان يحب زيد بن ثابت، وكان زيد عثمانياً)[٤] وقد أعطاه مائة ألف من مال أتى به أبو موسى الأشعري.

---

١. ترجمة الزهري من تاريخ دمشق : ١٣ بعناية شكر الله قوجاني ط مؤسسة الرسالة.

٢. تهذيب الأسماء واللغات ١: ٩١ ط المنيرية، باختصار من كتاب (علي إمام البررة) ٣: ١٩٠.

٣. طبقات المفسّرين للداوودي ١: ١٧٦.

٤. الاستيعاب بهامش الإصابة ١: ٥٣٤.

وروى البلاذري انّه اجتمع عليه الأنصار فقالوا: ماذا ترى يا أبا سعيد؟ فقال: أتطيعوني؟ قالوا: نعم إن شاء الله، فقال: إنّكم نصرتم الله ونبيّه فانصروا خليفته، فأجابه قوم منهم، فقال سهل بن حنيف: يا زيد أشبعك عثمان من عضدات المدينة. العضيدة نخلة قصيرة ينال حملها..

وفي حديث الواقدي أنّ زيد بن ثابت اجتمع عليه عصابة من الأنصار وهو يدعوهم إلى نصرة عثمان، فوقف عليه جبلّة بن عمرو بن حبّة المازني فقال له: وما يمنعك يا زيد أن تذب عنه؟ أعطاك عشرة آلاف دينار وحدائق من نخل لم ترث عن أبيك بمثل حديقته منها.

وكان خازن بيت المال، ولاّه عثمان بعد عزل عبدالله بن الأرقم، وقال له يوماً وقد فضل في بيت المال فضلة: خذها فهي لك، فأخذها زيد فكانت أكثر من مائة ألف، فكم من فضلة حواها بلا كدّ ولا نصب.

ولا غرابة فيما رواه المسعودي عن سعيد بن المسيب: انّ زيد بن ثابت حين مات خلّف من الذهب والفضّة ما كان يكسّر بالفؤوس، غير ما خلّف من الأموال والضياع بقيمة مائة ألف دينار[1].

٤٢. سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي المدني التابعي الإمام الفقيه الزاهد العابد، سمع أباه وأبا أيّوب الأنصاري... وأجمعوا على إمامته وجلالته... عن مالك بن أنس قال: لم يكن أحد أشبه بمن مضى من الصالحين في الزهد والقصد والعيش من سالم، كان يلبس الثوب بدرهمين، توفي سالم سنة ١٠٦ وقيل غير ذلك[2].

---

١. راجع موسوعة عبدالله بن عباس الحلقة الأولى الجزء الثاني: ٢٤٤. ٢٤٦.

٢. تهذيب الأسماء واللغات للنووي ١: ٢٠٧. ٢٠٨.

٤٣ـ السدي: هو إسماعيل بن عبدالرحمن بن أبي كريمة الهاشمي السدي، أبو محمّد الكوفي الأعور أصله حجازي، روى عن ابن عباس وأنس وطائفة، وعنه أبو عوانة والثوري والحسن بن صالح، وخلق، صدوق يَهِم ورمي بالتشيّع، أخرج له الجماعة إلاّ البخاري، مات سنة ١٢٧ ، وقد عدّه الشيخ الطوسي في أصحاب الأئمّة السجّاد والباقرين عليهما السلام، وعن السيوطي انّه قال في الإتقان : أمثل التفاسير تفسير إسماعيل السدي[1].

٤٤ـ سعيد بن جبير بن هشام الكوفي الأسدي الوالبي، الإمام الجليل، سمع جماعات من الصحابة منهم ابن عباس وابن عمر وابن الزبير، وروى عنه جماعات من التابعين، وكان من كبار أئمّة التابعين ومتقدّميهم في التفسير والحديث والفقه والعبادة والورع وغيرها من صفات الخير ، روي عن ابن عباس انّه قال له: حدّث، فقال: أُحدّث وأنت شاهد؟ فقال: أوليس من نعمة الله عليك أن تحدّث وأنا شاهد.

وكان ابن عباس إذا أتاه أهل الكوفة يسألونه يقول: أليس فيكم سعيد بن جبير، وعن أشعث بن إسحاق قال: كان يقال سعيد بن جبير جهبذ العلماء ومناقبه كثيرة مشهورة، قتله الحجّاج بن يوسف صبراً ظلماً في شعبان سنة خمس وتسعين، ولم يعش الحجّاج بعده إلاّ أيّاماً.

وعن خلف بن خليفة قال: حدّثني بوّاب الحجّاج قال: رأيت رأس سعيد بن جبير بعدما سقط إلى الأرض يقول: لا إله إلاّ الله.

---

١ ـ باقتضاب من طبقات المفسّرين للداوودي ١: ١٠٩ والكنى والألقاب للقمّي ٢: ٢٨٤.

وروى ابن قتيبة: أنّ الحجّاج قال له: اختر أيّة قتلة شئت، فقال: اختر أنت لنفسك فإنّ القصاص أمامك[١].

٤٥. سعيد بن المسيب بن حزن: من مشاهير فقهاء التابعين، وُلد لسنتين مضتا من خلافة عمر، وروى عنه وعن جماعة من الصحابة، ومنهم أُم سلمة وعائشة من أُمهات المؤمنين، وروى عنه خلق من أعلام التابعين فضلاً عن تابعي التابعين، وكان صهر أبي هريرة وزوج ابنته، إلاّ أنّه لم يكن في سلوكه على وتيرته، بل هو على خلاف سيرته، بل كان يندّد به كما ذكر ذلك السخاوي في التحفة اللطيفة حيث ترجمه، فقال: وقال عن أبي هريرة: كان معاوية إذا أعطاه سكت، وإذا أمسك عنه تكلّم[٢].

وذكر أيضاً: أنّ هشام بن إسماعيل المخزومي ـ عامل المدينة ـ دعاه إلى بيعة الوليد، إذ عقد له أبوه عبد الملك بالخلافة، فأبى وقال: أنظر ما يصنع الناس فضربه ستين سوطاً، وطوّف به في تُبان من شعر حتى بلغ رأس الثنيّة، فلما كرّوا به قال: إلى أين؟ قال: إلى السجن، فقال: والله لولا أنّي ظننت أنّه الصلب ما لبست هذا التبان أبداً، فردّوه إلى السجن[٣].

وقال الشعراني في طبقاته الكبرى: وضربه عبدالملك بن مروان وألبسه المسوح، وطاف به في أسواق المدينة حين امتنع من مبايعته، ومنع الناس من مجالسته، فكان يقول: لا أحد يجالسني، فإنّهم قد جلدوني ومنعوا الناس من مجالستي، فيرجع الناس عنه[٤].

---

١ ـ باقتضاب من تهذيب الأسماء واللغات للنووي ١: ٢١٦ ـ ٢١٧.

٢ ـ التحفة اللطيفة ٣: ١٩٥.

٣ ـ نفس المصدر ٣: ١٩٤.

٤ ـ الطبقات الكبرى للشعراني ١: ٣.

وذكر أبو نعيم في الحلية عن عبدالله بن سليمان، قال: وكانت بنت سعيد بن المسيب خطبها عبدالملك بن مروان لابنه الوليد حين ولاّه العهد، فأبى سعيد أن يزوّجه، فلم يزل عبدالملك يحتال على سعيد حتى ضربه مائة سوط في يوم بارد، وصبّ عليه جرّة ماء، وألبسه جبة صوف[١].

فالرجل كان في سلوكه محتاطاً لدينه، فلم يضلع مع الحاكمين.

قال فيه عليّ بن المديني .شيخ البخاري .: لا أعلم أحداً في التابعين أوسع علماً من سعيد بن المسيب، وإذا قال سعيد: (مضت السنة) فحسبك به، قال: وهو عندي أجل التابعين.

قال أحمد بن عبدالله: كان سعيد فقيهاً صالحاً لا يأخذ العطاء، له بضاعة أربعمائة يتجر فيها بالزيت، توفي سنة ٩٣ أو ٩٤ هـ، وهي سنة موت الفقهاء، لكثرة من مات فيها من الفقهاء[٢].

٤٦ .سفيان الثوري: هو سفيان بن سعيد بن مسروق الكوفي، ذكره الخطيب في تاريخ بغداد وقال: ـ بعد عدّ جمع من مشايخه ومن روى عنه .انّه كان إماماً من أئمّة المسلمين، وعلماً من أعلام الدين، مجمعاً على إمامته بحيث يستغنى عن تزكيته مع الإتقان والحفظ والمعرفة والضبط والورع والزهد.

وقال الثوري: وددت أنّي نجوت من العلم لا علي ولا لي وما من عمل أنا أخوف عليّ منه يعني الحديث.

---

١. حلية الأولياء ٢: ١٦٨.

٢. تهذيب الأسماء واللغات للنووي ١: ٢١٩.٢٢١ (باقتضاب من كتابي السجود على التربة الحسينية: ٢٠٤).

أقول: لعل ذلك من تدليسه.

وقد ذكره ابن حجر في التقريب: ثقة عابد إمام حجة، ثم قال: وكان ربما دلّس!! مات سنة ١٦١ بالبصرة [١].

٤٧. سفيان بن عيينة بن أبي عمران أبو محمّد الهلالي الكوفي، الإمام المجتهد الحافظ شيخ الإسلام، هكذا أطراه الداوودي وقال: فقد كان خلق يحجون، والباعث لهم لقى ابن عيينة فيزدحمون عليه أيّام الحج، وكان إماماً حجة حافظاً واسع العلم كبير القدر...

قال أحمد: دخل ابن عيينة باليمن على معن بن زائدة ووعظه، ولم يكن سفيان تلطخ بعد بجوائزهم... وقال ابن مهدي: عد سفيان بن عيينة من المعرفة بالقرآن وتفسير الحديث ما لم يكن عند الثوري، مات في جمادى الآخرة سنة ١٩٨ وله (جوابات القرآن)[٢].

٤٨. الشافعي: هو محمّد بن إدريس المطلبي الشافعي إمام الشافعية، قال فيه النووي: وقد أكثر العلماء رحمهم الله تعالى من المصنفات في مناقب الشافعي وأحواله من المتقدّمين والمتأخّرين كداود الظاهري والساجي وخلائق من المتقدّمين، وأمّا المتأخّرون كالدارقطني والآجري والرازي والصاحب بن عباد والبيهقي ونصر المقدسي وخلائق لا يحصون، فكتبهم في مناقبه مشهورة، ومن أحسنها وأثبتها كتاب البيهقي، وهو مجلدان ضخمان مشتملان على نفائس من كل فن، استوعب فيها معظم أحواله ومناقبه بالأسانيد الصحيحة والدلائل، وكتابنا

---

١ ـ باقتضاب من الكنى والألقاب للقمّي ٢: ١٢١ ـ ١٢٢ وطبقات المفسّرين للداوودي ١: ١٨٧ ـ ١٨٩.

٢ ـ باقتضاب من طبقات المفسّرين للداوودي ١: ١٩٠ ـ ١٩٢.

هذا مبنيّ على الإختصار، فلا يليق به البسط والتطويل والإكثار، فاقتصر فيه إن شاء الله تعالى على الإشارة إلى نبذ من تلك المقاصد... .

ثم ساق أكثر من عشرين صفحة فيها حتى المزايدات والمناقب والرؤى فراجع[1].

٤٩. شريح: هو ابن الحارث بن قيس القاضي الكوفي، أدرك النبي ﷺ ولم يلقه ذكره خليفة في الطبقات ١: ٣٣٠ وانّه من الأبناء الذين باليمن وعداده في كندة. أقول: والأبناء في اليمن امهاتهم عربيات وآباؤهم من الفرس.

ولي القضاء بالكوفة أيّام عمر فمن بعده فبقي على قضائها ستين سنة، وقد روى ميسرة عنه قال: وليت القضاء لعمر وعثمان وعلي ومعاوية ويزيد بن معاوية ولعبدالملك إلى أيّام الحجّاج فاستعفيت الحجّاج، وكان له يوم استعفائه مائة وعشرون سنة وعاش بعد استعفائه سنة، وله نوادر في القضاء لا تخلو من مزحة.

وفي حياة الحيوان للدميري (ثعلب) قيل للشعبي: يقال في المثل إنّ شريحاً أدهى من الثعلب وأحيل، فما هذا؟ فقال: خرج شريح أيّام الطاعون إلى النجف، فكان إذا قام يصلي يجيئ ثعلب فيقف تجاهه ويحاكيه ويتحيل بين يديه ويشغله عن صلاته، فلمّا طال ذلك عليه نزع قميصه فجعله على قصبة وأخرج كميّه وجعل قلنسوته عليها، فأقبل الثعلب فوقف بين يديه على عادته، فأتاه شريح من خلفه وأخذه بغتة، فلذلك يقال شريح أدهى من الثعلب وأحيل.

---

١. تهذيب الأسماء واللغات ١: ٤٤.٦٧.

وقد ذكر الجوهري وأهل اللغة في (بظر) قول الإمام له: (فما تقول أنت أيها العبد الأبظر)؟ والبظارة هنة ناتئة في الشفة العليا، وهي الحِثرِمَة ما لم تطل، فإذا طالت قليلاً فالرجل حينئذٍ أبظر.

وكان شريح سناطا لا شعر في وجهه، وجاء في حديث ابن زياد مع هاني بن عروة انّ ابن زياد التفت إلى شريح القاضي وقال:

أُريـــد حياتـــه ويريـــد قتلـــي عـذيرك مـن خليلـك مـن مـراد

كما جاء أنّه حمى ابن زياد من غضبة عمرو بن الحجّاج الزبيدي حين أتى مع قومه حين بلغه حبس هاني، وكانت اخته روعة تحت هاني وهي أُم يحيى بن هاني، فأمر ابن زياد شريح أن يدخل على هاني ويعلمهم بحياته.

قال شريح: لمّا رآني هاني صاح بصوت رفيع، يا للمسلمين إن دخل عليَّ عشرة أنقذوني، فلو لم يكن معي حميد بن أبي بكر الأحمري وهو شرطي لأبلغت أصحابه مقالته، ولكن قلت إنّه حي، فحمد الله عمرو بن الحجّاج فانصرف بقومه[1].

وحسب شريح خيانة وممالاة للباطل وحماية لأبنائه.

٥٠ـ الشعبي: هو عامر بن شراحيل الشعبي، بالغ أصحاب الرجال في توثيقه، وليس هناك، ونحن يكفينا أن نعرّف القارئ بأنّه كان مؤدّباً لولد عبد الملك بن مروان[2]، وأنّه كان قاضياً أيضاً لعبد الملك بالكوفة أيّام الحجّاج ومن بعده لبني أُمية.

---

١ ـ راجع تاريخ الطبري ٦: ٢٠٦.

٢ ـ أخبار القضاة لوكيع ٢: ٤٢١.

قال العلاء بن هارون: ولي الشعبي القضاء فما قام له ولا قوي عليه[١].

ومن قبيح قوله وقد أنكر عليه جوره في القضاء، فأتاه الأحنف ليفهمه، وقال له: فاقض بينهما بما أراك الله، قال: لستُ برأي ربّي أقضي، إنّما أقضي برأيي[٢].

وفي أيّام قضاوته لعبد الملك حدثت قصة تخاصم رجل مع زوجته عنده، فنظر إليها الشعبي وكانت جميلة وتخاوصت له، فحكم للزوجة على زوجها، فقال زوجها البارقي:

فُتن الشعبي لمّا رفع الطرف إليها
قتلته بقوام وبخطي حاجبيها
وبنان كالمداري وبحسن مقلتيها
كيف لو أبصر منها نحرها أو ساعديها
لصبا حتى تراه ساجداً بين يديها
بنت عيسى بن جراد ظُلم الخصم لديها
فقضى جوراً علينا ثم لم يقض عليها
قال للجلواز قدّمها وأحضر شاهديها

---

١. نفس المصدر ٢: ٤٢٦.

٢. نفس المصدر ٢: ٤٢٧.

فشاعت القصة والأبيات حتى بلغت عبد الملك، وروى وكيع أنّ الشعبي أتى قصر عبد الملك فقرع الباب، فقال الآذن: من هذا؟ فقال: الشعبي فقال: (فُتن الشعبي لما) إلى آخر ما جرى بينهما بدون أيّ حياء، كما ذكر مرور الشعبي بامرأة فسمعها تنشد (فُتن الشعبي لما)[١].

إلى غير ذلك ممّا يروى عن مجونه كحضوره وليمة فرأى أهلها سكوتا، فقال: مالي أراكم كأنكم في جنازة؟ أين الغناء؟ وأين الدفّ؟[٢].

فالرجل أموي الهوى والنعمة، وماجن الأخلاق خسيس الهمة[٣]، ناصبي

---

١ ـ وروى ابن أبي الحديد في شرح النهج ١٧: ٦٦ تحقيق محمّد أبو الفضل، فقال: ارتفعت جميلة بنت عيسى بن جراد، وكانت جميلة كاسمها مع خصم لها إلى الشعبي، وهو قاضي عبدالملك، فقضى لها، فقال هذيل الأشجعي:

فتن الشعبي لما ... رفع الطرف إليها

فتنته بثنايا ... ها وقوسي حاجبيها

ومشت مشياً رويداً ... ثم هزت منكبيها

فقضى جوراً على الخصـ ... ـم ولم يقض عليها

فقبض الشعبي عليه وضربه ثلاثين سوطاً.

قال ابن أبي ليلى: ثم انصرف الشعبي يوماً من مجلس القضاء، وقد شاعت الأبيات وتناشدها الناس ونحن معه، فمررنا بخادم تغسل الثياب وتقول: (فتن الشعبي لما) ولا تحفظ تتمة البيت، فوقف عليها ولقّنها وقال: (رفع الطرف إليها) ثم ضحك وقال: أبعده الله، والله ما قضينا لها إلاّ بالحق. أخبار القضاة لوكيع ٢: ٤١٦ فما بعدها، العقد الفريد ١: ١٦ ـ ١٠٧ وذكر محققوا كتاب العقد الفريد في الهامش أنّ القصة وردت في كتاب التمثيل والمحاضرة للثعالبي، ولم أقف عليها في المطبوع بتحقيق عبد الفتاح محمّد الحلو بمصر.

٢ ـ لطائف اللطف للثعالبي: ٢٩ ط دار المسيرة بيروت.

٣ ـ لاحظ أخبار مجونه في كتاب الأغاني ١: ١٢١، ٢: ٧١، ١٣٣ فتجد الرجل بمنتهى الخسة في الفسق.

العقيدة، وقد بلغ من نصبه أنّه كان يحلف بالله: لقد دخل عليٌّ حفرته وما حفظ القرآن[١].

قال الصاحبي في فقه اللغة: وهذا كلام شنيع جداً فيمن يقول: سلوني قبل أن تفقدوني، سلوني فما من آية إلاّ أعلم بليل نزلت أم بنهار أم في سهل أم في جبل[٢].

وروى السلامي عن عبد خير عن عليّ: أنّه رأى من الناس طيرة عند وفاة رسول الله ﷺ، فأقسم أن لا يضع على ظهره رداءاً حتى يجمع القرآن، قال: فجلس في بيته حتى جمع القرآن، فهو أول مصحف جُمع فيه القرآن، جَمَعه من قلبه، وكان عند آل جعفر.

فالرجل مع ما ذكرناه من حاله وفعاله كان كاذباً في أقواله، وهو القائل: (لم يشهد الجمل من الصحابة إلاّ أربعة، فإن جاؤوا بخامس فأنا كذّاب: عليّ وعمّار وطلحة والزبير) كما في الفصول المختارة، في حين أنّا إذا رجعنا إلى كتب التاريخ نجد أنّ الصحابة الذين جاؤوا مع الإمام أمير المؤمنين عليه السلام كانوا بالمئات.

قال المسعودي في مروج الذهب: وسار عليّ من المدينة... في سبعمائة راكب، منهم أربعمائة من المهاجرين والأنصار، منهم سبعون بدرياً، وباقيهم من الصحابة[٣].

---

١ ـ كتاب القرطين ١: ١٥٨ ، المعرفة والتاريخ للفسوي ١: ٤٨٣، وفي مصنف ابن أبي شيبة ١٠: ٥٢١ قال: مات أبو بكر وعمر ولم يجمعوا القرآن، لكن ابن سعد في ٣ ق ٢: ٣١٢ نقله عن ابن سيرين اقتصر على عمر وحده.

٢ ـ فقه اللغة: ١٧٠.

٣ ـ مروج الذهب ٢: ٢٦٧ ط السعادة بمصر، تحقيق محمّد محي الدين عبدالحميد.

وذكر أسماء بعض أصحاب الرايات الذين رتّبهم الإمام في القيادات فكان منهم: أبو أيّوب الأنصاري، وخزيمة بن ثابت، وأبو قتادة بن ربعي، وعمّار بن ياسر، وقيس بن سعد بن عبادة، وعبدالله وعبيدالله ابنا العبّاس، سوى الذين كانوا مع الإمام عليه السلام وحوله كالحسنين وابن جعفر وولد عقيل وغيرهم من بني هاشم والمشايخ من أهل بدر من المهاجرين والأنصار[١]. وهؤلاء كلّهم من الصحابة الذين كانوا مع الإمام.

وأمّا الذين كانوا مع طلحة والزبير فيكفي أن تعرف أسماء من قُتل معهم وهو من الصحابة، فقد قُتل سليمان بن مطيع مع عائشة[٢]، وعبدالرحمن بن عبيدالله أخو طلحة[٣]، وعبدالرحمن بن عتاب.

٥١. صالح بن صالح بن حي الثوري الهمداني الكوفي، وقد ينسب إلى جدّه فيقال صالح بن حي. روى عن الشعبي وسلمان بن كهيل وسماك بن حرب وعاصم الأحول وغيرهم، وعنه ابناه الحسن وعلي، وشعبة والسفيانان وهشيم ويحيى بن أبي زائدة وابن المبارك وغيرهم، مات سنة ثلاث وخمسين ومائة[٤].

٥٢. الضحاك بن مزاحم: الهلالي أبو القاسم الخراساني المفسّر، يروي تفسيره عنه عبيد بن سليمان، وهو صدوق كثير الإرسال من الطبقة الخامسة مات بعد المائة، خرّج أحاديثه الأربعة.

---

١. نفس المصدر ٢: ٣٦٨.

٢. أسد الغابة ٢: ٣٤٥.

٣. نفس المصدر ٣: ٣٠٨

٤. تهذيب التهذيب لابن حجر ٤: ٣٤٤.

ترجمه الذهبي في الميزان والعبر وسير أعلام النبلاء، والداوودي في طبقات المفسّرين[١]، وله ترجمة أوسع من هذه في تلاميذ ابن عباس ضمن الحلقة الثانية من موسوعة ابن عباس.

٥٣. طاووس بن كيسان اليماني أبو عبدالرحمن الحميري الجَنَدي مولى بحير بن ريسان من أبناء الفرس، كان ينزل الجَنَد، وقيل هو مولى همدان، ترجمه الذهبي في التذكرة والكاشف والعبر وسير أعلام النبلاء[٢] ووصفه بالفقيه القدوة عالم اليمن... الحافظ، حكى وصفه عن المُليكي قال: رأيت طاووساً بين عينيه أثر السجود، وحكى عن ابن حبّان قوله: كان من عُبّاد أهل اليمن ومن سادات التابعين، وكان مستجاب الدعوة، حج أربعين حجة، قال: وبلغنا انّ ابن عباس كان يجلّ طاووساً يأذن له مع الخواص.

قال ابن عيينة لعبيد الله بن أبي يزيد: مع مَن كنت تدخل على ابن عباس؟ قال: مع عطاء وأصحابه، قلت: وطاووس؟ قال: ايهات .بمعنى هيهات . ذاك كان يدخل مع الخواص.

ترجمه ابن سعد في الطبقات وأطال في ترجمته وما ذكره فيها: متجنّبوا السلطان ثلاثة: أبو ذرّ في زمانه، وطاووس في زمانه، والثوري في زمانه[٣].

وهذا ما ذكره ابن حجر أيضاً في تهذيبه[٤].

---

١. طبقات المفسّرين ١: ٢١٦.

٢. سير أعلام النبلاء ٥: ٥٢٣ ـ ٥٣١.

٣. الطبقات لابن سعد ٥: ٣٩١.

٤. التهذيب ٥: ١٠.

وعن الثوري قال: كان طاووس يتشيّع، ويبدو من الذهبي عدم موافقته على ذلك فقال: إن كان فيه تشيع فهو يسير لا يضر إن شاء الله.

(أقول): لعل منشأ ذلك روايته عن ابن عباس حديث: سمع رسول الله ﷺ صوت رجلين يغنيان وهما يقولان:

ولا يـزال حـواري يلـوح عظامـه زوى الحربُ عنه أن يُجَنَّ فيقبرا

فسأل عنهما فقيل: معاوية وعمرو بن العاص، فقال: ((اللهم اركسهما في الفتنة ركساً، ودعّهما الى النار دعّاً))[1].

أو قول طاووس: (عجبت لإخوتنا من أهل العراق يُسمّون الحجّاج مؤمناً).

قال الذهبي: يشير إلى المرجئة منهم الذين يقولون: هو مؤمن كامل الإيمان مع عسفه وسفكه الدماء وسبّه الصحابة[2].

وله حديث مع هشام بن عبدالملك بمكة المكرمة ينبئ عن جرأة إيمان وصدق لسان، وقد ذكره الغزالي في إحياء علوم الدين[3].

٥٤. الطبري: هو محمّد بن جرير بن يزيد المحدّث الفقيه المؤرّخ، علاّمة وقته ووحيد زمانه، جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره، صاحب المصنفات الكثيرة منها: التفسير الكبير الذي قال فيه أبو حامد أحمد بن

---

١. معجم الطبراني الكبير ١١: ٥.

٢. سير أعلام النبلاء ٥: ٥٢٧.

٣. إحياء علوم الدين ٢: ١٤٦ ط مصر، المكتبة التجارية الكبرى. باقتضاب من ترجمته في موسوعة عبدالله بن عباس الحلقة الثانية: تلاميذه.

أبي طاهر الإسفرايني: لو سافر رجل إلى الصين حتى يحصل له كتاب تفسير محمّد بن جرير، لم يكن ذلك كثيراً[١]. وقال الخطيب: الذي لم يصنف أحد مثله، وقال ابن خزيمة وقد نظر في التفسير: قد نظرت فيه من أوله إلى آخره وما أعلم على أديم الأرض أعلم من محمد بن جرير.

ومنها التاريخ الشهير الذي قال فيه المسعودي في مروج الذهب : وأمّا تاريخ أبي جعفر محمّد بن جرير الطبري الزاهي على المؤلّفات، والزائد عى الكتب المصنفات، فقد جمع أنواع الأخبار وحوى فنون الآثار، واشتمل على صنوف العلم، وهو كتاب تكثر فائدته، وتنفع عائدته.

ومنها: كتاب (تهذيب الآثار) قال الخطيب: لم أر سواه في معناه، إلاّ انّه لم يتمه، وقال أبو محمّد عبدالله بن أحمد الفرغاني في تاريخه الذي جعله صلة لتاريخ الطبري... .

وابتدأ بتصنيف (تهذيب الآثار) وهو من عجائب كتبه، فابتدأ بما رواه أبو بكر الصديق ممّا صح عنده بسنده، وتكلّم على كل حديث منه، فابتدأ بعلله وطرقه، وما فيه من الفقه والسنن، واختلاف العلماء وحُججهم، وما فيه من المعاني، وما يطعن فيه الملحدون والرد عليهم، وبيان فساد ما يطعنون به، فخرج منه مسند العشرة، وأهل البيت، والموالي، ومن مسند ابن عباس قطعة، وكان قصده فيه أن يأتي بكل ما يصحّ من حديث رسول الله ﷺ عن آخره، ويتكلّم على جميعه على حسب ما ابتدأ به، فلا يكون لطاعن في شيء من علم رسول الله صلى الله عليه (وآله) وسلم مطعن، ويأتي بجميع ما يحتاج إليه أهل العلم كما

---

١. طبقات الداوودي ١: ١٠٩.

فعل في التفسير، فيكون قد أتى على علم الشريعة من القرآن والسنن، فمات قبل تمامه[١].

ومن كتبه كما قال الخطيب: كتاب حسن في القراءات سمّاه (الجامع)، وله في أُصول الفقه وفروعه كتب كثيرة، واختيار من أقاويل الفقهاء، وتفرّد بمسائل حفظت عنه.

ولمّا بلغه انّ أبا بكر بن أبي داود السجستاني تكلّم في حديث غدير خم عمل كتاب الفضائل، فبدأ بفضائل أبي بكر وعمر وعثمان وعلي، وتكلّم على تصحيح غدير خم واحتج لتصحيحه، وأتى من فضائل عليّ بن أبي طالب ما انتهى إليه ولم يتم الكتاب، وهو الذي قال فيه الذهبي: إنّي وقفت عليه فاندهشت لكثرة طرقه، وسمّاه ياقوت في معجم الأُدباء عند عدّ مؤلّفاته: كتاب فضائل عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، تكلّم في أوله بصحة الأخبار الواردة في حديث غدير خم ثم تلاه بالفضائل ولم يتم[٢]، وقال ابن كثير في البداية والنهاية في ترجمة الطبري: وقد رأيت له كتاباً جمع فيه أحاديث غدير خم في مجلدين ضخمين[٣].

وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب في ترجمة الإمام عليه السلام في الكلام على حديث الغدير: وقد جمعه ابن جرير الطبري في مؤلّف فيه أضعاف مَن ذكر (يعني ابن عقدة) وصححه، وقال ابن بطريق في العمدة: وقد ذكر محمّد بن

---

١. طبقات المفسّرين للداوودي ٢: ١١١. ١١٢.

٢. معجم الأدباء ٦: ٤٥٢.

٣. البداية والنهاية ١١: ١٤٦.

جرير الطبري صاحب التاريخ خبر يوم الغدير وطرقه من خمسة وسبعين طريقاً، وأفرد له كتاباً سمّاه كتاب الولاية.

وذكر له مترجموه كتباً أُخرى نفيسة، فكان منها كتاباً ذكر فيه اختلاف الفقهاء ولم يذكر فيه ابن حنبل، فقيل له في ذلك، فقال: لم يكن فقيهاً وإنّما كان محدّثاً، فعظم ذلك على الحنابلة، وكانوا لا يحصون عدداً في بغداد فنقموا عليه، واتهموه بالإلحاد وهو لا يهمّه ذلك لزهده وقناعته بما كان يرد عليه من قرية خلّفها أبوه في طبرستان، فلمّا توفي في شوال سنة ٣١٠ دفن ليلاً في داره، لأنّ العامة اجتمعت ومنعت دفنه نهاراً، ورثاه من أهل الأدب خلق كثير منهم ابن دريد بقصيدة طنانة - كما في طبقات المفسّرين - يقول فيها:

انّ المنيـة لـم تتلـف بـه رجـلا بـل أتلفـت عَلمـاً للـدين منصـوبا

كـان الزمـان بـه تصـفو مشـاربهُ والآن أصـبح بالتكـدير مقطوبـا

كـلا وأيّامـه الغـرّ التـي جُعلـت للعلـم نـوراً وللتقـوى محاريبـا

أودى أبو جعفر والعلم فاصطبحا أعظم بذا صاحبا أو ذاك مصحوبا

ودت بقـاع بـلاد الله لـو جُعلـت قبـراً لـه فحباهـا جسـمه طيبـاً

مصادر ترجمته كثيرة، وحسب الباحث الإطلاع على ما في مقدّمات كتبه التفسير، والتاريخ، وتهذيب الآثار الطبعات المحققة، ومراجعة تاريخ بغداد، والمقفى للمقريزي، وتهذيب الأسماء واللغات للنووي، وطبقات المفسّرين للداوودي، والكنى والألقاب للقمي، وغير ذلك كثيراً.

٥٥. عائشة: هي ابنة أبي بكر بن أبي قحافة وأُمها أُم رومان، وهي أشهر

من أن تذكر في هذه السطور، لأنّها إحدى أُمهات المؤمنين التسع، وتميّزت عنهنّ جميعاً في عدة جوانب (الأول) دورها في الحياة السياسية حيث ساندت الشيخين، وشاكست الصهرين، حتى نادت بقتل عثمان، ومن بعده خرجت بحجة الطلب بدمه فحاربت عليّاً، فكانت موضع ملامة، حتى ورد أنّها بعد حرب الجمل كانت تشعر بخيبة أمل، وقيل كان ذلك هو الندم فهو التوبة لأنّها خرجت من بيتها الذي أمرها الله أن تقرّ فيه: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الأُولَى﴾[1].

والجانب (الثاني) الذي تميّزت فيه عن بقية أُمهات المؤمنين، هو كثرة حديثها حتى فاقت في ذلك ما رواه جميع الخلفاء الأربعة، وما روته جميع أُمهات المؤمنين، وجميع ما رواه أهل البيت، وهذا الطوفان فسح المجال للتشكيك في كثرة المنسوب إليها، وكثرت علامات الإستفهام، كيف يمكن أن تفوق جميع من ذكرناهم في كثرة روايتها، خصوصاً فيما ورد عنها ممّا يتعلّق بالجنس ممّا طغى على رواياتها، ومن راجع مسند أحمد في ذلك يجده واضحاً.

والجانب (الثالث) دعمها اللامحدود للحكم الأموي أيّام معاوية، حتى كانت أحد الروافد الثلاثة التي مدّت الحكم بما يحتاج إليه من مساندة، وكان مثلها ابن عمر، وزاحمهما أبو هريرة حتى سبقهما في المكانة ممّا جعل عائشة تندّد به وتعلن كذبه.

ولم يجبن هو عن رد الصاع بصاعين حيث كان يجلس عند حجرتها ويعرّض بها قائلاً: إسمعي ياصاحبة الحجرة ، وثمة جوانب دون ما ذكرناه كنّا

١- الأحزاب: ٣٣.

نربأ بها عن أن تخوض فيها، وتسكن حيث أمرها الله تعالى أُسوة بباقي الأزواج .

وأخيراً فلها تاريخ حافل بما لها وما عليها، وقد كتبت عدة كتب عنها، مثل كتاب (الإجابة فيما استدركته عائشة على الصحابة) للزركشي، ومنها (عائشة والسياسة) لسعيد الأفغاني، و (السيدة عائشة الصديقة بنت الصديق) للعقاد، وغير ذلك.

٥٦. عبدالرحمن بن أبي ليلى: الأنصاري المدني الكوفي فقيهها وقاضيها، حدّث عن أبيه وعمر وعثمان وعلي وسعد وحذيفة والمقداد وغيرهم، وكان أبوه أبو ليلى صحابي شهد أُحداً وما بعدها من المشاهد مع رسول الله ﷺ، ثم انتقل إلى الكوفة فسكنها، وحضر مع عليّ بن أبي طالب عليه السلام مشاهده، وقتل معه بصفين، وأمّا ابنه عبدالرحمن صاحب الترجمة فتابعي جليل كبير، قال عطاء بن السائب عن عبدالرحمن: أدركت عشرين ومائة من الأنصار صحابة.

قال ابن حجر في تهذيبه : اتفقوا على انّه فقد في وقعة دير الجماجم مع ابن الأشعث سنة ٨٢[1]، وقيل غرق بدجيل، والله أعلم.

وحكى جملة أقوال في عدم سماعه من عمر، وختم ابن حجر ترجمته بما عن حفص بن غياث عن الأعمش قال: سمعت عبدالرحمن يقول: أقامني الحجّاج، فقال: العن الكاذبين، فقلت: لعن الله الكاذبين، عليٌّ بن أبي طالب وعبدُالله بن الزبير، والمختارُ بن أبي عبيد.

قال حفص: وأهل الشام حمير يظنون أنّه يوقعها عليهم، وقد أخرجهم منها ورفعهم[2].

---

١ ـ التهذيب ٦: ٢٦٢.

٢ ـ لاحظ تهذيب التهذيب ٦: ٢٦٠ ـ ٢٦٢، وطبقات المفسّرين للداوودي ١: ٢٦٩.

٥٧. عبدالرحمن بن أسلم: ترجمه الذهبي في سير أعلام النبلاء وقال: كان صاحب قرآن وتفسير جمع تفسيراً في مجلد، وكتاباً في الناسخ والمنسوخ توفي سنة ١٨٢[١]، كما ترجمه أيضاً في ميزان الاعتدال والعبر[٢].

وترجمه ابن حجر في تهذيبه[٣] وأطال في نقل الأقوال في تجريحه، لعل أمثلها قول ابن خزيمة: ليس هو ممّن يحتج أهل العلم بحديثه لسوء حفظه، هو رجل صناعته العبادة والتقشّف ليس من أحلاس الحديث، وقال الساجي: ثنا الربيع ثنا الشافعي قال: قيل لعبد الرحمن بن زيد: حدّثك أبوك عن جدّك انّ رسول الله ﷺ قال: انّ سفينة نوح طافت بالبيت وصلّت خلف المقام ركعتين قال: نعم، قال الساجي: وهو منكر الحديث.

٥٨ـ عبيدة السلماني: المرادي الهمداني، أسلم قبل وفاة رسول الله ﷺ بسنتين، وسمع عمر وعلي وابن مسعود وابن الزبير، نزل الكوفة، فروى عنه الشعبي وإبراهيم النخعي وابن سيرين وغيرهم، ورد المدائن مع الإمام عليه السلام وحضر وقعة الخوارج بالنهروان، وكان ممّن يرى تفضيل الإمام على الآخرين، وقد مرّت الإشارة إلى القائلين بالتفضيل من الصحابة والتابعين، ترجمه الخطيب في تاريخه[٤].

٥٩. عروة بن الزبير بن العوام، روى عن أبيه يسيراً وعن زيد بن ثابت وأُسامة بن زيد وأبي هريرة، وتفقّه بخالته عائشة، قال ابن سعد: كان ثقة كثير

---

١. سير أعلام النبلاء ٧: ٥٨١.

٢. ميزان الإعتدال ٤: ٥٦٤، والعبر ١: ٢٨٢.

٣. التهذيب ٦: ١٧٧ . ١٧٩.

٤. تاريخ بغداد ١١: ١١٩ برقم ٥٨١٤، ط دار الكتب العلمية بيروت.

الحديث فقيهاً عالماً مأموناً ثبتاً، وأثنى عليه مترجموه كذلك كثيراً، وهذا ممّا يبعث على العجب، كيف يكون ثقة فقيهاً عالماً مأموناً ثبتاً، وهو يرد ما صح عن رسول الله ﷺ ويأخذ برأي أبي بكر وعمر!؟ كما سيأتي في آخر ترجمته.

ولكن قالوا: إذا عرف السبب زال العجب، فالرجل كان من النواصب المعلنين بنصبهم كأخيه عبدالله، فهم شركاه في الهوى وعلى شاكلته، وكان يدافع عن فعلته الشنعاء حين حبس بني هاشم في الشعب وهدّدهم بإحراقهم إن لم يبايعوه إلى الجمعة، ولكن لله أمر هو بالغه، فقد أنجاهم المختار بأبي عبدالله الجدلي في أربعمائة رجل تعجل منهم ثمانون يحملون الخشب رعاية لحرمة البلد الحرام، فسمّوا الخشبية. كما في تهذيب الأنساب وغيره. فأخرجوا أهل البيت سالمين، وخاض الناس في نقد ابن الزبير فكان عروة محامياً عنه ومدافعاً، ويذكر فعلة عمر لمّا أتى بيت الإمام عليه السلام، وإخراجه ومن معه للبيعة ومعه الحطب وهددوهم بالإحراق، ولهذا الحَدَثَ حديث مستوفىً في موسوعة عبدالله بن عباس الحلقة الأُولى في الجزء الخامس (ص ٣٤٢. ٣٤٥).

وكان ابن عباس يحتقره ويسمّيه عريّة، كما في ذيل ترجمة محمّد بن عبدالملك بن أيمن بن فرج من تذكرة الحفاظ للذهبي[1].

روى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: تمتع رسول الله ﷺ، فقال عروة: نهى أبو بكر وعمر عن المتعة، فقال ابن عباس: ما تقول يا عريّة؟ قال: نهى أبو بكر وعمر عن المتعة، فقال. ابن عباس. أراهم سيهلكون! أقول: قال رسول الله ﷺ، ويقولون: قال أبو بكر وعمر.

---

١. تذكرة الحفّاظ ٣: ٨٣٧ ط حيدرآباد.

قال ابن حزم: إنّها لعظيمة ما رضي بها قط أبو بكر وعمر... .

مات عروة سنة ٩٤.

٦٠. عطاء بن أبي رباح المكي: ذكره ابن حجر في تهذيبه ورمز إلى أنّ حديثه في الصحاح الستة، وأطال في ترجمته وذكر كثيراً من جمل الثناء عليه، ومن ذلك قول ابن عباس فيه: انّه كان يقول تجتمعون إليَّ يا أهل مكة وعندكم عطاء[١]، وكان عطاء من خيرة تلامذته، وقد ذكر الطبراني في معجمه[٢] مجموعة أحاديث رواها عن ابن عباس بلغت ٢١٦ حديثاً موقوفة، ومرفوعة، تصلح أن تكون له جزءاً مسنداً عن ابن عباس، وقد ذكرت في ترجمته ضمن تلاميذ ابن عباس عشرة نصوص من أحاديثه الموقوفة.

وأورد النووي في ترجمته في كتابه[٣] كثيراً من جمل الثناء عليه منها قوله: روينا عن سلمة بن كهيل قال: ما رأيت من يطلب بعلمه ما عند الله غير عطاء وطاووس ومجاهد، وروينا عن الأوزاعي قال: كان عطاء أرضى الناس عند الناس، وعن ابن أبي ليلى قال: حج عطاء سبعين حجة، وقال الشافعي: ليس في التابعين أحد أكثر اتباعاً للحديث من عطاء، وقال الباقر عليه السلام: خذوا من حديث عطاء ما استطعتم. توفي سنة ١١٥.

٦١ـ عطاء بن يسار: مولى ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وآله، ذكره ابن سعد في

---

١. التهذيب ٧: ١٩٩.

٢. المعجم الكبير للطبراني ١١: ١١٢ ـ ١٦٣.

٣. تهذيب الأسماء واللغات ١: ٣٣٣ ط المنيرية.

طبقاته[١]، وابن حجر في تهذيبه[٢]، والطبراني في معجمه[٣]، وغيرهم وأثنوا عليه.

قال النووي في تهذيب الأسماء : وهو من كبّار التابعين[٤].

وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث واتفقوا على توثيقه، توفي سنة ٩٤ وهذا أصح، وله ترجمة وافية في تلاميذ ابن عباس في موسوعته.

٦٢ـ عكرمة: البربري مولى ابن عباس، ترجمه ابن سعد في الطبقات مطولاً، والذهبي في سير أعلام النبلاء كذلك، ولم يقصر عنهما ابن حجر في تهذيبه ومقدمة فتح الباري (هدى الساري) وغيرهم آخرون.

وعنهم له ترجمة وافية في ضمن تلاميذ ابن عباس في موسوعته استعرضت فيها جوانب من تاريخه بدءاً من تعليمه عند ابن عباس، ومروراً بمفارقته وذهابه إلى نجدة الخارجي تسعة أشهر، وعودته ثانياً إلى ابن عباس فقال: قد جاءكم الخبيث، واتباعاً بتقييد عليّ بن عبدالله بن العبّاس لعكرمة على باب الحشّ، لأنّه كان يكذب على ابن عباس، وانتهاءاً بشهادات ابن عمر وسعيد بن المسيب بكذبه، وهذا كلّه من مصادر السنّة، وإن تعجب فعجب ما جاء عن أبي أحمد ابن عدي قوله: لم يمتنع الأئمّة من الرواية عن عكرمة، وأدخله أصحاب الصحاح صحاحهم، قال البيهقي: روى له البخاري دون مسلم.

وأعجب من ذلك كلّه ما جاء عن ابن معين قوله: عكرمة ثقة، قال: وإذا

---

١. الطبقات الكبرى لابن سعد ٧: ١٧١.

٢. التهذيب لابن حجر ٧: ٢١٧.

٣. المعجم الكبير للطبراني ١١: ٣١١.

٤. تهذيب الأسماء واللغات ١: ٣٣٥.

رأيت من يتكلّم في عكرمة فاتهمه على الإسلام؟ يالله أيّ إسلام هذا منوط بعدم الكلام في عكرمة الخارجي الذي قال فيه ابن سعد: وليس يحتج بحديثه، ويتكلّم الناس فيه. فالناس إذن متهمون على الإسلام في رأي ابن معين؟! راجع عن كلمة ابن معين النابية الجافية تهذيب الأسماء واللغات للنووي[١].

ومن أكاذيب عكرمة قال: إنّي لأخرج إلى السوق فأسمع الرجل يتكلّم بالكلمة، فيفتتح لي خمسون باباً من العلم؟ يا نفّاح يا فتّاح من أين كان يأتيه ذلك الإلهام؟ وقد لا يكون ذلك غريباً عنه بعد أن عرفناه خارجياً من الذين مرقوا من الدين كما في الحديث الشريف، فهم أولياء الشيطان والشياطين يوحون إلى أوليائهم.

وكيف صدّقه من ذكر ذلك عنه من دون تعقيب وما دام الرجل ملهماً في نظر من يهواه، لماذا أعرض الناس عنه لمّا مات سنة ١٠٤ فما حمله أحد، أكروا له أربعة كما قال ذلك عليّ بن المديني ورواه عنه يعقوب بن سفيان، وهما غير متهمان عليه، قال: وسمعت بعض المدنيين يقول: اتفقت جنازته وجنازة كثير عزّة بباب المسجد في يوم واحد، فما قام إليها أحد، قال: فشهد الناس جنازة كثير وتركوا عكرمة، وقال الدراوردي: فما شهدها إلاّ السودان، ونقل الإسماعيلي في المدخل: إنّ عكرمة ذكر عند أيّوب من أنّه كان لا يحسن الصلاة، فقال أيّوب: وكان يصلّي[٢]؟!

٦٣ـ علقمة: هو ابن قيس النخعي الكوفي التابعي الكبير الجليل الفقيه

---

١ ـ تهذيب الأسماء واللغات للنووي ١: ٣٤١ ط المنيرية.

٢ ـ باقتضاب من ترجمته ضمن تلاميذ ابن عباس في موسوعته.

البارع. قال إبراهيم النخعي: كان علقمة يشبه بابن مسعود، وقال أبو إسحاق السبيعي: كان علقمة من الربانيين.

وقال السمعاني: كان علقمة أكبر أصحاب ابن مسعود وأشبههم هدياً ودلالة، سمع عمر وعثمان وعليّاً وابن مسعود وسلمان الفارسي وخباباً وحذيفة وغيرهم من الصحابة.

وروى عنه الشعبي وإبراهيم النخعي وابن سيرين وغيرهم من التابعين، توفي سنة ٦٢ وقيل سنة ٧٢[١].

٦٤ـ عمّار بن ياسر بن عامر العنسي أبو اليقضان، كان من السابقين إلى الإسلام، وكان هو وأبوه وأُمه سميّة ممّن يعذبون في الله، فيمرّ عليهم النبي ﷺ فيقول لهم: «صبراً آل ياسر موعدكم الجنّة» وقال في عمار: «إنّ عماراً ملىء إيماناً إلى مشاشه» وفيه نزلت الآية الكريمة: ﴿إِلاَّ مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ﴾[٢] وقد ماتت أُمه سمية تحت العذاب قتلها أبو جهل لعنه الله، فهي أوّل شهيدة في الإسلام، وهاجر عمّار مع رسول الله ﷺ إلى المدينة، وشهد المشاهد كلّها مع النبي ﷺ، وروى عنه ﷺ وقال فيه ﷺ: «ويح عمّار تقتله الفئة الباغية» كما ثبت في الصحيحين.

فكانت الصحابة يوم صفّين يتبعونه حيث توجّه لعلمهم بأنّه مع الفئة العادلة لهذا الحديث، وبالإسناد الصحيح كما في مسند أحمد وكتاب الترمذي وغيرهما عن عليّ عليه السلام قال: جاء عمّار يستأذن على النبي ﷺ فقال: «إئذنوا له مرحباً بالطيب المطيّب» قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

---

١ ـ تهذيب الأسماء واللغات للنووي ٢: ٣٤٣.

٣ ـ النحل: ١٠٦.

وفي مسند أحمد عن خالد بن الوليد عن النبي ﷺ قال: ((من عادى عمّاراً عاداه الله، ومن أبغض عمّاراً أبغضه)) وقد كتبت عدة كتب في ترجمته، وفي تراجم الصحابة الكثير عنه ممّا روته وقالته الصحابة نحو خبر عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: ((ما خيّر عمّار بين أمرين إلاّ اختار أرشدهما)) رواه الترمذي بإسناد صحيح على شرط مسلم.

وكان عمّار يجاهد في صفّين، وينادي بين الصفين: الرواح الرواح إلى الجنّة. ولمّا استسقى فسقي اللبن كبّر وقال: قال لي رسول الله ﷺ: آخر شرابك من الدنيا وتقتلك الفئة الباغية، فاعترضه أبو الغادية الفزاري فقتله، فعلى أبي الغادية لعنة الله ولعنة ملائكته ورسله أجمعين.

وأوصى عمّار أن يدفن بثيابه، فدفنه الإمام كذلك ولم يغسّله، وكان آدم لا يغيّر شيبه، وكان عمره الشريف يوم قتل ٩٣ أو ٩٤ سنة.

وممّا يضحك الثكلى أنّ كتب الصحابة ترجمت لأبي الغادية قاتل عمّار، فجاء فيها انّه الجهني، وذكرت عنه سماعه عن النبي ﷺ: ((لا ترجعوا بعدي كفّاراً يضرب بعضكم رقاب بعض)) وقوله: ((إنّ دماءكم وأموالكم حرام)) وذلك من خطبته ﷺ عند العقبة.

ففي الإصابة في أول حرف الغين المعجمة (القسم الأول) ذكرت ترجمته[1]، وتفانى ابن حجر في إثبات صحبته نقلاً عن البخاري ومسلم وابن معين وابن سميع والحاكم أبي أحمد وغيرهم، وكلّهم وصفوه بأنّه قاتل عمّار.

---

١. الإصابة ٤: ١٥٠ ط المكتبة التجارية الكبرى بمصر سنة ١٣٥٨.

وقال يعقوب بن شيبة في مسند عمّار:حدّثنا مسلم بن إبراهيم، حدّثنا ربيعة بن كلثوم بن جبر، حدّثنا أبي قال: كنت بواسط القصب عند عبد الأعلى ابن عبدالله بن عامر، فقال الآذن: هذا أبو الغادية الجهني فقال: أدخلوه ، فدخل رجل عليه مقطعات، فإذا رجل ضرب من الرجال كأنّه ليس من رجال هذه الأُمة، فلمّا أن قعد قال: بايعت رسول الله ﷺ، قلت: بيمينك، قال: نعم، قال: وخطبنا يوم العقبة فقال: ((يا أيّها الناس إنّ دماءكم وأموالكم عليكم حرام . الحديث -)).

وقال في خبره: وكنّا نعدّ عمّار بن ياسر فينا حناناً، فوالله إنّي لفي مسجد قباء إذ هو يقول: إنّ نعثلاً فعل كذا .يعني عثمان .، قال: فوالله لو وجدت عليه أعواناً لوطئته حتى أقتله، فلمّا كان يوم صفّين أقبل يمشي أول الكتيبة راجلاً، حتى إذا كان بين الصفين طعن الرجل في ركبته بالرمح وعثر فانكفأ المغفر عنه فضربه فإذا رأسه، قال: فكانوا يتعجبون منه أنّه سمع النبي ﷺ: ((إنّ دماءكم وأموالكم عليكم حرام)) ثم يقتل عمّاراً.

فأخبر عمرو بن العاص فقال: سمعت رسول الله ﷺ: ((قاتل عمّار وسالبه في النار)) فقيل لعمرو: فكيف تقاتله؟ فقال: إنّما قال قاتله وسالبه.

وقال ابن عبد البر في ترجمة أبي الغادية في أول باب الغين من الكنى: وكان محباً في عثمان وهو قاتل عمار بن ياسر رحمة الله عليه، وكان إذا استأذن على معاوية وغيره يقول: قاتل عمار بالباب، وكان يصف قتله له إذا سُئل عنه لا يباليه، وفي قصته عجب عند أهل العلم. روى عن النبي ﷺ ما ذكرنا انّه سمعه عنه ثم قتل عمّاراً رضي الله عنه.

وذكر ابن حجر عن ابن أبي الدنيا، عن محمّد بن أبي معشر عن أبيه قال: بينما الحجّاج جالس إذ أقبل رجل يقارب الخطا، فلمّا رآه الحجّاج قال: مرحباً بأبي غادية وأجلسه على سريره وقال : أنت قتلت ابن سميّة؟ قال: نعم، قال: كيف صنعت؟ قال: فعلت كذا وكذا حتى قتلته، فقال الحجاج: يا أهل الشام من سرّه أن ينظر إلى رجل طويل الباع يوم القيامة فلينظر إلى هذا، ثم سارّه أبو الغادية فسأله شيئاً فأبى عليه، فقال أبو الغادية: لو نعطي لهم الدنيا ثم نسألهم عنها فلا يعطونا، ويزعم أنّي طويل الباع يوم القيامة، أجل والله إنّ من ضرسه مثل أُحد، وفخذه مثل ورقان، ومجلسه ما بين المدينة والربذة لعظيم الباع يوم القيامة.

ثم قال ابن حجر: قلت: وهذا منقطع، وأبو معشر فيه تشيّع مع ضعفه، وفي هذه الزيادة تشنيع صعب، والظن بالصحابة في تلك الحروب انّهم كانوا فيها متأوّلين، وللمجتهد المخطئ أجر، وإذا ثبت هذا في حق آحاد الناس فثبوته للصحابة بالطريق الأولى، انتهى ما قاله ابن حجر في الدفاع عن أبي الغادية، وما أدري كيف قال ذلك، وهو الذي روى خبر عمرو بن العاص فقال: سمعت رسول الله ﷺ: ((قاتل عمّار وسالبه في النار)) ؟ إنّه استغفال للناس ونصرة للباطل.

وكان ابن الأثير في أُسد الغابة أكثر اعتدالاً حين ذكر ترجمة أبي الغادية في أوّل حرف الغين[1] فساق ما تقدّم من خبر أبي معشر ثم قال: والله لو أنّ عمّاراً قتله أهل الأرض لدخلوا النار.

أقول: فمن كان من أهل النار لماذا تدنس كتب الصحابة بذكره؟ إنّ أمر هؤلاء لعجيب مريب.

---

١. أُسد الغابة ٥: ٢٦٧.

٦٥. عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموي، ولد بالمدينة، ونشأ في مصر أيّام ولاية أبيه عليها، وكان يقال له الأشج أو أشج بني أُمية لضربة من دابة في وجهه، كانت أُمه أُم عاصم بنت عاصم بن عمر بن الخطاب، قال الدميري: هو أول من اتخذ دار الضيافة من الخلفاء، وأول من فرض لأبناء السبيل وأزال ما كانت بنو أُمية تذكر به عليّاً عليه السلام على المنابر، وجعل مكان ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ﴾[1] الآية، وقال فيه كثير عزّة:

وليت ولم تسب عليّاً ولم تُخِف ... بريئاً ولم تقبل مقالة مجرم

وصدّقت بالقول الفعال مع الذي ... أتيت فأمسى راضياً كل مسلم

فما بين شرق الأرض والغرب كلّها ... منادٍ ينادي من فصيح وأعجم

يقول أمير المؤمنين ظلمتني ... بأخذك دينار وأخذك درهم

وكتب إلى عمّاله: أن لا يقيّدوا مسجوناً بقيد فإنّه يمنع من الصلاة.

وكتب أيضاً: إذا دعتكم قدرتكم على الناس إلى ظلمهم، فاذكروا قدرة الله تعالى عليكم، ونفاد ما تأتون إليه، وبقاء ما يأتي إليكم من العذاب بسببهم، إلى غير ذلك، توفي بدير سمعان من أرض حمص سنة ١٠١، ورثاه السيد الرضي رضي الله عنه بقوله:

يابن عبد العزيز لو بكت العيـ ... ـن فتى من أُمية لبكيتك

أنت نزهتنا عن السب والشتم ... فلو أمكن الجزا لجزيتك

---

١. النحل: ٩٠.

ديـــر ســـمعان لا أغبّـــك غـــادٍ خير ميت من آل مروان ميتك

ومن أعماله الحسنة ردّ فدك على ولد فاطمة عليها السلام، فاحتج عنده قريش ومشايخ أهل الشام من علماء السوء وقالوا له: نقمت على الرجلين فعلهما، وطعنت عليهما ونسبتهما إلى الظلم والغصب، فقال: قد صحّ عندي وعندكم انّ فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله ادعت فدك وكانت في يدها، وما كانت لتكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله مع شهادة عليّ وأُم أيمن وأُم سلمة، وفاطمة عليها السلام عندي صادقة فيما تدّعي وإن لم تقم البيّنة، وهي سيدة نساء أهل الجنة، فأنا اليوم أرد على ورثتها أتقرّب بذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وآله، وأرجو أن تكون فاطمة والحسن والحسين عليهم السلام يشفعون لي يوم القيامة، ولو كنت بدل أبي بكر وادّعت فاطمة كنت أُصدّقها في دعواها، فسلّمها إلى الباقر عليه السلام[1].

وقد ذكرت في كتابي (المحسن السبط مولود أم سقط) ما يتعلّق برد عمر بن عبد العزيز لفدك على ذرية فاطمة عليها السلام[2].

قال النووي: وقد جمع ابن عبد الحكم في مناقب عمر بن عبدالعزيز مجلداً مشتملاً على جميل سيرته وحسن طريقته وفيه من النفائس ما لا يستغنى عن معرفته والتأدب به[3].وساق النووي له ترجمة في عدة صفحات فليراجع.

---

١ ـ الكنى والألقاب ٢: ٢٩ نقلاً عن البحار.

٢ ـ راجع كتاب المحسن السبط مولود أم سقط: ٢٥٦ ـ ٢٥٧ نقلاً عن كتاب السقيفة للجوهري بتوسط شرح النهج للمعتزلي.

٣ ـ تهذيب الأسماء واللغات ٢: ١٧.

وقد ترجمه أبو نعيم في حلية الأولياء ترجمة حسنة جاء فيها انّه قال: إنّ رسول الله ﷺ قُبض فترك الناس على نهر مورود، فولى ذلك النهر بعده رجل فلم يستنقص منه شيئاً، ثم ولي النهر بعد ذلك الرجل رجل آخر فكرى منه ساقية، ثم لم يزل الناس يكرون منه السواقي حتى تركوه يابساً ليس فيه قطرة، لئن أبقاني الله لأسكّرنّ تلك السواقي حتى أُعيده مجراه الأول[١]، وهذا القول رواه أبو الفرج في الأغاني بتفاوت إذ جاء فيه: فلمّا ولي عثمان أشتق من ذلك النهر نهراً ثم ولى معاوية فشقّ منه الأنهار، ثم لم يزل ذلك النهر يشق منه يزيد ومروان وعبدالملك والوليد وسليمان حتى أفضى الأمر إليَّ، وقد يبس النهر الأعظم ولن يروى أصحاب النهر حتى يعود النهر الأعظم إلى ما كان عليه[٢].

٦٦ـ الفرّاء: يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الأسلمي الديلمي الكوفي، إمام العربية أبو زكريا المعروف بالفرّاء، كان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي، أخذ عنه وعليه اعتمد، حكي عن ثعلب انّه قال: لولا الفراء لما كانت عربية لأنّه خلّصها وضبطها.

وممّا رفع قدره وجمع الأُدباء حوله، حظوته عند المأمون، فإنّه عهد إليه بتعليم ابنيه النحو، واقترح عليه أن يؤلّف ما يجمع به أُصول النحو وما سمع من العربية، وأمر أن تفرد له حجرة من الدار، ووكّل بها جواري وخدماً للقيام بما يحتاج إليه، وصيّر إليه الورّاقين يكتبون ما يمليه، حتى صنّف كتاب الحدود في سنتين.

---

١ ـ حلية الأولياء لأبي نعيم ٥: ٢٧٤.

٢ ـ الأغاني ٩: ٢٥٩، ط دار الكتب المصرية.

ولما أملى كتاب (معاني القرآن) اجتمع إليه الخلق، فكان من جملتهم ثمانين قاضياً، وعظم قدره حتى تسابق تلميذاه ابنا المأمون إلى تقديم نعليه إليه لما نهض للخروج، ثم اصطلحا على أن يقدّم كل منهما فردة، وبلغ المأمون ذلك فاستدعاه وقال له بذلك، فقال: لقد أردت منعهما ولكن خشيت أن أدفعهما عن مكرمة سبقا إليها، أو أكسر نفوسهما عن شريفة حرصا عليها، ففرح المأمون وقال: لو منعتهما من ذلك لأوجعتك لوماً. توفي سنة ٢٠٧، ومصادر ترجمته كثيرة حسبك منها تاريخ بغداد، وتاريخ ابن خلكان، ومعجم الأدباء وطبقات القرّاء لابن الجزري، وطبقات المفسّرين للداوودي وغيرها كثير.

٦٧. القاسم بن محمّد بن أبي بكر التابعي الجليل، أحد الفقهاء السبعة في المدينة ، قال النووي: روى عن ابن عمر وابن عباس وأبي هريرة ومعاوية وعائشة وآخرين من الصحابة وخلائق من التابعين...

قال ابن عيينة: كان أعلم الناس بحديث عائشة القاسم وعروة وعمرة... وقال القاسم: استقلّت عائشة بالفتوى خلافة أبي بكر وعمر وعثمان إلى أن ماتت، وكنت ملازماً لها، وكنت أُجالس البحر ابن عباس، وجلست مع ابن عمر وأبي هريرة فأكثرت... .

وقال ابن سعد: توفي سنة ١١٢ وقيل سنة ١٠٨ وهو ابن سبعين أو اثنتين وسبعين، وقد ذهب بصره، وكان ثقة عالماً رفيعاً فقيهاً إماماً كثير الحديث ورعاً...[1].

٦٨. قبيصة بن ذؤيب: التابعي الخزاعي المدني، ولد عام الفتح، وقيل عام الهجرة، والمشهور عام الفتح... قال محمّد بن سعد: سمع عن عثمان بن عفان،

---

١. باقتضاب من تهذيب الأسماء واللغات للنووي ٢: ٥٥.

وكان آثر الناس عند عبدالملك بن مروان وكان على خاتمه، وكان البريد إليه، وكان يقرأ الكتب إذا وردت ثم يدخلها إلى عبد الملك فيخبره بما فيها... توفي في خلافة عبدالملك سنة ست أو سبع وثمانين[١].

٦٩. قتادة بن دعامة السدوسي البصري: ولد أعمى فيما قاله النووي وقال غيره: أكمه... كان من أوعية العلم وممّن يضرب به المثل في قوّة الحفظ... .

وقال عفان: قال لنا قيس بن الربيع: قدم علينا قتادة الكوفة، فأردنا أن نأتيه، فقيل لنا انّه يبغض عليّاً رضي الله عنه فلم نأته، ثم قيل لنا بعد إنّه أبعد الناس من همذان، فأخذنا عن رجل عنه (؟!) .

وحكي عن قتادة قال: في مصحف الفضل بن العباس : (وأنزلنا بالمعصرات ماءً ثجّاجاً) .

أقول: نسب أبو حيان في البحر المحيط هذه القراءة إلى ابن الزبير وابن عباس وعبدالله بن يزيد وعكرمة وقتادة[٢]. توفي قتادة سنة ١١٧ وقيل سنة ١١٨ عن خمس وخمسين وقيل ٥٦ سنة، وترجمه النووي[٣].

٧٠ ـ الكسائي: هو عليّ بن حمزة بن عبدالله بن عثمان، الإمام أبو الحسن الكوفي البغدادي الشيعي المقرئ النحوي اللغوي، أحد القرّاء السبعة مؤدّب الأمين والمأمون ، سمع من جعفر الصادق والأعمش وزائدة وسليمان بن أرقم وأبي بكر بن عياش.

---

١ ـ باقتضاب من تهذيب الأسماء واللغات للنووي ٢: ٢٦.

٢ ـ البحر المحيط ٨: ٤١١.

٣ ـ تهذيب الأسماء واللغات ٢: ٥٧ ـ ٥٨.

قال ابن النديم: انّه قرأ على عبدالرحمن بن أبي ليلى وحمزة بن حبيب، فما خالف فيه الكسائي حمزة فهو بقراءة ابن أبي ليلى، وكان ابن أبي ليلى يقرأ بحرف عليّ عليه السلام.

وقال الخطيب: وتعلّم النحو على كبر، وسببه أن جاء إلى قوم وقد أعيى فقال: قد عييتَ، فقالوا: تجالسنا وأنت تلحن، قال: كيف لحنت؟ قالوا: إن كنت أردت من انقطاع الحيلة فقل: عييت (مخففاً) وإن أردت من التعب فقل: أعييت، فأنِف من هذه الكلمة وقام من فوره وسأل عمّن يعلّم النحو، فأُرشد إلى معاذ الهرّاء، فلزمه حتى أنفد ما عنده، ثم خرج إلى البصرة فلقي الخليل وجلس في حلقته، فقال له رجل من الأعراب: تركت أسد الكوفة وتميماً وعندها الفصاحة، وجئت إلى البصرة!

فقال للخليل: من أين أخذت علمَك هذا؟ فقال: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة، فخرج ورجع، وقد أنفذ خمس عشرة قنينة حبراً في الكتابة عن العرب، سوى ما حفظ، فقدم البصرة فوجد الخليل قد مات وفي موضعه يونس، فجرت بينهما مسائل أقر له فيها يونس، وصدّره في موضعه.

ومع هذا كلّه فقد قال الفرّاء: مات الكسائي وهو لا يحسن حد (نعم) و (بئس) و (أن) المفتوحة الهمزة، والحكاية.

ومن الطرافة ما قاله ابن الدورقي: اجتمع الكسائي واليزيدي عند الرشيد، فحضرت الصلاة فقدّموا الكسائي يصلّي، فأرتج عليه في قراءة: (قل يا أيها الكافرون) فقال اليزيدي: قراءة (قل يا أيها الكافرون) ترتج على قارئ الكوفة، قال: فحضرت صلاة فقدّموا اليزيدي فارتج عليه في سورة الحمد، فلمّا سلّم قال:

احفظ لسانك لا تقول فتبتلى إنّ البلاءَ موكّل بالمنطق

وقد وثق هذه الحكاية الداوودي بعد ذكرها فساق لها سنداً معتمداً.

وصنّف الكسائي (معاني القرآن) ، (القراءات)، (مقطوع القرآن وموصوله)، (الهاءات المكنّى بها في القرآن) وغير ذلك.

راجع ترجمته في تاريخ بغداد، وفهرست ابن النديم، ومعجم الأدباء، ومعجم البلدان، ومعارف ابن قتيبة، وطبقات القرّاء للذهبي، وطبقات النحاة لابن قاضي شهبة، وأنباء الرواة، وبغية الوعاة، وغيرها الكثير.

مات بالري هو ومحمد بن الحسن الشيباني الفقيه الحنفي في يوم واحد، وكانا خرجا مع الرشيد فقال هارون: دفنا الفقه والعربية بالري سنة ١٨٩ وقيل غير ذلك.

٧١. كعب الأحبار: يهودي أظهر الإسلام أيّام عمر وصحبه وأكثر الرواية عنه، وقد أدخل على المسلمين من أخباره الإسرائيليّات ما أثار الشكوك حوله، ولقد أكذبه الإمام أمير المؤمنين عليه السلام وعمّه العباس وابنه عبدالله الحبر، كما في موسوعة ابن عباس الحلقة الثانية.

ومن الغريب ما نجده في كتب التراجم والرجال عنه من اطراء بكثرة علم، حتى قال النووي: ويقال له كعب الأحبار وكعب الحبر - بكسر الحاء وفتحها - لكثرة علمه ومناقبه وأحواله وحِكمه كثيرة مشهورة[1].

٧٢ـ مالك: هو ابن أنس إمام المذهب المالكي أبو عبدالله المدني الأصبحي الفقيه.

---

١. راجع تهذيب الأسماء واللغات ٢: ٦٨. ٦٩.

قال النووي: إمام دار الهجرة شيخ الإسلام، رأس المتقنين وكبير المفتين، وساق له ترجمة طويلة أُسوة بغيره لمن ترجمه، ولم تخل تلك التراجم من مزايدات مناقبية، حتى ذكروا حديثاً رواه الترمذي وحسّنه من حديث أبي هريرة مرفوعاً: (يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل يطلبون العلم فلا يجدون أحداً أعلم من عالم المدينة).

وقد روى ابن عيينة انّه مالك بن أنس، وكذا قال ابن جريج وعبدالرزاق (؟!) وتصاعدت حمى المناقبية حتى قال الشافعي: (ما في الأرض كتاب في العلم أكثر صواباً من (موطّأ) مالك).

وفي تذكرة الحفّاظ للذهبي قال: قد كنت أفردت ترجمة مالك في جزء وطولتها في تاريخي الكبير[1].

ولغير الذهبي فيه كتب خاصة وفي جميعها تجد الغلو والمبالغة، شأنهم فيمن يغلبهم الهوى فتعشوا الأبصار عن بعض الحقائق، نحو ما رواه الذهبي عن أشهب بن عبدالعزيز قال: رأيت أبا حنيفة بين يدي مالك كالصبي بين يدي أبيه. ثم قال الذهبي. قلت: فهذا يدلّ على حسن أدب أبي حنيفة، وتواضعه مع كونه أسنّ من مالك بثلاث عشرة سنة.

أقول: ولما كانت هذه الحكاية غير صحيحة، فقد علّق عليها المعلمي محقق التذكرة فقال: هذه الحكاية خطأ وإنّ أبا حنيفة توفي وأشهب صبي له نحو خمس سنين، فإن صحّ السند فلعل الصواب: (رأيت محمّد بن الحسن صاحب أبي حنيفة)[2].

---

١. تذكرة الحفّاظ للذهبي ١: ٢١٢ ط حيدرآباد.

٢. أنظر التذكرة، هامش ص ٢٠٩.

وكثير من ترجم مالكاً تغاضوا عمداً أو عن غير عمد عن ذكر سبب طلبه الحديث، وانّه كان يروم أن يكون مغنياً لكن أُمه نهته لأنّه كان مجدّراً وقبيح الوجه، وأشارت عليه بطلب الحديث، وكأنّ طلب الحديث ملفى ذوي العاهات، فطلب الحديث، وبقيت نفسه تنازعه إلى الغناء.

فقد روى أبو الفرج في الأغاني[1] بسنده عن حسين بن دحمان الأشقر قال: كنت بالمدينة فخلالي الطريق وسط النهار فجعلت أتغنى:

ما بال أهلك يا رباب خزراً كأنهم غضاب

قال: فإذا خوخة قد فتحت وإذا وجه قد بدا تتبعه لحية حمراء فقال: يافاسق أسأت التأدية، ومنعت القائلة – يعني من نام القيلولة – وأذعت الفاحشة، ثم اندفع يغنّيه، فظننت أن طويساً قد نشر بعينه، فقلت: أصلحك الله من أين لك هذا الغناء؟ فقال: نشأت وأنا غلام حدث أتبع المغنّين وآخذ عنهم، فقالت أمي: يابُني إن المغني إذا كان قبيح الوجه لم يلتفت إلى غنائه، فدع الغناء واطلب الفقه، فإنه لا يضر معه قبح الوجه، فتركت المغنّين واتبعت الفقهاء، فبلغ الله عزوجل ما ترى، فقلت له: فأعد جعلت فداك، قال: لا ولا كرامة، أتريد أن تقول أخذته عن مالك بن أنس، وإذا هو مالك بن أنس ولم أعلم.

أقول: ونحو هذا الخبر نماذج من غناء مالك مذكورة في الأغاني راجع ج٢/ ٧٥ط الساسي، ومهما شككنا في أخبار الأغاني أو قلنا إنها تحكي أيام الصبا، وربما كانت نزوة من رواسب الشباب، فهل نشك فيما رواه الخطيب البغدادي في تاريخه ج٦/ ٨٤ بسنده من حديث إبراهيم بن سعد الزهري مع

---

١ ـ الأغاني ٤: ٣٩ ط الساسي و٤: ٢٢٢ ط دار الكتب.

الرشيد وقد سأله: من كان من فقهائكم يكره السماع؟ قال: من ربطه الله – كناية عن الحمار – قال: فهل بلغك عن مالك بن أنس في هذا شيء؟ قال: لا والله إلا انّ أبي أخبرني أنّهم كانوا اجتمعوا في مدعاة كانت في بني يربوع وهم يومئذٍ جلّة، ومالك أقلهم من فقهه وقدره، ومعهم دفوف ومعازف وعيدان يغنون ويلعبون، ومع مالك دف مربّع وهو يغنّيهم:

سليمى أجمعت بينا فأين لقاؤها أينا

وقد قالت لأتراب لها زهرا تلا قينا

تعالين فقد طاب لنا العيش تعالينا

إلى غير ذلك من شواهد على ذلك، ذكرت بعضها في كتابي (حديث الثقلين) وعملية الانقضاض عليه.

٧٣. مجاهد بن جبر أبو الحجّاج المكي المخزومي ولاء، وقد اختلف في ولائه فقيل مولى قيس بن السائب، قاله جماعة وهو مروي عنه أيضاً إذ روي عنه أنّه قال: هذه الآية نزلت في مولاي قيس بن السائب: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾[1].

وقيل: إنّه مولى عبدالله بن السائب، قاله أحمد والبخاري ومسلم وروي أيضاً عن مجاهد، ولد سنة ٢١ في خلافة عمر.

روى عن عبدالله بن عباس، وقرأ عليه القرآن ثلاث عرضات، قال: كنت أقف عند كل آية أسأله فيمن نزلت؟ وكيف كانت؟ وقال: لو كنت قرأت على

---

١ ـ البقرة: ١٨٤.

ابن مسعود لم أحتج أن أسأل ابن عباس عن كثير من القرآن.

وروي عنه أيضاً انّه قال: عرضت القرآن على ابن عباس ثلاثين مرة، وكان أعطى رجلاً خمسمائة درهم على مصحف يكتبه فكتبه له.

وكان لا يسمع بأعجوبة إلاّ ذهب فنظر إليها، ذهب إلى حضرموت ليرى بئر برهوت، وذهب إلى بابل وعليها وال صديق له فقال: تعرض عليَّ هاروت وماروت، فدعا رجلاً من السحرة فقال: اذهب بهذا، فقال اليهودي: بشرط أن لا تدعو الله عندهما. قال مجاهد: فذهب بي إلى قلعة فقلع حجراً وقال: خذ برجلي، فهوى بها حتى انتهى إلى جوبة، فإذا هما معلقان منكسين كالجبلين العظيمين، فلمّا رأيتهما قلت سبحان الله خالقكما، فاضطربا فكأن جبال الدنيا قد تدكدكت، فغشي عليَّ وعلى اليهودي ثم أفاق قبلي، فقال: أهلكت نفسك وأهلكتني، توفي سنة ١٠١.٢.٣.٤. وهو ساجد وله ٨٣ سنة.

له ترجمة في ميزان الاعتدال، وتذكرة الحفّاظ للذهبي، وحلية الأولياء لأبي نعيم، ومعجم الأدباء، وطبقات القرّاء لابن الجزري، وطبقات الفقهاء للشيرازي، وطبقات المفسّرين للداوودي، وغيرها.

٧٤ـ محمّد بن الحنفية: هو ابن الإمام أميرالمؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، روى محمّد بن يعقوب خبر تحاكمه مع الإمام السجاد إلى الحجر بمكة، وتسليمه له بالإمامة، والخبر صحيح السند دال على إيمانه وقوله بإمامة عليّ بن الحسين عليه السلام.

قال الصدوق في كتابه الخصال باب السبعة باب امتحان الله عزّ وجلّ أوصياء الأنبياء في حياتهم في سبعة مواطن، وبعد وفاتهم في سبعة مواطن، الحديث ٥٨

في ذيل الموطن السادس من السبعة الثانية: كان محمّد مورداً لعطف أميرالمؤمنين عليه السلام وشفقته وعنايته، وقد قال عليه السلام فيما قاله لرأس اليهود - في حديث رواه الصدوق -: فوالله ما منعني أن أمضي على بصيرتي إلاّ مخافة أن يقتل هذان - وأومأ بيده إلى الحسن والحسين عليهما السلام - فينقطع نسل رسول الله صلى الله عليه وآله وذريته من أُمته، ومخافة أن يقتل هذا وهذا، وأومأ بيده إلى عبدالله بن جعفر ومحمد بن الحنفية.

وذكره الشيخ المفيد في الإختصاص في كتاب محنة أميرالمؤمنين عليه السلام[1].

٧٥ـ محمّد بن سيرين: ولد لسنتين من خلافة عثمان، وكان مولى لأنس بن مالك، فكاتبه على عشرين ألف درهم فأدّاها وعُتق. روى عن جماعة من الصحابة والتابعين، وروى عنه خلق من الرواة، وكان أحد الفقهاء المذكورين بالورع في وقته، قال له رجل: اجعلني في حلّ فإنّي قد اغتبتك، فقال: إنّي أكره أن أحلّ ما حرّم الله عزّ وجلّ من أعراض المسلمين، ولكن يغفر الله لك[2].

قال محمّد بن سعد: كان ثقة مأموناً عالياً رفيعاً فقيهاً، إماماً كثير العلم ورعاً، توفي سنة ١١٠ هـ بالبصرة.

٧٦. محمّد بن كعب القرظي المدني من خلفاء الأوس روى عن العباس ابن عبدالمطلب وعلي بن أبي طالب وأبي ذر وابن مسعود وغيرهم، وكان يقص

---

١. باقتضاب من معجم رجال الحديث للسيّد الأستاذ دام ظله ١٦: ٥٧ ـ ٥٩.

٢. الطبقات الكبرى للشعراني: ٣٥ وتهذيب الأسماء واللغات للنووي ١: ٨٣ ـ ٨٤.

في المسجد فسقط عليه وعلى أصحابه سقف، فمات هو وجماعة معه تحت الهدم سنة ١٨[١].

٧٧. مسروق: هو ابن الأجدع ابن عائشة الوداعي الهمذاني الكوفي، قال: لقيت عمرفقال: ما اسمك؟ فقلت: مسروق بن الأجدع، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: الأجدع شيطان، أنت مسروق بن عبدالرحمن، قال الشعبي: فرأيته في الديوان[٢] مسروق بن عبدالرحمن.

وعداده في كبار التابعين، وفي المخضرمين الذين أسلموا في حياة النبي ﷺ، وكانت عائشة قد تبنّته، فسمّى بنته عائشة، وكان لا يعصي ابنته شيئاً، وقالت له عائشة: يا مسروق إنّك من ولدي، إنّك لمن أحبّهم إليَّ... وكان إذا قيل له: أبطأت عن عليّ وعن مشاهده فيقول: أرأيتم لو أنّه حين صفّ بعضكم لبعض فنزل بينكم ملك وقال:﴿وَلاَ تَقْتُلُواْ أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾[٣] أكان ذلك حاجزاً لكم؟ قالوا: نعم، قال: فوالله لقد نزل ملك كريم على لسان نبيّكم، وإنّها لمحكمة ما نسخها شيء[٤].

أقول: وهذا نموذج من استدلال جهلة المتفيهقة من النواصب، مع الإعراض عن قوله تعالى: ﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى

---

١ ـ تهذيب التهذيب ٩: ٣٧٤.

٢ ـ الديوان : الكتاب الذي يكتب فيه أسماء الجيش وأهل العطاء والعمّال.

٣ ـ النساء: ٢٩.

٤ ـ طبقات ابن سعد ٨: ١٩٧ ـ ٢٠٥ ط الخانجي بمصر، وسير أعلام النبلاء للذهبي ٥: ١٠٠ ـ ١٠٦ ط دار الفكر.

أَمْرِ اللَّهِ فَإِن فَاءتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾[1].

وتجاهل لأقوال النبي ﷺ: ((عليّ مع الحق والحق مع عليّ)) و ((سلمك سلمي وحربك حربي)) ولولا خوف الإطالة لذكرت من الأحاديث النبوية، وأقوال الصحابة والتابعين ما يكشف زيف مسروق في فهمه ودينه، ألم يكن هو الذي سألته عائشة: من هو الذي قتل المخدج ذا الثدية؟ وقد لعنت عمرو بن العاص لأنّه غشّها في ذلك.

وقد أخرج حديثه الحاكم في المستدرك[2] والذهبي في تلخيصه بهامشه عن مسروق قال: قالت عائشة: إنّي رأيت على تل وحولي بقر تنحر، فقلت لها: إن صدقت رؤياك لتكوننّ ملحمة، قالت: أعوذ بالله من شرك بئس ما قلت، فقلت لها: فلعله إن كان أمراً سيسوؤك، فقالت: والله لأن أخرّ من السماء أحبّ إليَّ من أن أفعل ذلك، فلمّا كان بعدُ، ذكر عندها أنّ عليّاً قتل ذا الثدية، فقالت: إذا أنت قدمت الكوفة فاكتب لي ناساً ممّن شهد ذلك ممّن تعرف من أهل البلد، فلمّا قدمت وجدت الناس أسباعاً، فكتبت لها من كل سُبع عشرة ممن شهد ذلك، قال: فأتيتها بشهادتهم فقالت: لعن الله عمرو بن العاص، فإنّه زعم لي أنّه قتله بمصر.

قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين ولم يخرّجاه، ووافقه الذهبي على ذلك.

---

١. الحجرات: ٩.

٢. المستدرك على الصحيحين ٤: ١٣.

وقد ذكر في نهاية التحقيق جانباً من أخباره، كقوله: السلسلة التي تمرّ على النهر حيث تُدفع العطايا لبني أُمية، وقد عيب عليه ذلك فقال: لم يدعني ثلاثة زياد وشريح والشيطان حتى أوقعوني فيه[١] وغير ذلك من أخباره.

٧٨ـ مقاتل بن حيّان: النبطي مولى أبي بكر بن وائل ويقال لبني تيم الله، يسكن بلخ، يكنى أبا بسطام الخزاز، روى عن مجاهد وعروة والضحاك، وعنه علقمة بن مرثد وهو أكبر منه، وإبراهيم بن أدهم وابن المبارك ، وهو صدوق فاضل، خرّج له الجماعة إلاّ البخاري، وله تفسير، مات قبيل الخمسين بأرض الهند[٢].

٧٩. مقاتل بن سليمان البلخي المفسرّ: كذّبوه وهجروه ورمي بالتجسيم مع أنّه كان من أوعية العلم بحراً في التفسير، كذا وصفه الذهبي في تذكرة الحفّاظ في ترجمته. ومع هذا حكى عن الشافعي انّه قال: الناس كلّهم عيال على ثلاثة: مقاتل بن سليمان في التفسير، وعلى زهير بن أبي سلمى في الشعر، وعلى أبي حذيفة في الكلام(؟)

وذكر له ابن النديم في الفهرست عدّة كتب فيما يتعلّق بالقرآن وعلومه، وروى انّه جلس في مسجد بيروت فقال: لا تسألوني عن شيء دون العرش إلاّ أنبأتكم عنه؟ فقال الأوزاعي لرجل: قم إليه فاسأله ما ميراث جدتيه؟ فحار ولم يكن عنده جواب، فما بات فيها إلاّ ليلة واحدة ثم خرج بالغداة[٣].

---

١. طبقات ابن سعد ٨: ٢٠٤.

٢. باقتضاب من طبقات المفسرين للداوودي ٢: ٢٢٩. ٣٣٠.

٣. تهذيب الأسماء واللغات للنووي ٢: ١١١، طبقات المفسرين للداوودي ٢: ٣٣٠. ٣٣١.

٨٠. مكحول: من فقهاء التابعين أصله من كابل، ويقال له هذلي لأنه كان مولى لامرأة من هذيل، سكن دمشق وداره عند طرف سوق الأحد، سمع أنس بن مالك وأبا أمامة ووائلة بن الأسقع وأم أيمن وغيرهم من الصحابة وسمع جماعات من التابعين، وروى عنه الزهري وحميد الطويل وآخرون.

قال النووي: وخلائق لا يحصون، توفي بدمشق سنة ١١٨ هـ[١].

٨١. ميمون بن مهران: الجزري أبو أيّوب الرقي الفقيه، نشأ بالكوفة ثم نزل الرقة، قال العجلي: جزري تابعي ثقة، وكا ن يحمل على عليّ... قال ميمون بن مهران: كنت أُفضّل عليّاً على عثمان فقال لي عمر بن عبدالعزيز: أيّهما أحبّ إليك رجل أسرع في المال، أو رجل أسرع في كذا - يعني في الدماء-؟

قال: فرجعت وقلت لا أعود.

أقول: إذا صحّ هذا فقد أسرف عمر بن عبدالعزيز في القياس، فإنّ عليّاً عليه السلام لم يسرف في الدماء إذ لم يحارب إلاّ من أمر النبي صلى الله عليه وآله بقتاله سواء من كان على عهده صلى الله عليه وآله في حروبه مع المشركين ، أو من بعده كالناكثين والقاسطين والمارقين، ولكنها شناشن أخزميّة وأحقاد أموية منذ أيّام الجاهلية، وهل تلد الحية إلاّ الحية؟ ولا غرابة من ميمون لو قال لا أعود، فهو من مرتزقة السلطان، فقد كان على خراج الجزيرة وقضائها لعمر بن عبدالعزيز[٢].

٨٢ـ المعري: هو أحمد بن عبدالله بن سليمان المعروف بأبي العلاء المعري حكيم المعرة نسيج وحده في الشهرة، كان أعمى وكان فطناً، وتحكى

---

١. باقتضاب عن الأسماء واللغات للنووي ٢: ١١٣ - ١١٤.

٢. عن تهذيب التهذيب لابن حجر ٨: ٤٤٨ ط دار الفكر.

نوادر عن فطانته وسرعة بديهته، يحكى انّه ورد بغداد لزيارة الشريف المرتضى فحضر مجلسه، وجعل يخطو ويدنو إلى السيد فعثر برجل، فقال الرجل: من هذا الكلب؟ فقال المعري: من لا يعرف للكلب سبعين إسماً، فلمّا سمع الشريف ذلك منه قرّبه وأدناه فامتحنه فوجده وحيد عصره وأُعجوبة دهره.

وله عدّة كتب عنيت بها لجنة إحياء التراث العربي، وأصدرت له مجموعة منها محققة تحقيقاً رائعاً سوى ما تولّت الأفراد خارج اللجنة من تحقيق آثاره نحو ديوانه (سقط الزند) مشروحاً، ورسالة الملائكة، واللزوميات، وزجر النابح وغير ذلك، وقد أُقيمت له ذكرى فصدرت عنه دراسات خاصة وبحوث وافية، توفي سنة ٤٤٩ بمعرة النعمان[١].

٨٣. مؤرج السدوسي النحوي أبو فيد البصري: كان أحد علماء العربية إماماً في النحو وأحد الأئمّة من أهل الأدب، وهو من أعيان أصحاب الخليل، صنّف (معاني القرآن) و (غريب القرآن) و (الأنوار) و (جماهير القبائل)، وكان يقول: قدمت من البادية ولا معرفة لي بالقياس في العربية، وإنّما كانت معرفتي قريحتي، وأول ما تعلّمت القياس في حلقة أبي زيد الأنصاري ، مات سنة ١٩٤ . ١٩٥ وقيل عاش إلى بعد المائتين[٢].

٨٤. نافع مولى ابن عمر: من سبي خراسان وقيل من سبي نيسابور وقيل غير ذلك، سبي وهو صغير اشتراه ابن عمر فسمع منه ومن أبي هريرة وعائشة وغيرهم كما سمع خلائق من التابعين، وقال مالك: إذا سمعت من نافع حديثاً عن

---

١ . الكنى والألقاب.

٢ . طبقات المفسرين للداوودي ٢. ٣٤٠. ٣٤١.

ابن عمر لا أُبالي أن لا أسمعه من غيره، وقد أرسله عمر بن عبدالعزيز إلى مصر يعلّمهم السنن، مات بالمدينة سنة ١١٧ وقيل سنة ١٢٠[١].

٨٥. وهب بن منبه: التابعي اليماني الذماري. نسبة إلى ذمار قرية على مرحلتين من صنعاء اليمن. قال النووي واتفقوا على توثيقه (؟) قال ابن سعد توفي سنة ١١٠ وقيل سنة ١١٤[٢].

وإذا رجعنا إلى الدراسات الحديثة نجده الصهيوني الأول كما يراه الأستاذ سعيد الأفغاني، وحكاه عنه الشيخ أبو رية[٣].

أمّا الدكتور جواد عليّ في محاضرته عن موارد الطبري عن وهب بن منبه فقال بعد كلام طويل: ولوهب روايات زعم انّه أخذها من ابن عباس أشك في صحتها، إذ كيف يعقل أخذ وهب بن منبه هذه الإسرائيليات من ابن عباس وهو أعلم بها منه، ولا سيما بعد أن زعم الصنعانيون وآل منبه أنه قرأ عشرات الكتب، وأنّه كان عالماً بأحكام الكتب السماوية وبالتوراة والتلمود والمدراش والظاهر انّ رواة وهب بن منبه أو وهب بن منبّه نفسه هم الذين وضعوا هذه الأقوال على لسان ابن عباس لتجد لها سبيلاً بين المسلمين[٤].

٨٦. يحيى بن وثاب: الأسدي مولاهم الكوفي المقري روى عن ابن عباس... .

---

١. باقتضاب عن تهذيب الأسماء واللغات للنووي ٢: ١٢٣ ـ ١٢٤.

٢. تهذيب الأسماء واللغات للنووي ٢: ١٤٩.

٣. كما في شيخ المضرة: ٩٣.

٤. موسوعة عبدالله بن عباس الحلقة الثانية. تلاميذ ابن عباس.

قال أبو محمّد بن حيّان الأصبهاني يقال: كان وثاب من أهل قاسان فوقع إلى ابن عباس فأقام معه، واستأذنه في الرجوع إلى قاسان فأذن له، فرحل مع ابنه يحيى، فلما بلغ الكوفة قال له ابنه يحيى: إنّي مؤثر حظ العلم على حظ المال، فأعطني الإذن في المقام فأذن له، فأقام في الكوفة فصار إماماً وروى حديثاً كثيراً.

قال الأعمش ـ وهو أحد الرواة عنه ـ: كان يحيى بن وثّاب أحسن الناس قراءة، وربما اشتهيت تقبيل رأسه لحسن قراءته، وكان إذا قرأ لا يسمع في المسجد حركة، قال: وكنت إذا رأيته قلت: هذا قد وقف للحساب. واتفقوا على توثيقه، روى له البخاري ومسلم، وتوفي سنة ١٠٣[١].

٨٧. يزيد بن أبي حبيب: أبو رجاء الأزدي مولاهم المصري الفقيه، روى عن أبي الطفيل وسعيد بن أبي هند وعبدالله بن الحارث الزبيدي وغيرهم، وروى عنه محمّد بن إسحاق وسعيد بن أبي أيوب ويحيى بن أيوب، قيل انّه أحد ثلاثة جعل عمر بن عبدالعزيز الفتيا إليهم بمصر.

مات سنة ١٢٨[٢].

---

١ ـ تهذيب التهذيب لابن حجر ١١: ٢٥٧، وتهذيب الأسماء واللغات للنووي ٢: ١٥٩.

٢ ـ تذكرة الحفّاظ للذهبي

الخاتمة:

وإلى هنا فليكن الإكتفاء بما ذكرناه من جمل المدح والثناء، وقد مرّ في أقوال أولئك الأساطين ما ينبئ عن علوّ مقام الشيخ ابن إدريس رحمه الله تعالى.

وحسبنا انّ نشير إلى أنّ وصفه بالإمام كما مرّ – في جملة من أقوال الشهيد الأول﵀ والمحقق الكركي والشهيد الثاني – لدليل واضح على مكانته السامية، وعلوّ مقامه العلمي الشامخ عند اولئك المشائخ.

كما لم يقصر عن وصفه بالإمامة وصفه بـ(حبر المذهب) كما في قول المحقق الكركي، أو في قول الشهيد الأول: (رئيس المذهب) وكذلك أوصافه (ملك العلماء والمحققين)، (الحبر الفقيه)، (الإمام الأجل الأوحد المحقق).

وهذا في دلالته الواضحة على مقام الشيخ ابن إدريس﵀ ما يغني عن الإطناب في تلمّس مظاهر العظمة لمقام ذلك الحبر الفقيه، المجدّد للمذهب لما كاد أن يندثر في زوايا التقليد فيصبح جامداً راكداً، فشمّر﵁ جاهداً ومجاهداً، حتى أحيى سنّة الإبداع والتطوّر، مع عقلانية رزينة، وذهنيّة متفتّحة، وإن لم تخل بعض عبارات كلامه من قسوة جافة بلا جفاء، وتنقيد مرّ بلا امتراء، وهذا ما لا يسع الباحث إنكاره كما لا داعي لتعذيره، بعد أن تكون لديه مبرراته.

وأخيراً فالرجل ليس بمعصوم، وقد فرض نفسه في تاريخ الفقه الشيعي باستحقاق، ولقّب المجدد كما مرّ في جمل الثناء، فآراؤه لا تزال حيّة في دواوين التراث الشيعي فقهاً وحديثاً وتفسيراً، وما أكثرالشواهد على ذلك، إذ لا تخلو موسوعة فقهية من ذكره، وكذلك في الحديث، ففي مراجعة وسائل الشيعة يجد الباحث النقل

عن المستطرفات مبثوثاً في ثنايا الأبواب، وحتى في التفسير لا نعدم شاهداً وإن قلّ.

فقد قرأت في كتاب (التوضيح الأنوار بالحجج الواردة لدفع شبه الأعور)[1] للشيخ خضر الرازي الحبلرودي (من أعلام القرن التاسع) النقل عن مختصر التبيان لابن إدريس في قوله تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾[2] وهذا أول نقل رأيته عن مختصر التبيان.

وليكن هذا آخر ما جعلته وقدّمته لموسوعة الشيخ ابن إدريس الحلي رحمه الله (باسم: ابن إدريس الرائد المجاهد) وسيأتي ما يتعلّق بكل كتاب من أجزاء موسوعته ما يتعلّق به، والحمد لله رب العالمين.

وختاماً أسأل الله تعالى أن يمنّ بفضله عليّ، ويتقبل منّي هذا الجهد على ما فيه من قصور أو تقصير، وأن يهيّئ لي وللقارئ من أمرنا رشداً، فنتبع آياته ونتدبّرها، ويهدينا إلى سواء السبيل، فإن كنت قد أصبت فيما كتبت فذلك بفضل من الله تعالى ورحمة منه، وإن كانت الأخرى فذلك جهد المقلّ، وهو مبلغ علمي وجهد طاقتي.

وحسبي ما بذلت من جهد وجدت فيه متعة علميّة، ولذّة روحيّة، عسى أن يستشعرها القارئ أيضاً بصورة أوسع، فيما قدّمته له من بحث فيه جدّة وطرافة، ولا يبخل عليّ بالدعاء لي بمزيد من التوفيق، والحمد لله رب العالمين بدءاً وختاماً، وعلى نبيّنا محمّد وآله صلاة وسلاماً، وعلى صحبه المهتدين وتابعيهم علواً ومقاماً.

هذا جناي وخياره فيه ... وكل جانٍ يده إلى فيه

---

١. كتبه سنة ٨٣٩هـ منه نسخة كتبت سنة ١٠٠١هـ في مكتبة أمير المؤمنين عليه السلام العامة في النجف الأشرف، ونسخة في مكتبة الإمام الرضا عليه السلام في مشهد رقم ٣٩٨، وقد طبع أخيراً بقم بتحقيق السيد مهدي رجائي.

٢. المصدر المذكور ٢: ٢١١، ط قم سنة ١٤٢٤ هـ، والآية في سورة يس: ١٢.

فهارس الكتاب

صورة ما جاد به يراع سماحة سيدنا آية الله علي بهشتي ٥

المقدمة ٩

فكرة التحقيق، وتحقيق الفكرة ١٠

الفصل الأول / المصنّف مَنْ هو؟ ١٧

إسمه، نسبه، أسرته ١٩

أمهاته وخطأ شائع ٢٦

ولادته، ونشأته ٢٩

بيئته وعصره ٣١

المناحي الفكرية والأحداث في العراف في عصر ابن إدريس ٤٢

وفاته، مدفنه، عقبه ٥٠

ما هو؟ ٥٢

شيوخه ٥٢

تلاميذه ٦٢

مصنّفاته ٦٦

مرجعيته ٧٢

ثقافته العامة ٧٣

ابن إدريس بين السلب والإيجاب ٧٤
ماذا قال الناقدون؟ ٧٧
موقفه من العلماء المتقدّمين ٨١
ردود الفعل على تلك النقود ١٢٣
بهتان لا أصل له ١٤٧
ماذا قال المادحون؟ ١٥٦
الفصل الثاني / مقدمة كتاب منتخب التبيان ١٦٩
تعلّق ابن إدريس بالطوسي وتعليقه من كتاب التبيان ١٧٧
مع التحقيق ١٨٠
أهم المؤاخذات على التحقيق ١٨٨
الفصل الثالث / التحقيق ٢٣٥
نحن والكتاب ٢٣٧
النسخ المعتمدة ٢٣٨
من ثمرات هذا الكشف ٢٤١
التعريف بالشيخ الطوسي ٢٦٤
الاسم الصحيح للكتاب ٢٦٩
منهجية التحقيق ٢٧٤
ترجمة الأعلام ٢٧٧
الخاتمة ٣٤٥
الفهرس ٣٤٧